

مقدمة بقلم سيمور هيرش



العراق السري

القصة التي لم ترو عن مؤامرة
الاستخبارات الأمريكية

سكوت ريتز



ترجمة: قناة مكتبة الروائيون

<https://t.me/ALhyaah5>

العراق السري: القصة غير

المروية لمؤامرة
الاستخبارات الأمريكية

لسكوت ريتز

مقدمة بقلم

سيمور هيرش

ملاحظة مهمة قبل البدء: قد تجد كقارئ هذه الكلمات "الأونسكوم، الأيونسكوم، أنسكوم هي جميعها تعني "UNSCOM" وتغير مفردة الترجمة بسبب خلل لذا وجب التوضيح.

وتعني "UNSCOM": منظمة الأمم المتحدة الخاصة

المحتويات

- كلمة تمهيدية بقلم سيمور هيرش
- المقدمة
- معجم المصطلحات
- الخرائط
- مقدمة الكتاب: في عين العاصفة

الجزء الأول: المعمودية

- عملية موازنة دقيقة: سبتمبر-ديسمبر 1991
- الطريق الوعر إلى الاستقلال: ديسمبر 1991-فبراير 1992
- المواجهة في بغداد: مارس-يوليو 1992
- الهجوم المضاد: أغسطس-أكتوبر 1992
- اغتيال الحقيقة: أكتوبر 1992-يناير 1993
- تحريك مرمى الهدف: فبراير 1993-مارس 1994

الجزء الثاني: الحملة الصليبية

- أصدقاء جدد: مارس-نوفمبر 1994
- بداية جديدة: ديسمبر 1994-يوليو 1995
- مغامرات في عمان: يوليو-نوفمبر 1995
- خرق الثقة: نوفمبر 1995-يناير 1996
- محطة التنصت: يناير-مارس 1996
- المديرون: مارس-مايو 1996
- الانعكاس الضار: يونيو 1996

- الحبة السامة: يوليو-أغسطس 1996
- لعبة الاحتيال: أغسطس-ديسمبر 1996
- كآبة البيت الأبيض: يناير-مارس 1997

الجزء الثالث: الخيانة

- ظهور الحقيقة: مارس-مايو 1997
- كشف التستر: يونيو 1997
- اتجاهات جديدة: يوليو-أكتوبر 1997
- بدايات خادعة: أكتوبر-ديسمبر 1997
- موت عمليات التفتيش: يناير-أغسطس 1998

الخاتمة: كل تلك الأكاذيب

هوامش

كلمة تمهيدية بقلم سيمور هيرش

يُظهر هذا الكتاب مدى ضيق الأفق وقصر النظر الذي يمكن أن يتصف به البيروقراطيون حين تكون قضايا الحرب والسلام الحيوية على المحك. إنه كتاب يتناول عدم رغبة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ومجلس الأمن القومي التابع للرئاسة في السماح لذراع من الأمم المتحدة، بقيادة رائد في مشاة البحرية الأمريكية، بإجراء تحقيقات ناجحة حول القدرات التسليحية الحقيقية التي كان يمتلكها صدام حسين. وقد تم تنبيه ريتر إلى الخيانة الأمريكية المزدوجة من قبل بعض أصدقائه القدامى في مجتمع الاستخبارات البريطانية. "العراق سري للغاية" هو كتاب سيجعلك، مثل ريتر، غاضباً.

كما يساعد الكتاب في تفسير سبب فشل وكالات الإنذار الأمريكية، بآلاف عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في الداخل، وآلاف عملاء وكالة الاستخبارات المركزية في الخارج، في توفير معلومات مسبقة عن تخطيط تنظيم القاعدة لتفجيرات 11 سبتمبر. ففي لحظات حاسمة، لم يشارك مكتب التحقيقات الفيدرالي معلوماته مع وكالة الاستخبارات المركزية، ورفضت وكالة الاستخبارات المركزية، في معظم الأوقات، مشاركة ملفاتها مع مكتب التحقيقات الفيدرالي. كان ريتر في قلب هذا الجنون بينما كان يحاول، طوال التسعينيات، فرز ما كان يمتلكه العراق، أو لم يكن يمتلكه. ومن المفارقات أن الفوضى المحيطة بلجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) كانت متوازنة بوحدة ملحوظة وروح فريقية بين أعضائها المتنوعين ثقافياً. قصة ريتر أحياناً تُقرأ وكأنها رواية تشويق، حيث يطارد مفتشو الأمم المتحدة رجال صدام حسين ويُطاردون منهم. هناك لمحات من الكوميديا التهريجية، حيث تفشل عمليات التفتيش لأكثر الأسباب دنيوية، وحيث تفشل واشنطن مراراً وتكراراً في فهم عواقب أفعالها. وبعد ذلك، أخيراً، يحل الخوف والشؤم عند معرفة كيف يمكن تفويض أهم الجهود الرامية إلى السلام ونزع السلاح بشكل عشوائي، حتى عندما يقودها أمريكيون. أهم ما يجب معرفته عن سكوت ريتر، الرجل، هو أنه كان على حق. لقد أخبرنا مراراً وتكراراً في عامي 2002 وأوائل 2003، بينما كان الرئيس جورج بوش ورئيس الوزراء توني بلير يستعدان للحرب في العراق، أنه لا توجد أسلحة

هناك. أسلحة الدمار الشامل العراقية، الأداة التسويقية الرئيسية للحرب، لم تكن موجودة.

مع كل تصريح من هذا القبيل، أصبح ريتز أقل شعبية – لدى السياسيين في البيت الأبيض، والمحافظين الجدد في واشنطن، ومخططي الحرب في البنتاغون، وسلك الصحافة الأمريكية (الذي كان، باستثناءات قليلة، يتوق للحرب). كان ريتز في وجوههم، وبقي كذلك – حتى بعد بدء الصدمة والترويع في بغداد. وبينما كانت القنابل الأمريكية تتساقط، وكان الصحفيون الملحقون بالجيش يقدمون قصصاً درامية عن جنود شباب يرتدون بدلاتهم الكيميائية المرتفعة الحرارة في ساحة المعركة، كان ريتز يخبر كل من يصغي أنه لا يمكن أن تكون هناك رؤوس حربية كيميائية صالحة للاستخدام في العراق، وذلك ببساطة لأنه لا يوجد دليل على وجود أي منشآت لإنتاج الأسلحة الكيميائية في العراق. وأصر على أنه لا يمكن لأي قائد أن يدخل حرباً بأسلحة كيميائية متبقية من حرب الخليج عام 1991، حتى لو وجدت مثل هذه الأسلحة. (وهو أمر غير محتمل). وكان على حق في ذلك أيضاً.

لقد عرفت سكوت كصفي، ولاحقاً كصديق، منذ أواخر التسعينيات وأعتقد أنني أفهم إلى حد ما، ولو قليلاً، ما الذي يحركه. إنه شخص نقي، مؤمن لا يتنازل بالتجريبية، ولم يخش قط أن يقول الحقيقة لرؤسائه. بطريقة ما، لم يدرك قط، أو لم يرغب في أن يدرك، تلك المعادلة السحرية للنجاح البيروقراطي في واشنطن – ألا تكون أبداً ناقلاً للحقائق غير السارة. إنه توماس بيكيت في عالم مليء برجال "نعم سيدي" في إدارة بوش.

لحظته الأروع، والأكثر إثارة للجدل، جاءت في خريف عام 2002، مع تجهيز آلة الحرب. سافر سكوت إلى العراق (على عكس نصيحة العديد من أصدقائه)، للتحديث أمام البرلمان في بغداد ومحاولة إقناع صدام حسين بالسماح لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة بالعودة إلى العراق، وبالتالي إزالة المبرر العام الأساسي للحرب. بعد خمسة أيام من مغادرته، أعلن صدام علناً أنه سيُسمح للمفتشين بالعودة، دون أي شروط مسبقة. بدا ذلك وكأنه انتصار شخصي استثنائي. ومع ذلك، تعرض ريتز لانتقادات واسعة من حكومته ووسائل الإعلام الأمريكية على جهوده لوقف حرب كانت مبنية، كما عرف سكوت، على معلومات استخباراتية خاطئة.

منذ مارس 2003، واصل ريتر انتقاد الحرب العراقية، في خطابه ومقالاته الصحفية، ولا يزال على حق. إنها ليست حرباً "يمكن الفوز بها"، بأي معنى يوفر السلوى للشعب العراقي الذي طال عذابه. في هذا الكتاب، ينقب ريتر أعماق في جعبته الغنية بالأسرار ويروي أكثر بكثير مما فعل في الماضي عن عدم قدرة البيت الأبيض - سواء في عهد بيل كلينتون أو جورج بوش - والبيروقراطيين الاستخباراتيين على الاستماع إلى المعلومات في الوقت الفعلي التي تشير إلى أن ترسانة صدام من أسلحة الدمار الشامل كانت فارغة. ستأتي الإنكارات عند نشر هذا الكتاب، لكن يمكنني أنؤكد على ذاكرة سكوت المذهلة ومعرفته الواسعة بلعبة نزع السلاح العراقية. إن استمرار سكوت في فعل ما يفعله يخبرنا شيئاً عن عزيمته وثقته بنفسه ووطنيته الأمريكية. لا يزال متحمساً لبلده، كما ينبغي لمشاة البحرية الجيد أن يكون، ويعتقد أنه يمكن - ويجب - تغييره للأفضل. كل ما يمكنني إضافته هو: أسرع يا سكوت - وقت كتابة هذه السطور، لا يزال أمام جورج بوش أكثر من ألف وثلاثمائة يوم في منصبه، وهذا وقت طويل جداً.

سيمور هيرش

واشنطن العاصمة، 20 يونيو 2005

مقدمة

في أغسطس 1998، تركت أفضل وظيفة شغلتها في حياتي على الإطلاق، وربما لن أجد أفضل منها. لمدة سبع سنوات تقريباً، عملت مفتشاً للأسلحة تابعاً للأمم المتحدة، حيث تم تكليف المئات من زملائي مثلي من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإشراف على نزع أسلحة برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل كجزء من لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). في دوري كمفتش في UNSCOM، أتيحت لي فرصة فريدة – لم أتمكن فقط من تخطيط وتنفيذ عمليات التفتيش، بل تمكنت أيضاً من التحكم في توجيه وجمع وتقييم المعلومات الاستخباراتية المستخدمة في كل مرحلة من هذه العمليات. بصفتي عضواً رفيع المستوى في طاقم UNSCOM، كنت أيضاً على اطلاع بالمؤامرات السياسية رفيعة المستوى التي أحاطت بعمل المفتشين. كنت مسؤولاً عن بعض العمليات الأكثر حساسية، وأكثر أنشطة الاتصال دقة، التي شاركت فيها UNSCOM.

هذه الظروف وضعتني في موقع يُمكنني من سرد القصة الكاملة لعمليات الاستخبارات السرية لـ UNSCOM داخل العراق. حتى الآن، لم تُكتب هذه القصة، وكانت رواية وكالة الاستخبارات المركزية للأحداث هي السائدة. بينما توفر عمليات تفتيش UNSCOM الإطار الذي تدور حوله هذه القصة، يجب ألا يخطئ أحد في اعتبار هذا الكتاب القصة النهائية لـ UNSCOM وجهود نزع سلاح العراق. يشتمل هذا الكتاب فقط على تفاصيل ذات صلة بحرب الاستخبارات السرية التي دارت داخل العراق وحول العالم، حيث واجه المفتش العراقي، وواجه المفتش وكالة الاستخبارات المركزية. يصف الكتاب حوالي اثنتي عشرة عملية تفتيش – بشكل عام، نفذت UNSCOM ما يقرب من 300 مهمة تفتيش منفصلة، وآلاف عمليات التفتيش المتعلقة بالمراقبة. ينتقل سردي من عملية تفتيش إلى أخرى بسلاسة. يحتاج القارئ إلى فهم أن قصتي تطورت بينما كانت UNSCOM منخرطة في قدر هائل من الأعمال الأخرى، والتي اتخذت شكل عمليات التفتيش المتداخلة المفقودة من التسلسل المعروض هنا. أركز بشدة على عمليات التفتيش التي شاركت فيها، لأنني رأيتها بأم عيني. ومع ذلك، هذا لا يعني بأي حال من الأحوال التقليل من العمل الهائل والبالغ

الأهمية لمئات المفتشين الآخرين الذين لم يذكروا في هذا الكتاب. فبدون عملهم الشاق وتفانيهم وتضحياتهم، لما أمكن نزع سلاح العراق بالقدر الذي تم به. أحيي هؤلاء الزملاء المفتشين.

بخصوص مصادر المعلومات المستخدمة لهذا الكتاب، لقد قدمت حيثما أمكن استشهداً مناسباً لأي وثيقة مستخدمة. المصدر الأساسي للوثائق مستمد من ملفات الشخصية التي جمعتها على مدار سنوات عملي السبع تقريباً مع UNSCOM. كما أتيت لي الفرصة، خلال فترة عملي كمفتش، وبعدها، للتحديث مع شخصيات مهمة تلعب دوراً بارزاً في هذا الكتاب.

وحيثما أمكن، قمت بتحديد هوية هؤلاء الأفراد، وتاريخ المقابلة. أما آخرون، فبالضرورة، يجب أن يظلوا مجهولين. المسؤولون الأمريكيون الذين تحدثوا معي عن الأنشطة والأحداث المذكورة في هذا الكتاب فعلوا ذلك بسرية تامة. وينطبق الأمر نفسه على المصادر العراقية التي استقيت منها. ونظراً للوضع الراهن داخل العراق، فإن تسمية هذه المصادر من شأنها أن تعرضهم للخطر فقط من قبل التمرد العراقي، أو الحكومة العراقية، أو الجيش الأمريكي. بعض مصادر العراق تم مقابلتهم قبل الحرب، وهم مسجونون حالياً دون توجيه أي تهمة جنائية إليهم. لقد اخترت عدم تحديد هؤلاء العراقيين أيضاً، لأن فعل ذلك قد يضر بمعاملتهم في السجن. وبالمثل، سعيت إلى استخدام الأسماء الحقيقية لأكثر عدد ممكن من الأشخاص الذين يظهرون في هذه القصة. ومع ذلك، فإن العديد من الشخصيات التي أناقشها كانوا، وربما لا يزالون، ضباطاً عاملين في أجهزتهم الاستخباراتية المعنية، وفي تلك الحالات، استخدمت اسماً مستعاراً لحماية هويتهم الحقيقية. أيضاً، ونظراً للطبيعة المثيرة للجدل للموضوعات الواردة في هذا الكتاب، استخدمت أسماء مستعارة للمسؤولين الصغار الذين يجب احترام خصوصيتهم.

أنا المسؤول الوحيد عن الآراء والحقائق المعبر عنها في هذا الكتاب. أنا أقف وراء كل ما كتبت، وأي أخطاء أو سهو في الحقائق هي مسؤوليتي وحدي. ما كان لي أن أروي هذه القصة لولا رؤية ودعم إيراج باقرزاده، محرري وناشر دار I.B.Tauris. أنا ممتن لإيمانه بقصتي، وقدرتي على روايتها. كما أنني ممتن للنصيحة التحريرية الكريمة والمساعدة من أبيجيل فيلدينج-سميث، وهي

واحدة أخرى من الموظفين المحترفين بشكل لا يصدق في I.B.Tauris التي ساعدت في تحقيق هذا الكتاب.

كما أنني ممتن لثبات الأصدقاء الطيبين الذين ظلوا معي عبر الزمن وخلال مختلف التجارب والمحن – كريس كوب-سميث، روجر هيل، نوربرت راينكي، وديديه لويس، زملائي السابقين من UNSCOM، وبوب وإيمي ميرفي (وابنهما الجديد، راين)، مايك وريبيكا شتاينر، فرانك وآني ميليت، ومارك جيبسون، الذين شكلوا شبكة الدعم المحلية لي هنا في ألباني، نيويورك. كما أنني ممتن لدعم وصداقة جميع زملائي رجال الإطفاء في إدارة إطفاء دلمار الذين يتطوعون بوقتهم في خدمة مجتمعهم.

أود أن أتقدم بشكر خاص إلى سيمور هيرش، الصحفي الذي لا يُضاهى والصديق الأفضل. وحده في وسائل الإعلام الأمريكية، أصغى ساي هيرش لما كان لدي لأقوله، ثم أخذ الوقت لإجراء البحث اللازم لتحديد أنني قلت الحقيقة. أمريكا، والعالم، يدينان لساي هيرش بامتنان لسلامته ومثابرته في كتابة الحقيقة، وأنا بدوري فخور ومشرف بأن أطلق عليه صديقي العزيز. وأخيراً، أود أن أشكر أمي وأبي، بات وبيل ريتز، وأخواتي الثلاث، شيرلي وسوزان وإيمي، وعائلاتهن، وحمائي، بيدزينا، على دعمهم المستمر الذي لا يتزعزع. لكنني أريد بشكل خاص أن أعرب عن تقديري لحب زوجتي، مارينا، وابنتي الرائعتين، باتريشيا وفيكتوريا. أمل أن يساعد هذا الكتاب في تفسير الأشهر العديدة التي قضيتها بعيداً عن المنزل خلال فترة عملي كمفتش، وأن يضع في منظور أفضل من أنا وما أدافع عنه.

دلمار، نيويورك، يونيو 2005

معجم المصطلحات

- أبابيل-100: صاروخ عراقي قصير المدى.
- ACIS (طاقم استخبارات تحديد الأسلحة): منظمة وكالة الاستخبارات المركزية المسؤولة عن الإشراف على الدعم الاستخباراتي لـ UNSCOM في 1991-1992.
- Air Bag (حقيبة الهواء): عملية سرية تابعة للمخابرات البريطانية (SIS) لدعم UNSCOM لعرقلة جهود العراق في شراء الصواريخ في رومانيا.
- الحسين: صاروخ سكود عراقي معدل قادر على مدى يزيد عن 500 ميل.
- الندى: قاذفة صواريخ متحركة عراقية منتجة محلياً، تستخدم مع صاروخ الحسين؛ تتطلب مركبة منفصلة للتزود بالوقود/التحكم في الإطلاق للعمل.
- أمان: مديرية المخابرات العسكرية الإسرائيلية.
- أمن العام: مديرية الأمن العام العراقية، أو DGS، المسؤولة عن الأمن السياسي في العراق.
- ASARS (نظام الرادار ذي الفتحة الاصطناعية المتقدم): جهاز تصوير خاص يستخدم على طائرة U-2 لدعم بعض مهام غصن الزيتون (Olive Branch). يمكنه اكتشاف الأهداف المتحركة، وتمييز بعض الأشياء الموهمة، ويمكن استخدامه ليلاً.
- C-130: تسمية طائرة نقل ذات أربع محركات مصنعة بواسطة لوكهيد، واستخدمت بواسطة مقاولين مدنيين لنقل UNSCOM من وإلى العراق من عام 1997 إلى 1999.
- C-160: تسمية طائرة نقل ذات محركين مصنعة بواسطة اتحاد أوروبي، واستخدمت بواسطة القوات الجوية الألمانية لنقل UNSCOM من وإلى العراق من عام 1991 إلى 1997.
- Cabbage Patch (رقعة الملفوف): الاسم الرمزي لمهمة تفتيش UNSCOM 61 في العراق، التي أجريت في سبتمبر-أكتوبر 1993، واستخدمت راداراً أرضياً اختراقياً محملاً جواً للكشف عن الصواريخ العراقية المدفونة.

- CCT (فريق التحكم القتالي): أفراد من القوات الجوية الأمريكية مدربون خصيصاً على التحكم في الحركة الجوية داخل أراضي العدو.
- CIA (وكالة الاستخبارات المركزية): الوكالة داخل حكومة الولايات المتحدة المسؤولة عن الإشراف على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية الأجنبية.
- CSCI (فريق التحقيقات في المواقع القادرة/الإخفاء): وحدة متخصصة داخل UNSCOM تأسست بأمر من الرئيس التنفيذي ريتشارد بتلر في 4 أغسطس 1997، نسقت أكثر عمليات الاستخبارات الحساسة والتفتيش الخاص في العراق.
- CSPSU (وحدة دعم تخطيط المواقع القادرة): الوحدة الخلف لفريق CSCI، تأسست في يونيو 1998.
- DAT (شريط الصوت الرقمي): يستخدمه قسم الاتصالات الخاصة (SCE) لتسجيل إشارات الاتصالات العراقية.
- Delta Force (قوة دلتا): وحدة مكافحة الإرهاب النخبوية بالجيش الأمريكي، تُعرف رسمياً باسم "مفرزة دلتا للقوات الخاصة للعمليات".
- DIA (وكالة استخبارات الدفاع): الوكالة داخل وزارة الدفاع الأمريكية المسؤولة عن الإشراف على جمع وتحليل المعلومات الاستخباراتية العسكرية.
- DIS (خدمة استخبارات الدفاع): وكالة وزارة الدفاع البريطانية المسؤولة عن الشؤون الاستخباراتية العسكرية.
- DGS: انظر أمن العام.
- DMI (مديرية المخابرات العسكرية): ذراع الاستخبارات في قوات الدفاع الإسرائيلية.
- DNA (وكالة الدفاع النووي): وكالة تابعة لوزارة الدفاع مسؤولة عن الإشراف على أنشطة الأسلحة النووية، وكذلك مشاريع تحديد الأسلحة المرتبطة بها.
- DO (مديرية العمليات): مديرية العمليات السرية لوكالة الاستخبارات المركزية.
- DO/NE (مديرية العمليات، قسم الشرق الأدنى): المنظمة داخل مديرية العمليات المسؤولة عن الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق.
- DOD (وزارة الدفاع): وزارة الدفاع الأمريكية.

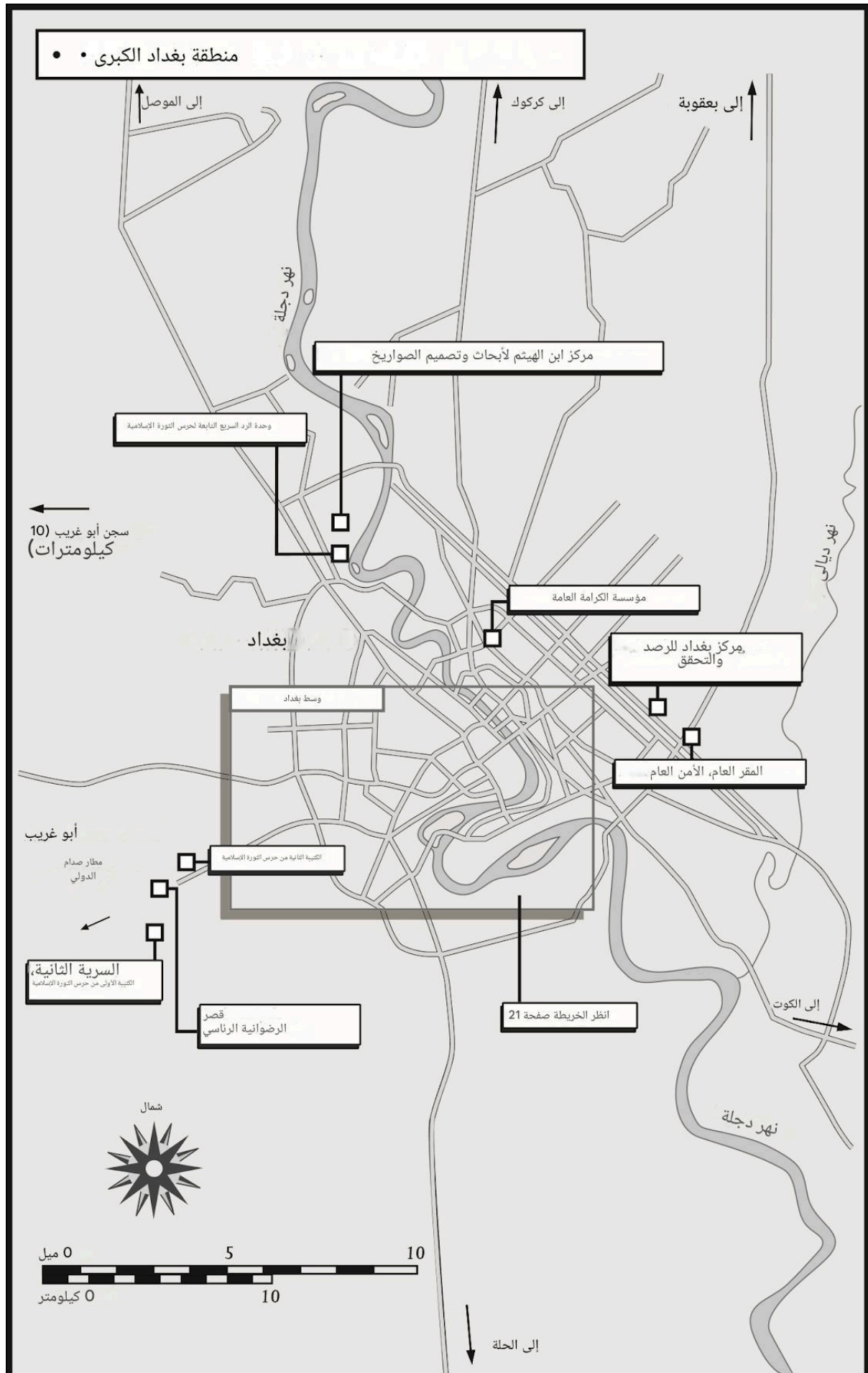
- EOD (التخلص من الذخائر المتفجرة): وحدات خاصة مدربة ومجهزة لجعل الذخائر العسكرية غير المنفجرة آمنة.
- FBI (مكتب التحقيقات الفيدرالي): وكالة وزارة العدل المسؤولة عن قضايا تطبيق القانون المحلية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب ومكافحة التجسس.
- FCO (مكتب الخارجية والكومنولث): المكافئ البريطاني لوزارة الخارجية الأمريكية.
- Final Curtain (الستار الأخير): الاسم الرمزي لبرنامج وكالة الاستخبارات المركزية/وكالة الأمن القومي الذي يقدم الدعم لأنشطة الاستخبارات الإشارات (SIGINT) لـ UNSCOM في العراق.
- FIS (جهاز الاستخبارات الخارجية): خليفة الكي جي بي بعد الحقبة السوفيتية، والمسؤول عن الاستخبارات الخارجية.
- FLIR (نظام الرؤية الحرارية الأمامي): نظام رؤية ليلية مثبت على طائرات الهليكوبتر وتستخدمه UNSCOM لدعم عمليات التفتيش الليلية.
- FTG (مجموعة التدريب الأجنبي): وحدة داخل فريق الأنشطة الخاصة بوكالة الاستخبارات المركزية مسؤولة عن تنسيق التدريب مع UNSCOM.
- Gateway (البوابة): اسم مركز الدعم التحليلي والعملياتي لوكالة الاستخبارات المركزية في البحرين، استخدم لدعم عمليات UNSCOM.
- GCHQ (مقر الاتصالات الحكومية): جهاز فك الشفرات البريطاني، مكافئ لوكالة الأمن القومي الأمريكية.
- GPR (رادار اختراق الأرض): أجهزة خاصة مصممة للبحث تحت الأرض عن المواد المدفونة. استخدمت UNSCOM نوعين من GPR – محمول جواً ومحمول باليد.
- IAD (قسم الأنشطة الدولية): الوحدة داخل مديريةية العمليات بوكالة الاستخبارات المركزية المسؤولة عن الإشراف على العمليات الدولية، والتي كان يقع فيها وحدة الأنشطة شبه العسكرية التابعة لفريق الأنشطة الخاصة.
- IAU (وحدة تقييم المعلومات): المنظمة داخل UNSCOM التي أشرفت على الاتصال الاستخباراتي وتحليل المعلومات.
- IAEA (الوكالة الدولية للطاقة الذرية): المنظمة المسؤولة عن تنفيذ الجوانب النووية لقرار مجلس الأمن 687 (1991).

- IDF (قوات الدفاع الإسرائيلية): الجيش الإسرائيلي.
- INA (الوفاق الوطني العراقي): مجموعة معارضة عراقية برعاية مشتركة من وكالة الاستخبارات المركزية والمخابرات البريطانية.
- INC (المؤتمر الوطني العراقي): مجموعة معارضة عراقية برعاية وكالة الاستخبارات المركزية.
- IOG (مجموعة عمليات العراق): وحدة سرية داخل وكالة الاستخبارات المركزية مكلفة بالإطاحة بصدام حسين.
- ISMTF (فريق عمل مراقبة العقوبات العراقية): وحدة وكالة الاستخبارات المركزية التي أنشئت لتنسيق الدعم الاستخباراتي لـ UNSCOM من عام 1991 حتى أوائل عام 1992.
- JCS (هيئة الأركان المشتركة): هيكل القيادة العسكرية المشتركة للولايات المتحدة.
- JRC (مركز الاستطلاع المشترك): فرع الجيش الأمريكي المسؤول عن تكليف أصول جمع الصور الوطنية.
- Mass Appeal (جذب جماهيري): تُعرف أيضاً بعملية "جذب جماهيري"، وهي عملية سرية للمخابرات البريطانية (MI6) مصممة للتأثير على الرأي العام بشأن القضايا المتعلقة بالعراق وأسلحة الدمار الشامل.
- MI6: جهاز المخابرات السرية البريطاني (SIS).
- MIC (هيئة التصنيع العسكري): الوزارة العراقية المسؤولة عن الإشراف على برامج الأسلحة التقليدية، وكذلك أسلحة الدمار الشامل.
- MOD (وزارة الدفاع): عادة ما يشير إلى المنظمة البريطانية.
- مخابرات: جهاز المخابرات العراقي.
- NIS (إخطار موقع التفتيش): الوثيقة التي يقدمها مفتشو الأسلحة للسلطات العراقية، والتي تُجيز تفتيش موقع محدد بالإحداثيات الجغرافية الواردة في الوثيقة.
- NMD (المديرية الوطنية للرصد): المنظمة العراقية المسؤولة عن الإشراف على امتثال الصناعة العراقية لأحكام مجلس الأمن المتعلقة بنزع السلاح.

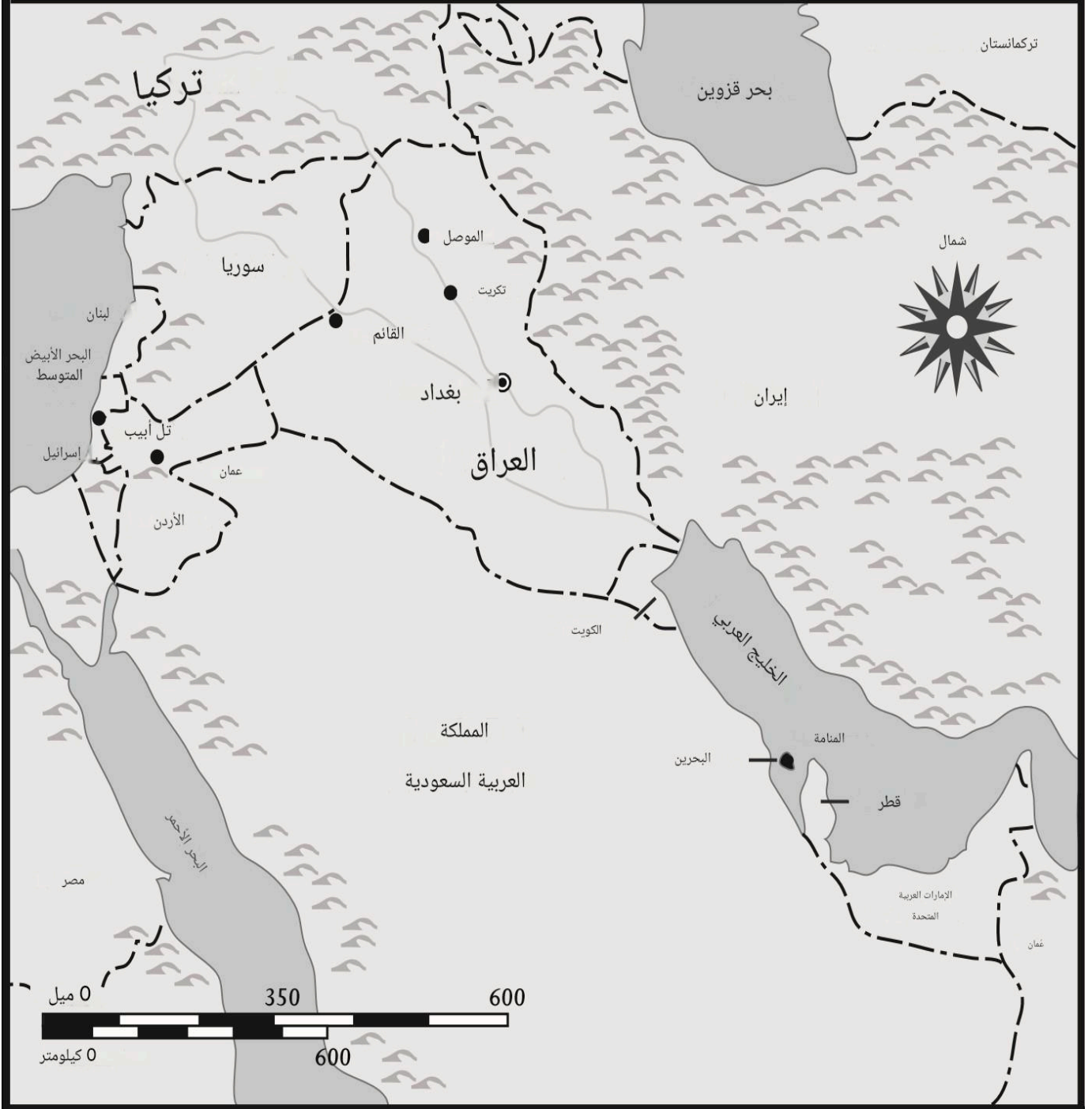
- NPC (مركز عدم الانتشار): منظمة وكالة الاستخبارات المركزية المسؤولة عن تنسيق الدعم الاستخباراتي لـ UNSCOM من عام 1992 حتى عام 1999.
- NSA (وكالة الأمن القومي): وكالة حكومة الولايات المتحدة المسؤولة عن الإشراف على جميع عمليات اعتراض الاتصالات والإشارات في جميع أنحاء العالم.
- Olive Branch (غصن الزيتون): الاسم الرمزي لبرنامج المراقبة بطائرة U-2 الذي قدمته حكومة الولايات المتحدة إلى UNSCOM.
- OMI (مكتب الصناعة العسكرية): اسم مبكر للجنة الصناعية العسكرية العراقية.
- OPC (خلية تخطيط العمليات): منظمة التخطيط السرية داخل وكالة الاستخبارات المركزية التي دمجت دعم العمليات الخاصة العسكرية وعمليات وكالة الاستخبارات المركزية.
- OSIA (وكالة التفتيش في الموقع): وكالة وزارة الدفاع المسؤولة عن تنسيق الدعم العسكري الأمريكي لـ UNSCOM.
- PI (محلل صور): أخصائي في تحليل الصور الجوية الملتقطة من طائرات U-2 والأقمار الصناعية وموارد أخرى.
- Project 144 (مشروع 144): برنامج تحويل الصواريخ العراقي الذي أشرف على إطالة صواريخ سكود وتحويلها إلى صواريخ الحسين.
- القرار 687: صدر في أبريل 1991، وهو القرار الأصلي لنزع السلاح لمجلس الأمن بشأن العراق، ويصرح بإنشاء UNSCOM.
- القرار 707: صدر في يوليو 1991، رداً على عرقلة العراق لعمل UNSCOM.
- القرار 715: صدر في أكتوبر 1991، ويقضي بعمليات مراقبة وتفتيش طويلة الأجل في العراق.
- القرار 1115: صدر في يونيو 1997، وأدان عدم تعاون العراق وأقر عقوبات سفر تلقائية على المسؤولين العراقيين في حال الإبلاغ عن مزيد من أعمال عدم الامتثال.

- Rockingham (روكنغهام): تُعرف أيضاً باسم عملية روكنغهام، أو OP Rockingham، وهي وحدة الاستخبارات الدفاعية (DIS) المسؤولة عن تنسيق المعلومات الاستخباراتية مع UNSCOM.
- (1 SAS) (طاقم الأنشطة الخاصة): وحدة العمليات شبه العسكرية لوكالة الاستخبارات المركزية، المسؤولة عن العمليات السرية التي تشمل تغيير الأنظمة، والتمرد، ومكافحة التمرد، إلخ.
- (2 SAS) (الخدمة الجوية الخاصة): قوات الكوماندوز البريطانية أو الأسترالية، مشابهة لقوة دلتا التابعة للجيش الأمريكي.
- SCE (عنصر التجميع الخاص): الوحدة داخل UNSCOM المسؤولة عن تنفيذ عمليات اعتراض حساسة ضد اتصالات القيادة العراقية، وأهداف المخابرات والأمن.
- SCSO (مكتب دعم اللجنة الخاصة): منظمة تابعة لوزارة الخارجية مسؤولة عن تنسيق الدعم المشترك بين الوكالات داخل حكومة الولايات المتحدة لـ UNSCOM.
- SCUD (سكود): تسمية الناتو لصاروخ SS-1/R-17، وهو نظام صاروخي قصير المدى مصمم في الأصل لمدى 300 ميل، ولكن تم تعديله من قبل العراق، باسم "الحسين"، لمدى يتجاوز 500 ميل.
- SIE: جهاز المخابرات الرومانية.
- SIGINT (استخبارات الإشارات): جمع البيانات والاتصالات الإلكترونية، عادة سرّاً، لأغراض استخباراتية.
- SRC (مركز أبحاث الفضاء): منظمة ضمن مجلس البحث العلمي مسؤولة عن تصميم الأقمار الصناعية ومركبات إطلاق الصواريخ لبرامج الفضاء العراقية.
- SRG (الحرس الجمهوري الخاص): القوة العسكرية المسؤولة عن حماية صدام حسين.
- SSO (منظمة الأمن الخاص): تُعرف أيضاً باسم "أمن الخاص"، كانت هذه أعلى منظمة أمنية في العراق، مسؤولة عن أمن الرئيس العراقي صدام حسين.
- U-2: طائرة استطلاع على ارتفاعات عالية أتاها حكومة الولايات المتحدة للاستخدام نيابة عن UNSCOM.

- UN (الأمم المتحدة): منظمة الأمم المتحدة.
- Unit 8200 (الوحدة 8200): وحدة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المسؤولة عن عمليات استخبارات الإشارات. نسقت UNSCOM مع الوحدة 8200 من عام 1996 حتى عام 1998.
- UNSCOM (لجنة الأمم المتحدة الخاصة): المنظمة التي أنشأها قرار مجلس الأمن 687 (1991) للإشراف على عمليات تفتيش الأسلحة في العراق.
- WMD (أسلحة الدمار الشامل): كما تستخدم هنا، برامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ بعيدة المدى (أكثر من 150 كيلومتراً).



• الشرق الأوسط •



مقدمة: في عين العاصفة

بغداد، 8 مارس 1998

تلك القافلة الطويلة من سيارات نيسان باترول البيضاء، انزلقت كالأفعى على طول طريق بغداد الرئيسي متجهة نحو وزارة الدفاع العراقية. داخل هذه المركبات، كان يجلس العشرات من الرجال العابسين، جامدي الوجه. كانوا خبراء من لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM): مفتشو أسلحة مفوضون من قبل مجلس الأمن لنزع سلاح العراق. وبصفتي كبير مفتشي هذه المهمة بالذات، كنت أجلس في المركبة الأمامية. لم نكن على عجلة من أمرنا، بل كنا مهتمين بالحفاظ على تماسك القافلة أكثر من اهتمامنا بالسرعة. فهدفنا لم يكن ليتحرك، لذا كنت راضياً بالزحف ببطء في المسار الأبطأ، تاركاً حركة المرور الصاخبة في ساعة الذروة البغدادية تنساب بجانبنا. في هذا الوقت، كان مفتشو الأمم المتحدة قد أمضوا ما يقرب من سبع سنوات في العراق، وكانت مركباتنا البيضاء، التي تحمل أحرف "UN" الكبيرة باللون الأسود، مشهداً مألوفاً للغاية لمواطني بغداد، الذين كانوا يشيرون إلينا بطرق متنوعة أثناء مرورهم. معظمهم كانوا يكتفون بالضغط على أبواق سياراتهم والتلويح، ولكن كان هناك أكثر من قلة هزوا قبضاتهم ولعنونا باسم الله على الخراب الاقتصادي الذي حل ببلدهم. كان العراق يترنح بعد أكثر من عقد من العقوبات التي ترعاها الأمم المتحدة. مع اقترابنا من مجمع وزارة الدفاع، ظهرت قافلة ظلّية من مركبات المديرية الوطنية للرصد العراقية، أو NMD (المراقبون الحكوميون الرسميون الذين رافقونا في جميع عمليات التفتيش)، فجأة. تسارعت عدة منها متجاوزة سيارتي، واتخذت مواقع حجب أمامي. بينما حاصرت أخرى قافلتنا من المسار الأيسر، محاولة التسلل إلى أي فجوات تظهر. ولحسن الحظ، كنا قد استعدنا لهذه التكتيكات قبل وصولنا إلى العراق، فصمدت القافلة، وسارت مركباتنا متلاصقة لمنعهم من تفريقنا.

كانت مركبات الشرطة العراقية في هذه المرحلة قد سيطرت على الشارع بأكمله، مما أوقف فعلياً حركة المرور في أحد أكثر شوارع بغداد ازدحاماً. إلى يميني، اقترب المنعطف المؤدي إلى وزارة الدفاع، ودون أي توجيه، انحرف سائقي،

وهو جندي سابق طويل القامة من مشاة البحرية الملكية البريطانية يدعى كريس كوب-سميث، نحو البوابة الرئيسية.

خفق قلبي بقوة عندما انعطفت سيارة النيسان عن الشارع الرئيسي. أصبحت هذه اللحظة بالذات، عندما يلتزم فريق التفتيش بشكل قاطع بموقع معين، لحظة متوترة بالنسبة لكوب-سميث ولي. كان من الصعب ألا نفكر في مواجهتنا السابقة مع حراس الموقع. خلال محاولة لتفتيش مقر جهاز الأمن الخاص العراقي في الخريف الماضي، واجهت أنا وكوب-سميث وجهاً لوجه جنوداً وضباط أمن عراقيين فوجئوا بوصولنا. انتهى بي المطاف بمسدس موجه إلى رأسي، وكان كوب-سميث يواجه فوهة مدفع رشاش محشو بالكامل. فقط التحركات السريعة لأحد "المراقبين" العراقيين، الذي ألقى بنفسه حرفياً بيننا وبين الجنود العراقيين، منعت وقوع كارثة.

حاولت ألا أطيل التفكير في مثل هذه التجارب ونحن نقرب من بوابة وزارة الدفاع. وعندما دنونا أكثر، لاحظت أن الجنود الذين كانوا يحرسون البوابة ومحيط المجمع، وهم مظليون نخبة يرتدون القبعات الحمراء، كانوا يتحركون بنشاط. طمأنني رؤية العميد صادق، أحد أكثر المراقبين هدوءاً وسرعة بديهة، يركب في مقدمة مركبة "المراقبين". لكن هذه المرة لم يكن التدخل مطلوباً. لقد قام الجنود العراقيون ببساطة بإغلاق البوابة وسحب رافعة، مما كشف عن مجموعة من المسامير المعروفة باسم "أسنان التنين"، المصممة لثقب إطارات أي مركبة تحاول العبور. اقترب ضابط عراقي، وعرف نفسه بأنه ضابط الحراسة. وسأل عن سبب وصولنا إلى وزارة الدفاع. من خلال صادق، أوضحت أننا مفتشو أسلحة تابعون للأمم المتحدة وقد جئنا لتفتيش الموقع. دون أن يرمش، أشار ضابط الحراسة إلى أنه لا يملك صلاحية السماح لنا بالدخول. كان عليه أن يبلغ قيادته بوصولنا.

من غير المحتمل أن يُستقبل الطلب بشكل إيجابي. قبل بضعة أشهر، جلس نائب رئيس الوزراء العراقي وكبير المفاوضين بشأن قضايا أسلحة الدمار الشامل، طارق عزيز، مع رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) ريتشارد بتلر، واطلع على قائمة بالمواقع التي أرادت UNSCOM تفتيشها. وعندما ذكرت وزارة الدفاع، قاطع عزيز بتلر قائلاً: "لا تفكر حتى في الأمر. أي محاولة لتفتيش وزارة الدفاع تعني الحرب."

وهنا كنا. التفتت إلى العميد صادق، وطلبت مرة أخرى أن يُمنح فريق التفتيش وصولاً فورياً إلى وزارة الدفاع. رد العميد: "سأوصل طلبك، سيد ريتز. ولكنك تعلم أن سعادة طارق عزيز قال إن تفتيش هذا المكان يعني الحرب، وعلى هذا النحو لن يُسمح به أبداً." وبهذا، تراجعنا نحن الاثنان إلى مركباتنا، لوضع سلسلة من الأحداث التي قد تؤدي إلى عمل عسكري وشيك. التقت جهاز الراديو الخاص بي، وأجريت اتصالاً بمكاتب UNSCOM في بغداد.

تسبب اتصال الراديو الخاص بي في إطلاق سلسلة من الأحداث. أولاً، تم إخطار ريتشارد بتلر، وهو جالس في مكتبه في الطابق الثلاثين من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك، بأن الفريق قد مُنع من الدخول. بدوره، أخطرت بتلر نائبه، تشارلز دولفر، موظف في وزارة الخارجية الأمريكية، وبيل ريتشاردسون، السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة. عمل تشارلز دولفر كحلقة وصل رئيسية لبتلر مع البيروقراطية الأمنية الوطنية في الحكومة الأمريكية، وفي هذا الدور أجرى مكالمات مع موظفي مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC). قبل بدء التفتيش، دعا مجلس الأمن القومي ممثلين من جميع الوكالات الرئيسية في واشنطن المعنية بالقضايا المتعلقة بالعراق. وبمجرد تلقي تأكيد دولفر بأننا قد مُنعنا من الوصول، دخل مستشار الأمن القومي ساندي بيرغر ومجلس الأمن القومي في حالة تأهب قصوى: تم إجراء مكالمات إلى البنتاغون، ووزارة الخارجية، ووكالة المخابرات المركزية. كانت الآلية العسكرية والدبلوماسية اللازمة لأي عمل عسكري قد بدأت في التحرك.

كما أجرى بيل ريتشاردسون بعض المكالمات الهاتفية الخاصة به. أولاً، اتصل بخط أمن خاص، ووصل إلى ضابط اتصالات في وزارة الخارجية كان يسافر مع وزيرة الخارجية، مادلين أولبرايت، التي كانت تستعد في ذلك الوقت لحفل عشاء رسمي مع نظيرها الفرنسي في باريس. ثم اتصل ريتشاردسون بالأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، وأبلغه بوجود أزمة جارية في بغداد يمكن أن تختبر عزم الأمم المتحدة. كان عنان قد تلقى مكالمات مماثلة من ريتشارد بتلر، وكان ينتظر في مكتبه، محاطاً بأقرب مستشاريه، لمعرفة كيف ستتطور الأحداث.

كادت أشعر بعيون كل مفتش في فريقتي تثقني بينما وضعت الراديو. تسرب العرق من عنقي. كانت الطريقة الوحيدة لضمان سلامة المفتشين، ونزع سلاح

العراق، هي أن تُرى UNSCOM كمنظمة محايدة. ولكن في هذه المرحلة، بدأت أنا نفسي في الشك جدياً في ذلك. كنت قلقاً من التباعد المتزايد بين الأشخاص الذين كانوا جادين في نزع سلاح العراق والأشخاص الذين أرادوا دعم السياسة الخارجية الأمريكية، ولم أكن متأكداً أي معسكر كان يجلس فيه رئيس UNSCOM.

لقد كانت UNSCOM محاطة بمثل هذه الغموضات منذ تأسيسها في عام 1991. لقد تم إنشاؤها لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 687. وكان الغرض الظاهر لهذا القرار هو تخليص العالم من أسلحة الدمار الشامل العراقية. لكن حقيقة القرار 687 كانت مختلفة. فبعد أن قاد تحالفاً دولياً لطرد العراق من الكويت المحتلة في عام 1991، بينما وعد بفرض "عقوبة شبيهة بنورمبرغ" على أفعال العراق، 1 واجهت حكومة جورج بوش الأب حقيقة أن صدام حسين، حتى بعد هزيمة عسكرية ساحقة، ظل في السلطة. كان بوش بحاجة للتخلص منه – لأسباب سياسية داخلية على الأقل. اعتقدت وكالة المخابرات المركزية أن أي جهد موثوق به يهدف إلى نزع سلاح العراق من أسلحة الدمار الشامل لن يخلص العالم من مشكلة انتشار حقيقية فحسب، بل سيقوض أيضاً مكانة صدام ويدفع بقية القيادة العراقية إلى إدراك أن مصالح بلدهم ستتحقق على أفضل وجه إذا تم عزل الرئيس العراقي من السلطة.

عندما صاغ الدبلوماسيون الأمريكيون قرار مجلس الأمن رقم 687، كان هدفهم الأسمى هو زعزعة استقرار وتقويض صدام حسين، بدلاً من العمل المعقد لنزع السلاح. كان نزع السلاح مجرد وسيلة لتحقيق الهدف الأمريكي الأكبر المتمثل في تغيير النظام. ولتحقيق هدفهم النهائي المتمثل في تقويض قاعدة سلطة صدام، ضغطت الولايات المتحدة من أجل أن يكون تقويض نزع السلاح صارماً، وأن يكون ثمن عدم التعاون باهظاً. لهذا السبب، بموجب القرار 687، تم تمديد العقوبات الاقتصادية الصارمة المفروضة على العراق بعد غزوه للكويت حتى يتم التأكد من امتثال العراق الكامل لتقويض نزع السلاح. اعتبر العديد من أعضاء مجلس الأمن – بما في ذلك روسيا والصين – هذا قاسياً للغاية. ولجذبهم إلى جانبها، صاغت الولايات المتحدة لغة، أُدرجت في الفقرة 14، سعت إلى تصوير نزع سلاح العراق كخطوة "نحو هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع الصواريخ القادرة على حملها في الشرق الأوسط". ومع

ذلك، كما صرح لي واضعو هذه اللغة سراً، كان القصد من الفقرة 14 دائماً أن تكون عنصراً "مهملاً" مصمماً لإقناع أعضاء مجلس الأمن المترددين بتقديم جبهة صلبة ضد صدام حسين. لم يكن هناك أي نية من جانب الولايات المتحدة لمتابعة الفقرة 14.

في الواقع، يمكن للمرء أن يقول تقريباً إن القرار بأكمله كان بياناً مهملاً. لقد صيغ لغرض "وضع صدام في قفص"، على حد تعبير وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر. كانت إدارة بوش قد صرحت بالفعل كسياسة رسمية بأن العقوبات الاقتصادية ضد العراق لن ترفع، بغض النظر عن امتثال العراق لالتزامه بنزع السلاح، وهي سياسة كانت تتعارض مباشرة مع نص وروح القرار 687.2 لذلك، تم إنشاء عمليات تفتيش الأسلحة في الأمم المتحدة في جو من الازدواجية.

أما العراقيون، فمن جانبهم، لم يرغبوا في نزع سلاحهم. أدرك صدام أنه يجب أن يظهر متعاوناً مع مفتشي الأمم المتحدة؛ فهزيمته في الكويت لم تترك مجالاً للشك في هذا الصدد. لكنه لم يستطع أن يسمح لدائرته المقربة أن تراه ضعيفاً. ووفقاً لمسؤولين عراقيين كبار لديهم معرفة مباشرة بالأحداث، بعد فترة وجيزة من صدور قرار مجلس الأمن رقم 687، أمر صدام بإنشاء لجنة رفيعة المستوى، كان عليها، في الوقت نفسه الذي كان فيه العراق يقدم إعلاناً لمفتشي الأمم المتحدة يفصل ممتلكاته من أسلحة الدمار الشامل، أن تنظم حملة إخفاء واسعة النطاق.

شرعت "لجنة الإخفاء" العراقية في العمل مباشرة، المسيطرة مادياً على الأسلحة ومعدات الإنتاج والوثائق المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. نُقلت الوثائق إلى مناطق احتجاز معزولة، بينما وُضعت الأسلحة ومعدات الإنتاج على مركبات ونُقلت في قوافل أصغر لتجنب الكشف عنها. اختُلقت قصص تغطية للمنشآت المشاركة في الأنشطة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتم تدريب عمال المصانع على الخداع من قبل فرق خاصة من المفتشين المزيفين، الذين حاكوا نوع الأسئلة المتوقع طرحها عندما يظهر المفتشون الحقيقيون أخيراً. تم تغيير بعض المنشآت مادياً لإخفاء غرضها الحقيقي. كانت تجربة صدام السابقة مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الذين خدعهم العراق لمدة عقد من الزمان بينما كان يسعى سراً لبرنامج أسلحة نووية)، ولم يكن لديه تقدير كبير لكفاءة أو مثابرة مفتشي

الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. شعر أنه يمكنه تجاوز فترة التفتيش لفترة كافية لحشد الدعم العالمي لرفع العقوبات الاقتصادية. بالنسبة للحكومة الأمريكية وصدام على حد سواء، لم تُنظر إلى عمليات تفتيش UNSCOM إلا كوسيلة لسبائقيهما ضد الزمن. ففي عام 1991، كانت إدارة بوش تعتقد أن عمليات التفتيش يمكن أن تستمر أطول من صدام من خلال ممارسة ضغط كافٍ على النظام ليتسبب في انهياره من الداخل. وكان صدام يعتقد أن العالم سيتعب من عمليات التفتيش غير المثمرة وغير المنتجة التي لم تفعل شيئاً سوى إدامة العقوبات الاقتصادية المدمرة، وأن شهية العالم للنفط سرعان ما ستتولى زمام الأمور، مما سيضع حداً للحظر التجاري المنهك. وكان كلا الطرفين يتطلعان إلى إنهاء أهدافهما بحلول نهاية العام، وكلاهما خابا أمله. ولسوء حظهما، فإن بعض أعضاء المجتمع الدولي أخذوا قضية نزع السلاح على محمل الجد بالفعل.

في عام 1991، تم جمع المتخصصين من جميع أنحاء العالم في نيويورك لمناقشة كيفية تنفيذ التفويض الجديد. تحت قيادة السفير رولف إيكوس، دبلوماسي سويدي محترف ذو خبرة واسعة في تحديد الأسلحة، شرع موظفو UNSCOM في المهمة الضخمة المتمثلة في تنظيم وتدريب وإرسال فرق موثوقة من المفتشين إلى العراق. كان هذا تحدياً هائلاً من الناحية الدبلوماسية والعملياتية واللوجستية، ولكن بحلول نهاية مايو 1991، تم إرسال الفريق الأول إلى العراق - فريق مسح نووي لتقييم المنشآت العراقية المعلنة. في يونيو، تبعت هذه المهمة عدة فرق نووية أخرى، وبحلول يوليو، انضم مفتشون من مجالات الصواريخ الباليستية والأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية إلى زملائهم النوويين في الميدان. يبدو أن الأمم المتحدة قد حققت المستحيل، حيث وضعت فرق نزع سلاح موثوقة في العراق في وقت قصير. بغض النظر عن النية غير المعلنة للقرار 687، كان الهدف المعلن لنزع السلاح يتحقق. ومع مرور السنوات، ومع ذلك، أصبحت UNSCOM تغرق أكثر فأكثر في مستنقع الأجندات السياسية. وبحلول الوقت الذي طرّقنا فيه باب وزارة الدفاع في ذلك اليوم الدافئ من مارس عام 1998، كانت UNSCOM تعمل في مياه عكرة حقاً.

قصة كيف أصبحت في قلب هذه اللعبة السياسية هي أيضاً قصة كيف تم استهلاك نظام تفتيش الأسلحة التابع للأمم المتحدة من قبل الأجندات السياسية المتعارضة.

إنها قصة تصميم وثبات، وأكاذيب وخيانة. لقد حاولت أن أروي قصة صادقة عن الأحداث التي أدت إلى الحرب، والتي تكشف لأول مرة الحقيقة حول عمليات تفتيش الأسلحة التابعة للأمم المتحدة في العراق. إنها تكشف الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في التلاعب وقمع وتقويض عملية التفتيش بشكل قاتل لدعم أجندة مختلفة – تغيير النظام. وقد فقدت العديد من الأرواح الأمريكية، والعديد من الأرواح العراقية أكثر، منذ ذلك الحين في دعم هذه الأجندة. وقد يدفع العالم ثمناً باهظاً لقرار وكالة المخابرات المركزية باستخدام نزع السلاح كستار دخان لها.

الجزء الأول: التعميد

الفصل الأول: توازن دقيق

سبتمبر – ديسمبر 1991

وصلت إلى نيويورك يوم الأحد 22 سبتمبر 1991. كنت ضابط استخبارات مخضرم في سلاح مشاة البحرية، وقد تركت الخدمة الفعلية في يونيو 1991 برتبة نقيب. شغلت مهام في الاتحاد السوفيتي السابق كمفتش أسلحة، وفي الشرق الأوسط، خلال عملية عاصفة الصحراء، كأخصائي صواريخ باليستية. كانت هذه السيرة الذاتية هي التي قادتني إلى أبواب مقر الأمم المتحدة في وسط مانهاتن. لقد تم استدعائي من قبل لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي تشكلت حديثاً، أو UNSCOM، وهي مجموعة من المتخصصين الدوليين في تحديد الأسلحة، جمعها مجلس الأمن للإشراف على نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية في أعقاب هزيمة صدام حسين في مارس 1991 على يد تحالف بقيادة الولايات المتحدة. كنت في نيويورك للمساعدة في نزع سلاح العراق، وبصفتي شخصاً كان له دور أساسي في إجراء عمليات تفتيش الأسلحة في الاتحاد السوفيتي السابق، كنت أعرف شيئاً أو اثنين عن تحديد الأسلحة. ومع ذلك، عند وصولي إلى UNSCOM، وجدت ما هو أقرب إلى قصة تجسس منه إلى تحديد الأسلحة. كانت رحلة بدأت بشكل غير متوقع، بمكالمة هاتفية في أغسطس 1991 من صديق قديم، دوغلاس إنجلوند. كان دوغ عقيداً في الجيش الأمريكي. وقد عملت معه سابقاً كمفتش أسلحة عندما كنت متمركزاً في الاتحاد السوفيتي السابق كجزء من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF). كنا كلاهما مكلفين في وكالة التفتيش في الموقع (OSIA)، وهي نشاط تابع لوزارة الدفاع تم إنشاؤه لغرض الإشراف على تنفيذ تلك المعاهدة. أصبح دوغ رئيساً لهيئة الأركان في OSIA، وفي أبريل 1991، كُلف بواجب مؤقت في مدينة نيويورك كمدير للعمليات لكيان جديد، UNSCOM.

كان دوغ إنجلوند رجلاً ضخماً كالدب. يعلو وجهه الكبير المستدير غابة من الشعر الأسود الذي تحول إلى فضي عند الأطراف. لم يكن دوغ الجندي النمطي المدقق في المظهر. كان يبدو غير مرتب، وحتى عندما كان يرتدي زيه العسكري، كان يبدو وكأنه قد ألقاه على عجل. مع عود الثقاب المميز العالق في فمه، كان وجه دوغ دائماً مجعداً بالتفكير أو متجعداً بالضحك، فذكاء دوغ كان يوازيه حس الفكاهة الجذاب لديه. كنت سعيداً لأنه عدني صديقاً.

التقيت بدوج في منزله المريح في ضاحية فيرفاكس الذي تشاركه مع زوجته آن. بعد تبادل الأحاديث عن الأيام الخوالي، سحبني دوغ جانباً. وقال: "لقد زودت الولايات المتحدة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بطائرة U-2 للمساعدة في دعم جهودنا في العراق." 1 "سنحتاج إلى مساعدة في تجميع جميع البيانات التي نجعلها وتنظيمها بطريقة مفيدة." ثم سأل دوغ السؤال المصيري: "هل ستكون مهتماً بالمجيء إلى نيويورك والمساعدة في إنشاء فريق صغير لهذا الغرض؟" حاولت إخفاء حماسي بينما أجبت بالإيجاب.

تزامن وصولي إلى نيويورك مع بدء عملية تفتيش دراماتيكية للغاية كانت تجري في بغداد – UNSCOM 16.2 كانت عملية تفتيش مشتركة بين UNSCOM والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، وكالة المراقبة النووية ومقرها فيينا، والتي أشرفت على الجوانب النووية لنزع سلاح العراق)، ستظل UNSCOM 16 تُذكر إلى الأبد من قبل معظم الناس على أنها عملية تفتيش "موقف السيارات". ولكن بالنسبة لي، كانت UNSCOM 16 بمثابة جرس إنذار حول الطبيعة الحقيقية للعمل الذي كنت على وشك الانخراط فيه. كنت مفتش أسلحة لدعم معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF)، وكنت أعرف ما هو تحديد الأسلحة. وكنت قد عملت أيضاً مع عملاء استخبارات سريين من وكالة المخابرات المركزية والقوات الخاصة الأمريكية عندما كنت في مشاة البحرية. كنت أعتقد أن تحديد الأسلحة والاستخبارات هما مجالان متميزان. لكن UNSCOM 16 أظهرت لي مدى خطئي في ذلك.

وكأي قصة استخبارات ومكائد، كان لتفتيش UNSCOM 16 بداية واضحة. ففي مايو 1991، انشق عالم رفيع المستوى في برنامج الأسلحة النووية العراقي إلى الغرب، عبر شمال العراق. وكانت وكالة المخابرات المركزية تبذل جهداً هائلاً في شمال العراق للبحث عن مثل هؤلاء المنشقين، مستغلين برنامج الإغاثة الإنسانية "توفير الراحة" كغطاء. وسرعان ما استقطبت الوكالة العالم، الذي عُرف ببساطة باسم "المنشق 385-DS".

كان هناك بعض التردد من جانب وكالة المخابرات المركزية بشأن أفضل السبل للمضي قدماً بهذه المعلومات الجديدة، التي قدمت نظرة غير مسبقة على الأسرار المظلمة لبرنامج الأسلحة النووية العراقي. كان DS-385 يقدم معلومات ذات صلة مباشرة بعمليات تفتيش UNSCOM الناشئة، لكن وكالة

المخابرات المركزية كانت مقيدة بالقانون الأمريكي من مشاركة مثل هذه المعلومات الحساسة، المستقاة من مصادر شديدة السرية، مع جهة غير حكومية أمريكية.

سرعان ما تكتشف هذا القصور في أوائل يونيو عندما طلب بوب غالوكسي، المسؤول الكبير الجذاب في وزارة الخارجية الذي عمل نائباً لرئيس UNSCOM، رولف إيكوس، من الحكومة الأمريكية قائمة بالمواقع ذات الأولوية في العراق لتفتيشها من قبل UNSCOM. ونشر مكتب وكالة الاستخبارات المركزية المسؤول عن العراق قائمة بمواقع الأسلحة المشتبه بها والتي تم إرسالها إلى UNSCOM في 10 يونيو 1991. ومع ذلك، فإن قيود القانون الأمريكي عنت أن قائمة وكالة الاستخبارات المركزية فشلت في دمج أي معلومات استخباراتية ذات معنى، ناهيك عن الكنوز الثمينة التي كان يقدمها DS-385 حول المنشآت والأفراد المشاركين في البرنامج النووي العراقي، وعلى هذا النحو، كانت المواقع المقدمة غير محددة، ولا تحتوي على بيانات داعمة، وكانت عديمة الفائدة عملياً بالنسبة لنا.

احتج بوب غالوكسي عندما رأى القائمة. لم يكن غالوكسي يعلم بوجود DS-385؛ كان يعلم فقط أن المعلومات التي قدمتها وكالة المخابرات المركزية غير كافية على الإطلاق. أدركت وكالة المخابرات المركزية أن الطريقة الوحيدة لمنح UNSCOM ما كانت تطلبه هي تقديم معلومات تكشف حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تسيطر على منشق. كان DS-385 على وشك أن يُكشف. أعدت وكالة المخابرات المركزية وثيقة جديدة، تفصل ليس فقط وجود DS-385، بل ما كان يخبرهم به أيضاً، والذي تضمن بيانات حول أرشيف من الوثائق المخفية المتعلقة ببرنامج الأسلحة النووية العراقي. ولتجاوز القيود القانونية الأمريكية، تم تقييد استخدام الوثيقة على الموظفين الأمريكيين فقط في طاقم UNSCOM. تمكن مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة من البدء في التخطيط لعملية تفتيش UNSCOM 16 باستخدام هذه المعلومات.

لم تكن UNSCOM تستعد لهذه المهمة بمفردها. فقبل مهمة UNSCOM 16، كانت وكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات الاستخبارات الأمريكية قد وجهت جميع دعمها وتوصياتها بشأن UNSCOM عبر وزارة

الخارجية، لكن التخطيط الاستراتيجي للعمليات تُرك لـ UNSCOM، وتحديداً لدوغ إنجلوند.

تغيّر هذا النهج بشكل كبير في صيف عام 1991. ففي يونيو، حاول مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتراض مركبات عراقية تحمل معدات ذات صلة بالنووي، وأطلق العراقيون طلقات تحذيرية. وإذا لم تكن القوة العظمى الوحيدة في العالم ستُجعل أضحوكة، فسيتعين على مفتشي الأسلحة الحصول على مساعدة جدية. أخذت قضية كشف الوثائق المتهمة أولوية أعلى فجأة، ودفعت وكالة المخابرات المركزية، بدعم من عناصر ناشطة داخل وزارة الخارجية، نحو مشاركة أكثر مباشرة في عمليات UNSCOM والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولأول مرة، شارك أظلم المقاتلين في جيش وكالة المخابرات المركزية السري، خلية تخطيط العمليات (OPC)، بنشاط في إعداد المعلومات الاستخباراتية لاستخدام UNSCOM.4

اعتاد محاربو وكالة المخابرات المركزية السريون على ممارسة مهنتهم في الظل، بعيداً عن أعين المتطفلين. ومع ذلك، كانت عمليات تفتيش UNSCOM تُجرى على مرأى ومسمع من الحكومة العراقية، مما يمثل نقیض العمليات السرية. كان وجود OPC، كما هو الحال مع أي ارتباط لوكالة المخابرات المركزية بـ UNSCOM، سرّاً يخضع لحراسة مشددة. رسمياً، لذلك، تم تقديم جميع أفراد OPC إلى UNSCOM كـ "خبراء" من وزارة الخارجية. وباستثناء عدد قليل من "العلاء الموثوق بهم" داخل UNSCOM، مثل بوب غالوكسي، دوغ إنجلوند، وعدد قليل من الضباط العسكريين الأمريكيين الآخرين، لم يكن أحد في UNSCOM يعرف الهوية الحقيقية أو الانتماء لهؤلاء الأفراد المعارين.

وفقاً لتفكير مخططي OPC، كانت UNSCOM بحاجة إلى القدرة على ضرب الأهداف التي حددتها وكالة المخابرات المركزية بقوة وسرعة. لتوفير هذه القوة اللازمة، لجأت OPC إلى إخوانهم في الحرب السرية، القوات الخاصة السرية من الفرقة العملياتية الأولى للقوات الخاصة – دلتا فورس – ومقرها فورت براج، نورث كارولينا. كان Delta Force خبراء في التخطيط السريع و"الاستيلاء التكتيكي" على المباني. كانت العوامل التشغيلية التي دخلت في تخطيط وتنفيذ عملية تفتيش ومصادرة وثائق – مثل UNSCOM 16 – هي

نفسها إلى حد كبير كما في تنفيذ مهمة إنقاذ رهائن. كانت دلتا الأفضل في العالم في هذا النوع من العمليات، وعلى الرغم من دورهم الثانوي في OPC، سرعان ما بدأ الكوماندوز في السيطرة على طبيعة المنظمة الجديدة.

جلبت "دلتا" معها موقفها الحماسي المفعم بالإيجابية "نستطيع أن نفعل" إلى العمل. فخلال حرب الخليج، انخرطت "دلتا" بشكل كبير في عمليات مكافحة صواريخ سكود في غرب العراق (ما سمي "مطاردة سكود الكبرى"). 5 وكانت مهمتهم اعتراض هجمات الصواريخ العراقية ضد إسرائيل، وعلى الرغم من عدة ادعاءات بارزة بشأن تدمير قاذفات عراقية، فإن حقيقة أن العراق كان قادراً على ضرب إسرائيل طوال الحرب شكلت ضربة خطيرة لشرف وهيبة وحدة لم تعتد الفشل. لم يكن مفاجئاً أن إكمال تلك المهمة أصبح موضوعاً أساسياً مهماً لعملاء "دلتا" المكلفين بـ OPC. لقد تغيرت التكتيكات والمنهجيات، لكن "دلتا"، من خلال عملية تفتيش UNSCOM، عادت إلى مجال تدمير صواريخ سكود. لكن أولاً، كان عليهم المساعدة في العثور على أرشيف الوثائق النووية. ترأس فريق تفتيش UNSCOM 16 بالاشتراك بوب غالوكسي وديفيد كاي، المفتش النشط من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد انتشر الفريق المشترك بين UNSCOM/IAEA في بغداد وكان من المقرر أن يبدأ عملياته قبل منتصف الليل بقليل بتوقيت نيويورك يوم الأحد 22 سبتمبر 1991، وهو، بالنظر إلى فرق التوقيت، نفس اليوم الذي وصلت فيه إلى نيويورك لبدء حياتي الجديدة كمفتش أسلحة تابع للأمم المتحدة.

بالإضافة إلى بناء وحدة استخبارات من الصفر، كضابط في طاقم UNSCOM، كان مطلوباً مني أن أؤدي نصيبي العادل من "واجب المراقبة". ونظراً لفرق التوقيت البالغ ثماني ساعات بين نيويورك وبغداد، عندما كانت عمليات التفتيش التي تنطوي على إمكانية المواجهة تجري، كنا نحافظ على مكاتب نيويورك مأهولة أربع وعشرين ساعة في اليوم، حتى يكون للمفتشين في العراق نقطة اتصال في حال بدأت الأوضاع في التدهور. ربما كنت الوافد الجديد، ولكن كان مطلوباً مني أن أقوم "بمراقبة ليلية" تماماً مثل أي شخص آخر.

حوالي الساعة الثانية صباحاً بتوقيت نيويورك يوم الاثنين 23 سبتمبر 1991، اكتشف فريق تفتيش UNSCOM 16 أربع صناديق من الوثائق السرية في

مبنى ببغداد يُعرف بمركز التصميم النووي. وبعد ما يقرب من ست ساعات من فحص الوثائق، حاول رئيسا الفريق، غالوكسي وكاي، المغادرة بالوثائق، لكن السلطات العراقية أوقفتهم. وعندما وصلت إلى مكاتب UNSCOM لورديتي، كان فريق التفتيش والسلطات العراقية لا يزالان في طريق مسدود في صراع على السيطرة على الوثائق، التي قدر البعض عددها بمئات الآلاف. كان عليّ أن أوظف رولف إيكوس وأبلغه بالموقف، ثم أتصل بموظفين كبار آخرين، الذين بدأوا في الوصول إلى مقر الأمم المتحدة، مرهقي العينين من قلة النوم. وصل رئيس البرنامج النووي العراقي، الدكتور جعفر ضياء آل جعفر، إلى موقع التفتيش، مطالباً المفتشين بوقف عملهم، وتسليم جميع الوثائق المصادرة حتى الآن، ومغادرة الموقع فوراً. كما طالب الدكتور جعفر بالفيلم من كاميرات المفتشين. كان العراقيون يراقبون عن كثب أنشطة المفتشين، والتي تضمنت إخضاع الوثائق المصادرة لنوع من "الفرز"، فرز تلك التي يُعتقد أنها ذات أهمية قصوى، ثم تصوير تلك الصفحات في حال اختار العراقيون استعادة الوثائق بالقوة. آخر ما كان يريده الدكتور جعفر هو مغادرة هذه المعلومات ببغداد. ذهبت إلى فندقتي لأنام بضع ساعات. وعندما عدت إلى عملي، قرأت دفاتر السجل. في بغداد، استمرت الدراما في الكشف تحت شمس الشرق الأوسط الحارقة. رفض فريق التفتيش مغادرة موقف سيارات مبنى وزارة الزراعة بدون الوثائق، واستعدوا لقضاء الليل هناك. في غضون ساعات، تحولت مهمة UNSCOM 16 إلى حدث إعلامي، حيث أجرى ديفيد كاي وبوب غالوكسي مقابلات مستمرة مع CNN ووسائل إعلام تلفزيونية وإذاعية أخرى حول مأزقهم في موقف سيارات وزارة الزراعة. كانت المؤامرة، كما صورها كاي وغالوكسي، بسيطة: الخيار (UNSCOM) محتجزون من قبل الأشرار (العراق). ولم يكن هناك حاجة لشرح التعقيدات السياسية لعملية التفتيش لجمهور انغمس في المسلسل الذي عُرض مباشرة على شاشات تلفزيونهم. بينما كان العالم مأسوراً بعرض كاي-غالوكسي في الحلقة المركزية، كانت هناك فكرتان فرعيتان تتكشفان في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، إحداها إيجابية والأخرى ليست كذلك. على الجانب الإيجابي، كانت هناك شائعات مستمرة تدور في أروقة UNSCOM بأن فريق كاي قد عثر على وثيقة "دليل إدانة" تؤكد وجود تصميم لسلح نووي عراقي، وهو أمر أنكره العراقيون بشدة (ففي النهاية،

كان برنامجاً نووياً مدنياً سلمياً). على الجانب السلبي، كان السفير إيكوس منزعاً للغاية عندما علم أن نائبه، بوب غالوكسي، كان على اتصال مباشر بمسؤولين أمريكيين في واشنطن، يمرر تفاصيل المأزق التفتيشي ويناقش الخيارات حول كيفية الرد الأفضل. وقد اعترض جهاز المخابرات العراقي هذه الاتصالات، وكانت مشكلة محتملة تتراكم. كان إيكوس غاضباً بشكل خاص من حقيقة أنه كان يكتشف تفاصيل التفتيش بعد واشنطن؛ بل في الواقع، كان أفراد الحكومة الأمريكية في كثير من الأحيان يطلعون إيكوس على الأحداث في موقف السيارات قبل أن يبلغه الفريق في بغداد.

كان رولف إيكوس، في الظاهر، رجلاً طيباً ذا شعر أبيض غير مرتب، لكنه كان يمتلك في داخله جوهرًا صلباً، ولم يكن شخصاً يمكن التغاضي عنه بسهولة. أثارت الاتصالات غير المصرح بها بين غالوكسي والحكومة الأمريكية غضب إيكوس، واتصل برئيس مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية، ريتشارد كلارك، للاحتجاج. وفي تبادل حاد للكلمات، ذكر إيكوس كلارك المتشبت بالرأي بالشرط المطلق أن يكون هو، الرئيس التنفيذي، هو المسؤول. ورد كلارك بأن الولايات المتحدة لها كل الحق في البقاء على اتصال بمسؤوليها في الأمور التي تلعب فيها دوراً هاماً. كان رد إيكوس جليدياً. هو المسؤول، وهكذا ستكون الأمور. لم يكن أمام كلارك خيار سوى التراجع.7

بعد أربعة أيام من لعبة حافة الهاوية، استسلم العراقيون في النهاية. بعد أربعة أيام من حصار أنفسهم في موقف سيارات مجمع PC-3، متحدين قوات الأمن العراقية، والطقس غير المواتي، وجحافل المتظاهرين العراقيين، تم إطلاق سراح فريق تفتيش UNSCOM 16، ومعه الوثائق. بل تمكن أحد المفتشين من تهريب وثيقة "الدليل الدامغ" تحت ملابسه، ورغم أنه لم يكن بالإمكان استخدامها كدليل على عدم امتثال العراق لأنها تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة، إلا أنها كانت بمثابة نقطة انطلاق قيمة للمعلومات الاستخباراتية والتحليلات على مدار السنوات القادمة. كان الارتياح بين موظفي الأمم المتحدة في نيويورك ملموساً بينما توجهنا جميعاً لتناول البيرة والبيتزا للاحتفال بانتهاء المأزق.

ألقت عملية تفتيش UNSCOM 16 الضوء على الطبيعة الغريبة للعلاقة بين UNSCOM والاستخبارات الأمريكية. رسمياً، ولأسباب سياسية واضحة، لم تكن موجودة، وبالتأكيد لم يتم إطلاعي عليها عندما انضمت إلى UNSCOM.

ومع ذلك، كانت هناك بعض الأمور الواضحة جداً بشأن حقائق هذه العلاقة لدرجة أنني لم أستطع تجاهلها. فموظفو وكالة المخابرات المركزية، الذين عرفتهم من تجربتي السابقة في روسيا وخلال حرب الخليج، ظلوا يظهرون لإطلاع رولف إيكوس، مدعين أنهم من "وزارة الخارجية". وقد زاد فضولي بسبب انفجار غضب إيكوس حول مغامرة اتصالات غالوكسي بوزارة الخارجية. كانت إحدى المهام التي كلفني بها دوغ إنجلوند عند وصولي إلى نيويورك هي إنشاء خلية استخبارات مستقلة يمكنها تلقي وتنظيم البيانات بشكل مستقل عن التدخل الخارجي. وكان الشعور السائد بين كبار موظفي UNSCOM بعد UNSCOM 16 هو أن حجم مشاركة الاستخبارات الأمريكية مع UNSCOM كان في الواقع هائلاً، وهي حقيقة كانت تحتاج إلى معالجة وإلا فإن UNSCOM ستواجه خطر فقدان مصداقيتها كمنفذ مستقل لتفويض مجلس الأمن.

المفارقة كانت أن أكبر المدافعين عن استقلال UNSCOM كانوا أمريكيين يخدمون فيها، بمن فيهم أنا ودوغ إنجلوند. في عمليات تفتيش UNSCOM السابقة، عندما كان يُقدم دوغ معلومات استخباراتية حول جوانب عدم امتثال العراق، كان يتعاون بشكل كامل ودون تردد مع ضباط وكالة المخابرات المركزية المكلفين به. ومع ذلك، بدأت أزمة ثقة تتصاعد من منهجية "السنجاب السري" التي اتبعتها الولايات المتحدة في توزيع المعلومات الاستخباراتية على اللجنة الخاصة. ففي نيويورك، كانت الولايات المتحدة ترسل فرقاً سرية إلى بعثتها في الأمم المتحدة لإجراء إحاطات "للولايات المتحدة فقط"، مما يفصل الموظفين الأمريكيين في اللجنة عن زملائهم في الأمم المتحدة. في الظروف العادية، سيكون هذا التقسيم منطقياً، نظراً للحاجة إلى حماية المعلومات والمصادر الاستخباراتية الحساسة. ولكن في جهد متعدد الأطراف ترأسه الأمم المتحدة، كان هذا التحيز الأمريكي الصارخ استفزازياً للعديد من الموظفين غير الأمريكيين، الذين أرسلتهم حكوماتهم لدعم ما اعتقدوا أنه جهد للأمم المتحدة، ولكنه بدا وكأنه حدث تديره الولايات المتحدة ويتأثر بشدة بوكالة المخابرات المركزية. حاول دوغ وأنا أن نشرح لوكالة المخابرات المركزية أنه يجب عليهم أن يكونوا أكثر حساسية تجاه المناخ المتعدد الأطراف لـ UNSCOM.

لقد حققنا نتائج متواضعة من خلال ذلك. ففي مجمع السفارة الأمريكية القديم في المنامة، البحرين، حيث كانت فرق التفتيش تتجمع وتستعد قبل الذهاب إلى العراق، أنشأت الولايات المتحدة منظمة تسمى "بوابة" (Gateway). وتتألف "بوابة" من فريق من المحللين، واللوجستيين، والإداريين الذين كانت مهمتهم نشر المعلومات الاستخباراتية الأمريكية لفرق تفتيش UNSCOM.8 ورداً على الشكاوى المتعلقة بالنزعة الأحادية، دعت وكالة المخابرات المركزية ممثلين استخباراتيين من المملكة المتحدة وأستراليا وكندا من أجل "تدويل" الجهد. لكن المظاهر قد تكون خادعة، وبوابة لم تكن استثناءً. لم يُفترض أن تُقدم أي معلومات لأي عضو في الفريق يفقر إلى تصريح أمني مناسب، وهو ما كان يرتبط حتماً بالجنسية. واستمرت المواقف المحرجة في الظهور عندما تم جمع الفرق تحت راية الأمم المتحدة، ليتم بعد ذلك اصطحاب عدد قليل منهم لإحاطات خاصة.9 وكانت المشكلة أكبر عندما تضمنت قائمة المفتشين المتروكين كبير مفتشين غير أمريكي كان، نظرياً على الأقل، يدير العملية. ورغم قلقه من هذه الممارسة، وافق دوغ إنجلوند، بصفته مسؤولاً في الأمم المتحدة، على ذلك دون شكوى، على أمل أن ينتج عن هذه العملية شيء مفيد. ومع ذلك، سرعان ما أصبح واضحاً أن التكلفة السياسية لدعم الجهد الاستخباراتي الأمريكي وحده لا تستحق المكاسب. فقد كان سلوك المفتشين الأمريكيين خلال عمليات التفتيش هذه، الذين كانوا يقومون في كثير من الأحيان بجمع معلومات غير مصرح بها نيابة عن الولايات المتحدة، بحثاً عن مبانٍ ومواد تتجاوز صلاحيات كبير المفتشين، واضحاً للجميع، سواء المفتشين غير الأمريكيين أو العراقيين على حد سواء. وعند عودتهم إلى البحرين، كان هؤلاء المفتشون الأمريكيون أنفسهم يُساقون بعد ذلك في مركبات السفارة الأمريكية إلى منشأة Gateway لإجراء استخلاص معلومات منفصل. وقد أثارت مقاربة وكالة المخابرات المركزية "للأمريكيين فقط" القوية تساؤلات حول نزاهة UNSCOM، وهو ما تم إبلاغه إلى بلدانهم من قبل كل مفتش غير أمريكي شهد هذه العملية.

استغلت الهدوء المؤقت في مقر UNSCOM في نيويورك في أكتوبر 1991 لجدولة زيارة لوزارة الخارجية. شعرت أن هناك حاجة ماسة لتحديد ما تعتقده الحكومة الأمريكية بشأن دوري في وحدة الاستخبارات الجديدة التي كنا نحاول

إنشائها. فمن خلال وحدة تقييم المعلومات (IAU)، كما كانت تُعرف، كانت UNSCOM تحاول كسر احتكار وكالة المخابرات المركزية لتدفق المعلومات الحساسة إلى مفتشي الأسلحة. ومع تحول عملية تفتيش UNSCOM من كونها وحدة تحقق بسيطة، مصممة للتصديق على دقة إعلان عراقي، إلى فريق تفتيش أكثر قوة وغير معن عنه، منظم للعثور على قدرات أسلحة مخبأة، أصبحت المعلومات الاستخباراتية حيوية.

استقبلني عند مدخل وزارة الخارجية عقيد في القوات الجوية، سام بيرري (اسم مستعار)، والذي أعطيتني اسمه كنقطة اتصال. طويل القامة، نحيل، وذو شعر رمادي، كان سام بيرري يتمتع بمظهر رجل جنوبي محترم. وكان أسلوبه يريح المرء على الفور.

صعد بي سام إلى مكاتب مكتب الشؤون السياسية والعسكرية وإلى غرفة اجتماعات كان يجلس فيها حوالي اثني عشر شخصاً، بعضهم مثل سام يرتدون زياً عسكرياً، وآخرون يرتدون بدلات مدنية. وعلى رأس الطاولة جلس رجل طويل نحيل بعينين حادتين ووجه نحيف – جيرري ميرفي (اسم مستعار)، رئيس مكتب دعم اللجنة الخاصة. قدم لي جيرري مقعداً، وأجرى التعارف. كانت سحابة من الأسماء والوجوه، ممثلين عن وزير الدفاع، ورؤساء الأركان المشتركة، ووزارة الطاقة، ووكالة المخابرات المركزية، وآخرين.

كان العقيد بيرري مفعماً بالحماس لأهمية وحدة تقييم المعلومات المنشأة حديثاً في مستقبل UNSCOM، وضرورة القيام بالعمل بشكل صحيح. تحدث جيرري ميرفي قائلاً: "سكو، أريد أنؤكد أنك تعمل لصالح UNSCOM، بكل بساطة. وبينما نقدر علاقة عمل جيدة معك ومع الآخرين في UNSCOM، يجب ألا نعتقد أننا نحاول توجيه عملك. حكومة الولايات المتحدة تريدك أن تعمل لصالح رولف إيكوس. إنه لمصلحتنا القصوى أن تفعل ذلك. قم بعملك بأفضل ما تراه مناسباً، ودع سام وأنا نقلق بشأن دعمك."

اختتمنا الاجتماع بتأكيد سام على رؤيته لما كان يجري. "نحن نصنع التاريخ. الأمم المتحدة أصبحت جادة في تحقيق السلام والأمن الدوليين، وتمثل UNSCOM اختباراً واضحاً لقدرتها. ما تنوي UNSCOM القيام به يمكن أن يغير مسار حل العالم لمشاكله. علينا التأكد من أننا نفعل كل ما بوسعنا لإنجاح عملهم." لقد قدرت هذا الشعور بالتأكيد، ولم يكن لدي سبب للشك في صدق من

يقدمونه. لسوء الحظ، سرعان ما أصبح واضحاً أن آخرين في واشنطن لم يشاركوا وجهة نظر جيرى وسام المعلنة. وكان أحدهم جون بيرد، ضابط استخبارات مخضرم ترأس فريق وكالة المخابرات المركزية المسؤول عن تنسيق القضايا الاستخباراتية مع UNSCOM.

عاش مجتمع الاستخبارات الأمريكي وفقاً للمبدأ القديم القائل بأن "المعلومات قوة"، وسعوا إلى ممارسة نفوذ على UNSCOM من خلال التحكم في المعلومات التي يمكنها الوصول إليها. وفي رأيهم، مثلت وحدة تقييم المعلومات (IAU) تهديداً مباشراً لهذا الجهد. ولتأكيد هيمنتهم على تدفق المعلومات إلى UNSCOM، قدمت وكالة المخابرات المركزية إحاطات استخباراتية حساسة دورية حول مقترحات التفتيش. وقد جرت الإحاطة التالية في 27 نوفمبر في نيويورك، في البعثة الأمريكية عبر الشارع من مقر الأمم المتحدة. وكان الموضوع مقترحاً من جون بيرد.

المقدم للإيجاز كان محلاً في وكالة استخبارات الدفاع (DIA) يدعى لاري سموثرز (اسم مستعار)، وهو اسم كنت أعرفه جيداً من ماضي. فخلال عاصفة الصحراء، نشر سموثرز العديد من الأوراق المتعلقة بقدرات صواريخ سكود العراقية، وقد تبين أن معظم تقييماته كانت خاطئة. والآن، في غرفة اجتماعات مؤمنة في البعثة الأمريكية، كان يستعد لنشر أسطورة أخرى – لواء سكود العراقي المفقود.

كان لاري يفترض وجود قوة سرية من القاذفات المتحركة العراقية، حوالي أربعة وعشرين منها، يعتقد أنها لا تزال مفقودة. تحدث عن استمرار وجود لواء أول، يتألف من قاذفات زودها الاتحاد السوفيتي، مستخدماً كدليل صور "تعديلات قاذفات غير معلن عنها". نظرة واحدة على الصور التي استخدمها لتوضيح وجهة نظره سرعان ما نسفت نظريته في رأيي: أظهرت الصورة قاذفات خداعية عراقية من نفس النوع الذي رأيت لقطات له التقطت من طائرة هليكوبتر خلال غارات سكود في عملية عاصفة الصحراء. إذا كان لاري يبني قضيته باستخدام صور لقاذفات مزيفة، والتي في أي حال دمرت في الحرب، فقد كنا نواجه مشكلة.

لم أكن متشككاً في فكرة وجود قوة سكود سرية بحد ذاتها، بل كنت قد أعددت للتو تقريراً للرئيس التنفيذي خلصت فيه إلى أن العراقيين ربما كانوا يخفون قوة

تضم حوالي مائة صاروخ، بالإضافة إلى نصف دزينة أو نحو ذلك من القاذفات المتحركة. 10 استمر لاري في تقليب الشرائح، مقدماً حجته لوجود لواء ثانٍ مفقود من قاذفات سكود. لكنني كنت بحاجة إلى أدلة أكثر إقناعاً لذلك. في هذه النقطة، لفت عرض لاري سموثرز انتباهي: فقد أشار إلى أن العراقيين أعلنوا عن أربع قاذفات محلية الصنع فقط، تُعرف باسم الندى، 11 ثم شرع في عرض صورة فضائية التقطت في مارس 1991، تظهر ست قاذفات من طراز الندى متجمعة في معسكر التاجي العسكري شمال بغداد. كانت هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها الولايات المتحدة دليلاً قوياً يدعم أي فكرة عن قدرة عراقية محتفظ بها محظورة بموجب قرار مجلس الأمن، وقد جلست أنا بدوري وأنصت. في هذه المرحلة من الإيجاز، تولى جون بيرد الحديث. لم أكن قد رأيت بيرد منذ مايو 1990، عندما زرت مقر وكالة المخابرات المركزية لمساعدة طاقم استخبارات تحديد الأسلحة الذي كان يرأسه في بعض المسائل التحليلية المتعلقة بعملية في الاتحاد السوفيتي من عام 1988 إلى 1990. كان رجلاً عسكرياً سابقاً، في أوائل الستينيات من عمره، بوجه نحيل وشاحب وشعر رمادي قصير. مع ميل لارتداء بدلات رمادية عادية تتناسب مع لون شعره، كان يبرز أحاديثه بحركات انسيابية ليديه. قبل أن يبدأ إيجاز سموثرز، جاء بيرد إلى حيث كنت أجلس وعرض يده. قال: "من الجيد رؤيتك مرة أخرى"، لكن النظرة في عينيه وطبيعة ابتسامته القسرية أوحى بالعكس. والآن، كان جون بيرد يقف أمام المسؤولين المجتمعين من UNSCOM، يناقش المواقع المقترحة للتفتيش في "مطاردة سكود" متجددة في غرب العراق وبغداد. كان الموقع الرئيسي قيد البحث مكاناً يدعى "تكنات الكرامة". قال بيرد إن هناك أسباباً وجيهة للاعتقاد بأن مركبات النقل المستخدمة في نقل الصواريخ حول بغداد كانت تتوقف، بشكل متقطع، في هذا الموقع. واعتقد أن تفتيشاً مفاجئاً، يشمل بحثاً دقيقاً عن سجلات قد تحتوي على معلومات تتعلق بتحركات الصواريخ، قد ينجح في اكتشاف أدلة على صواريخ سكود عراقية محتفظ بها. شعرت وكالة المخابرات المركزية أن هذا هدف ذو أولوية عالية، وكان بيرد واثقاً من أن النشاط الذي لوحظ مؤخراً في التكنات يبرر اهتمامهم. وبما أن سموثرز لم يقدم أي صور لهذا "النشاط"، فقد افترضنا أن ما كان يشير إليه بيرد كان نوعاً من المحادثات العراقية المعارضة. أما بقية المواقع

المقدمة كمرشحة للتفتيش فقد كانت تتكون من مناطق تخزين ذخيرة أو مواقع مشتبها بها منتشرة في غرب العراق، حيث كانت الولايات المتحدة تعتقد أن العراقيين قد يخفون بعض المواد أو المعدات.

قال جون بيرد: "نعلم أن الوقت قصير جداً." "لدينا بعض الأشخاص العمليتين في واشنطن على دراية تامة بمواقع التفتيش التي اقترحناها. هل ترغبون،" واختتم، "أن يحضروا إليكم، ربما غداً، لمساعدتكم؟" أبدى دوغ إنجلوند، مستشعراً مناورة واضحة من جانب بيرد، اعتراضاً شديداً. قال: "جون، نحن من نخطط للتفتيش، وليس الأمريكيون. إذا كنت ترغب في إرسال أشخاص يمكنهم إطلاعنا على المواقع، فسيكون ذلك مفيداً. لكن دع التخطيط لـ UNSCOM."

أوماً بيرد موافقاً، لكن شيئاً في هيئته دلّ على أن المعركة لم تنته بعد. في اليوم التالي، وصل رجلان بارعان، راندال لي وغوردون كوبر (وكلاهما اسمان مستعاران)، إلى نيويورك قادمين من واشنطن. لقد قدّم كل من لي وكوبر نفسيهما على أنهما "خبراء من وزارة الخارجية"، على الرغم من أنهما بالتأكيد لم يبدأ كدبلوماسيين. كان لي ضابطاً في فريق SEAL Team Six، وحدة الكوماندوز النخبوية التابعة للبحرية الأمريكية. وكان كوبر ضابطاً كبيراً غير مفوض في قوة دلتا التابعة للجيش الأمريكي. وكلاهما كانا من قدامى المحاربين في العمليات القتالية في العراق (تعرفت على كوبر كأحد جنود دلتا في حملة مطاردة صواريخ سكود خلال عاصفة الصحراء). وقد تم تكليفهما بوحدة خلية التخطيط العمليتي التابعة لوكالة المخابرات المركزية. وبصحبتهم دوغ إنجلوند، وأنا، ومفتش جديد يدعى روجر هيل، انعزلنا في "ملجأ" UNSCOM، لوضع اللمسات الأخيرة على خطة التفتيش الوشيكة، والتي سُميت بـ UNSCOM 24.

كان روجر هيل ضابط استخبارات أسترالياً خدم في الخدمة الجوية الخاصة الأسترالية النخبوية، وقد انضم إلى UNSCOM في منتصف نوفمبر ليعمل كمتخصص في الأسلحة الكيميائية/البيولوجية في وحدة تقييم المعلومات (IAU). كان شخصية فريدة. متوسط الطول، بشعر داكن قصير ومجعد، وشارب مذهب جيداً، بدا هيل للوهلة الأولى أشبه برجل أعمال بريطاني صارم منه بضابط كوماندوز أسترالي وعر. لم يكن هناك إنكار للياقته البدنية، لكنه كان يحمل نفسه

بوقار رفيع لدرجة أن المرء يجد صعوبة في تصويره في دور "آكل الثعابين" (مصطلح غالباً ما يستخدم لوصف أفراد القوات الخاصة الأمريكية). ومع ذلك، في أقل من شهر من العمل معاً، برزت مهنية روجر وتفانيه في عمله في كل ما قام به. وبسبب خلفيته في القوات الخاصة، اختار دوغ روجر هيل لقيادة أحد عنصري التفتيش المخطط لهما للعملية. وقد تم تحديد دوري في التفتيش بوضوح: سأشارك في التفتيش كمتخصص في الصواريخ الباليستية. وسأعمل أيضاً كرئيس لفريق فرعي، مسؤول عن الإشراف على فريق من ثلاثة مفتشين. مثلت مهمة UNSCOM 24 توازناً دقيقاً بين سعي UNSCOM نحو الاستقلال وحاجة وكالة المخابرات المركزية للتحكم في عملية اعتبرتها مفيدة للأهداف السياسية الأحادية للولايات المتحدة. ظاهرياً، بدت هذه الأجنات غير قابلة للتوفيق. لكننا في UNSCOM عملنا في مجال الحقائق السياسية، وكان لا بد من تسوية هذه الاختلافات حتى نتمكن من المضي قدماً في مهمتنا. ومثلت UNSCOM 24 مثل هذا "العمل التوافقي". فنجاحها أو فشلها سيحدد طبيعة عمليات UNSCOM المستقبلية داخل العراق، بالإضافة إلى علاقتنا بوكالة المخابرات المركزية والولايات المتحدة.

الفصل الثاني الطريق الوعر الى الاستقلال

ديسمبر 1991 – فبراير 1992

مع قيام التحالف الاستخباراتي غير العادي بين UNSCOM ووكالة المخابرات المركزية، حطت أنا وروجر هيل في البحرين للإشراف على تنفيذه. وعلى عكس هواء الشتاء في كل من نيويورك ولندن، استقبلتنا البحرين بموجة من الحرارة والرطوبة. التقى بنا مسؤولون من مكتب UNSCOM الميداني، الذين أتموا إجراءاتنا عبر الهجرة والجمارك البحرينية، وأقلّونا بحافلات إلى فندق هوليدي إن في المنامة، عاصمة البحرين. في حرارة الشرق الأوسط، بدا فندق هوليدي إن واحةً ببهوه المكيف بشكل رائع، وغرفته المريحة، وبارّه الفسيح. كان زبائن البار يستمتعون بفرقة فلبينية حية قدمت أداءً مذهلاً لأحدث أغاني قائمة الأربعين الأوائل. سواء كان ذلك بسبب الموسيقى أو المشروبات المتدفقة بحرية، بدا البار وكأنه ينادي معظم أعضاء الفريق عند وصولهم. سجلت أنا وروجر دخولنا إلى غرفنا، وتوجهنا إلى الطابق السفلي للقاء الفريق والاختلاط بهم. كان تجميع فريق تفتيش UNSCOM أشبه بالمقامرة. ففي نيويورك، كنا قد أعدنا قائمة بالمهارات الوظيفية المختلفة التي توقعنا أن نحتاجها، إلى جانب أعداد كل منها. ثم حاولنا توزيع هذه المتطلبات على أكبر عدد ممكن من الدول المختلفة، لإضفاء طابع دولي، بدلاً من أنجلو-ساكسوني، على الفريق. لم يكن لدينا سيطرة على الشخص الفعلي الذي سيتم إرساله لشغل الوظيفة؛ كان الأمر يعتمد بشكل كبير على الحظ. ولكن بمجرد أن تعارف هيل وأنا على المزيج المتنوع من الشخصيات التي كانت تتجمع في البار الصاخب المليء بالدخان والخافت الإضاءة في فندق هوليدي إن، بدا أن القدر قد عاملنا بلطف. كان لدينا مقومات فريق جيد.

بينما كانت نغمت أغنية "Walk Like an Egyptian" تُغرق كل محادثة عدا الكلمات الصارخة، قدّمنا أنا وهيل أنفسنا. كان لدينا خبراء كنديون في التخلص من الذخائر المتفجرة، رجال يعيشون على تفكيك القنابل والألغام غير المنفجرة. كانوا مجموعة مجنونة وطيبة القلب. سرعان ما أُطلق على الثنائي في فريقنا لقب "لوريل وهاردي" بسبب اختلاف بنية جسديهما. كان هناك عالم صواريخ ألماني، الدكتور ماركوس كرويتز (اسم مستعار)، خبير فني بارع للغاية ومخضرم في عدة عمليات تفتيش سابقة. كان لدينا روسيان، أحدهما عقيد

خبير في عمليات سكود، والآخر مترجمه من وزارة الخارجية. كان هناك وفد بريطاني كبير، مجموعة مختلطة من اللغويين والخبراء التقنيين والضباط العسكريين. كان لدينا أيضاً متخصصون في الاتصالات تابعون للأمم المتحدة ولغويون تابعون للأمم المتحدة، وزوج من مصوري الأمم المتحدة. كان هناك زوج من الأطباء العسكريين النيوزيلنديين، مجموعة مرحة كانت، مثل الكنديين، تميل إلى استهلاك كميات هائلة من البيرة. وانضم إلى هذا الابتهاج راندال لي، وغوردون كوبر، وخمسة أمريكيين آخرين لائقين بدنياً من فريق خلية التخطيط العملياتي التابعة لوكالة المخابرات المركزية.

كان أمام روجر هيل وأنا يومين لتحويل هذه المجموعة من الأفراد الذين تجمعوا في بار فندق هوليداي إن في تلك الليلة إلى فريق من المفتشين يمكنهم مواجهة العراقيين وجهاً لوجه. كان التدريب مكثفاً. قمنا بتجميع الفريق في غرفة مؤتمرات مزدحمة وسيئة التهوية داخل حظيرة طائرات محولة كانت بمثابة مكتب ميداني لـ UNSCOM في البحرين. كانت UNSCOM قد اتفقت مع قوة دفاع البحرين للسماح لمفتشي الأسلحة باستخدام هذه الحظيرة، والتي كانت تقع داخل منشأة آمنة تابعة للقوات الجوية البحرينية على طرف مطار المنامة. كانت الغرفة تحتوي على سلسلة من طاولات القهوة الموضوعة معاً لتشكيل سطح طاولة مستطيل كبير واحد. وُضعت كراسي معدنية رمادية قابلة للطي حول الطاولة. وفي مقدمة غرفة المؤتمرات كان يوجد منبر، وشاشة محمولة لعرض الشرائح. علق علم الأمم المتحدة الأزرق الفاتح في الخلفية، جنباً إلى جنب مع الراية الحمراء والبيضاء لدولة البحرين. تم تركيب وحدة تكييف هواء في الجدار، ولكنها كانت تصدر الكثير من الضوضاء لدرجة أنها كانت تُطفأ كلما كان يتم تقديم عرض. وفي المساحات الضيقة لغرفة المؤتمرات، المليئة بأكثر من ثلاثين شخصاً، سرعان ما تراكمت الحرارة إلى مستويات غير مريحة.

كانت العيون الزجاجية للعديد من المفتشين تشير إلى أنهم إما ما زالوا يعانون من إرهاق السفر (jet lag) أو، على الأرجح، قد أسرفوا في الشراب في الحانة الليلية الماضية. ولم تساعد الحرارة وضعهم هذا، ولكن لم يكن هناك مجال للرحمة؛ فقد كان أماننا عملٌ يجب إنجازه. خضع الفريق لسلسلة من الإحاطات من قِبَل ستة متخصصين في الاستخبارات الأمريكية من "جيت واي" (Gateway)، الذين زودوا الفريق بصور طائرات التجسس يو-2 (U-2)،

وخرائط عسكرية أمريكية، ورسومات خطية بمقياس حقيقي لكل موقع سيتم تفتيشه. سُمح لنا بالاحتفاظ بالخرائط والرسومات الخطية؛ أما صور طائرات يو-2 فكانت للاستخدام المرجعي فقط. لم تكن وكالة المخابرات المركزية (CIA) تغامر بسقوط هذه الصور في الأيدي الخطأ. تم تقسيم كل موقع إلى قطاعات، وتم تخصيص كل قطاع لفريق فرعي محدد. وبصفتي قائدًا لفريق فرعي، كان عليّ أن أدون ملاحظات مفصلة حول مسؤوليات فريقتي. كما كان عليّ أن أتأكد من فهمي للمتطلبات في المواقع الأخرى، في حال تغيرت الخطة وتم تكليف مجموعتي بمهمة مختلفة. قمنا برسم مساراتنا على الخرائط ودرسنا الصور الجوية بعناية فائقة، متأكدين من تحديد كل معلم وميزة رئيسية.

بعد استراحة الغداء، كان "لوريل وهاردي" قد استعدا عافيتهما بما يكفي من إفراطات الليلة السابقة ليقدما محاضرة مخيفة عن المخاطر التي تشكلها الذخائر غير المنفجرة المتبقية من عملية "عاصفة الصحراء". بدا الكنديان يستمتعان بعملهما، وهما يعرضان علينا صورًا ورسومات لما تبدو عليه الذخائر، ومدى سهولة انفجارها عن غير قصد. كانت الابتسامات العريضة تعلو وجهيهما وهما يصفان ما يمكن لهذه الذخائر أن تفعله بك. وعلى الرغم من نهجهما الفكاهي في التوجيه، إلا أن "لوريل وهاردي" تركا انطباعًا عميقًا لدى الفريق. فقد كان هذا المسعى الذي انخرطنا فيه جادًا، ويمكن أن يعني الحياة أو الموت إذا لم نحافظ على تركيزنا.

تركزت مهمة لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM 24) على الصواريخ الباليستية، لذلك كان من المفاجئ إلى حد ما أن معظم المفتشين لم يكونوا خبراء صواريخ، بل كانوا من ذوي الخبرة العملية. وكان الاستثناءات لذلك أنا، وماركوس كروتز، والعقيد الروسي. وقد لعب الأخير دورًا مهمًا في نشر صواريخ "سكود" في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي، واستخدامها لاحقًا ضد مواقع المجاهدين. كما قام بتدريب الجيش الأفغاني على استخدامها، وساعد في تسليم آلاف الصواريخ من نوع "سكود" لأفغان قبل انسحاب الجيش السوفيتي في عام 1989. وبعد سقوط جدار برلين، أشرف على إزالة جميع الصواريخ الباليستية قصيرة المدى للجيش السوفيتي من ألمانيا الشرقية، بما في

ذلك صواريخ "سكود". لم يكن هناك شك في أنه يعرف عن كذب خبايا الصواريخ الباليستية السوفيتية.

لقد أوضح اليوم الأخير من التدريب مدى جدية المهمة التي كنا على وشك القيام بها. بدأ الصباح بمحاضرة من راندال وغوردون، بصفتها ممثلي قسم العمليات الخاصة (OPC) التابع لوكالة المخابرات المركزية، حول أفضل طريقة لتفتيش مبنى أو موقع. وتم التركيز على تحديد نمط بحث ثابت، والالتزام به. تعلمنا كيف نبحث عن أماكن الاختباء التي يمكن تخزين المعلومات فيها، مثل تحت أوراق المكاتب وفي ألواح السقف. شدد غوردون على ضرورة الانضباط عند إجراء البحث. "أمن المنطقة المراد التحقيق فيها، ثم اختر نقطة لبدء بحثك. كن منهجيًا وشاملاً. لا تتعجل. تأكد من تغطية المنطقة بأكملها قبل الانتقال." 1

تم تعريفنا على أمريكيين آخرين، "فرانكي الجنائي" و"ليني قفال الأبواب"، وهما اثنان من عملاء قسم العمليات الخاصة اللذين كانا خبيرين في كسر الأقفال. كانا هناك لضمان نראה العراقيين. إذا كان الباب مغلقًا، فإن العراقيين كان لديهم خيار: إما العثور على المفتاح، أو السماح لفرانكي أو ليني بالقيام بعملهما. وقام أمريكي آخر، "بوب"، بإلقاء محاضرة علينا حول تعقيدات معالجة أي وثائق قد نكتشفها خلال عملية التفتيش. علمنا بوب كيفية تسجيل أي وثائق نجدها بشكل صحيح، وتسليمها إلى اللغويين والخبراء الفنيين، الذين يمكنهم تقييمها بسرعة لتحديد مدى صلتها بعملنا.

عندما ظننا أننا لم نعد نستطيع استيعاب المزيد، تم اصطحابنا إلى الخارج وتلقينا حصة دراسية حول إجراءات قيادة القوافل. شدد مدربونا الأمريكيون على أهمية الحفاظ على الانضباط الصارم أثناء القيادة حتى لا يتمكن العراقيون من تقسيم القافلة وتفريق الفريق أثناء التوجه إلى الموقع. وبحلول نهاية اليوم الثاني، كنا نتصرف بالفعل كفريق تفتيش. وبغض النظر عن أي تعليقات قد تكون لدى المرء بشأن مستوى النفوذ الأمريكي على عملية التفتيش، لم يكن هناك شك في أن رجال قسم العمليات الخاصة هؤلاء كانوا أكفاء.

انطلقنا مبكرًا في صباح اليوم التالي، على متن طائرة نقل ألمانية من طراز سي 160 ترانسال (C160 Transall) ذات محركين، مطلية باللون الأبيض بالكامل وعليها علامات الأمم المتحدة الكبيرة باللون الأسود على الجناح وجسم الطائرة. كانت الطائرة محملة بالكامل، بلوحيين من معدات التفتيش وثمانية

وعشرين عضواً من فريق لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM 24). تزامنا داخل الطائرة، وجلسنا على المقاعد الشبكية الحمراء التي كانت تبطن مقصورة الطائرة. سارت طائرة سي-160 على المدرج، ورفع الطيار عدد دورات المحركين، وانطلقت في السماء الزرقاء الصافية فوق المنامة. وامتدت تحتنا المياه النقية للخليج العربي. وأمامنا تقع الكويت، وإلى الشمال منها، العراق. استغرقت الرحلة أكثر من ساعتين بقليل. كان هناك بعض الإثارة بمجرد دخولنا المجال الجوي العراقي عندما اقترب زوج من مقاتلات إف-14 (F-14) التابعة للبحرية الأمريكية منا. وبتكليف منهما بفرض ما يسمى "منطقة حظر الطيران" فوق جنوب العراق (التي أنشئت في مارس 1991 لمنع المروحيات والطائرات العراقية من قصف السكان الشيعة المتمردين وإطلاق النار عليهم)، قدمت لنا مقاتلات إف-14 مرافقة قصيرة قبل أن تهز أجنحتها، وتشغل حركاتها الخلفية، وتتطلق بسرعة نحو سماء جنوب العراق. نام معظم أعضاء الفريق في مقاعدهم، بينما نهض قلة منهم، وخاصة المدخنين، وتجولوا إلى مؤخرة الطائرة لإشعال سجائرهم.

كانت هناك عدة نوافذ صغيرة تشبه نوافذ السفن في الخلف، وتمكنّا من إطلالة على التضاريس التي كنا نحلق فوقها. كنا نسير على خط يوازي تقريباً نهر دجلة، وهو شريط مائي بني متعرج يمتد أسفلنا. وعلى جانبي النهر كانت هناك مساحات خضراء واسعة من بساتين النخيل. رأينا قنوات الري تنبعث من النهر، لتخلق خطوطاً من الحقول الخضراء تخترق ألوان الصحراء البنية والسمراء، وطرقاً سريعة رمادية تتجه شمالاً نحو بغداد. كان هناك الكثير من الطاقة العصبية بيننا نحن الذين لم نكن نائمين؛ كنا نتجه إلى وضع مجهول مسلحين فقط بذكائنا والمهارات التي اكتسبناها كفريق خلال الثماني والأربعين ساعة الماضية. كنا نأمل أن يكون ذلك كافياً.

هبطنا في مطار الحبانية، وهو منشأة عسكرية ضخمة كانت في السابق موطناً لأسراب مختلفة من القوات الجوية العراقية، لكنها أصبحت الآن مهجورة ومدمرة بالقصف، وجثث المقاتلات المحترقة المتناثرة حول ملاجئها المحصنة، كل منها بفتحة محفورة في سقفها الخرساني المقوى حيث أصابتها قنبلة أمريكية موجهة بالليزر. استقبلنا عند الهبوط حافلة قديمة خضراء وبيضاء تابعة للخطوط الجوية العراقية، أقلتنا إلى مركز قيادة تم تحويله مؤخراً لاستقبال الضيوف الأجانب

الوحيدين الذين يمرون عبر هذه المنشأة التي كانت سرية للغاية في يوم من الأيام - مفتشي أسلحة الأمم المتحدة.

صدر لكل مفتش جواز سفر أزرق للأمم المتحدة (laissez-passer)، وقد تم جمعها من قبل السلطات العراقية لمعالجتها. قامت السلطات العراقية بنسخ كل جواز، ثم ألصقت قطعة ورقية مربعة مزينة بختم العراق، تأشيرة دخول، داخلها. وبينما كان هذا يجري، انتظر فريق التفتيش فيما كان في السابق غرفة إحاطة للطيارين العراقيين، وأصبحت الآن منطقة استقبال مؤقتة لمفتشي الأمم المتحدة. علقت صورة كبيرة بالأبيض والأسود لصدام حسين على الحائط، وإلى جانبها العديد من المسؤولين العراقيين المتوترين، كان العديد منهم يرتدون المعاطف الجلدية السوداء التي ربطناها برجال الشرطة السرية لديهم، حافظوا على مراقبة مستمرة لنا أثناء انتظارنا.

بعد الانتهاء من إجراءات تأشيرتنا، تم إدخالنا مرة أخرى إلى حافلة الخطوط الجوية العراقية لرحلة تستغرق ساعتين إلى بغداد. مررنا بقرى لم تمسها وسائل الراحة الحديثة، لكنها كانت مأهولة بشعب حيوي كان يلوح لنا أثناء قيامهم بأعمالهم اليومية المختلفة. وكلما اقتربنا من بغداد، أخذ الريف مظهر معسكر مسلح، حيث توجد المدافع المضادة للطائرات على كل قمة تل، وثكنات محاطة بالجدران تضم مجموعة متنوعة من الوحدات العسكرية. وعلى الرغم من كل هذا الوجود العسكري خارج المدينة، كانت بغداد خالية نسبياً من الجنود. تم وضع شرطة المرور في جميع أنحاء المدينة عند التقاطعات الرئيسية، ولكن في معظم الأحيان، بدت بغداد لا تختلف عن أي مدينة رئيسية أخرى في الشرق الأوسط. هذا، حتى تصل إلى وسط المدينة. فجأة، كنا نصادف مبنى ضخماً، يبدو وكأنه تم اختياره عشوائياً من بين العديد من المباني الأخرى التي تشغل الكتلة الحضرية، منهاراً على نفسه كما لو أنه انهار داخلياً. كتلة تلو كتلة، كانت هذه المباني المدمرة تظهر نفسها، تذكيراً بحملة القصف الدقيق التي شنت على بغداد خلال حرب الخليج. كان عدد قليل من المباني يحيط بها رافعات، وهي علامة واضحة على أن بعض أعمال إعادة الإعمار كانت جارية. لكن غالبية المباني المدمرة بقيت كما كانت في اللحظات التي تلت تحطمها بالمتفجرات عالية القوة التي أُلقيت من الجو.

كنا نقيم في فندق فلسطين ميريديان، على الجانب الآخر من الشارع مباشرة من فندق شيراتون بغداد (والذي كان الطابق السابع عشر منه بمثابة مكتب لجنة الأمم المتحدة الخاصة في بغداد). كان هذان الفندقان، بالإضافة إلى فندق الرشيد، جوهر التاج لإقامة بغداد. يقع فندق فلسطين ميريديان مباشرة عبر نهر دجلة من القصر الرئاسي الجمهوري، موطن صدام حسين ودائرتة المقربة، وكان مناسباً للمفتشين والعراقيين على حد سواء. وقد تابع أفراد المخابرات والأمن العراقيون الغامضون كل تحركاتنا منذ اللحظة التي نزلنا فيها من حافلتنا حتى تسجيل دخولنا إلى غرفنا. أصبح من الواضح أننا كنا نعمل في قلب قوة أجنبية لم تكن بالضرورة ترحب بما كنا بحاجة إلى القيام به.

انطلقت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM 24) مباشرة في مهمتها، حيث غادرت مبكراً صباح يوم 10 ديسمبر لتفتيش هدفنا الرئيسي ذي الأهمية: ثكنات الكرامة. تم حشد سياراتنا من موقف السيارات التابع لفندق فلسطين ميريديان، وتم صفها في الشارع الرئيسي أمام الفندق، حيث كان نظرائنا العراقيون ينتظروننا. لم يكن العراقيون مسرورين بحجم فريقنا وتشكيلته، ومنذ البداية، واجهت قافلة لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM 24) صعوبة بسبب محاولات العراقيين المستمرة لمناورة مركباتهم بين مركباتنا. صمد تدريبنا على قيادة القوافل قبل التفتيش، وقد قدنا عبر شوارع بغداد، في رقصة باليه جامحة من المركبات المتمايلة التي تنطلق بسرعة عالية، ولا يفصل بينها سوى بضعة أقدام.

ومما زاد من مشاكلنا، الضباب الكثيف وحقيقة أنه على الرغم من كل دراستنا وفحصنا للصور والخرائط خلال تخطيطنا في البحرين، تبين أن أحد الطرق الرئيسية التي خططنا للسير عليها، والتي كانت معلومة بوضوح على الخريطة بأنها تسير في كلا الاتجاهين، كان طريقاً باتجاه واحد، وكنا نحاول السير في الاتجاه الخاطئ. تعامل الفريق مع كل هذا بروح رياضية عالية، حيث قامت مركبة الملاحة بتحويل القافلة عبر طريق جانبي في محاولة لإعادتنا إلى الاتجاه الذي أردنا الذهاب إليه في الأصل.

وأي مخاوف قد تكون لدينا بشأن معرفة العراقيين باهتمامنا بثكنات الكرامة تبددت عند رؤية حارس ناعس يحاول بسرعة إغلاق بوابات المنشأة، التي كانت مفتوحة على مصراعها. كانت مركبات الأمن العراقية قد تسارعت متقدمة على

مركبة لجنة الأمم المتحدة الخاصة الرائدة، وسدت طريقها في الممر، ولكن ليس قبل أن تتمكن مركبتنا، وهي نيسان باترول، من إدخال مقدمتها بما يكفي لمنع إغلاق البوابة.

نظر فريق الفرعي بلهفة إلى مجموعة المباني المعروفة لنا باسم "ملحق ثكنات الكرامة". وقد أوردت إحاطة استخباراتنا في البحرين هذه المباني كملحق للثكنات الرئيسية، والتي تشاطرها جدارًا. التقطنا معدات التفتيش الخاصة بنا، والتي تتكون بشكل رئيسي من كاميرات، ومصابيح يدوية، ومفكرات، وتوجهنا إلى مدخل الملحق. نظرت إلى زملائي في الفريق عندما أصبح ننن المنشأة واضحًا. كانت رائحته تشبه بشكل مريب محطة معالجة مياه الصرف الصحي. واصلنا، متأكدين من أنه يجب أن يكون هناك سبب وجيه يجعلنا نفحص هذا الموقع. بكل دقة، اتبعنا تدريبنا المخطط له مسبقًا للتفتيش، تمامًا كما تدريبنا في البحرين. على الرغم من الرائحة الكريهة التي تفتشت في الموقع، فقد فتشنا المنشأة بدقة، ممسطين عرضها وطولها بالكامل بحثًا عن أي دليل على أسلحة الدمار الشامل. "سكوت، إلى هنا." كان كيفن، مسؤول اتصالات من نيوزيلندا. شققت طريقي إلى حيث وقف. كان قد فتح خزانة كبيرة، وكشفت مصباحي اليدوي عن وجود خمس مضخات مياه كبيرة تؤدي إلى قبو تحت الأرض. قال كيفن: "قد تكون غرفة سرية تحت الأرض". اتبعنا الأنابيب تحت الأرض، طابقين إلى الأسفل، مما قادنا إلى خزان صرف صحي خام. على الرغم من الرائحة الكريهة، التي تركتتنا نتقيًا، فقد جسنّا الخزان بعصا للتأكد من عدم إخفاء أي شيء هناك. وعندها فقط صعدنا إلى السطح، لاهئين، نحاول ملء رئتينا بالهواء النقي. بينما كنا واقفين هناك، منحنين، نقاوم الغثيان، انفجرنا نحن الأربعة في ضحكة مدوية على حسابنا الخاص. تلعثمت قائلًا: "حسنًا يا سادة، لقد حصلنا بالتأكيد على أفذر مهمة في التفتيش." التفتت إلى مرافقنا المبتسم، وأعلنت أن الملحق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، وغادرت للانضمام إلى الجسم الرئيسي للمفتشين، الذين كانوا منشغلين في الموقع الرئيسي.2

على الرغم من كل الدراما المتوقعة المحيطة بتفتيش ثكنات الكرامة، فقد تبين أنها كانت فاشلة. كان راندال لي الأقرب إلى العثور على شيء ذي أهمية عندما اكتشف، أثناء تفتيش مكتب ضابط أمن الوحدة، بلاغًا عامًا إلى جميع الوحدات العسكرية والشرطية يعلن فيه عن الوصول المتوقع لفريق التفتيش الخاص بنا

إلى العراق، ويطلب منهم "اتخاذ التدابير المناسبة". ادعى العراقيون أن هذا لا يعني أكثر من التأكد من أن الجميع مستعد للتعاون مع المفتشين، وبينما كنا نشك في ذلك، لم يكن هناك شيء يمكننا فعله. وبصرف النظر عن تلك الورقة، كانت المنشأة خالية من أي شيء ذي أهمية.

عدنا إلى سيارات نيسان باترول المركونة، متحملين ابتسامات وضحكات المرافقين العراقيين، الذين كانوا يستمتعون بوضوح على حسابنا. تلقى فريقى الفرعى توبيخاً خاصاً بالنظر إلى تصرفاتنا في محطة الصرف الصحي. بينما كنت في الخارج أبذل قصارى جهدي للحفاظ على رباطة جأشي، كنت في الداخل أضطرم غضباً وإحباطاً. "جون بيرد"، فكرت في نفسي، "هل هذا هو أفضل ما يمكنك الخروج به؟"

في صباح اليوم التالي، توجه الفريق غرباً في قافلة كبيرة، ومكثوا ليلاً خارج مدينة القائم في مقطورات كان يستخدمها سابقاً عمال بناء بولنديون أثناء بناء مصنع فوسفات عملاق يقع بالقرب. كنا في قلب "أرض سكود". خلال عاصفة الصحراء، كانت قوة الصواريخ العراقية تعمل بحصانة نسبية من منطقة القائم طوال النزاع. قضت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM 24) يومين تمشط المنطقة المحيطة بالقائم بحثاً عن أي أثر لقوة صواريخ سكود. لم نجد شيئاً.

لم يزد سجل جون بيرد إلا سوءاً. بعد القائم، حولنا انتباهنا إلى مجمع وادي "شعب الأغراي"، حيث كان لاري سموثرز قد أعلن، بثقة كبيرة، وجود مخابئ صواريخ سكود مخبأة. كنت أعرف من تجربتي في حرب الخليج أن فكرة عمل صواريخ سكود في هذه المنطقة من غرب العراق كانت وهمية. بحثنا عن مخابئ صواريخ سكود عبثاً. لقد باءت "مطاردة سكود العظمى" بنسخة جون بيرد بالفشل.3

انتهى التفتيش. كان من الواضح أنه كان علينا تغيير طريقة تصور التفتيش وتخطيطه. لم نعد نستطيع ببساطة أن نبني عمليات تفتيشنا على ما أطلعنا عليه وكالة المخابرات المركزية. كانت المعلومات التي قدمها جون بيرد سيئة الجودة بشكل موحد، مما طرح السؤال التالي: لماذا كانت وكالة المخابرات المركزية تضغط من أجل هذا التفتيش بالذات في هذا التوقيت بالذات؟ كانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) تعلم أن وكالة المخابرات المركزية كانت قد

كتبت ورقة بعد حرب الخليج تمنح صدام حسين أقل من ستة أشهر للبقاء على قيد الحياة من تداعيات الهزيمة العسكرية والخراب الاقتصادي. وقد قال بعض المعلقين إن نظام التفتيش كان مصممًا أكثر للضغط على العراق لتسريع رحيل صدام منه لإيجاد أسلحة الدمار الشامل بالفعل. ومما لاحظناه خلال مهمة (UNSCOM 24)، لم يعد هذا مفهومًا بعيد المنال. لقد كانت هيمنة وكالة المخابرات المركزية في عملية (UNSCOM 24)، حيث تم التخطيط للتفتيش بشكل كبير من قبل وكالة المخابرات المركزية قبل أن يطلعنا جون بيرد على الأهداف في نيويورك، أمرًا غير مقبول لمنظمة مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة، المكلفة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بنزاهة واستقلالية.

عدت من العراق في الوقت المناسب للانضمام إلى عائلتي لقضاء عطلة عيد الميلاد. وعند عودتي إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) بعد العام الجديد، لم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى ظهرت قضية العلاقات بين لجنة الأمم المتحدة الخاصة ووكالة المخابرات المركزية مرة أخرى، مجددًا من خلال شخص جون بيرد. وبموجب قرار جديد لمجلس الأمن، كان قد صدر في أكتوبر 1991، كان العراق ملزمًا بإعلان منشآت أسلحته حتى يمكن مراقبتها. وقد مُنح العراقيون مهلة ثلاثين يومًا لإعلان منشاتهم. وقد مر هذا التاريخ – 11 نوفمبر – دون أي إعلان من العراقيين.

لقد شكل رفض العراق لقرار مجلس الأمن 715 مشكلة محيرة لرولف إيكوس. وبحلول الأسبوع الأول من العام الجديد، كان هناك بالفعل ضغط من بعض أعضاء مجلس الأمن، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، للمضي قدمًا في مراقبة العراق على الرغم من حقيقة أن العراق لم يقبل خطة المراقبة كما هو منصوص عليها في القرار. وفي أوائل يناير 1992، سافر جون بيرد إلى نيويورك لإطلاع رولف إيكوس، وبوب غالوتشي، ودوغ إنغلاند على الكيفية التي يعتقد بها أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة يجب أن تتصرف.

كانت الخطة التي اقترحها في الواقع هي نفسها التي حاول طرحها قبل بضعة أسابيع عندما كنت أنا وروجر غائبين في العراق. في ديسمبر 1991، كان قد دعا إلى تفتيش المجمع العسكري الضخم في التاجي، الواقع على بعد حوالي عشرين كيلومترًا شمال بغداد. دعت خطة بيرد إلى تمشيط المجمع بأكمله، ظاهريًا لغرض البحث عن صواريخ سكود، والمعدات ذات الصلة بالسكود،

ووثائق قيادة وتحكم السكود التي قد تساعد لجنة الأمم المتحدة الخاصة في تحديد مواقع وحدات ومعدات سكود. في الواقع، بدا أن الخطة كانت تتعلق أكثر بجمع المعلومات عن النظام من العثور على صواريخ سكود.

ما كان بيرد يقترحه يرقى إلى عملية تطويق وتفتيش ضخمة. وبالنظر إلى الكميات الهائلة من المعلومات الحساسة التي لا علاقة لها إطلاقاً بولاية نزع السلاح للمفتشين والتي ستُكتشف من خلال هذه العملية، فإن اللجنة الخاصة ستجد صعوبة بالغة في الدفاع عن نفسها أمام مجلس الأمن ضد اتهامات بجمع المعلومات الاستخباراتية بشكل عشوائي، وهو ما كان دوغ إنغلاند قد أشار إليه مراراً لرولف إيكويس. في ديسمبر 1991، لم يتم المضي قدماً في هذا الاقتراح. من الواضح أن جون بيرد اعتقد أن عدم امتثال العراق للقرار 715 يمثل فرصة للضغط مرة أخرى من أجل خطة البحث عن صواريخ سكود. وقد تم رفضه مرة أخرى بطريقة دبلوماسية من قبل رولف إيكويس، الذي وصفها بأنها "سابقة لأوانها". ومع ذلك، أدرك إيكويس أنه بحاجة إلى الظهور بمظهر من يدفع بقضية عمليات المراقبة قدماً بشكل بناء، وإلا خاطر بإثارة غضب أكبر داعم له في مجلس الأمن - الولايات المتحدة الأمريكية. وبحلول نهاية الأسبوع الأول من يناير، أصبح من الواضح لرولف إيكويس أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة سيتعين عليها إرسال وفد إلى العراق، يُعرف باسم "البعثة الخاصة"، لمناقشة حاجة العراق لقبول عمليات المراقبة. أمل إيكويس أن يُنظر إليه على أنه يفعل شيئاً بشأن القرار 715 دون المساس بنزاهة لجنة الأمم المتحدة الخاصة.

على الرغم من كل جهودنا لدعم البعثة الخاصة بمعلومات استخباراتية عالية الجودة، فقد كانت فشلاً ذريعاً. دفع العراقيون جانباً أي حجة تتعلق بالأسلحة المحتجزة على أنها "فنية"، وركزوا بدلاً من ذلك على الطبيعة "السياسية" للمهمة الأساسية للبعثة الخاصة - إجبار العراق على قبول عمليات المراقبة طويلة الأمد. رفض العراقيون الاعتراف بشرعية قرار مجلس الأمن 715، ولن يقدموا إعلاناً ببرامج أسلحتهم، قائلين إن مثل هذا الإعلان قد قُدم بالفعل في مايو 1991. بدا هذا يمثل نكسة كبيرة للمفتشين.

4. لسوء حظ العراق، كان رولف إيكويس سيّداً في شطرنج الدبلوماسية. 5. لقد استغل قمة رؤساء الدول في مجلس الأمن في نهاية يناير، التي عقدت لمناقشة "النظام العالمي الجديد" والدور الذي سيلعبه مجلس الأمن. كان القرار 687 جزءاً

حاسماً من أساس المصادقية والثبات المطلوب من مجلس الأمن إذا أراد أن يضطلع بهذا الدور الجديد كضامن للسلام والأمن الدوليين، وكان رولف إيكوس يعلم أن رفض العراق للتعاون لا يمكن، بل ولن، يمر دون تحد. ضغط بشدة على أعضاء مجلس الأمن المختلفين، مطلعاً إياهم على تفاصيل البعثة الخاصة والحقائق القاسية للرد العراقي، وقد كوفئ على جهوده ببيان واضح من مجلس الأمن يدين رفض العراق الامتثال لالتزاماته.

تحرك إيكوس بسرعة للاستفادة من هذا الدعم. أراد قبولاً عراقياً كاملاً لقرارات مجلس الأمن 707 (توفير إعلان كامل ونهائي وشامل لجميع البرامج المحظورة) و 715 (المراقبة طويلة الأمد). وإدراكاً منه أنه لا يزال يمتلك بعض الذخيرة السياسية القوية في شكل صور الأقمار الصناعية الأمريكية لقاذفات صواريخ النضال (Al-Nida) العراقية غير المعلنة، بنى رولف إيكوس هجومه الرئيسي حول قضية الصواريخ الباليستية.

أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً أرسل إيكوس إلى بغداد "لمناقشة مع أعلى المستويات في الحكومة العراقية بغرض تأمين موافقة العراق غير المشروطة على تنفيذ جميع التزاماته ذات الصلة بموجب القرارات 687 و 707 و 715". وكان الجزء الأهم في الخلاصة المشؤومة للبيان: "يجب أن تؤكد البعثة على العواقب الخطيرة إذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق على التنفيذ". وهكذا، حصل إيكوس على ما أراد: الدعم الكامل لمجلس الأمن.

غير أن زيارته لم تسر كما هو مخطط لها. فقد أظهر العراقيون أنهم لا عبون دبلوماسيون ماهرون أيضاً. بعد تبادل البيانات التمهيدية، أوفى إيكوس بمهمته في الإشارة إلى المسؤول العراقي الرفيع الحاضر، نائب رئيس الوزراء طارق عزيز، إلى العواقب الخطيرة لموقف العراق الحالي. لم يكن طارق عزيز معذراً، بل رد على إيكوس قائلاً: "إن مجلس الأمن عليه التزامات أيضاً" – وهي رفع العقوبات.6

انتقل طارق عزيز إلى الهجوم. وأشار قائلاً: "لقد قالت الولايات المتحدة إنها لن ترفع العقوبات حتى يتم تغيير النظام العراقي. إذا كان هذا هو الحال، فلماذا يتعاون العراق مع اللجنة الخاصة؟" ثم أكد بقوة النقطة الرئيسية للعراق: "إذا تم تنفيذ قرارات المجلس بطريقة عادلة وخففت العقوبات، فإن العراق سيتعاون. إذا

لم يحصل العراق على شيء مقابل التعاون، فلن يكون هناك أي غرض. يجب أن تكون هناك معاملة بالمثل."

إن التناقض الجوهري في الموقف الأمريكي بشأن العراق، والذي كان يرى أن العقوبات الاقتصادية لن ترفع حتى يتم إزاحة صدام حسين من السلطة، مع نص قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى رفع العقوبات بمجرد تحقيق نزع السلاح، قد أشار إليه العراقيون ببراعة. وأمام هذا المنطق، لم يستطع رولف إيكويس تحقيق أي تقدم، وبعد ثلاثة أيام من المحادثات العقيمة، غادر العراق خالي الوفاض.

استشعر العراقيون ضعفًا في مغادرة رولف إيكويس، فقرروا إرسال طارق عزيز إلى نيويورك للتعامل مباشرة مع مجلس الأمن في هذا الشأن. 7 وكان هذا، بطبيعة الحال، أسوأ نتيجة ممكنة للجنة الأمم المتحدة الخاصة، ولم يكن على الإطلاق ما كان إيكويس يهدف إليه. كانت تداعيات فشل مهمة إيكويس نذير شؤم، ولم يكن أحد يعرف ذلك أفضل من إيكويس نفسه. وأشار المستشار السياسي الأقدم للأمين العام إلى أن هذا العام هو عام انتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن الخيار العسكري لا يزال ممكنًا سياسيًا. وسأل: "هل لدى الولايات المتحدة الوسائل للقيام بذلك؟" فأجاب إيكويس بهدوء: "نعم"، مضيفًا أنه قد التقى للتو بقائد القوات العسكرية الأمريكية في البحرين، الذي أخبر الرئيس التنفيذي أن "ضربة جراحية يمكن أن تنفذ إذا لم يمثل العراق". 8

بعد أن ردوا الرئيس التنفيذي، حول العراقيون انتباههم إلى تفتيش لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM 28). كان من المفترض أن تبدأ مهمة (UNSCOM 28) بالإشراف على تدمير المواد ذات الاستخدام المزدوج المدرجة في رسالة إيكويس. لكن الآن، كان العراقيون يمتنعون. وقد أصدر إيكويس تعليمات للفريق بمنح العراقيين مهلة ثمانية وأربعين ساعة لإعادة النظر في موقفهم. وقد مضت المهلة دون أي تغيير في الموقف العراقي.

في نيويورك، درس رولف إيكويس خياراته بعناية. وبالعودة إلى اقتراح جون بيرد بشأن عملية تفتيش واسعة النطاق موجهة نحو الصواريخ، قرر رولف أن هذا المفهوم ربما لم يعد "سابقة لأوانه". والآن، في مواجهة العناد العراقي، قدمت "مطاردة سكود" الجديدة لجون بيرد فرصة لإيكويس للعب الورقة الوحيدة المتبقية التي كان يحتفظ بها: صور قاذفات صواريخ النضال (Al-Nida)

العراقية غير المعلنة. كان عليه أن ينتزع المبادرة من العراقيين بطريقة ما. كان المشهد يتشكل لمواجهة ذات أبعاد هائلة محتملة.

كنت أنا ودوغ قلقين من أن جون بيرد قد يكون يقود لجنة الأمم المتحدة الخاصة في مطاردة واهية أخرى. وقد خفف من قلقنا إدراكنا أن رولف إيكوس، وليس جون بيرد، هو من كان يتخذ القرارات بشأن توقيت التفتيش وسياقه السياسي.

ومع ذلك، كان الطريق نحو الاستقلال عن وكالة المخابرات المركزية مليئاً بالمنعطفات الخاطئة، والحفر، والحواجز.

الفصل الثالث مواجهة في بغداد

مارس - يوليو 1992

كُلِّفَتْ بمهمة تجميع قائمة بأهداف عملية التفتيش "أنسكوم 31"، التي سُميت "حملة الصواريخ سكود" الجديدة لجون بيرد. كان "خطة بيرد" هي الأساس لهذه العملية، مع بعض الإضافات: كانت الولايات المتحدة تضغط بقوة من أجل إدراج وزارة الدفاع العراقية ومقر هيئة التصنيع العسكري، وقد وافق رولف إيكوس على كليهما، مستندًا إلى حقيقة أن العراق قد قدم إعلانًا كاذبًا بشأن الأسلحة المتعلقة بهاتين الوزارتين، مما يمنح "أنسكوم" كل الحق في تفتيشهما وفاءً لولايتها في نزع السلاح.

كان راندال لي وفريق دعم خلية تخطيط العمليات التابعة لوكالة المخابرات المركزية قد سافروا إلى نيويورك، وكانوا يستعدون لمواصلة عملية التخطيط لـ "أنسكوم 31". تم تكليفي بمهمة مخطط البعثة لـ "أنسكوم". وقد ساعدني في هذا التحضير العقيد مارك سيلفر من القوات الجوية. جلب راندال لي ومخطوطو خلية تخطيط العمليات معهم مطبوعات فوتوغرافية كبيرة لمجمع التاجي العسكري، والتي كنا سنخطط منها للتفتيش المفصل لهذه المنشأة. كنت أساعد راندال في تثبيتها على جدران "المخبأ" عندما دخل الغرفة غريب يرتدي قميصًا أبيض وربطة عنق. نظرت إلى الرجل، محاولاً معرفة من يقتحم اجتماعنا. كان متوسط القامة، شعره أسود مجعد تتخلله خصلات رمادية، وجهه مستدير وبطنه بارزة قليلاً. كانت بنطاله مرفوعة بحمالات، مما أعطاه، بالإضافة إلى مظهره العام، هيئة أستاذ جامعي أكثر من كونه جاسوساً.

قدم نفسه لي على أنه ستو كوهين، الذي تولى للتو منصب رئيس مراقبة الأسلحة الجديد في وكالة المخابرات المركزية من جون بيرد. وبينما كان جون بيرد يقود وحدة لمراقبة الأسلحة موروثه من الحرب الباردة، كان كوهين يرأس وحدة جديدة تمامًا للبيئة الدولية الجديدة، وهي مركز عدم الانتشار (NPC). كان نهج كوهين في العمل مع "أنسكوم" أكثر تعاونًا وودًا من سلفه. في الوقت نفسه، كان يعمل لوكالة المخابرات المركزية، وكان هناك حد لمدى انفتاحه معي. كان علينا أن نطور علاقة عمل وثيقة ومعقدة على مر السنين.

من الناحية التشغيلية، كنا مستعدين للمضي قدمًا في تفتيش "أنسكوم 31" متى صدر الأمر. ومع ذلك، كان رولف إيكوس قلقًا بشأن قضايا التوقيت. شعر

إيكوس أن "أنسكوم" لا يمكن أن تُرى على أنها تُعجل عمداً بحدوث أزمة من خلال إجراء تفتيش استفزازي. على هذا النحو، كان على "أنسكوم 31" أن تنتظر عرض طارق عزيز أمام مجلس الأمن، الذي كان مقرراً في منتصف مارس. وبهذه الطريقة، ستُعتبر استجابة لذلك العرض. ومع ذلك، فإن حقيقة أن "أنسكوم" كانت تخطط لتفتيش واسع النطاق لم تُبق سرّاً.

في الأيام القليلة الأولى بعد وصوله إلى نيويورك، حرص طارق عزيز على تجاهل رولف إيكوس، مؤكداً وجهة نظر العراق بأن عليه التعامل مع مجلس الأمن مباشرة بدلاً من العمل من خلال "أنسكوم"، وهي هيئة تابعة للمجلس. والمفاجئ أن مجلس الأمن بدا وكأنه يلعب تماماً في يد العراق، مما منح طارق عزيز فرصة غير مسبقة لعرض قضية العراق أمام المجلس. وإذا تمكن طارق عزيز من عرض نقاطه ببلاغة وإقناع، سيجد رولف إيكوس و"أنسكوم" نفسيهما في موقف دفاعي.

بدلاً من ذلك، وبخ طارق عزيز المجلس، واصفاً قراراته بشأن العراق بأنها غير عادلة وظالمة. ثم استنرد قائلاً إن العراق خالٍ من أسلحة الدمار الشامل، ولم يحاول حتى الإجابة على مخاوف المجلس، سواء في عرضه أو في رده على الأسئلة بعد ذلك. لقد وحد أدائه المجلس بطريقة لم يستطع أي شيء آخر أن يفعلها، وفي 12 مارس، أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً أدان فيه موقف العراق وأكد من جديد أن "أنسكوم" هي الحكم النهائي في جميع المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

بعد أن تعرض للتوبيخ في مجلس الأمن، انتظر طارق عزيز ونائبه لشؤون نزع السلاح، الفريق عامر رشيد، الرد الحتمي من أنسكوم. ومع الدعم المتجدد من مجلس الأمن، شعر رولف إيكوس أنه حقق نصراً سياسياً قوياً، وسعى إلى المضى قدماً في مهام نزع السلاح من هذا الموقع الجديد للقوة. بوجود مجلس الأمن خلفه، شعر إيكوس بالثقة في قدرته على إقناع العراق بقبول المراقبة طويلة الأجل. لكننا تركنا الآن مع التفتيش المخطط له، والذي قبله إيكوس فقط كوسيلة لكسر الجمود الدبلوماسي. في السياق السياسي الجديد، كانت عملية أنسكوم 31 شديدة العدوانية ببساطة: بشكلها المقصود، قد تؤدي إلى صراع مسلح بين الولايات المتحدة والعراق، وعند هذه النقطة ستكون أنسكوم في خطر أن تصبح زائدة عن الحاجة. وكأنا لتأكيد هذه النقطة، كانت القوات العسكرية

الأمريكية، بما في ذلك قوة حاملة طائرات جديدة، تتدفق إلى الخليج العربي بحلول 14 مارس 1992. بدا أن إدارة بوش عازمة على الاستفادة من أي فرصة لوضع العراق تحت ضغط كانت تأمل أن يؤدي إلى اضطرابات داخلية تزعزع استقرار نظام صدام حسين وتطيح به. كانت طبول الحرب تدق بصوت أعلى فأعلى، وأراد رولف بشدة إسكاتها، ولو لسبب واحد هو إعطاء فرصته الدبلوماسية الجديدة فرصة للنجاح.

كان رولف إيكوس بحاجة إلى أن يقوم العراقيون بخطوة جريئة لتبديد التوتر، لكنه كان يعلم أيضًا أنه لا يستطيع انتظارهم ليتصرفوا من تلقاء أنفسهم. قرر إيكوس أن يمنحهم دفعة صغيرة. في مناقشة خاصة مع طارق عزيز، كشف عن أكبر سر لأنسكوم: أنسكوم لديها أدلة فوتوغرافية مستعدة لعرضها على مجلس الأمن تثبت أن العراق كذب بشأن أعداد الصواريخ وقاذفات الصواريخ في مخزونه.1

طلب طارق عزيز رؤية هذا الدليل، وهو طلب رفضه إيكوس، لكن النقطة وصلت. كان العراقيون يعلمون أن التفتيش وشيك. والآن علموا على ماذا سيركز التفتيش، ويمكنهم الاستعداد له. أمل إيكوس فقط أن يتخذوا الخيارات الصحيحة خلال هذا التحضير، وهو أن يستبقوا مهمة أنسكوم 31 من خلال الاعتراف بوضوح بشأن قضية الصواريخ الباليستية المحتفظ بها والأسلحة الأخرى المحظورة.

في بغداد، اكتشفت لاحقًا، أن طارق عزيز قدم عرضًا كاملاً لصدام حسين ومجلس الوزراء العراقي حول نتائج زيارته إلى نيويورك. وكان صدام حسين، المستهلك المتحمس لتقارير الأخبار الغربية، يدرك التجمع العسكري الأمريكي المتزايد حول حدوده. لكنه لم يفعل شيئًا. وبدون علمنا، كان صدام حسين قد دمر بالفعل مخزونات أسلحة الدمار الشامل من جانب واحد في عام 1991. ما لم يرغب في فعله هو الاعتراف بوجود أي شيء ليدمره – ولهذا السبب كان إعلان العراق لأنسكوم مراوغة للغاية.

وكان تاجر مخدرات يقرر أن يصبح نظيفًا بإلقاء مخزونه في المرحاض، بينما يدعي للشرطة أنه لم يكن لديه أي مخدرات على الإطلاق، اعترف العراق بحقيقة الأمر من خلال نزع سلاحه، دون الاعتراف بذنبه الماضي. بينما استمر الجيش الأمريكي في الانتشار حول حدود العراق، ناقش صدام ومجلسه الداخلي ما يجب

فعله. أشار عامر رشيد على الوزراء المجتمعين إلى أن المفتشين كانوا منظمين جيداً ومطلعين. وإذا حاول العراق الحفاظ على أسطورة أن إعلانه الأولي للمفتشين كان صحيحاً، فهناك فرصة جيدة أن يتمكن مفتشو الأمم المتحدة من كشف هذا كخطأ، مع عواقب وخيمة.

وقد شعر كل من طارق عزيز وعامر رشيد برغبة رولف إيكوس في تجنب الصراع. كان رئيس أنسكوم التنفيذي يرسل فريق تفتيش إلى العراق، وكانت التوقعات تشير إلى أن هذه المهمة ستكون شديدة المواجهة. اقترح عامر رشيد أن يستبق العراق التفتيش بالاعتراف بأن إعلاناته الأولية كانت خطأ. يجب أن يعترف العراق بما فعله في صيف عام 1991 فيما يتعلق بالتدمير من جانب واحد، ويتعاون مع المفتشين في أي جهد للتحقيق في المطالبات العراقية الجديدة والتحقق منها.

كانت استراتيجية عامر رشيد بسيطة ومباشرة: الاعتراف بالخداع السابق، والموافقة على تقديم إعلان جديد يوضح التدمير أحادي الجانب. كما يجب على العراق أن يرضخ لحتمية تدمير المعدات "ذات الاستخدام المزدوج". من خلال تقديم هذه التنازلات، سيخفف العراق من وضع قد يكون متفجراً، ويكسب رأس مال سياسي يحتاجه لحملته من أجل رفع العقوبات الاقتصادية. اتفق الجميع في مجلس الوزراء على أن العراق لا يمكنه قبول قرار مجلس الأمن 715، ومعه مفهوم عمليات التفتيش والمراقبة طويلة الأجل، حتى يتم رفع العقوبات. كان هناك اعتراضان فقط. جادل حسين كامل، صهر صدام ومدير هيئة التصنيع العسكري العراقية، بأن العراق لا يمكنه الاعتراف بأي جانب من جوانب برنامجه للأسلحة البيولوجية. وقال: "العالم لن يفهم، وسيدينا حتى لو تم تدميره". وأصر قصي، الابن الأصغر لصدام الذي يرأس جهاز الأمن الخاص المسؤول عن الأمن الرئاسي، على أنه في الإعلانات التي ستقدم، يجب ألا يُكشف أبداً عن دور الأمن الخاص في أحداث صيف 1991. "قل الحقيقة قدر الإمكان، ولكن لا تقدم أي ذريعة للمفتشين للسؤال عن الرئيس."

وكان لقصي سبب آخر كذلك. تحت إدارته، كانت منظمة الأمن الخاص تحتفظ بأرشيف سري من الوثائق المتعلقة ببرامج العراق الصاروخية والكيميائية والبيولوجية والنووية، وثائق كانت توفر "المادة الأولية" لأي إعادة إحياء مستقبلية لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. تجاوزت دوافعه لمنع المفتشين

من التحقيق في منظمة الأمن الخاص مجرد محاولة حماية صدام حسين. كان يحمي جهود العراق المستمرة لإخفاء قدرات أسلحة الدمار الشامل، وإن كانت ذات طبيعة مستقبلية وافتراضية، عن مفتشي أنسكوم. أمر صدام أن تقوم اللجنة الخاصة بأنشطة الإخفاء بإعداد خطة لإعلان التدمير من جانب واحد. وقد فعلت لجنة الإخفاء ذلك، وعينت عامر رشيد مسؤولاً عن تنفيذها. 2

في البحرين، كانت التوترات عالية. نحن المفتشين لم نكن نعلم شيئاً عن الأحداث التي كانت تجري في بغداد. كل ما كان على المرء فعله هو تشغيل جهاز التلفزيون والاستماع إلى تقارير تحركات القوات الأمريكية على بي بي سي وسي إن إن ليعرف أن الأحداث كانت تتجه بسرعة نحو حالة الأزمة. والآن كانت "أنسكوم" تُجمع فريق تفتيش لن يعمل فقط في خضم هذه الأزمة، بل قد يكون أيضاً بمثابة شرارة لعمل عسكري.

في 19 مارس 1992، قدم العراقيون، بعد أن استوعبوا الرأي الدولي بشأن عنادهم وعلوموا من رولف إيكوس بوجود أدلة قاطعة على غشهم، ردهم أخيراً. في اعتراف مذهل، أقر العراقيون بأن إعلاناتهم السابقة كانت غير مكتملة، وأنهم في مجال الصواريخ الباليستية فشلوا في الإعلان عن حوالي تسعة وثمانين صاروخاً عملياً وثمانين قاذفات متحركة. ها هي ذي: قوة الصواريخ الباليستية العراقية السرية، بالضبط كما استنتجت في تحليلي في نوفمبر 1991. في تلك الورقة، كنت قد قدرت قوة محتفظ بها تتكون من اثني عشر قاذفة وما يصل إلى مائة صاروخ.

وقد أضاف العراقيون لمسة مثيرة للاهتمام. فقد دُمرت جميع المواد المحتفظ بها من جانب واحد من قبل العراق في يوليو 1991. ولم يتبق في العراق أي صواريخ أو معدات متعلقة بالصواريخ، بل مجرد حطام مدمر. وفي غضون دقائق قليلة، تغيرت مهمة "أنسكوم 31" من عمليات تفتيش مواجهة للبحث عن أسلحة مخفية إلى تفتيش تقليدي للتحقق والتدمير. لقد لعب العراقيون ورقتهم ببراعة، وقطعوا الطريق أمام الحشد العسكري الذي كان يحدث آنذاك، وألغوا المعلومات الاستخباراتية السرية التي كان رولف إيكوس يحتفظ بها، وحولوا عبء التحقق إلى عاتق "أنسكوم". سيثبت التحقق من المواد التي دُمرت من جانب واحد مهمة صعبة.

وصلنا إلى العراق في 19 مارس، في تكرار شبه دقيق لتجربتنا خلال عملية "أنسكوم 24". مرة أخرى، كان فندق فلسطين ميرديان هو منزلنا أثناء إقامتنا في بغداد. لم يمض سوى ثلاثة أشهر على آخر زيارة لي للعراق، لكن التغيير كان ملحوظاً بوضوح. كان البلد يعيد بناء نفسه بأفضل ما في وسعه. كانت الجسور والمباني تُعاد بناؤها. كانت بغداد لا تزال تحمل جروح القصف الذي تعرضت له خلال عملية عاصفة الصحراء، لكن هذه الجروح أصبحت الآن مغطاة بالخلايا العظمية على شكل سقالات وطوب وملاط. ومما يدل على أن العراق كان يتوقع المزيد من القصف، هو انتشار المدفعية المضادة للطائرات حول بغداد الكبرى. لم يكن مهماً أن يكون ذلك في أوائل الربيع، وهو وقت التجديد والانبعاث. على الرغم من جهودها في إعادة البناء، كان العراق بلداً لا يزال تحت سحابة الحرب والنزاع.

عقدنا اجتماعاً قصيراً مع نظرائنا العراقيين في المساء، بعد أن سجلنا الفريق في الفندق ورتبنا معدتنا. أبلغنا العراقيون، بقيادة العقيد العراقي حسام أمين، أن كل شيء سيتضح في الصباح، وأنهم اقترحوا أن ينتظر الفريق طرح أي أسئلة حتى بعد تقديم العرض العراقي بشأن الإعلان الجديد.

في اليوم التالي، كانت وجهتنا الأولى مصفاة الدورة، الواقعة في الركن الجنوبي الغربي من منطقة بغداد الحضرية. في الموقع، قدم العقيد حسام أمين ضابطين عراقيين آخرين سيساعدانه. وأبلغنا حسام أمين أن كلا الضابطين قد شاركا في تدمير الصواريخ خلال صيف عام 1991 وسيكونان قادرين على الإجابة على أسئلتنا.

حسام أمين، رجل قصير متوسط البنية، ذو أنف معقوف، يتباهى بالشارب الكثيف الأسود على غرار صدام حسين الذي بدا أكثر أو أقل إلزامية بين الرجال العراقيين، كان مهندساً بالتدريب. وقد عمل في مناصب فنية وإدارية مختلفة داخل هيئة التصنيع العسكري العراقية (MIC) خلال حياته المهنية. وظيفته الأخيرة، قبل عاصفة الصحراء، كانت رئيس مكتب نائب مدير هيئة التصنيع العسكري، الفريق عامر السعدي. في هذا المنصب، أصبح حسام أمين مطلعاً تماماً على كل جانب من جوانب برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية والمنظمات الصناعية والعسكرية ذات الصلة. كان مؤهلاً بطبيعة الحال لرئاسة المكتب الجديد في هيئة التصنيع العسكري المسؤول عن التنسيق مع مفتشي أنسكوم. في

الثانية والأربعين من عمره فقط في عام 1992، بشعره القصير وشاربه الأسود الذي بالكاد لمس الشيب، كان حسام أمين عاملاً مجتهداً وقد ارتقى إلى منصبه بقوة الجدارة، بغض النظر عن حقيقة أن عائلته كانت من تكريت، وهو نفسه ابن عم بعيد لصدام حسين.

عمل مفتشو أنسكوم بناءً على قائمة أسئلة أعدت في البحرين فور معرفة تفاصيل الإعلان العراقي الصادر في 19 مارس. "كيف تتناسب الصواريخ التسعة والثمانين التي أعلن العراق أنها دمرت من جانب واحد مع حساب الصواريخ الـ 819 التي أعلن عنها بالفعل؟" كانت هذه نقطة مهمة يجب إثباتها منذ البداية. هل كان العراقيون يعلنون عن تسعة وثمانين صاروخاً إضافياً، علاوة على الـ 819 التي أعلنوا أنهم تلقوها من الاتحاد السوفيتي السابق، أم أن هذه الصواريخ المعلن عنها حديثاً كانت جزءاً من القوة التي ادعى الإعلان الأصلي أنها أطلقت؟ قرأ حسام أمين رد العراق بقليل من الانفعال: "الصواريخ التسعة والثمانون المذكورة في الإعلان الأخير مدرجة ضمن الصواريخ الـ 819 المعلن عنها أصلاً من قبل العراق. سيوفر العراق حساباً كاملاً ودقيقاً وشاملاً لكيفية التخلص من الصواريخ الـ 819."

لفت هذا انتباهي. لقد كان العراقيون يغشون في إعلانهم الأصلي. وفقاً لإعلان عام 1991، فقد تم حساب جميع الصواريخ الـ 819 بعناية. علمنا الآن أن العراقيين قد زادوا إعلانهم الأصلي لإخفاء الوجود المستمر لما لا يقل عن تسعة وثمانين صاروخاً. كنا نشك في ذلك، ولهذا السبب كنت قد قدرت أن العراق كان يخفي ما يصل إلى مائة صاروخ. علمنا الآن أن هذا هو الحال. سيتعين على أنسكوم إعادة حساب الأرقام كلها من جديد، والإصرار على معيار عالٍ من التحقق إذا كان هذا الإعلان العراقي الجديد سيبقى صامداً.

جاء السؤال الكبير التالي: "إذا دُمرت هذه الصواريخ التسعة والثمانون المعلن عنها حديثاً الصيف الماضي، فلماذا يُعلن عن تدميرها الآن فقط؟" قرأ حسام أمين مجدداً من إجاباته المُعدّة بعناية: "كان العراق قلقاً من أن الوضع السياسي القائم في صيف عام 1991 – تهديد القصف المتجدد للعراق من قبل الولايات المتحدة – قد يؤدي إلى سوء فهم لامتلاك العراق أسلحة تزيد عن الأعداد المقدمة في الإعلان الأصلي." أثار هذا سؤالاً حول سبب تقديم العراق إعلاناً كاذباً من الأساس، وهو ما دونته على هامش ملاحظاتي.

سألنا متى دمرت الصواريخ، فأجاب حسام أمين: "بين 15 و 20 يوليو 1991". أما عن كيفية تدميرها، فكان الجواب بالمتفجرات. وعند أسئلتنا عن الملاحظات، أو الصور، أو الفيديو، أو أي وثائق أخرى لدعم ادعاء العراق بالتدمير، قدم حسام أمين نفس الإجابة الجاهزة: "لم يتم الاحتفاظ بأي سجلات من هذا القبيل للتدمير، حيث أن العملية برمتها كانت سرية وأجريت بطريقة لا تسمح بالاحتفاظ بالسجلات."3

عند تدوين إجابات حسام أمين، ازداد قلقي بأن شيئاً ما لا يبدو صحيحاً فيما قيل لنا.

كان تفتيش مواقع التدمير مُخَيِّباً للآمال. عُرضت علينا حفر، ادعى العراقيون أنهم فجروا فيها رؤوساً حربية، ومناطق دفن أخرى، حيث تخلص العراقيون من مكونات الصواريخ وأجهزة التوجيه والتحكم. كان هذا كابوس تحقق، أقرب إلى تمرين في علم الآثار الجنائية منه إلى مراقبة الأسلحة. ولكن طوال ذلك، ظل الخبراء الفنيون يركزون، محاولين تجميع التفاصيل التي ستمكننا من تجميع صورة كاملة قدر الإمكان عما حدث لتلك التسعة والثمانين صاروخاً. كل صاروخ مدمر يحتوي على أجزاء، مثل المحرك ومكونات هيكل الصاروخ، كانت فريدة من نوعها لصاروخ معين. جمعنا الأرقام التسلسلية من كل جزء من أجزاء الصواريخ التي اكتشفناها، مما مكننا من تحديد ما إذا كان لدينا ما يكفي من الأجزاء للتحقق بيقين من أن صاروخاً قد دمر بالفعل. وبحلول نهاية إقامتنا، تمكنا من التحقق من سبعة وثمانين من الصواريخ التسعة والثمانين المدمرة على أنها تم حسابها باستخدام هذه المنهجية. لقد انتهت عملية أنسكوم 31، بانتهاء ضعيف بدلاً من الانفجار المتوقع.4

بحلول أبريل 1992، انتهت فترة دوغ إنجلوند مع أنسكوم. كانت المعارك المستمرة مع واشنطن قد أتت أكلها، وكان دوغ مستعداً لتعليق بوطيه والتقاعد بعد مسيرة عسكرية طويلة ومتميزة شهدت خدمته من أدغال فيتنام إلى ثلوج روسيا ورمال الشرق الأوسط. في السنوات اللاحقة، حل محل دوغ كمدير لعمليات أنسكوم سلسلة متعاقبة من الضباط العسكريين الأمريكيين، لم يتمكن أي منهم من قيادة أنسكوم حقاً بالطريقة التي فعلها دوغ.

جاء الربيع، ووجدت أنسكوم نفسها تكافح لإعادة تعريف عملها. كنا لا نزال نحاول استيعاب الإعلان العراقي الصادر في 19 مارس بشأن التدمير من جانب

واحد. قبل ذلك التاريخ، كانت كل الأنظار في مجلس الأمن تركز على العراق وقضية عدم امتثاله. الآن، مع إعلان التدمير من جانب واحد، تحول التركيز إلى أنسكوم. هل كان الإعلان العراقي كافياً؟ هل هم الآن ملتزمون؟ بدا أن العراق يعتقد ذلك بالتأكيد، وبدأ هجوماً ساحراً داخل مجلس الأمن، فرنسا وروسيا في المقدمة، بأن الوقت قد حان لرفع العقوبات. وقد بالغت الحكومة العراقية في تسليط الضوء على محنة الشعب العراقي، الذي يعاني تحت وطأة العقوبات الاقتصادية. وقد انتهت صلاحية جهود مجلس الأمن لتحويل الأموال التي يتم جمعها من بيع النفط العراقي لشراء السلع الإنسانية، القرار 706 - ما يسمى باتفاق "النفط مقابل الغذاء" - في 18 مارس، ولم يبدُ أن العراق يميل إلى قبول صدقات العالم. أراد صدام حسين الرفع الكامل للعقوبات الاقتصادية، لا أقل من ذلك.

أصبحت مهمة أنسكوم معقدة. كنت مشغولاً بمحاولة المساعدة في إعداد عملية تفتيش يمكنها تحدي العراقيين بشكل كافٍ في مجال الصواريخ الباليستية. كان الجميع لا يزالون يتألمون مما حدث بعد أنسكوم 31، عندما تجاوز طارق عزيز رولف إيكوس وبدأ يتعامل مع مجلس الأمن مباشرة. كان هناك إجماع عام على أن أنسكوم بحاجة إلى فعل شيء استجابةً لذلك لتأكيد مكانتها كسلطة تفتيش. وعلى الرغم من أن إعلان 19 مارس كان دراماتيكيًا، إلا أنه لا تزال هناك العديد من جوانب برنامج الصواريخ الباليستية العراقية، ناهيك عن بقية برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، التي لم يتم التحقق منها أو غير معروفة. طوال عملية التحقق التي ظهرت منذ 19 مارس، كانت أنسكوم تطلب من العراقيين وثائق أو أي شكل آخر من الأدلة المادية التي تدعم جوهر إعلانهم. كان هذا أمرًا حيويًا بشكل خاص بالنظر إلى حقيقة أن عملية التدمير من جانب واحد، في حد ذاتها، دمرت مواد كافية جعلت المحاسبة النهائية القائمة على التحقق الكامل من الأدلة المادية مستحيلة. ستكون هناك دائمًا ثغرات في الميزان المادي للمواد. احتاجت أنسكوم لملء هذه الثغرات بوثائق تظهر ما كان لدى العراق، وما هو التصرف النهائي في هذه المواد. ادعت السلطات العراقية أنه لا يوجد سجل وثنائي من هذا القبيل، وسيتعين على أنسكوم أن تكتفي بما قدمه العراق بالفعل في شكل إعلان 19 مارس، وعمليات التفتيش اللاحقة.

عميقاً في العالم الغامض لوكالة المخابرات المركزية، كانت أفكار تفتيش جديدة تلوح في الأفق لمعالجة قضية الوثائق المفقودة. تضمن المفهوم العام لهذه التفتيشات البحث عن وثائق في منشآت داخل وحول بغداد يُعتقد أنها تحتوي على أرشيفات تتعلق ببرامج العراق المحظورة. كان هناك قلق متزايد بين مؤيدي أنسكوم في مجلس الأمن، أمريكا والمملكة المتحدة بشكل خاص، من أن العراق، بعد إعلانه في 19 مارس، كان يكتسب المبادرة السياسية، ويمكنه الاستيلاء عليها بالكامل إذا قدم إعلاناً ذا مصداقية ولو عن بعد بشأن ممتلكاته من الأسلحة. ستكون أنسكوم حينها في موقف حيث سيتعين عليها إما تقديم دليل على عدم امتثال العراق، أو إصدار حكم بشأن نزع سلاح العراق. وهذا الأخير، بالطبع، كان آخر ما أرادت الولايات المتحدة حدوثه بالنظر إلى سياستها القائمة على الإبقاء على العقوبات الاقتصادية حتى يتم إزاحة صدام، وكان إيكوس يتعرض لضغوط من واشنطن لتنفيذ برنامج تفتيشات عدواني من شأنه إما العثور على دليل على عدم امتثال العراق، أو على الأقل المساعدة في الحفاظ على فكرة أن العراق غير ممتثل. وبما أننا نفتقر إلى أي معلومات استخباراتية جديدة خاصة بنا بشأن الوثائق، لم يكن لدينا خيار سوى اللجوء إلى ستو كوهين ووكالة المخابرات المركزية للمساعدة.

بحلول أوائل يونيو 1992، كان فريق خلية التخطيط العملياتي التابع لوكالة المخابرات المركزية قد أعد قائمة بالمواقع المتعلقة ببرامج أسلحة العراق الكيميائية والبيولوجية والصواريخ الباليستية، وقام بتجميع فريق من خبراء البحث عن الوثائق، بمن فيهم راندال لي وغوردون كوبر، للمساعدة في تفتيش هذه المواقع. كانت أنسكوم تنظم عدة فرق ستدخل العراق تبعاً لإجراء هذه عمليات البحث. لقد كُلفت بتنسيق جهود الصواريخ الباليستية، التي كان من المقرر أن تتم في منتصف يوليو. وبحلول الأسبوع الأخير من يونيو، تم الانتهاء من خطة التفتيش الخاصة بتحقيق الصواريخ باستثناء موقع واحد، والذي كان بطريقة نموذجية هو الأكثر أهمية على الإطلاق.

لأسابيع، كانت الشائعات تتداول داخل الدائرة الداخلية لأنسكوم حول "أرشيف صدام السري"، وهو كنز من الوثائق المتعلقة بأسلحة العراق المحظورة. كان مصدر المعلومات منشقاً عراقياً انتهى به المطاف في ألمانيا وكان يجري استجوابه من قبل فريق استخباراتي ألماني-بريطاني مشترك. وقد وصلت هذه

المعلومات إلى الولايات المتحدة، وأدرجت هدفًا، "أرشيف مكتب التصنيع العسكري" (OMI)، في قائمة المواقع التي سيتم تفتيشها، مع وعد بتقديم المزيد من المعلومات في المستقبل. ومع ذلك، لم تكن الولايات المتحدة تسيطر على المنشق الذي كان يقدم المعلومات، ومرت الأيام دون أي حقائق جديدة، ناهيك عن تحديد موقع. كان هذا الموقع هو حجر الزاوية في تفتيش أنسكوم 40، وها نحن على بعد أسابيع قليلة من بدء التفتيش، ولم يكن لدينا أي شيء. اغتتمت الفرصة خلال زيارة مسؤول استخبارات بريطاني رفيع المستوى إلى أنسكوم لطلب بذل جهد خاص لتزويد أنسكوم بالمعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن. "إنها من مصدر سري يرغب الألمان بشدة في حمايته." استنتجت من ذلك أن المسؤول الاستخباراتي البريطاني كان يتحدث بشكل غير مباشر عن مصدر بشري، والذي يعتبر عمومًا الأكثر حساسية في مجال الاستخبارات. قلت إنني فهمت. "لكن"، أضفت، "بدون المزيد من المعلومات، قد نضطر إلى إلغاء عملية التفتيش بأكملها. ما فائدة المعلومات 'السرية' إذا لم نتمكن من استخدامها؟"

وافق المسؤول البريطاني على المحاولة. قال المسؤول: "إذا تمكنت من تزويدك بشيء، فسيتعين الاحتفاظ به بسرية تامة"، مما يعني أنه سيتعين عليّ أن أقصر عدد الأشخاص الذين يعلمون بالمعلومات على أقل عدد ممكن، على أساس الحاجة الملحة للمعرفة. أومأت برأسي بالموافقة. قال المسؤول: "امنحني يومًا"، وغادر.

في صباح اليوم التالي، 26 يونيو، وصلت مظروف عادي بالبريد السريع من بعثة المملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، موجه لي. في داخله، كانت حزمة من الوثائق السرية التي تقدم تفاصيل عن موقع أرشيف مكتب التصنيع العسكري (OMI)، بالإضافة إلى موقعين آخرين مهمين في بغداد وواحد بالقرب من الموصل. لقد أوفى البريطانيون بوعدهم.

باستخدام المعلومات البريطانية، بالإضافة إلى الفحص التفصيلي لصور طائرات U-2 للمنطقة، تمكنت من تحديد موقع الأرشيف المشتبه به بدقة. انتهيت من ذلك بالتحقق المزدوج من الإحداثيات الجغرافية حتى أتمكن من كتابتها في وثيقة "إشعار موقع التفتيش" (NIS) المطلوبة للتفتيش. كانت "NIS" هي نسخة أنسكوم من أمر التفتيش، وتوقيع الرئيس التنفيذي عليها يعني أنه يجب على

العراق منح فريق التفتيش الذي يحمل الوثيقة وصولاً فورياً وغير مقيد إلى الموقع المحدد. كانت "NIS" من بين أهم الوثائق التي تنتجها أنسكوم وأكثرها حساسية، لأنها تحدد منطقة اهتمام التفتيش.

في حوالي الساعة العاشرة صباحاً من يوم 1 يوليو، أعددت ملفين، أحدهما يحتوي على أوراق أنسكوم 40 والآخر يحتوي على رسائل إخطار رحلات U-2 للعراقيين (كانت وحدة تقييم المعلومات مسؤولة عن تقديم هذه الأوراق في الوقت المحدد)، وتوجهت نحو المكاتب التنفيذية. كانت أوليفيا، السكرتيرة التنفيذية لرولف إيكوس، في إجازة، لذا كانت باتريشيا (اسم مستعار)، موظفة في الأمم المتحدة من شؤون نزع السلاح، تشغل المكتب. وضعت الملفين في سلة "الوارد" الخاصة بالرئيس. قلت: "التوقيع الرئيس". "اتصل بي عندما يوقع عليهما، حتى أتمكن من المجيء لأخذهما."

في حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، بعد الغداء، بدأت أشعر بالقلق بشأن أوراق أنسكوم 40. مع اقتراب عطلة كبيرة تستغرق ثلاثة أيام، كنت متوتراً من أن الناس، بمن فيهم الرئيس، قد يبدأون في المغادرة مبكراً، تاركين الوثائق دون توقيع. توجهت إلى الطابق الحادي والثلاثين، وتوقفت أمام باتريشيا. سألت: "هل وقع الرئيس الوثائق بعد؟"

نظرت باتريشيا من حيث كانت تعمل. "أوه، نعم... جاء الساعي قبل ساعة لأخذها إلى البعثة العراقية."

غرق قلبي في معدتي. وبصوت هادئ قدر الإمكان، انحنيت فوق المكتب، ناظراً إلى باتريشيا.

"هل تقصد أن الساعي أخذ إشعارات U-2... وماذا عن وثائق NIS؟"

بدت باتريشيا مرتبكة. "ألم تكن كلها إشعارات U-2؟"

لم ترَ إلا ظهري وأنا أهرول خارج الجناح التنفيذي، نزولاً على السلالم، وإلى مكعب مارك سيلفر. "لدينا مشكلة"، قلت لمارك المذهول.

في اليوم التالي، كنا أنا ومارك نحلق عبر الأطلسي في محاولة أخيرة لإعادة إطلاق التفتيش قبل أن يدرك العراقيون الهدية التي منحت لهم في شكل وثائق NIS. إذا تمكن العراقيون من الرد قبل أن نتمكن من التصرف، فستفقد أي

فرصة لدينا للعثور على أرشيف الوثائق السري. وصلنا إلى بغداد في 4 يوليو، وانضمنا إلى فريق تفتيش كيميائي كان موجوداً بالفعل في البلاد، بقيادة كارين

جانسن، وهي رائدة في الجيش الأمريكي كنت أعرفها من حرب الخليج، عندما عملنا كلانا في طاقم الجنرال شوارتسكوف. سيكون اليوم التالي، 5 يوليو، موعدنا مع القدر.

وصلنا إلى الموقع المشتبه به الرئيسي قبل الساعة العاشرة صباحاً. لاحظت أن موقعه وتصميمه يتطابقان تماماً مع الوصف الذي قدمته الاستخبارات البريطانية. تأكد شكي في أننا بالفعل قد وصلنا إلى الهدف الصحيح عندما منع العراقيون دخولنا على الفور، مما دفع الفريق إلى تطويق المنشأة لمنع أي شخص من مغادرة الموقع دون علمنا.

كنت جالساً في مركبتي، أتحكم في موقع الفريق عبر جهاز الراديو موتورولا. كان العديد من المراقبين العراقيين يتجمعون في حديقة قريبة تحت ظل شجرة ضخمة، بعيداً عن أشعة الشمس المباشرة التي بدأت تخبز بغداد. كانت مركبتي تقف أمام قاعدة إسمنتية كبيرة تحتوي على جدارية لصدام حسين، على ظهر حصان، يقود هجمة من الفرسان العرب.

يجلس بجانبني كبير اللغويين في أنسكوم، سامي أبو فارس، مترجم سوري المولد في الأمم المتحدة عمل مترجماً لرئيس المفتشين. سألته: "ماذا يجري؟" مشيراً بيدي نحو المبنى إلى يميني. هز سامي رأسه، بحزن تقريباً. "العراقيون يعترضون على وجودنا هنا. يقولون إن المبنى وزارة، وأنه خارج نطاق تفتيش المفتشين."

فوجئت بسماع هذا. "وزارة؟" سألت. "كيف نتأكد أنهم لا يخلطون ذلك؟" ضحك سامي، وأمسك ذراعي. مشينا بضع خطوات، حتى أصبحنا وجهاً لوجه مع لوحة برونزية كانت موجودة هنا منذ فترة طويلة بوضوح. قرأ سامي النقش العربي: "وزارة الزراعة".

أبلغت كارين رولف إيكوس بالوضع عبر الهاتف الفضائي. كان يوم الأحد، اليوم الثالث من عطلة تستغرق ثلاثة أيام، وكان إيكوس يواجه صعوبة في تتبع رئيس مجلس الأمن، ناهيك عن أي من الأعضاء الدائمين. في اللحظة التي كانت أنسكوم في أمس الحاجة إلى عمل سريع وحاسم من مجلس الأمن، كان مجلس الأمن لا يمكن الوصول إليه.

اقتربت الساعة الثالثة، ولا يزال لا يوجد أي خبر من الرئيس. كان وقت المغادرة في الوزارة، لكن العمال كانوا محبوسين بالداخل، ممنوعين من المغادرة. كان

الموظفون، ومعظمهم من النساء، يتجمعون في النوافذ ويرددون شعارات على المفتشين المحيطين بالمبنى.

بقيت في سيارتي، أراقب الراديو. حدثت لبعض الوقت في جدارية صدام حسين. "ما معنى هذه اللوحة يا سامي؟" سألت المترجم المسن. نظر إليها للحظة، ثم أجاب: "إنها معركة القادسية، الانتصار العظيم لسعد بن أبي وقاص على الفرس، في القرن السابع... صدام أطلق على حرب العراق-إيران اسم القادسية الجديدة... إنه يصور نفسه محاربًا عظيمًا على غرار الأساطير القديمة."

نظرت إلى الجدارية مرة أخرى. في البداية، كنت أرى مفهوم صدام والعراقيين في موقع هجوم أمرًا مضحكًا، خاصة بالنظر إلى التاريخ الحديث لحرب الخليج. الآن، وأنا جالس في مركبتي، أشاهد الحدث يتكشف حولي، تساءلت عما إذا كان صدام في الواقع لا يتخذ الهجوم مرة أخرى، في محاولة لإخراج هذا البلاء الجديد من الغزاة الذين أطلقوا على أنفسهم اسم مفتشي الأمم المتحدة. بحلول المساء في بغداد، تمكن رولف إيكوس من الاتصال برئيس مجلس الأمن، الذي كان آنذاك سفير الرأس الأخضر، وقام بإطلاعه على الوضع. ومع ذلك، لم يكن رئيس المجلس سيعقد اجتماعًا لمناقشة هذه القضية حتى يوم الاثنين، مما يعني أن لدينا 24 ساعة أخرى على الأقل قبل أن تأتي أي توجيهات من نيويورك بخلاف الانتظار والصمود.

كانت لدينا أزمة تتفاقم داخل مبنى الوزارة، وكان يجب معالجتها. في حوالي الساعة 3 مساءً، بدأ العراقيون يغادرون المبنى، محاولين العودة إلى منازلهم في نهاية يوم العمل. عندما أصر المفتشون عند البوابة على تفتيش كل عراقي يغادر بحثًا عن وثائق، بمن فيهم النساء، احتج المسؤولون العراقيون، وأمروا جميع العراقيين بالعودة إلى المبنى. بحلول الساعة 5 مساءً، تجمع حشد عند درجات مبنى الوزارة، عمال غاضبون يريدون العودة إلى منازلهم. أصبحت النظرات من العراقيين إلى المفتشين أكثر حدة، والإيماءات أكثر تهديدًا، وبدأت تُطلق هتافات معادية لأمريكا. إذا لم يتم حل الموقف قريبًا، فسنواجه أعمال شغب. تدخلت مع المراقب العراقي الأقدم، وقلت له إنه مسؤول عن حفظ النظام. "سيد سكوت،" قال وهو يرفع كتفيه، "أنت من خلقت هذا الوضع. تسعى لإهانة نساءنا بتفتيشهن. لا يوجد شيء يمكننا فعله." ذهبت إلى كارين جانسن وأخبرتها أن شيئًا ما يجب فعله. "فتشوا الرجال، ودعوا النساء يذهبن بعد فحص سريع لحقائبهن،"

اقترحت. وافقت كارين. أخبرنا العراقيين بشروطنا، وسرعان ما بدأ العراقيون يتدفقون من البوابات، حيث تم تفتيشهم من قبل أعضاء الفريق وفقاً لإجراءاتنا المتفق عليها. شاهدت النساء العراقيات بفساتين سوداء وعباءات واسعة يخرجن، ويظهرن للمفتشين محتويات حقائبهن، ويغادرن. لم يكن لدينا خيار حقاً. قسّمنا الفريق إلى نوبات للحفاظ على مراقبة أفضل على مدار الساعة للوزارة المحاصرة. في صباح اليوم التالي، اتصلت كارين بنويويورك للحصول على تحديث. عقد رولف إيكوس اجتماعات مع جميع أعضاء مجلس الأمن، وكان يجري إعداد مسودة بيان يعد بـ "أشد العواقب" إذا لم يمتثل العراق لرغبتنا في تفتيش الوزارة. ومع ذلك، تحولت الأخبار السارة إلى مريرة في وقت لاحق من المساء، عندما أبلغت كارين أن مجلس الأمن، في جلسة طارئة، حذف الإشارة إلى "العواقب الوخيمة" من نص البيان الرئاسي. والأسوأ من ذلك، تم إجراء التعديلات بناءً على إصرار السفير الأمريكي الجديد، ويليام بيركنينس، الذي كان قد تولى للتو منصبه خلفاً للمخضرم توماس بيكرينغ.

على عكس موقفهم "المتقدم" في مارس، عندما خرجت القوات العسكرية في محاولة للضغط على العراق خلال تفتيش "أنسكوم 31"، قرر البيت الأبيض أن نظام صدام، بعيداً عن كونه غير مستقر، قد اكتسب قوة في الواقع من هذه المواجهات، وتم اتخاذ قرار في مجلس الأمن القومي لتجنب المواجهة مع العراق حتى بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر. بعد تلك الانتخابات، خطت إدارة بوش لتطوير سياسة جديدة لتقويض وإسقاط صدام حسين. وفي غضون ذلك، أبقت عمليات التفتيش غير الحاسمة العقوبات قائمة على الأقل. لم يروا أي حاجة للضغط على العراقيين بقوة خاصة للحصول على إذن بالدخول إلى وزارة الزراعة. كان من المتوقع أن نواصل العمل الشكلي فقط.

ما لم يتوقعه الأمريكيون هو أن نصيبنا قد ضرب بشكل غير متوقع. لم يعلموا عن المعلومات الاستخباراتية البريطانية المتعلقة بأرشيف مكتب التصنيع العسكري. ولدهشة الجميع تقريباً، تبين أنها دقيقة. لم تكن سياسة البيت الأبيض وأهداف التفتيش متطابقة. في الوقت الذي كانت أنسكوم في أمس الحاجة فيه إلى أمريكا حازمة مستعدة لدعم تصرفاتنا بأي ثمن، حصلنا بدلاً من ذلك على أمريكا مشوشة وعاجزة، غير متأكدة مما يجب فعله في مواجهة أزمة متنامية.

كانت القيادة في العراق تستقي معلوماتها كلها من CNN، وكانت تدرك تمامًا الأخبار العاجلة من نيويورك. وقد حفزها الرد الأمريكي الضعيف، وفي صباح اليوم التالي، أحضر العراقيون حافلات مليئة بالمتظاهرين للاحتجاج أمام وزارة الزراعة. كان من المضحك تقريبًا رؤية الأربعين إلى الخمسين شخصًا يتجولون، وكأنهم في عطلة، ثم مشاهدة المحرضين يصلون، ويوزعون اللافتات واللوحات، ثم يقودون المجموعة إلى شارع الموصل باتجاه مبنى وزارة الزراعة. كانت وسائل الإعلام حاضرة، وصورت المتظاهرين بطريقة جعلت الحشد يبدو أكبر مما كان عليه في الواقع. وبينما كانت الكاميرا تعمل، كان الحشد يظهر وجهًا دراميًا، ولكن عندما كانت الكاميرا بعيدة، كان كل شيء مرحًا ولعبًا. لاحقًا، قبل ركوب حافلاتهم للعودة إلى حيث أتوا، قام مسؤولو الحكومة العراقية بتوزيع طرود غذائية على المشاركين. بالنسبة لهم، كان يومًا جيدًا. أما بالنسبة للمفتشين الذين كانوا يحرسون المحيط، فقد وفرت المظاهرات فترة راحة من رتابة الوقوف للحراسة.

كل يوم يمر شهد تزايد أعداد المتظاهرين. بحلول اليوم الثالث، لا بد أن العدد كان يقارب المائتين شخص، يدعون أنهم أفراد عائلات موظفي الوزارة، ويحملون لافتات تطالب بعدم السماح لأنسكوم بجمع ملفات موظفيهم وتسليمها للموساد الإسرائيلي. كانت الأمهات والأطفال يتجولون في الشارع حاملين هذه اللافتات المصنوعة بشكل سيئ. لكن أجواء الكرنفال تحولت إلى قلق عندما تم إحضار دمي لرولف إيكوس والرئيس بوش وتعليقها، وتم حرق علم أمريكي أمام سيارتي.

بعد ذلك، جلستُ على غطاء سيارتي النيسان باترول، برفقة سامي أبو فارس ومايك، الخبير الكندي الضخم في المتفجرات، أهدق في رماد العلم المحترق. بعد عدة أيام من التواجد المستمر مع بعضنا البعض، كانت تتشكل رابطة معينة بين المفتشين والمراقبين. تجنب المراقبون أي نقاشات سياسية، وتحدثوا بدلاً من ذلك عن عائلاتهم وعن مدى صعوبة الحياة في العراق بعد الحرب. لقد ميزنا هؤلاء العلماء والمهندسين عن رجال الأمن العراقيين، الذين أطلقنا عليهم ألقابًا. كان هناك رجل واحد، يمتلك شعرًا أحمر ناريًا، أطلقنا عليه اسم "رأس الجزر". وحصل رجل آخر على لقب "بدون رقبة"، لأسباب واضحة. تعامل المراقبون، وهم جميعًا مهندسون محترفون، مع رجال الأمن هؤلاء باحترام، ولم يكونوا

خائفين منهم. لكن المراقبين لم يكن لديهم نفس عدم الاكتراث تجاه مجموعة ثانية من رجال الأمن الذين اتخذوا مواقع حول الوزارة في اليوم الأخير، رجال هادئون يرتدون بنطالاً داكناً وقمصاناً بيضاء من الأمن العام، الشرطة السرية لصدام. كنا نبدأ في جذب صحبة مثيرة للاهتمام.

بدأت مهمة أنسكوم 40، التي انطلقت بشعور عظيم بالهدف، تتباطأ نحو النهاية. كمفتشين، فعلنا ما بوسعنا للنجاح، وليس لدينا ما نخجل منه. لم يبق الآن سوى القليل لنفعله سوى الحفاظ على سير العمليات في الوزارة بسلاسة، وتلبية الاحتياجات المختلفة لأعضاء الفريق، الذين كانوا هم أنفسهم يكافحون العدو القديم للعمليات الثابتة – الملل. لكل مفتش قضى ساعات طويلة يحدق في الجدار الطوبي المحيط بوزارة الزراعة، كانت أفكار المنزل والأحباء هي عزاء الوحيد.

في يوم الجمعة 10 يوليو، واجه العراقيون المفتشين بأكبر وأكثر مظاهره عدائية حتى الآن. تجمعت الآلاف من الناس، بتشجيع من محرضي الحكومة العراقية، حول مركبات المفتشين، يهتفون بشعارات ويرمون المفتشين بالفاكهة والخضروات والبيض النيء. بعد ذلك، عندما ذهب المتظاهرون، خرجنا وتفقدنا الأضرار. بدت المنطقة حول مركباتنا وكأن إعصاراً قد اجتاح سوقاً للمواد الغذائية في الهواء الطلق، حيث كانت التفاح والبرتقال والكرنب والبيض المكسور مبعثرة في كل مكان. وكانت مركباتنا كذلك في فوضى، حيث تصلب صفار البيض بسرعة تحت شمس بغداد. أبلغت كارين بتطور الأحداث. قلت:

"لقد كان العراقيون يصعدون مظاهراتهم كل يوم، وكان هذا سيئاً جداً. أنا قلق بشأن ما سيحدث خلال المظاهرة التالية، أو التي تليها."

ثم، في تحول مفاجئ للأحداث، تم استدعاء كارين وأنا إلى نيويورك من قبل رولف إيكوس لإجراء "مناقشات". في نيويورك، كانت فرق من الخبراء تتجمع لمراجعة إعلان جديد قدمه العراق مؤخراً، وهو ما يسمى "الإعلان الكامل والنهائي والشامل" الذي وعد به العراق في أعقاب إعلان 19 مارس. ووفقاً لتعليمات الرئيس التنفيذي، تم تعيين مارك سيلفر، الذي كان قد رافقني إلى العراق، ليحل محل كارين جانسن كرئيس للمفتشين في أنسكوم 40. احتجت كارين وأنا بشدة، مشيرين إلى أن مكاننا الصحيح هنا، في بغداد، مع فريقنا، لإنهاء المهمة التي بدأناها. لكن احتجاجاتنا لم تجد نفعاً. كان رولف إيكوس يستعد

لحصار خارج وزارة الزراعة، وأراد أن يجتمع خبراؤه حوله في نيويورك وهو يتحمل العاصفة.

وصلتُ أنا وكارين إلى البحرين حاملين أخباراً درامية من بغداد: خلال المظاهرة اليومية، قام عراقي بإضرام النار في نفسه أمام الوزارة، مما أدى إلى إصابته بحروق بالغة. تم بث المشهد في جميع أنحاء العالم على كل شبكة تلفزيونية. كانت المواجهة أمام وزارة الزراعة تتصدر صفحات الأخبار الدولية، وشعرنا بالغربة ونحن نشاهدها من مسافة بعيدة. 5

تزايدت المظاهرات أمام مبنى الوزارة في وتيرتها وحدثها. وازدادت الاعتداءات الجسدية على المفتشين في ساعات إجازاتهم. نجا روجر هيل بصعوبة من أن تُدهسه سيارة أثناء عبوره بين فندق فلسطين وفندق شيراتون. وألقيت الحجارة والزجاجات على المفتشين، ووردت تهديدات بالقتل عبر الهاتف والرسائل. وبدأ الارتباط بين تقاعس مجلس الأمن وزيادة العنف ضد المفتشين واضحاً. وبما أن مجلس الأمن لم يتمكن من التوصل إلى أي حل بمفرده، فقد وجه رولف إيكوس بالسفر مرة أخرى إلى بغداد لكسر الجمود. ومع ذلك، هذه المرة افتقر إيكوس إلى نوع الدعم القوي من المجلس الذي كان لديه في فبراير.

منذ لحظة وصوله إلى العراق في 16 يوليو، عومل رولف إيكوس بازدراء. مستغلاً صمت مجلس الأمن، رفض العراق النظر في تفتيش الوزارة من قبل مفتشي أنسكوم. عرض إيكوس إجراء مسح مبدئي للموقع باستخدام مفتش خبير، لتحديد ما إذا كان التفتيش الشامل سيكون مطلوباً. رفض طارق عزيز هذا بفضاضة. ثم حاول إيكوس تعديل الموقف العراقي، قائلاً إن مفتشين غير تابعين لأنسكوم قد يكونون مقبولين، إذا تم اختيارهم وتدريبهم من قبل أنسكوم مسبقاً. مرة أخرى، رفض طارق عزيز حتى هذا الحل الوسط. كان العراقيون يعلمون أنهم حاصروا إيكوس. كانوا يتحركون لقتله. لم يكن أمام رولف إيكوس خيار سوى المغادرة.

بدأ البيت الأبيض، الذي كان يسعى في الأصل إلى تجنب المواجهة مع العراق خلال ذروة الموسم السياسي الرئاسي، يستفيق على حقيقة أن الوضع مع العراق كان يخرج عن السيطرة. وسرعان ما بدأ المسؤولون الأمريكيون يتحدثون أخيراً عن الحرب إذا لم يتعاون العراق. حذر الروس العراقيين من التراجع أو دفع العواقب، وأصدر رئيس مجلس الأمن بياناً يرفض مطالب طارق عزيز.

لكن العراقيين لم ينتهوا. في 22 يوليو، اقترب رجل عراقي من المفتشين المتوقفين أمام الوزارة. لم يُنظر إليه بشك، حيث كان يختلط بالمراقبين العراقيين لمدة ساعة تقريباً. ودون سابق إنذار، اندفع الرجل من نافذة إحدى السيارات المتوقفة وحاول طعن السائق، وهو لغوي بريطاني يُدعى ستيف، بسيخ. تمكن ستيف من صد الهجوم، وبالتعاون مع الراكب (أحد مشغلي خلية تخطيط العمليات)، أخضعوا المهاجم حتى جاء المراقبون العراقيون واقتادوه إلى الحجز. لكن بدلاً من اعتقال المهاجم، سلمه المراقبون العراقيون إلى أفراد الأمن العراقيين، الذين صافحوا الرجل وسمحوا له بمغادرة الموقع. بالنسبة لمارك سيلفر، كانت هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير. كان الوضع قد تدهور بالفعل إلى ما هو أبعد من أي معيار مقبول، والآن أصبحت حياة مفتشيه في خطر. اتصل مارك سيلفر بنيويورك، وأبلغ الرئيس بأنه سيسحب الفريق. بعد ثمانية عشر يوماً من بدئه، انتهى حصار وزارة الزراعة. لم أعد أضحك على فكرة صدام كـ "سعد بن أبي وقاص"، يقود الهجوم في القادسية. لقد انتصر العراقيون.

الفصل الرابع الهجوم المضاد

أغسطس – أكتوبر 1992

لقد كان انسحاب فرقة أنسكوم 40 من بغداد ضربة قاصمة. لقد تعرضت أنسكوم، بصفتها منظمة، للإذلال في عيون العالم. تم التوصل في النهاية إلى تسوية، وسُمح بإجراء تفتيش زائف بعد ستة أيام من انسحاب فريق مارك سيلفر. في غضون ذلك، أخلت القوات العراقية الأرشييف، وبحلول الوقت الذي وصل فيه فريق التفتيش الجديد إلى الموقع، كانت وزارة الزراعة قد أُفرغت. 1 لم يُعثر على شيء، مما حقق للعراقيين نصرًا سياسيًا آخر. كان هناك الكثير من الغضب والإحباط في أنسكوم – حيث اعتقد العديد من المتشدد أن الفريق ما كان ينبغي له أبدًا التخلي عن الموقع، حتى تحت الهجوم. بينما اعتقد الموظفون الأكثر عقلانية أنه بمجرد التخلي عن الموقع، ما كان ينبغي تفتيشه أبدًا، لأنه كان قد تعرض للخطر بشكل واضح. لكن الحقيقة هي أنه بمجرد أن بدأنا هذه العملية، كان لا بد من إغلاق الملف، والتفتيش، بقدر ما كان محبطًا، كان يمثل ذلك بالضبط.

لقد آمنت بقوة أنه من الضروري للغاية لأنسكوم أن تتحدى العراق فورًا بشأن مسألة الوصول إلى مواقع التفتيش. لكننا كنا بحاجة إلى القتال بذكاء. كان أحد الدروس المستفادة من إخفاق أنسكوم 40 هو أن أنسكوم لم يعد بإمكانها اعتبار الدعم التلقائي للولايات المتحدة أمرًا مسلمًا به، أو حتى معرفة الشكل الذي سيتخذه هذا الدعم إن أتى. بعد أن اختبر مخطو أنسكوم تداعيات عملية تفتيش أجريت دون دعم أمريكي كامل، أصبحت الحقيقة أنهم سيتعين عليهم إقناع ليس فقط الرئيس التنفيذي، بل أيضًا الحكومة الأمريكية، بكل عمليات التفتيش المستقبلية.

بدأت أبحث عن طرق لتحدي عدم تعاون العراق. لم يكن عليّ البحث أبعد من الإعلان العراقي الأخير عن الصواريخ الباليستية للحصول على مبرر فني للتفتيش. بناءً على مراجعتي لبعثات التفتيش السابقة في العراق، أدركت سريعًا أن الوثيقة العراقية كانت مليئة بأنصاف الحقائق والتناقضات العديدة. تصفحت الإعلان العراقي، وبدأت أدون أهداف التفتيش المحتملة التي انبثقت من الأكاذيب العراقية. سرعان ما كان لدي عشرة أهداف يمكن تبريرها بسهولة لأسباب فنية.

صعدتُ إلى الطابق العلوي إلى مكتب نيكيتا سميدوفيتش، الخبير الروسي في تحديد الأسلحة. كان نيكيتا يشغل مكعباً مكتيباً في الطابق الثلاثين من مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة، ليس بعيداً عن حيث كنتُ أجلس. عندما طرقتُ بابه، كان يجلس متجهماً خلف مكتبه، والأوراق مبعثرة عليه، وسيغارة مشتعلة بين أصابعه. نظرة واحدة إلى منفضة السجائر على مكتبه كانت دليلاً قاطعاً على أن نيكيتا والسجائر لا ينفصلان. كانت المساحة الضيقة لمكعبه مليئة بضباب أزرق خفيف، ورائحة دخان التبغ تملأ الجو.

كان سميدوفيتش مقرباً موثقاً به لرولف إيكوس، بعد أن عمل معه في الماضي عندما تم تكليفهما ببعثتهما في جنيف، سويسرا. كان رجلاً لامعاً، وعندما عُيّن إيكوس رئيساً لأنسكوم، كان أحد أولى إجراءاته هو طلب تعيين نيكيتا سميدوفيتش ضمن طاقمه. رجل ضخم ذو عينيْن غائرتين، كان سميدوفيتش يتميز بشارب ضخم يشبه شارب الفظ يمتد عرضاً، والذي، بالإضافة إلى حاجبيه الكثيفين وخصلة شعره الجامح، منحه مظهر قوزاقي بري خرج لتوه من سهوب روسيا، حتى عندما كان يرتدي بدلته الدبلوماسية الرمادية.

عُرض على سميدوفيتش، مثلي، وظيفة دائمة ضمن طاقم أنسكوم، فقبلها. عرض رولف إيكوس على سميدوفيتش وظيفة نائب مدير العمليات، على الرغم من أن الروسي لم يكن لديه أي خبرة عسكرية أو عملياتية على الإطلاق، معتقداً أن ذكائه الفائق وهدوء طباعه سيعوضان أكثر من أي نقص في سيرته الذاتية العملية. وكان إيكوس على حق، وكان سميدوفيتش يؤدي وظيفته الجديدة ببراعة فائقة. دسست اقتراحي عبر مكتبه، جلست، وانتظرت رده.

كان رولف إيكوس في بغداد، يُشرف على التفتيش الزائف الهادف إلى حفظ ماء الوجه بعد أزمة وزارة الزراعة. ومن بغداد، كان يخطط للتوجه إلى فيينا، حيث كان يحتفظ بإقامة. كان أغسطس هو شهر العطلات التقليدي للأوروبيين، وبعد الصيف الذي مر به للتو، كان إيكوس مصمماً على قضاء بعض الوقت الهادئ مع عائلته. لو انتظرنا عودته، لكانت نهاية أغسطس قبل أن تتمكن أي بعثة تفتيش جديدة من الانطلاق. أردتُ أن يكون هناك فريق تفتيش على الأرض بحلول منتصف أغسطس، للمساعدة في استعادة أنسكوم أي مبادرة ربما تكون قد فُقدت بالنظر إلى الأحداث المحيطة بتفتيش وزارة الزراعة. وهذا يعني إرسال

الخطّة إلى إيكوس أثناء إجازته. قرأ سميديفيتش الصفحات التي سلمتها إليه، وأوماً. "الأمر يستحق المحاولة."

كان اقتراحي بسيطاً: اختيار عدد قليل من المواقع المدعومة فنياً بناءً على معلومات استخباراتية عالية الجودة، وإخضاعها لمستوى مؤلم من التفتيش، بحيث لا يُترك شيء دون فحص. وفي الوقت نفسه، سيخضع القادة العراقيون في كل موقع لاستجواب تفصيلي حول طبيعة المنشأة. بدأتُ أتصور عملية التفتيش المقترحة كنوع من الكمين، فخ فكري لا تُعد فيه الذخيرة الوحيدة إلا الحقيقة. سيكون الهدف هو الإيقاع بالعراقيين في تناقض، تضارب في الحقائق. إذا تم الكشف عن ما يكفي من التناقضات، فإن ذلك سيوفر المبرر اللازم للذهاب خلف المواقع الكبيرة، مثل وزارة الدفاع ومقر هيئة التصنيع العسكري. إن عمليات تفتيش مثل هذه الأهداف البارزة لن يكون لها غرض مشروع في مجال تحديد الأسلحة فحسب، بل ستسمح أيضاً لأنسكوم باستعادة المصادقية التي فقدتها خلال أزمة وزارة الزراعة. أرسل سميديفيتش الخطّة إلى رولف إيكوس في فيينا للحصول على موافقته، وكذلك إلى وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية لمراجعتها.

كان رولف إيكوس، بعد أن قرأ اقتراح التفتيش، متحمساً ولكنه متردداً بعض الشيء بشأن التفتيش، وأراد أن نمر أنا وسميديفيتش عبر فيينا في طريقنا إلى البحرين لإطلاعه بمزيد من التفصيل قبل أن يعطي موافقته. التقينا في منزله، وتمت دعوتنا إلى وجبة عشاء ممتازة من قبل زوجته. بعد ذلك، بينما كنا نجلس في دائرة غير محكمة في غرفة الجلوس، كان رولف متكئاً على مقعده، ممسكاً بكتاب إحاطة يحتوي على خرائط ورسوم بيانية وتحليل لكل من المواقع المقترحة بينما كنتُ أنهي إحاطتي. كان مسترخياً، ولكنه منخرط بوضوح. شرحتُ قائلاً: "لقد صُمم هذا الفريق للسيطرة على أي موقع، جسدياً وفكرياً. سيتم تفتيش كل غرفة، كل وثيقة، وكل جهاز حاسوب. وسيتم استجواب كل مسؤول. وستنفذ العملية وفقاً لشروطنا، وفي جدولنا الزمني. وعندما ننهي مهمتنا، لن يكون هناك شك في أذهان العراقيين بشأن من هو المسؤول. واصل رولف دراسة وثائق إيجازه، مؤكداً الفقرات الرئيسية بقلمه. قال: "بالضبط"، وهز رأسه موافقاً. رفع عينيه عن أوراقه وقال: "في هذه الحال، سنمضي قدماً كما هو مخطط له". بعد ذلك سافرت أنا وسميديفيتش من فيينا إلى

البحرين، حيث باشرنا العمل فوراً في تجميع فريق وتدريبه ليكون قادراً على إنجاز مثل هذه عملية التفتيش.

في إحدى الليالي، في حانة فندق هوليداي إن، اقترب مني أحد الأمريكيين في فريق التفتيش، مو دوبس (اسم مستعار). كان مو رجلاً قصيراً، نحيلًا ولكن عضلياً، يشعر بين الأبيض والأسود، وكان أحد كبار المسؤولين في خلية التخطيط للعمليات التابعة لوكالة المخابرات المركزية. نشأ دوبس في ثقافة القبعات الخضراء، وقد تم تعيينه في وكالة المخابرات المركزية أثناء خدمته في الجيش لدعم حربهم السرية في لاوس، ولم يغادرها قط. كان ضابطاً رفيع المستوى في "هيئة الأنشطة الخاصة" (SAS) التابعة لوكالة المخابرات المركزية، وهي هيئة فائقة السرية. في السنوات التي تلت لاوس، واصل خدمته في حروب وكالة المخابرات المركزية السرية المتعددة، فخدم في السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا. وفي الآونة الأخيرة، خلال عملية عاصفة الصحراء، قاد فريقاً من عملاء "هيئة الأنشطة الخاصة" شبه العسكريين في مهمة سرية إلى سوريا، حيث تمكنوا من إدخال حوالي مائة عميل عربي إلى غرب العراق قبل بدء الحرب للمساعدة في هروب الطيارين التابعين للتحالف الذين كان من المتوقع أن تُسقط طائراتهم في تلك المنطقة. لاحقاً، ساعد في إدارة جهد سري لوكالة المخابرات المركزية لجمع المعلومات وتجنيد العملاء بين أكراد شمال العراق. كان عميلاً سرياً ذا خبرة عالية، وشخصاً يجدر بالمرء أن يستمع إليه باهتمام.

قال لي: "الأمور قد تصبح قبيحة جداً في العراق". كان التفتيش الذي كنا نستعد للقيام به خطوة نحو المجهول. فبعد الفشل الذريع لعملية "UNSCOM 40" ((UNSCOM 40))، لم يكن أحد يعرف كيف سيتجاوب العراقيون مع مثل هذا النهج العدواني من جانب "UNSCOM". كنا متأكدين من أن العراقيين شعروا بالتغير في سياسة أمريكا وبريطانيا العظمى. من الناحية المثالية، كان العراق سيتلقى رسالة مفادها أن المزيد من عرقلة عمل "UNSCOM" لن يُتسامح معها بعد الآن، وأن فريقنا يجب أن يُسمح له بإنجاز مهمته دون عوائق. ولكن كان هناك احتمال حقيقي بأن يختار العراقيون مواجهة العدوان بالعدوان، وأخذ فريق التفتيش رهينة كدرع ضد أي قصف متجدد من قبل التحالف بقيادة الولايات المتحدة. قال: "أريدك فقط أن تعلم أن احتياطات معينة قد اتخذت للتعامل مع أي

موقف قد يحدث. بيتر وروكي [اسمَيْن مستعارين لجنديين من قوات دلتا فورس مكلفين بالفريق] يعرفان الخطة، وإذا دعت الحاجة، فسأتي إليك. ما أحتاجه منك هو التأكد من أن نيكيتا لن يحاول منعنا من فعل ما يتعين علينا فعله. إذا حاول العراقيون احتجاز الفريق، من المفترض أن أخرج الفريق بأكمله، ولكن إذا كان هناك أي تردد، سأغادر مع الأمريكيين فقط".

فهمت مقصد دوبس. فبالإضافة إليه هو وبيتر وروكي، كان هناك خمسة أعضاء آخرين من مجتمع الاستخبارات الأمريكي في الفريق، معظمهم من الخبراء الفنيين والمحليين. سيكون هذا صيداً ثميناً إذا حاول العراق القبض عليهم كرهائن.

بحلول الوقت الذي وصل فيه فريق "UNSCOM 42" إلى بغداد في 6 أغسطس 1992، كان العراقيون قد اعتادوا على مشهد فريق تفتيش كبير ينزل في مطار الحبانية. وقد قام موظفو فندق فلسطين ميريديان، أيضاً، بتبسيط إجراءات تسجيل الوصول، بحيث تدفق فريقنا حرفياً من الحافلة، عبر الردهة، وإلى غرفهم. كان دائماً حاضراً، يختبئ في الخلفية، أشباح رجال الشرطة السرية العراقية، يراقبون كل تحركاتنا. كانت خطط تفتيشنا مختومة في مغلفات ومحفوظة في حاوية في غرفة مو دوبس. وكان اثنان على الأقل من رجاله يلان زمان تلك الحاوية في جميع الأوقات.

في صباح اليوم التالي، 7 أغسطس، بينما كان العنصر الرئيسي من فريق "UNSCOM 42" يُرتّب أموره، التقيت أنا ونيكيتا مع حسام أمين وكبار المراقبين العراقيين لتنسيق جهودنا. أكد لنا حسام أمين أن الجانب العراقي سيبدل كل ما في وسعه لجعل عملية التفتيش هذه سلسلة وناجحة.

كان أحد أهدافنا الأولى مركز أبحاث الفضاء، الواقع بجانب حرم جامعة بغداد. خلال عملية مسح وثائق مكتفة في مكاتب نائب المدير، عثر الفريق على وثيقة سميكة تتعلق بصاروخ "أبابل-100"، الذي كان قد أعلن عنه سابقاً لـ "UNSCOM" على أنه صاروخ مدفعية يعمل بالوقود الصلب. أظهرت هذه الوثيقة الجديدة أن العراقيين كانوا يجرون إعادة تصميم كاملة، مع إعادة تشكيل "أبابل-100" الجديد كصاروخ موجه يعمل بالوقود السائل، وفي الواقع هو صاروخ سكود مصغر.

لم يكن أي من هذا قد أعلنه العراق سابقاً للجنة الخاصة، ولم يكن الأمر ذا أهمية بسيطة. صادرنا الوثيقة، مما أثار غضباً عارماً لدى حسام أمين. اشتكى قائلاً: "ليس لكم الحق! هذا ليس له علاقة بولايتكم!". شرح نيكيتا سميدوفيتش بصبر أن الصواريخ كانت ضمن ولايتنا، وأنا لن نحدد مدى صلة هذه الوثيقة إلا بعد أن نتاح لنا فرصة وافية لدراستها في ظروف أكثر هدوءاً. وعلى الرغم من احتجاجات حسام أمين المتكررة، ظل سميدوفيتش ثابتاً، وفي النهاية استسلم العراقيون، مما سمح لـ "UNSCOM" بعمل نسخة كاملة من الوثيقة.

من الناحية الفنية، كان هذا اكتشافاً كبيراً، يتناقض مباشرة مع الإعلانات العراقية القائمة، والتي فشلت في إدراج مركز أبحاث الفضاء كمنشأة للبحث والتطوير في مجال الصواريخ الباليستية. هنا كنا، في نهاية يومنا الثاني من التفتيشات، وقد كشفنا بالفعل عن أوجه قصور خطيرة في الإعلان العراقي بشأن الصواريخ، تماماً كما توقعنا. لو توقف تفتيشنا عند هذا الحد، لكان قد نجح على نطاق أكبر من أي تفتيش آخر في ذلك العام.

بعد ذلك، اتجهنا شمالاً، نحو الطريق السريع الرئيسي بين بغداد والموصل. كان هدفنا مصنع "سعد 13"، وهو مصنع إلكترونيات فرنسي الصنع متخصص في الرادار والإلكترونيات، وكما اعتقدنا (ونفى العراقيون)، في توجيهه وتحكم الصواريخ الباليستية. وكما هو الحال مع الربيعة ومركز أبحاث الفضاء قبله، خضع "سعد 13" لـ "معالجة" تفتيش "UNSCOM 42" الجديدة. بينما كنت أنا ونيكيتا نجري مقابلة مع حسام أمين والمدير العام للمنشأة، قام فريق تفتيش بعملية بحث في جناح المدير. هناك، وأنا أشاهد المفتشين يعملون، أعجبت بشدة بفعاليتهم واحترافيتهم. كل تقنية تم تدريسها تم توظيفها الآن: تم تفتيش الأدراج بمهارة؛ تم رفع أغطية المكاتب، بحثاً عن أي وثائق قد تكون مخبأة تحتها؛ في الأعلى، تم رفع ألواح السقف وصعد مفتش للتأكد من عدم وجود وثائق مخبأة.

جلسنا في غرفة استقبال جناح المدير، وبدأنا مقابلتنا. استعرض نيكيتا سميدوفيتش قائمة الأسئلة، واستخلص نفس الإجابات القياسية التي اعتدنا سماعها. ثم توليت أنا المهمة، وسألت أسئلة إضافية حول وثائق بدت مفقودة من المصنع. ركزت على ملفات الموظفين، التي كان ينبغي أن تكون موجودة.

سألت: "كيف تتابعون موظفيكم؟ إنهم هنا، في العمل، لكنكم تفتقرون إلى أي نظام

لإدارة الملفات لتتبع من هو هنا، ومن هو مريض، ومن يتلقى أجراً، ومن لا يتلقى؟".

ارتبك المدير. قال: "بالطبع لدينا مثل هذه الوثائق". قفزت على الفور قائلاً: "أين هي؟". نظر المدير إلى حسام أمين. "لقد أمرنا بإزالة جميع الوثائق من الموقع". ومع هذه الإجابة، قفز حسام أمين على قدميه، وبدأ يصرخ بالعربية على المدير، الذي نهض من كرسيه وصرخ بدوره. كانت الأمور متوترة للغاية، وانتقل المسؤولان العراقيان إلى مكتب المدير، حيث أغلقا الباب. كنا لا نزال نميز الأصوات المرتفعة، وطلبنا من مترجمنا أن يطلعنا على التفاصيل. "حسام يخبر المدير أنه ليس لديه الحق في إخبار فريق التفتيش بالوثائق. والمدير يخبر حسام أن هذه الحيلة الغبية قد انكشفت، وهي تجعله هو ومصنعه يبدوان مذنبين بينما هما ليسا كذلك". كان صداماً رائعاً يتكشف أمامنا مباشرة. في غضون بضع دقائق، فُتح باب المكتب، وخرج حسام أمين والمدير، وكلاهما غاضب بوضوح. تحدث حسام قائلاً: "لا توجد وثائق". كان المدير صامتاً، يغلي من الغضب.

بالعودة إلى بغداد، كانت تنتظرنا رسالة من رولف إيكوس. وقد أبدى إعجابه بالتقدم الذي أحرزه الفريق، ووافق على تفتيش مقر هيئة التصنيع العسكري. بعد التحدث مع نيكيتا سميدوفيتش، ذهبت إلى مو دوبس، الذي كان يحافظ على مستوى منخفض إلى حد ما من الظهور. نادى على بيتر وروكي، وتوجهنا الأربعة إلى سطح فندق شيراتون. شرحت ما كان على وشك الحدوث، والعواقب المحتملة. كان دوبس مستعداً. سأل: "هل هناك أي طريقة يمكنك بها تقليل عدد المفتشين في البلاد؟". فكرت في الأمر، وقلت إنه ممكن. أوصى بأن نمضي قدماً بأصغر فريق ممكن، في حال اضطررنا للفرار.

سألته عن خطط الطوارئ الأمريكية. قال: "بالنسبة لوسط بغداد، لا توجد حلول سريعة. أنا وبيتر وروكي نحمل أجهزة إرسال دقيقة يمكن استخدامها لتوجيه قوة إنقاذ إلى موقعنا. أوصي بأن نُقسّم بطريقة تضمن، في حال أسيرنا، أن يكون أحدها مع كل عنصر".

في مكان ما جنوبنا، كان رجال مسلحون يرتدون بدلات نومكس سوداء ينتظرون بجوار طائراتهم الهليكوبتر، منتظرين الإذن بالتحرك. طائرات قتالية، محملة بمتفجرات عالية، كانت تقف على مدرجات وحاملات طائرات، تنتظر فريقنا من

المفتشين غير المسلحين للتحرك نحو مبنى مقر هيئة التصنيع العسكري، وهو هدف كنا قد حصلنا الآن على تصريح لتفتيشه بفضل أداء حسام أمين.

قمنا بالاستعدادات تلك الليلة لمواجهةنا المتوقعة خارج مقر هيئة التصنيع العسكري. كان بعض المفتشين، الذين اختيروا لمغادرة العراق قبل التفتيش، يتلقون إجازاً حول خطط الإجلاء. بينما كان مفتشون آخرون يُشكّلون في مجموعات أصغر، مع تعيين مسؤول عمليات التخطيط لكل مجموعة في حال تم اعتقالنا من قبل العراقيين. في منتصف عملنا، قاطعنا أحد موظفي الاتصالات لدينا، الذي كان يبحث عن نيكيتا سميدوفيتش. سألت ما الذي يجري.

"هناك مراسلة على الهاتف من البحرين تقول إنها بحاجة ماسة للتحدث مع نيكيتا. قالت إن الأمر يتعلق بتفتيش مقر هيئة التصنيع العسكري غداً".

لقد صعقت، لكن دون أن أكتشف شيئاً، ذهبت إلى سميدوفيتش ونقلت له الرسالة. أبقيت الفريق في حالة تأهب لمدة خمس دقائق بينما نزل. عندما عاد، كان يهز رأسه. "قل للفريق إنهم مُصرّح لهم بالمغادرة".

بمجرد أن غادر آخر مفتش، التفت إلى سميدوفيتش. "ماذا حدث؟"

ناولني فاكساً من صفحتين من المراسلة. كان نص مقال كتب لصحيفة نيويورك تايمز بعنوان "بوش يوافق على مواجهة أسبوع المؤتمر مع العراق". في قلب المقال كانت الفقرة الفتاكة:

وافق الرئيس بوش ومستشار الأمن القومي برنت سكاوكرو يوم الخميس على خطة تدعو إلى المطالبة بالوصول [كذا] إلى وزارة التصنيع العسكري العراقية [أي مقر هيئة التصنيع العسكري]... إذا منع المسؤولون العراقيون الوصول إلى المبنى، كما هددوا بالفعل، يقول مسؤولون أمريكيون لم يتم الكشف عن هويتهم إن طائرات أمريكية ستقصف الوزارة على الفور.

كان هناك الكثير غير ذلك، لكن هذا يكفي. لقد تعرض الموقع للخطر، عملياً وسياسياً. لم يكن بوسعنا المضي قدماً في التفتيش بالنظر إلى هذه القصة. إذا كنا قد عرفنا هذه القصة، فعلينا أن نفترض أن العراقيين قد عرفوها أيضاً. إذا كان هناك أي شيء ذي قيمة مخزن داخل مبنى مقر هيئة التصنيع العسكري، فبإمكاننا أن نكون متأكدين أنه بحلول الوقت الذي يصل فيه فريقنا هناك في اليوم التالي، سيكون قد اختفى. يمكن للعراقيين أن يقوموا بعرض كبير يسمح للفريق بالوصول ثم يبرزون حقيقة أننا لم نجد شيئاً. إن الضرر السياسي الذي قد يسببه

هذا العمل عالي المستوى سيبطل كل ما حققه فريق تفتيش "UNSCOM 42" خلال عملية التفتيش.

لم أكن قد استوعبت هذه المعلومات الجديدة بعد عندما رن الهاتف مرة أخرى. كان حسام أمين، يبحث عن سميدوفيتش، الذي التقط السماع واستمع. تحدث بصوت خافت، أجاب بـ "نعم" عدة مرات قبل أن يغلق المكالمة بـ "حسناً، شكراً لك" أخيراً. نظر إليّ وقال: "لقد دعانا الجنرال عامر رشيد إلى مكتبه هذه الليلة للتحديث. يبدو أننا سندخل مقر هيئة التصنيع العسكري، بعد كل شيء". كنا قد رأينا الجنرال عامر رشيد آخر مرة في نيويورك في فبراير، عندما رافق طارق عزيز إلى اجتماعه مع مجلس الأمن. لم يكن لأي منا خبرة مباشرة مع هذا الرجل، لذلك لم نكن نعرف الكثير عما يمكن أن نتوقعه من هذا الاجتماع. في غضون ساعة من تلقي مكالمة حسام أمين الهاتفية، توقفت سيارتان مرسيديس سوداوان أمام فندق الشيراتون. كان عراقيان يرتديان ملابس مدنية يجلسان في مقدمة كل سيارة. تم قيادتنا عبر وسط بغداد، مروراً بالقصر الجمهوري، قبل أن نتوقف عند بوابة. مجموعة من الجنود يرتدون القبة الحمراء لقوات الكوماندوز المحمولة جواً، تظهر بنادقهم الكلاشينكوف بوضوح، كانوا يتولون حراسة الحاجز. تعرفوا على سائق السيارة والراكب الأمامي في كل مركبة فوراً، وفتحوا البوابات على مصراعيها، وقاموا بالتحية العسكرية بينما دخلنا. تم إدخالنا إلى مقر هيئة التصنيع العسكري، عبر مدخل فخم خافت الإضاءة بأرضيات رخامية، وصعدنا ثلاثة طوابق في مصعد. نظرت إلى يساري ونحن نخرج من المصعد. ثلاثة حراس يرتدون الزي الرسمي، يرتدون أحذية بنية ويحملون مسدسات آلية، كانوا واقفين، يراقبوننا بعناية. اقترب منا رجل من يميننا. قال: "من هنا من فضلكم"، وقادنا بعيداً عن مدخل مكتب المدير، حسين كامل، صهر صدام.

حيّانا عامر رشيد بلباقة، متحدثاً بالإنجليزية بصوت أجش، يكاد يكون مبجوحاً. قال والابتسامة تعلو وجهه: "شكراً لكم على هذه المحادثة معي. من المفيد إجراء حوار من أجل فهم أفضل، ولتعزيز العلاقات الجيدة بين الأمم المتحدة والحكومة العراقية".

لم يكن هناك شك في أننا كنا أمام شخصية ذات شأن عظيم حقاً. عامر محمد رشيد العبيدي كان أسطورة حية، رجل ذو إنجازات كبيرة امتدت سمعته إلى ما

وراء العراق. درس عامر رشيد في إنجلترا، وكان مهندساً بنى سمعته مبكراً كمثالي صارم يتمتع برؤية واسعة وميل للابتكار. في بوتقة حرب إيران والعراق، شغل منصب مدير مركز البحث والتطوير العسكري التابع لوزارة الدفاع العراقية، حيث كان مسؤولاً عن تحويل القوات الجوية العراقية من قوة من الدرجة الثالثة إلى قوة حديثة يحسب لها حساب. منذ عام 1989، عندما أشرف حسين كامل على دمج مركز البحث والتطوير العسكري في هيئة التصنيع العسكري، شغل عامر رشيد منصب أحد نائبي مدير هيئة التصنيع العسكري (والآخر كان عامر السعدي الغامض، الذي لم يلتق به أي مفتش بعد).

كان عامر رشيد يرتدي الزي العسكري الأخضر للجيش العراقي، ويحمل رتبة فريق طيار. كان طويلاً، يقترب طوله من ستة أقدام، وذو بنية رشيقة وقوام مستقيم كرجل عسكري. على الرغم من بلوغه الستينيات من عمره، كان شعر عامر رشيد الأسود كثيفاً، تتخلله خصلات رمادية فاتحة. كان وجهه ضيقاً ومحددًا جيداً، مع وجنتين مرتفعتين وأنف طويل رفيع يشبه أنف النسر. كان عامر رشيد يطلق شارباً، لكنه كان يقصه أقصر من شارب صدام حسين، الذي كان معظم الرجال العراقيين يتخذونه قدوة لهم. لكن أبرز سمة جسدية في عامر رشيد كانت عيناه: عندما يثبت عامر رشيد نظراته عليك، كان الأمر وكأنما ينظر من خلالك. يمكن أن تتألق عيناه بالمرح أو تحترق بالغضب، وكما كنت على وشك أن أكتشف، لم يستغرق هذا الرجل وقتاً طويلاً للتحول بين العاطفتين.

"تلقينا للتو مكالمة هاتفية من بعثتنا في نيويورك. اتصل بهم السفير إيكبوس للتو من السويد، وقال لهم ألا يقلقوا كثيراً، وأن يعتمدوا فقط على ما صرحت به UNSCOM". توقف عامر لثانية، ونظر إلينا. "هذا جيد"، تابع. "لتهدة الأمور. أجد هذا إيجابياً ومفيداً".

كان هذا عامر رشيد يظهر كرمه. في لحظة، شاهدنا عامر رشيد وهو يهاجم. تغير سلوكه بالكامل. عندما تحدث، ضاقت عيناه، واتخذ صوته نبرة مختلفة تماماً. "أريد أن أخبركم أنني أصدرت تعليمات صارمة لموظفينا العمليتين والفنيين للتعاون الكامل مع القرار 687 وغيره. ليس لدينا الآن شيء متبقٍ بموجب القرار 687"، قال، رافعاً صوته بشكل كبير عند كلمة "شيء". "لقد دمرنا كل شيء بموجب القرار 687. لقد أجبنا أو قدمنا لكم معلومات عن جميع برامجنا". كان عامر رشيد يحاول ترهيبنا. "نعتقد أننا قمنا بكل شيء"، ختم.

"ومع ذلك، ما يؤذينا هو أنه في مجلس الأمن لا يوجد تغيير في القلب أو الموقف. لم تبلغ "UNSCOM" المجلس بأن العراق قد أوفى بالتزاماته، وتنفيذ عمليات التفتيش متطفل ويقوم على انعدام الثقة".

"نحن لسنا ضد الاحترافية"، تابع. "لقد كنتم محترفين جداً. لكنكم عدوانيون للغاية. عمليات المروحيات، تنظرون تحت السجاد، تفتحون الأدراج، خلف الأسقف. هذا يتجاوز تصريحات السيد إيكبوس". مال نحونا، واتخذ صوته نبرة أكثر لطفاً. "عليكم أن تفهمونا بشكل أفضل"، قال. "هذا يزعج شعبنا كثيراً". نظر عامر رشيد إليّ. "ستظل هناك شكوك دائماً. سيكون لدينا دائماً أعداء. سترسل المعلومات دائماً إلى "UNSCOM". لقد أخبرني رجال استخباراتي أن الأشخاص في الشمال أرسلوا للتو رسالة إلى وكالة المخابرات المركزية. يقولون إن السلطات العراقية تخفي أسلحة في الفنادق، والمصانع، والمدارس، والمزارع، ومقرات حزب البعث في مراكز المدن، في كل مكان. ويبلغون أيضاً أن وثائق عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والصواريخ الباليستية مخبأة في قطارات أو في حاويات على شاحنات تنتقل دائماً بين المدن". كان عامر رشيد يضحك، وكأن هذا مزحة. "ستغرقكم وكالة المخابرات المركزية بهذه المعلومات".

حوّل نظره مرة أخرى إلى نيكيتا سميدوفيتش. "لدي وحدة معلومات خاصة. يمكنني أن أضع لكم فخاً، وأضلكم بسهولة. ستظنون أن لديكم معلومات ملموسة. يمكنني أن أضلل اللجنة الخاصة بلا مشكلة، وكذلك أعداء العراق. يريدون إفساد العلاقة بين الأمم المتحدة والعراق. من هو الخاسر؟ الأمم المتحدة؟ لا!" قال، ضارباً بيده المفتوحة على الكرسي بصفعة عالية. "العراق! الشعب العراقي! لا نعترض على أن الحكومات تريد الإطاحة بنا. لكن أفعالكم ضد الشعب العراقي البريء، الذي لا علاقة له بهيئة التصنيع العسكري أو القيادة العراقية. الشعب العراقي هو الذي يتحمل النتائج!" كان عامر رشيد يصرخ علينا الآن. كأنه قد أنهك، غاص في كرسيه. "لقد فعلتم كل شيء، لم يبق شيء. نعم، لدينا غموض، أعترف بهذا. لقد أعطيناكم ثمانية وتسعين بالمئة، لكنكم لم تعطونا شيئاً. هذه جريمة... يجب أن يكون هناك نهاية". أخذ نفساً، وواصل حديثه. "كل شيء دُمر. يمكنكم تفتيش كل شبر في العراق، ولن تجدوا شيئاً. حتى متى سيعاني

الشعب العراقي؟ نعتزف أن العراق ارتكب أخطاء. لدينا قرار. لا نحبه، لكننا سننفذه".2

أسفر الاجتماع مع عامر رشيد عن نتائج فورية. في اليوم التالي، عندما عقدنا ندوة مع العراقيين، بدأ حسام أمين في الحديث. كنت أنا ونيكيثا سميذوفيتش جالسين في غرفة بفندق الشيراتون نستمع إلى معلومات كان العراق، حتى تلك اللحظة، يحاول إخفاءها عن المفتشين. ناقش حسام أمين زيارته السابقة إلى روسيا والصين لشراء صواريخ وتكنولوجيا ذات صلة بالصواريخ. أخبرنا كيف سعت الحكومة الليبية لشحن صواريخ سكود خاصة بها إلى العراق لتحويلها إلى صواريخ الحسين بعيدة المدى، وكيف أوقف بدء حرب الخليج هذا، حتى عندما كانت الصواريخ الليبية تصل إلى مطار بنغازي. صفقة مماثلة مع كوريا الشمالية لم تبدأ أبداً، على الرغم من أن حسام أظهر لنا تأشيرة كوريا الشمالية في جواز سفره، التي تقدم بطلبها لكن لم يستخدمها مطلقاً.

وفيما يتعلق بمسألة الوثائق، كان حسام أمين صريحاً. قال: "إنها مسألة أمن قومي. أقول لكم الآن، لا يوجد شيء متعلق بالقرار 687 متبقٍ - لا معدات، لا وثائق. لكن المواد السرية محمية. عندما رأينا كيف كنتم تبحثون عن الوثائق، وعندما نأخذ في الاعتبار عدد الأمريكيين والبريطانيين في فريقكم، لم يكن لدينا خيار سوى الأمر بإزالة الوثائق الحساسة للأمن القومي من جميع المواقع". تابع قائلاً: "السؤال هو كيف ستتعاملون مع ما قلته لكم؟ نحن لسنا منظمين كما ينبغي. أنتم أكثر تنظيمًا. لقد فاجأتمونا بتطفل تفتيشكم، وبصراحة أسئلتكم. ليس لدينا سوى ذاكرتنا، ويمكن أن تكون خاطئة في بعض الأحيان".

لم تكن ذاكرة حسام أمين الخاطئة هي المشكلة الوحيدة التي كان علينا مواجهتها بينما بدأ نيكيثا وأنا في تنظيم الكم الهائل من البيانات التي جمعت خلال عملية "UNSCOM 42". بالفعل، كانت النتائج الفنية للتفتيش موضع تساؤل من قبل الولايات المتحدة، مع العديد من المفتشين الذين شاركوا في تفتيش "UNSCOM 42" يقودون هذا الاتهام. بمجرد أن هبطنا في البحرين، سارع الخبراء الأمريكيون إلى "جيتواي" وبدأوا في إرسال تقارير إلى مكاتبهم حول "ازدواجية" العراقيين.

على الرغم من أن المفتشين الأمريكيين كانوا ملحقين بـ "UNSCOM" طوال مدة التفتيش، وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمتها الحكومة الأمريكية بأن

المفتشين المتقدمين سيفعلون فقط ما تملّيه "UNSCOM" كما حددها كبير المفتشين، إلا أن الواقع كان مختلفاً تماماً. كل مفتش أمريكي كان يعمل لمكتبه الخاص في واشنطن، والذي يمكن الوصول إليه بسهولة عبر هواتف وأجهزة كمبيوتر آمنة تقع في "الملاذ المخصص للأمريكيين فقط" في "جيتواي". لم تكن "UNSCOM" تملك أي سيطرة على هذه الإجراءات على الإطلاق. ادعى الخبراء الأمريكيون في "جيتواي" أنهم مطلعون على معلومات "سرية" حول البرامج العراقية لا يمكنهم مشاركتها مع "UNSCOM". هذه المعلومات، كما زعموا، أثبتت أن العراق لم يكن يقول الحقيقة.

لم أصدق ذلك. لقد نجحنا في الضغط على العراقيين ليكونوا أكثر صراحة، وهنا كان المفتشون الأمريكيون، يفشلون في الاستفادة من اللحظة. بالنسبة للمفتشين الأمريكيين ورؤسائهم، لم تكن نتائج "UNSCOM 42" شيئاً يستحق الاحتضان، بل كانت تستوجب التقليل من شأنها ورفضها. اتهامات الجنرال عامر بشأن ازدواجية وكالة المخابرات المركزية كانت لا تزال عالقة في ذهني.

على الرغم من تمتعات الاضطراب من مجتمع الاستخبارات الأمريكي، كنت واثقاً تماماً من أننا قد تعلمنا ما يكفي عن برنامج الصواريخ العراقي لدرجة أننا سنتمكن قريباً من إعلان العراق منزوع السلاح، على الأقل في تلك الفئة، والبدء في التركيز على قضايا المراقبة طويلة الأمد. وبينما كان هناك عدد كبير من القضايا الفنية الثانوية المتبقية، كان هناك، في رأيي، مسألتان فقط ذات أهمية معلقة: تحديد مخزون العراق من صواريخ سكود بشكل قاطع وإنشاء مخزون مماثل من وقود الصواريخ. إذا أمكن تحقيق ذلك – ولم أكن أتوهم أن هذه ستكون مهمة سهلة – حينها شعرت أنني ونيكيئا سميديفيتش سنتمكن من إبلاغ رولف إيكبوس بأن ملف الصواريخ قد أُغلق فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 687.

كنا بحاجة إلى تفتيش متابعة فوري لـ "UNSCOM 42". لم يكن وضع خطة تفتيش مشكلة. أما الحصول على موافقة الولايات المتحدة على هذا التفتيش فكان أكثر صعوبة. تحدثت مع رولف إيكبوس عن مخاوفي بشأن احتفاظ الولايات المتحدة بالمعلومات، وكيف يمكن لذلك أن يعيق تقدم جهودنا في مجال الصواريخ الباليستية. شارك إيكبوس مخاوفي، وطلب مني صياغة قائمة بالأسئلة التي أُرغب في الحصول على إجابات عنها من الأمريكيين. كان سيتوجه إلى واشنطن حيث سيلتقي، من بين آخرين، بمستشار الأمن القومي برنت سكاوكر. وعدني

رولف بأن أسئلتي ستُسلّم خلال ذلك الاجتماع، وأنه سيضغط للحصول على رد. في غضون أسبوعين، تلقى رداً مفصلاً، ما يقرب من عشرين صفحة من المعلومات السرية التي سُمح بنشرها لإيكيوس والأشخاص الذين حددهم. كانت هذه المعلومات بمثابة منجم ذهب، وقد أوضحت المخاوف الأمريكية المتبقية بشأن برامج الصواريخ العراقية.3

لهذا التفتيش، كنت أقترح أيضاً تفتيشاً شاملاً لقدرة العراق على إنتاج وقود الصواريخ. أراد إيكيوس معرفة المزيد عن هذا المفهوم. أجبت: "هناك جانبان للتفتيش القائم على الوقود. أولاً، تُظهر حساباتي أن هناك كمية كبيرة من الوقود والمؤكسد غير محسوبة. لذا، من ناحية، نحتاج إلى إجراء بحث عن مخزونات الوقود المخفية. وثانياً، نعلم أن العراقيين كان لديهم جهد محلي جارٍ لصنع وقودهم ومؤكسداتهم الخاصة. لذا، نحتاج إلى إجراء مسح لقدرة العراق على تكرير النفط والصناعة الكيميائية للبحث عن أي دليل على مثل هذا الإنتاج". أخذ رولف إيكيوس هذا في الاعتبار. "العراق أحد أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم. ستكون هذه مهمة ضخمة".

أومأت برأسي. "أعلم. لكن يجب القيام بذلك، ليس فقط لأغراض البحث عن قدرات مخفية، ولكن أيضاً كأساس لأي اتفاق مراقبة مستقبلي. مشكلتنا الكبرى لن تكون التفتيش، بل تجميع الخبرة المطلوبة".

كان لدى الأمريكيين تحفظات على أي تفتيش مصمم "لإغلاق ملف" قضايا نزع السلاح الصاروخي، وشكك الكثيرون في واشنطن في قدرة "UNSCOM" على إجراء مثل هذا التفتيش المتطلب تقنياً بفعالية. ومع ذلك، بمجرد أن اقتصروا بجديتنا في المضي قدماً في هذا التفتيش، بدأ الدعم في الوصول. بحلول نهاية سبتمبر، كان الأمريكيون قد زودونا بخبير رائد في تكرير النفط وخمسة خبراء آخرين في الوقود سيذهبون في التفتيش.

لم تكن الوقود هي مشكلتنا الوحيدة، مع ذلك. كان واضحاً، من خلال ورقة سكاوكرو، أن الولايات المتحدة لا تزال تعتقد أن العراق يمتلك قوة سرية كبيرة من الصواريخ. كانوا يعتقدون أن العراق يجب أن يخفي قاذفات لأنهم زعموا أنهم لم يمتلكوا سوى ستة عشر قاذفة على الإطلاق، ومع ذلك اعتقدت الولايات المتحدة أنها دمرت العديد منها خلال حرب الخليج، وفي هذه الحالة، يجب أن يكون هناك أكثر من ستة عشر قاذفة في الأصل. لم أكن متأكداً تماماً. لقد كنت

مشاركاً في حملة مكافحة صواريخ سكود خلال عاصفة الصحراء، وكنت على دراية تامة بكل ضربة قنبلة وتقرير كوماندو يزعم أنه أدى إلى تدمير قاذفة سكود. في رأيي، لم تصمد أي من هذه الادعاءات. قررت مواجهة هذه القضية مباشرة. بالإضافة إلى إجراء تفتيش الوقود، سنحقق في جميع ما يسمى بـ "أحداث الاشتباك" حيث ادعت قوات التحالف أنها دمرت قاذفات سكود. تحدثت مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بشأن هذا الأمر.

كان تجميع تفتيش بهذا النطاق والتعقيد مهمة ضخمة. فقد تضخم حجم الفريق الذي أطلق عليه الآن اسم "UNSCOM 45" إلى أكثر من خمسين مفتشاً. ومع ازدياد الزخم للتفتيش، ازداد كذلك مستوى الحماس للمهمة في واشنطن. ومع ذلك، في بغداد، قوبلت أنباء التفتيش بالوشيك ببرود.

في 7 أكتوبر، عندما بدأ فريق "UNSCOM 45" بالتجمع في البحرين للتدريب، أرسل وزير الخارجية العراقي رسالة إلى رولف إيكوس يطلب فيها تأجيل التفتيش حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية. بعد "أزمة"

"UNSCOM 42" مع مقر هيئة التصنيع العسكري، كان العراقيون متوترين بشكل مفهوم من أي ارتباط محتمل بين تفتيش "UNSCOM" والانتخابات الوشيكة. كان العراقيون قلقين من استخدام "UNSCOM" كأداة لإطلاق عمل

عسكري مصمم لتعزيز موقف الرئيس جورج بوش، الذي كان يتعثر في استطلاعات الرأي في مواجهة تحدٍ قوي من قبل حاكم أركنساس بيل كلينتون. رد رولف إيكوس بأن عمل "UNSCOM" تحدده ولاية مجلس الأمن، وأن

"UNSCOM" لا يمكنها أخذ الأحداث خارج تلك الولاية في الاعتبار. لم يُعجب العراقيين هذا الرد، وسرعان ما تلقى إيكوس مكالمة هاتفية من عامر رشيد، يطلب فيها مرة أخرى وقف التفتيش. ومرة أخرى، رفض إيكوس.

في العراق، شنت حملة دعائية ضد "UNSCOM". أشار صدام حسين، في خطاب متلفز على الصعيد الوطني، إلى المفتشين بأنهم "كلاب ضالة تمزق جسد العراق". كانت مثل هذه التصريحات من رئيس العراق مقلقة للغاية، واستدعي رولف إيكوس لإطلاع الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي.

أخبر رولف إيكوس الأمين العام أنه أعجب بالنتائج الإيجابية لـ "UNSCOM 42"، واعتقد أنه إذا تعاون العراقيون مع "UNSCOM 45" بطريقة مماثلة، فقد يتمكن من "الذهاب إلى بغداد والضغط على القيادة العراقية للحصول على

المعلومات المفقودة. إذا توفرت هذه المعلومات، فسيتّم إبلاغ مجلس الأمن بها ويمكن رفع الحظر النفطي".

حذر إيكوس الأمين العام أيضاً من الضرر الذي تلحقه السياسة الأمريكية بمهمة "UNSCOM". "الموقف الأمريكي هو أن الحظر لن يُرفع طالما أن صدام في السلطة. لا يوجد حافز للعراق للتعاون".

سأل بطرس بطرس غالي: "ماذا سيحدث إذا تم منع الفريق الجديد؟" أجاب إيكوس: "لقد تحدثت للتو مع مستشار الأمن القومي الأمريكي، برنت سكاوكر. لقد أكد لي أنه إذا منع العراقيون الفريق، فإن رد الفعل سيكون سريعاً، بغض النظر عن السياسة الداخلية الأمريكية". تأمل بطرس بطرس غالي هذه النقطة. "من المهم أن تكون متأكداً من الدعم الأمريكي".

وافق إيكوس. "العراق قلق بوضوح من احتمال رد فعل أمريكي". مرة أخرى، وجدنا أنا ونيكي سميثوفيتش أنفسنا في وضع شديد التقلب. في رحلة الأفعوانية التي أصبحت عليها "UNSCOM"، كنا عائدتين إلى العراق لا كمارسين لعمل نزع السلاح الرائد الذي تخيلناه. في البيئة المعقدة والمشحونة سياسياً التي أحاطت بالعراق، أصبحنا شيئاً مختلفاً تماماً. لقد أصبحنا الآن رأس الحربة.

بدأت الهجمة المضادة لـ "UNSCOM" القائمة على التفتيش، والتي صممت لإعادة الكرامة والإحساس بالهدف إلى المفتشين بعد الفشل الذريع الذي أحاط بتفتيش وزارة الزراعة، وكأنها تُبتلع هي نفسها في صراع جيوسياسي أوسع نطاقاً.

حتى الآن، حافظ البيت الأبيض على مستوى منخفض من الظهور فيما يتعلق بعمل "UNSCOM"، واختار التأثير على عمليات التفتيش بالوكالة، باستخدام مسؤولين في وكالة المخابرات المركزية، والبنّاغون، ووزارة الخارجية ليكونوا واجهة الحكومة الأمريكية. الآن، منذ اختراق "UNSCOM 42"، أصبحت واجهة الحكومة الأمريكية، في أغلب الأحيان، ممثلة بمستشار الأمن القومي للرئيس، برنت سكاوكر. أصبح ما يجب فعله بشأن العراق قضية رئيسية في الحملة الانتخابية، وكنا عاجزين بينما أصبح عمل "UNSCOM" متشابكاً بشكل متزايد في شبكة السياسة الداخلية الأمريكية.

الفصل الخامس اغتيال الحقيقة

أكتوبر 1992 – يناير 1993

في البحرين، بدأ أكبر فريق تفتيش كانت أنسكوم قد جمعته حتى الآن تدريباته. وبينما كان الفريق يستعد لمهمته، ضغطت بشدة للحصول على بيانات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول "أحداث الاشتباك" مع قاذفات الصواريخ. عاد بيتر وروكي، وهما من أفراد قوة دلتا الخاصة الذين كانوا ضمن عملية تفتيش أنسكوم 42، ومعهم عدد كبير من أفراد الكوماندوز الآخرين من قوة دلتا، كجزء من "أمننا" في حال احتجاز الفريق رهائن. وقد لعبوا جميعاً دوراً في مطاردة صواريخ سكود خلال عملية عاصفة الصحراء، وبالإضافة إلى مسؤولياتهم الأمنية، كان عليهم المساعدة في تقييم مواقع تدمير القاذفات في غرب العراق. وقد سُمح لبيتر بمناقشة "مطاردة صواريخ سكود" الخاصة بقوة دلتا معي رسمياً، مفصلاً جميع اشتباكات ورصد صواريخ سكود المزعومة، بينما أنتجت الحكومة البريطانية تقريراً من ثماني صفحات يفصل ما أسموه "رصد واشتباكات صواريخ سكود للقوات الخاصة".

بينما كنت منفرداً في مكتب جانبي بمركز تدريب أنسكوم في البحرين، أمسك بيتر بخريطة وقلم، وبدأ يروي لي قصصاً عن مطاردة صواريخ سكود السرية في غرب العراق خلال عاصفة الصحراء. كانت العديد من التفاصيل مألوفة لدي من تجربتي الحربية، لكن بعض ما كان لديه ليقوله كان جديداً بالنسبة لي. استمعتُ إلى بيتر باهتمام بالغ. ها هو رجل كان على الأرض، في غرب العراق، يطارد صواريخ سكود. وبينما كنتُ ما زلتُ أعتقد أن التقارير عن تدمير صواريخ سكود خلال عاصفة الصحراء كانت مشكوكاً فيها، كنتُ مصمماً وعازماً على التأكد من متابعة كل خيط بقوة، خاصةً ذلك الذي قدمه مقاتل شجاع مثل بيتر.

بمجرد وصولنا إلى بغداد، سارت عملية التفتيش بدقة متناهية. كانت مكاتب أنسكوم قد نُقلت من فندق شيراتون إلى مجمع الأمم المتحدة الواقع في فندق كانال القديم، على الطرف الجنوبي الشرقي من العاصمة العراقية. استولى فريق التفتيش الخاص بنا على معظم الطابق الأرضي من فندق كانال، حيث أقام قاعدة لوجستية عملاقة بالإضافة إلى مختبر الوقود الميداني الروسي لاختبار الوقود.

كل صباح، كنا نجمع الفريق وأطلعهم على أنشطة اليوم. بالإضافة إلى تفتيش أكثر من ثلاثين موقعًا يُشتبه في أنها أماكن "اشتباك" صواريخ سكود، كان من المقرر أن يقوم الفريق بتفتيش العديد من مصافي النفط، وإرسال العينات التي تُجمع في هذه العملية إلى البحرين على متن طائرة أنسكوم من طراز سي-160، حيث قام اثنان من خبراء الوقود لدينا بتحليلها. أرسلنا فرقًا في جميع أنحاء العراق، لتفتيش مواقع مختلفة مرتبطة بتخزين الوقود السائل والمؤكسد، حيث أخذوا عينات لاختبارها وتقييمها في المختبر الميداني الروسي. كان عملاً شاقاً، يُجرى في مواقع قاسية، لكن تدريبنا أتى ثماره، وأنجز الفريق مهمته دون حادث أو إصابة واحدة.

بالإضافة إلى مهام البحث وأخذ العينات، نفذت أنسكوم 45 جدولاً زمنياً مكثفاً من المقابلات مع الخبراء والمسؤولين العراقيين. كان أحد أبرز فعاليات عملية التفتيش مقابلة استمرت ست ساعات مع الفريق الركن حازم الأيوبي، بطل العراق، الحائز على وسام الرافدين مرتين (وهو من أرفع الأوسمة في العراق)، وقد أجريت المقابلة في مقر هيئة التصنيع العسكري بوسط بغداد مساء يوم 22 أكتوبر. حضر الاجتماع إلى جانب نيكيتا سميدوفيتش وأنا، متخصصون في استخبارات الدفاع الأمريكية، وخبراء استهداف من القوات الجوية، وكوماندوز من قوة دلتا، وجميعهم لعبوا دوراً هاماً في محاولة مطاردة قوة الصواريخ العراقية خلال الحرب. كانوا يعتقدون أنهم يعرفون كل ما يمكن معرفته عن استخدام العراق للصواريخ خلال تلك الحرب. ومع ذلك، في غضون دقائق من بدء الاجتماع، أصبح من الواضح أنهم، وبقية الفريق، ما زال لديهم الكثير ليتعلموه، حيث تولى الجنرال الأيوبي دور الأستاذ الصارم. أخذنا الجنرال الأيوبي في جولة عبر خطة عمله، مفسراً لنا كيف قام بتقسيم قواته وتوحيد إمداداته، وكيف تمكن، بالرغم من كل ما ألقاه التحالف عليه، من نقل قواته من الجبهة الغربية، المواجهة لإسرائيل، إلى الجبهة الجنوبية، المواجهة للمملكة العربية السعودية – وهي مسافة عدة مئات من الأميال – بحرية تامة، حشدًا لقوته الصغيرة من القاذفات لتعظيم إمكاناته الضاربة، وجعل التحالف يعتقد أن العراق يمتلك قوة صاروخية أكبر مما كانت عليه في الواقع. وكيف لم تُفقد خلال كل ذلك قاذفة صواريخ واحدة بفعل عمل عدائي.

بدا صائدو صواريخ سكود الأمريكيون، وبيتر على رأسهم، في حيرة من عرض الجنرال الأيوبي. كانت سمعة مهنية على المحك، وكذلك سياسة الأمن القومي الأمريكي. كان مجتمع الاستخبارات الأمريكي قد أبلغ البيت الأبيض بأن العراق يمتلك قدرة صاروخية عملية، وقد صرح مدير وكالة المخابرات المركزية علناً بأن هذه القدرة يمكن تقديرها بأكثر من 200 صاروخ. صدرت ميداليات عسكرية على أساس تدمير صواريخ سكود في القتال، مما خلق أساطير عسكرية اتخذت هالة الأساطير. وواجه عرض الجنرال الأيوبي مقاومة شرسة من المستمعين.

في السابع والعشرين من أكتوبر، أرسلنا فريقين بواسطة طائرة هليكوبتر في مهمات لأخذ عينات وقود في غرب وشمال العراق. كان من غير المتصور أن يختار العراق تصنيع مئات، ربما آلاف الصواريخ، دون أن يكون لديه إمداد مخصص من الوقود. كان سؤالنا بسيطاً: أين الوقود؟

قدم العراقيون الدكتور طه الجبوري، خبير الوقود. اعترف الدكتور الجبوري بأنهم استوردوا وقود سكود من ألمانيا، لكن البرنامج الذي وصفه كان أقل بكثير من كميات الوقود والمؤكسد اللازمة لخدمة قوة صواريخ الحسين. على الرغم من صراحة الدكتور الجبوري، لا يزال لدينا مشكلة.

قلت لحسام أمين بعد أن أنهى الدكتور الجبوري حديثه: "نشعر أن العراق يجب أن يكون لديه قدرة خفية على إنتاج وقود سكود ومؤكسده لم يتم الإعلان عنها، والسبب الوحيد الذي يمكن أن نتوصل إليه لعدم إعلانكم عن هذه القدرة هو أن العراق ما زال يحتفظ بقوة سرية من الصواريخ الباليستية."

ارتسمت على وجه حسام أمين نظرة حزينة في عينيه. "سيد سكوت... حتى بعد اجتماعك مع الجنرال الأيوبي، ما زلت تؤمن بهذا؟" أجبت: "لا يوجد تفسير آخر ممكن لنا."

نهض حسام من مقعده وغادر الغرفة. في غضون دقائق عاد. نظر حسام إلى نيكيتا سميدوفيتش. "الجنرال عامر يود التحدث إليكما، أنت والسيد سكوت." على عكس اجتماعنا الأخير مع الجنرال عامر رشيد، في أنسكوم 42، لم يكن هناك هذه المرة تظاهر بالشكليات. التقينا في غرفة مؤتمرات مجاورة لمكتب الجنرال عامر. كان الجنرال ينتظر، وأشار إلينا بالجلوس.

سأل، وعيناه ضيقتان، وأسنانه مشدودة: "ماذا تفعلون؟"

"نحن ببساطة نقدم لخبرائكم حساباتنا -"

لم أتح لي الفرصة للانتهاء. أنزل الجنرال عامر يده على الطاولة بضربة مدوية!

"حسابات!" زمجر. "حسابات؟! احمر وجهه، وتكون رذاذ على جانب فمه.

"حساباتكم تقتل الأطفال العراقيين! أنت وحساباتك يمكن أن تذهباً إلى الجحيم!"

كان الجنرال عامر قد استفز حقاً. "لقد تعاوننا بالكامل مع فريق التفتيش الخاص بكم، وهذا ما نحصل عليه؟ حسابات؟"

حاول سميدوفيتش تهدئة عامر رشيد الغاضب. "جنرال، لا داعي لرفع صوتك. نحن ببساطة -"

قُطع نيكيتا أيضاً. "ببساطة ماذا يا عزيزي السيد سميدوفيتش؟ ببساطة تزيدون المسألة تعقيداً؟ ببساطة تطيلون هذه المهزلة إلى ما لا نهاية؟ ببساطة ماذا!" لم أرَ عامر رشيد بهذه الثورة من قبل.

قال سميدوفيتش: "هل نغادر؟ إذا لم نستطع أن نناقش معك بهدوء القضايا المطروحة هنا، فلا أرى سبباً لبقائنا."

عاد عامر رشيد إلى مقعده. لقد أوصل وجهة نظره، ولكنه ربما أحس في الروسي الجالس أمامه أنه لا يوجد تراجع. "ابق... ابق. لكنك تفقدني صبري... تجعل كل العراق يفقد صبره. نحن بحاجة إلى أن ينتهي هذا."

لم يرمش سميدوفيتش. "لقد قام سكوت بتقييم البيانات التي قدمها الجانب العراقي بخصوص نفقات الوقود، واكتشف بعض التناقضات الهامة. كل ما نحاول فعله هو إزالة هذه التناقضات. إذا كان الجانب العراقي يستطيع التعاون في هذه المسألة بنفس الروح التي أظهرها الجنرال الأيوبي، فلا أرى سبباً لعدم حل هذه المشكلة بسرعة."

غرق عامر في كرسيه. أوماً إلي بيده. "تفضل. قل لي ما الذي حسبه سكوت ريتير العظيم عن مصير العراق."

وهكذا قدمت عرضي. كان الجنرال عامر يدون الملاحظات، ويدون بعناية ما قلته. عندما انتهيت، وضع قلمه.

"عزيزي، أستطيع أن أرى كيف قد يثير هذا قلقك. وفقاً لهذه الحسابات، لديك نقطة. يجب معالجة هذا الأمر. سأحرص على أن تحصل على كل المعلومات التي تحتاجها."

غادر سميدوفيتش وأنا مكتب الجنرال عامر هزاً رؤوسنا تعجباً. كان ارتياحاً مرحباً أن نترك الجنرال ونعود إلى عمليات التفتيش.

ثبتت الأيام الثلاثة التالية أنها الأكثر إرهاقاً التي مررت بها على الإطلاق أثناء خدمتي في أنسكوم. نشرنا فرقاً في غرب العراق وجنوبه ووسطه في محاولة للتحقيق في كل موقع مرتبط بنشاط عمليات صواريخ سكود خلال عاصفة الصحراء – ثمانية وعشرين موقعاً في ثلاثة أيام. في إحدى المراحل، شعرتُ أن العراقيين لم يخبروا الحقيقة حول كيفية نقلهم لقاذفات صواريخ سكود بين الجبهة الغربية والجنوبية، فأرسلنا طلباً عاجلاً إلى ستو كوهين في مقر وكالة المخابرات المركزية لتزويدنا ببيانات عن الجسور التي دُمرت خلال الحرب. تلقينا فاكساً من خمس صفحات يفصل كل مهمة قصف ونتائجها. وعندما قارنا ذلك بما كان يقوله العراقيون، بدا أن الطرق التي وصفوها كانت مجدية في النهاية. وعندما انتهينا، لم نجد أي دليل على تدمير قاذفات صواريخ سكود.

لكن غياب الأدلة التي كشفت عنها عملية تفتيشنا لمواقع اشتباك صواريخ سكود لم يغير الموقف الأمريكي بأن قاذفات صواريخ سكود قد دُمرت بالفعل خلال الحرب. وفي مساء يوم 29 أكتوبر، أعاد العراقيون الجنرال الأيوبي للتحديث مع فريق التفتيش، ومواجهة شكوك المفتشين. في عرض رائع استمر لساعات طويلة، بدد الجنرال الأيوبي جميع المخاوف الأمريكية. حتى بيتر وروكي، جنود قوة دلتا الذين شاركوا في العديد من "عمليات تدمير سكود" المزعومة، شككوا الآن في تأكيداتهم الخاصة، معترفين بأن ما دمروا ربما لم يكن صاروخ سكود في النهاية، بل قاذفة صواريخ متنقلة أرض-جو (التي كانت مشابهة جداً في المظهر لقاذفة سكود)، كما ادعى العراقيون.1

بعد اجتماعنا مع الجنرال الأيوبي، انتقلنا إلى اجتماعنا الأخير مع فنيي الصواريخ العراقيين. لقد أوفى الجنرال عامر بوعده، وفتح العراقيون أخيراً الباب أمام الحقيقة الكاملة حول عدد من القضايا الحساسة، بما في ذلك التناقضات في الوقود.

في غضون ساعة، كان خبراء الوقود العراقيون قد قاموا بتسوية جميع القضايا المتبقية المتعلقة ببرامجهم الوقودية. أكد العراقيون جوهر حساباتي الأساسي، ثم وصفوا كيف خططوا لبناء مصانع مخصصة لتصنيع الوقود والمؤكسد الأساسيين. تم توقيع عقود مع عدة شركات أوروبية، وكان من المفترض أن تتم

عمليات التسليم الأولية في أغسطس 1990. أوقف غزو الكويت هذا البرنامج. قال حسام أمين: "الجهود الأخرى الوحيدة التي كانت جارية كانت تلك التي قام بها الدكتور الجبوري والتي تعرفونها بالفعل".

عزز أحد العقداء العراقيين هذه النقطة. "انظروا، في نهاية الحرب كان لدينا 138 صاروخًا متبقيًا. كان المنطق سيملي علينا أن نطلق أكبر عدد ممكن في نهاية حملة القصف التي استمرت أربعين يومًا – في ذروة العدوان. لكن بدلاً من ذلك، أطلقنا أعدادًا أقل تدريجيًا نحو نهاية الحرب. وذلك لأننا بدأنا نقلق بشأن إمدادات الوقود والمؤكسد. لم نكن نعرف متى ستنتهي الحرب، وأردنا أن نكون قادرين على إطلاق النار في اللحظات الحرجة إذا اضطررنا لذلك." كانت هناك مناقشات أكثر، وأكثر تفصيلاً، حول تنظيم برنامج العراق لتصنيع الصواريخ، والعلاقات مع الدول الأخرى فيما يتعلق بالصواريخ الباليستية، والحمولات الكيميائية والنووية، وعدد لا يحصى من القضايا التقنية. كان العراقيون صريحين بشأن كل ذلك. وقد دعمت البيانات التي جمعناها خلال عمليات تفتيشنا معظم الادعاءات التي كان العراقيون يقدمونها. في اليوم التالي، 30 أكتوبر، غادرت أنسكوم 45 العراق، بعد ثلاثة عشر يومًا من أشد عمليات التفتيش كثافة التي قامت بها أنسكوم على الإطلاق: ثلاثة عشر يومًا؛ خمسة وسبعون موقع تفتيش؛ ثلاث ندوات رئيسية؛ عشرات الاجتماعات الجانبية غير الرسمية؛ مئات الصفحات من الملاحظات التي تحتوي على معلومات جديدة تم جمعها حول برنامج العراق للصواريخ الباليستية. انتهت أنسكوم 45، وقد حققت نجاحًا واسعًا. لقد جمعنا قدرًا كبيرًا من المعلومات الجديدة، وتمكنا من إجراء تقييم مناسب: لقد تم نزع سلاح العراق من الصواريخ الباليستية.

لدى عودتي إلى نيويورك بعد انتهاء عملية التفتيش، طلبت الولايات المتحدة إحاطة خاصة بنتائج جهود أنسكوم 45. سافرت إلى واشنطن حيث، في غرفة مؤتمرات بوزارة الخارجية، التقيت بحوالي ثلاثين خبيرًا في الصواريخ من جميع أجهزة الاستخبارات الأمريكية. استمعوا بصمت جليدي بينما كنت أطلعهم على النتائج. واحدًا تلو الآخر، فنّدت أو ناقضت جميع المخاوف الواردة في ما سمي "ورقة سكوكرو"، التي قدمها بوب غالوتشي لأنسكوم في سبتمبر. نقطة بنقطة، هدمت النظرية التي صاغتها الحكومة الأمريكية بعناية حول قوة سكود

سرية. كان لاري سموثرز، مؤلف تلك الفكرة، حاضراً بين الجمهور. كان عضواً في أنسكوم 45، وكان يعرف الأدلة التي تحدثت عنها، ولم يكن لديه ما يقوله لدحضها. عندما انتهيت، طلبت طرح الأسئلة. لم يكن هناك أي سؤال. بعضهم تحركوا بشكل غير مريح في مقاعدهم. لم يشكرني أحد على عملي. ولكن، بينما كنتُ أأغار، حذرني موظف متعاطف من وكالة المخابرات المركزية من أن نتائج أنسكوم 45 لم تكن مقبولة في واشنطن، وعليّ أن أكون مستعداً لنوع من الرد.

في غضون أسبوع، جاء هذا الرد. كان على شكل وثيقة من أربع صفحات بعنوان "نقد للمزاعم العراقية المتعلقة بصواريخ سكود التي قُدمت خلال أنسكوم 45". ولخصت الفقرة الثانية من الوثيقة إلى حد كبير الجهد التحليلي الأمريكي بأكمله:

تواصل الولايات المتحدة تقييمها بأن صواريخ من نوع سكود، وقاذفات، ومعدات دعم، كافية لتوفير قدرة عملياتية سرية، لا تزال مخبأة في العراق. ونعتقد أن القصة المحكمة التي قُدمت إلى أنسكوم 45 هي استمرار لنمط التضليل العراقي الراسخ المصمم لخداع أنسكوم والسماح بالاحتفاظ بقدرة صاروخية عملياتية. لقد كافح نيكيتا سميدوفيتش وأنا ضد العديد من الصعوبات لإنجاز مجموعتين فعاليتين من عمليات التفتيش. ومن الحضيض الذي بلغته كارثة وزارة الزراعة، أعادت هذه العمليات التفتيشية تأكيد أنسكوم كوكالة فاعلة لمراقبة الأسلحة. لقد ضغطنا على العراقيين بشدة، وكانت النتيجة النهائية هي كشوفات جديدة حول برامجهم الصاروخية البالستية التي أوضحت كل قلق رئيسي كنا قد أدرجناه في ملفاتنا.

لكن هذا لم يكن كافياً للأمريكيين. بدا مجتمع الاستخبارات الأمريكي، عندما يتعلق الأمر بالعراق، مهتماً فقط بالحفاظ على التصور بأن العراقيين لا يقولون الحقيقة، بغض النظر عما تظهره الحقائق. وقد شهد مدير وكالة المخابرات المركزية لاحقاً أمام مجلس الشيوخ الأمريكي أن العراق كان لديه حوالي 200 صاروخ سكود متبقٍ في مخزونه، وهو أمر، ببساطة، كان مستحيلاً. لكن الحقائق لم تعد تهم. لقد كشف نيكيتا سميدوفيتش وأنا، جنباً إلى جنب مع زملائنا المفتشين، الحقيقة، والآن كان الأمريكيون يغتالونها.

ومع ذلك، بالرغم من سلبية الرد الأمريكي، قرر سميذوفيتش وأنا أن أفضل مسار عمل لنا سيكون مواصلة العمل على أفضل السبل للمضي قدمًا في قضية نزع سلاح العراق من قدرته على الصواريخ الباليستية. قررتُ أننا سنحتاج إلى العمل على مسارين، أحدهما يسعى لمعالجة المخاوف الأمريكية، والآخر يبني على التقدم الكبير الذي أحرزناه مع العراقيين.

كان لدي في الملف ملاحظات من إحاطة قدمتها الولايات المتحدة في نوفمبر 1991 حول رادار اختراق الأرض المحمول جواً (GPR). راودتني فكرة: ماذا لو حلقت أنسكوم بمهام رادارية فوق غرب العراق، بحثًا عن صواريخ مدفونة؟ قال الأمريكيون إن العراقيين يمتلكون هذه الصواريخ، وأنها على الأرجح مدفونة. لماذا لا نحاول العثور عليها؟ رسمت خطة وقدمتها إلى سميذوفيتش، الذي ناقشها مع رولف إيكوس. وفي غضون أيام، حصلنا على الضوء الأخضر للمضي قدمًا في هذا المفهوم.

تولى سميذوفيتش وأنا الموازنة بين متطلبات محاولة تجميع حملة جديدة للبحث عن الصواريخ ترضي وكالة المخابرات المركزية. وكما هو الحال في جهود التفتيش السابقة، بذلنا قصارى جهدنا لاستقطاب الولايات المتحدة من خلال جعل وكالة المخابرات المركزية تستثمر رأس مال فكري ومالي في مفهوم التفتيش. في حالة الصواريخ المخفية، لم يكن هذا يعني فقط تأمين موافقة الولايات المتحدة على تمويل نشر نظام رادار، بل أيضًا توفير معلومات استخباراتية تدعم المزاعم الأمريكية بأن العراقيين ما زالوا يخفون صواريخ. ضحك سميذوفيتش وأنا على كيفية سرقتنا صفحة من المثل القديم للمافيا حول "إبقاء أصدقائك قريبين، وأعدائك أقرب".

فاجأنا ستو كوهين بدعوة سميذوفيتش وأنا إلى واشنطن، حيث تم اصطحابنا إلى أماكن عمل مقر مركز منع الانتشار في روسلين، فيرجينيا، لعقد اجتماعات مع وكالة المخابرات المركزية. وبينما كان هذا أمرًا مألوفًا بالنسبة لي، كانت هذه تجربة فريدة للدبلوماسي الروسي السابق.

نزلنا من رحلة دلتا الموكية، واستقلنا المترو إلى محطة روسلين. وهناك، مشينا بضع كتل قصيرة إلى مبنى المكاتب غير المميز الذي يضم مركز منع الانتشار. من الخارج، كان المبنى هو نفسه كجميع المباني الأخرى المتجمعة في الحي. ومع ذلك، بمجرد دخولك الأبواب الزجاجية أحادية الاتجاه لمدخل الطابق

الأرضي، أصبح من الواضح أن هذا لم يكن مجمع مكاتب عاديًا. وقف حراس أمن تابعون لوكالة المخابرات المركزية، يرتدون الزي الرسمي ومسلحون، خلف المكاتب، يدققون بطاقات الهوية لجميع من يدخلون ويخرجون من المبنى. دخلتُ أنا والروسي، ثم تم اصطحابنا إلى الطابق العلوي إلى مكتب كوهين. أطلعنا ستو كوهين على عدد من المواقع في العراق يُعتقد أن صواريخ ورؤوس حربية ومواد كيميائية وبيولوجية مدفونة فيها. وقد لعب كل هذا دورًا في مفهوم تفتيش الرادار المخترق للأرض، الذي دعمته ستو بكل إخلاص. واعتبرت هذه المواقع حساسة للغاية، حيث كان مصدر المعلومات عقيدًا عراقيًا انشق مؤخرًا، وقد ثبتت دقة تقاريره في الماضي. والمواقع "الثلاثة الكبرى" التي طرحتها الولايات المتحدة كانت موقع دفن صواريخ في معسكر تدريب تابع للحرس الجمهوري الخاص جنوب بحيرة الحبانية، وموقع دفن أسلحة كيميائية يقع في ثكنات الحرس الجمهوري في الرشادية، وموقع دفن رؤوس حربية بيولوجية في بعض أنفاق السكك الحديدية المهجورة جنوب كركوك مباشرة. كان واضحًا أن الولايات المتحدة تحاول إضفاء بعض المصداقية على رفضها التام لنتائج أنسكوم 45. بينما لم أستطع ضمان جودة مصدر وكالة المخابرات المركزية، فقد كانت هذه المواقع تُؤخذ على محمل الجد داخل الحكومة الأمريكية، ولذلك ستحتاج أنسكوم إلى فعل شيء لمعالجة المخاوف الأمريكية. ومع ذلك، في أعماق ذهني، لم أستطع إلا أن أشعر بالإحباط من حقيقة أنه بينما كانت أنسكوم قد جمعت قضية قوية كالصخرة بشأن امتثال العراق لالتزاماته بنزع أسلحته الباليستية، كانت وكالة المخابرات المركزية قادرة على رفض هذه القضية بأكثر من مجرد تكهنات وإشاعات من مصادر ثانوية. لقد عملت مع وكالة المخابرات المركزية في مناسبات عديدة خلال أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، وأنتجت تقييمات حول قدرات الاتحاد السوفيتي على إنتاج الصواريخ كان لها تأثير مباشر على الأمن القومي للولايات المتحدة. لم تكن الوكالة في تلك الحقبة لتتغاضى أبدًا عن النهج الذي تتبعه وكالة المخابرات المركزية الآن. لم يكن المرء ليقدم رأيًا في قضايا بهذا الحجم مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل العراقية بذكاء بهذه الجودة المتزعزعة، خاصة عندما يتعارض ذلك مع جبل حقيقي من الأدلة على العكس.

كانت هناك أسباب سياسية للحفاظ على أسطورة قوة سكود السرية. لقد تم تمرير الهدف السياسي لتغيير النظام في العراق دون تغيير من جورج بوش الأب إلى الرئيس الجديد، بيل كلينتون. وكانت جهود أنسكوم للتحقق من الوضع الحقيقي تتعارض مع هذا الهدف. إن هجوم ستو كوهين الساحر، واستعداد الولايات المتحدة لتقديم الدعم البشري والمادي لأنسكوم، كان يجعلني أشعر وكأن ستو كوهين ووكالة المخابرات المركزية كانا يوظفان تكتيكات تستند إلى مبدأ "أبقِ أصدقاءك قريبين، وأعداءك أقرب". كنتُ أرى أكثر فأكثر كيف يتم تهميش العمل الشاق والنتائج التقنية الملموسة التي حققتها أنسكوم بفعل المعلومات الاستخباراتية الدرامية، ولكن غير الحاسمة، التي قدمتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

لكن المسألة كانت أكثر تعقيداً من ذلك بكثير. لم يمثل تطوير مفاهيم تفتيش جديدة مشكلة. لكن جعل الولايات المتحدة تقبل نتائج مثل هذا التفتيش كان أمراً مختلفاً تماماً. وكلما طال انتظار أنسكوم للموافقة على نتائج تفتيش أنسكوم 45، كلما أصبحت هذه الفكرة أكثر صعوبة. كنتُ بحاجة إلى طريقة للتأكد من أن أي مسار عمل تتخذه أنسكوم في مجال الصواريخ الباليستية في المستقبل، ستُعامل نتائج ذلك التفتيش على أنها نهائية. لا مجال للتخمين الثاني.

كنتُ قد سئمتُ من مشهد أنسكوم بأكمله. بدا وكأننا عالقون في روتين، لا نتقدم إلى أي مكان. والأسوأ من ذلك، أن العديد من الانتقادات التي وجهها كبار المسؤولين العراقيين خلال رحلاتي الأخيرة إلى العراق بشأن دور وكالة المخابرات المركزية في شؤون أنسكوم كانت قد أصابت كبد الحقيقة. على الرغم من كل جهودي لبناء قدرة استخباراتية مستقلة داخل أنسكوم، إلا أن الخلاصة كانت أن أنسكوم أصبحت الآن، في نواحٍ كثيرة، أكثر اعتماداً على الدعم الأمريكي من أي وقت مضى.

لكي تنجح أنسكوم في تنفيذ تفويضها في العراق، سيتطلب ذلك تغييراً في الموقف ليس فقط من نظام صدام حسين، ولكن أيضاً من جانب الولايات المتحدة. لا يمكن لعمليات تفتيش الأسلحة أن تستمر إلى الأبد. يجب أن يكون هناك نهاية. وبينما لم أستطع التوصل إلى أي استنتاجات نهائية حول مستوى امتثال العراق فيما يتعلق بالأنشطة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية، كنتُ متأكداً تماماً من أننا، أنا ونيكي سميثوفيتش وفرقنا، قد أنجزنا الكثير في مجال الصواريخ الباليستية نحو

إثبات أن العراق قد امتثل أساساً لمتطلبات مجلس الأمن بنزع سلاحه. ومع عمليات المراقبة المؤقتة الجارية في مختلف مواقع الصواريخ في العراق، أظهرنا مدى فعالية المراقبة طويلة الأجل. كنا ببساطة بحاجة إلى السماح لنا بالقيام بعملنا، وبدأت واشنطن عازمة على عدم السماح بذلك. كانت الحقيقة أن هناك الكثيرين في الحكومة الأمريكية الذين ببساطة لا يريدون أن تنجح أنسكوم. في هذه الصياغة الشاذة، ستبرر أنسكوم الفاشلة إلى الأبد استمرار العقوبات الاقتصادية ضد العراق. إذا كان هذا صحيحاً، فإن كل ما كنت أعمل من أجله كان في الواقع لا شيء.

إذا كان لعملي مع أنسكوم أي معنى، فكان علينا أن نكون قادرين على القول إن العراقيين كانوا يمتثلون عندما كانوا كذلك. وهذا يعني حرباً على جبهتين: من ناحية، الكفاح من أجل إجبار العراقيين على قول الحقيقة، ومن ناحية أخرى، محاولة إجبار الأمريكيين على قبول الحقيقة بمجرد الكشف عنها. لا أعتقد أنني كنت أدرك في ذلك الوقت مدى صعوبة هذه المهمة.

الفصل السادس تغيير الأهداف

فبراير ١٩٩٣ – مارس ١٩٩٤

كنت أضيق ذرعاً بالألاعيب السياسية الدائرة في واشنطن، وكنت متلهفاً للبدء في عمل التفتيش الفعلي. وبعد أشهر عدة من الوعود، قدمت وكالة الاستخبارات المركزية أخيراً تصميماً للرادار المخترق للأرض (GPR). إذا أراد الأمريكيون اللعب بصلابة، فليكن. والآن بعد أن خصصت وكالة الاستخبارات المركزية موارد بهذا القدر من الأهمية لتطوير حساس الرادار المخترق للأرض، شعرت أن التفتيش أصبح أمراً واقعاً، وبالتالي أردت التأكد من أنه سيسير وفق شروط مواتية لـ "أنسكوم" (UNSCOM). كنت مصمماً على إجبارهم على التراجع عن ادعائهم السخيف بأن العراقيين ما زالوا يمتلكون قوة قوامها حوالي 200 صاروخ من طراز سكود، وصغتُ خطة عمليات تفصيلية ركزت على هذه المسألة بالتحديد.

استخدمت الرقم الذي قدمته الولايات المتحدة، وهو 200 صاروخ، في فقراتي الافتتاحية، موضحاً أن الغرض الرئيسي من تفتيش الرادار المخترق للأرض هو العثور على دليل على وجود مثل هذه القوة. ولكن كان علي أن أحافظ على نزاهتي في هذه المسألة. وقد انعكس موقفى بوضوح في تحليل الوضع. وكتبت: "ليس هناك دليل قاطع على وجود قوة سرية من الصواريخ أو المعدات المتعلقة بالصواريخ المحظورة بموجب القرار 687 بحوزة العراق."

وكان من الأهمية بمكان ألا أشكك في نتائج تفتيش "أنسكوم 45". قدمتُ تقييماً أشار إلى أن العراق قد يمتلك قوة من ستة قاذفات من طراز "النداء"، مماثلة لتلك التي حاولوا إخفاءها عن "أنسكوم" في الفترة 1991-1992، وما يصل إلى عشرين صاروخاً من طراز سكود، والتي احتفظ بها العراقيون عن طريق "التلاعب" بأرقامهم المتعلقة بإطلاق الصواريخ السابقة (أي بالإعلان عن إطلاق صاروخ بينما لم يحدث ذلك، وبالتالي تمكنهم من إبقاء صاروخ "خارج السجلات"). اقترحت أن هذه الوحدة كانت قد احتُفظ بها كاحتياطي استراتيجي خلال حرب الخليج، وأنها ما زالت تعمل تحت السيطرة الرئاسية. وكتبت: "بهذه الطريقة، يمكن أن تكون معظم البيانات التشغيلية التي قدمها الجانب العراقي في "أنسكوم 45" دقيقة وتخفي [حقيقة] الاحتياطي الاستراتيجي السري مع ذلك."

اختتمت تحليلي بالإشارة إلى: "يجب التأكيد على أن هذا التقييم يستند إلى تحليل لا تدعمه حقائق دامغة بأي حال من الأحوال. إنه يستند إلى افتراضات حول قدرة عراقية محتملة مستمدة من بيانات غير مدعومة."1

استغرقتُ جزءاً كبيراً من شهرين لجمع كل قطع هذا التفتيش. لقد كانت عملية جوية-برية ضخمة امتدت لأحد وعشرين يوماً وشارك فيها ما يقرب من مائة فرد. ولكن أخيراً، بحلول أوائل سبتمبر 1993، كنا مستعدين للانتشار. كان تدريبنا مكثفاً. بالإضافة إلى المشاكل الكامنة في جعل فريق بهذا الحجم، يتألف من أجانب مختلفين، يندمج كوحدة واحدة، واجهنا عقبات إضافية لأننا كنا ندخل في المزيج تقنية جديدة – الرادار المخترق للأرض – وعمليات جوية-برية مكثفة على نطاق لم تجربته "أنسكوم" من قبل.

كنا قد تجاوزنا منتصف فترة التدريب بكثير عندما اقترب مني في بهو الفندق الذي كنا نقيم فيه مو دوبس واثنان من كوماندوز فرقة دلتا، بول مالارد وغريغ رابتور (كلاهما اسمان مستعاران). وقد كُلف الثلاثة من قبل "خلية التخطيط للعمليات" (OPC) لدعم تفتيش "أنسكوم 63"، وكنت ألتقي بهم على فترات متقطعة لما يقرب من خمسة أشهر.

"نحتاج أن نتحدث معك"، قال دوبس، مشيراً لي للانضمام إليهم عند البار. "لدينا بعض الأهداف الإضافية التي نعتقد أنها ستكون مثالية لهذا التفتيش"، قال. "إنها تتعلق بمنشآت في شمال العراق نحن متأكدون من أن لها صلة بمشاريع الصواريخ العراقية."

أوماً دوبس لمالارد ورابتور، اللذين توليا الإحاطة. "استناداً إلى مصادر موثوقة للغاية، نشعر أن العراق احتفظ بمخبأ سري في كهوف تقع داخل سلسلة جبال سنجار"، قال مالارد، مشيراً إلى منطقة نائية تقع غرب الموصل. "نعلم أن العراق أجرى اختبارات صواريخ بعيدة المدى بالقرب من سنجار، وخطط لتركيب "المدفع الخارق" الكبير في جبال سنجار"، أضاف رابتور. تدخل دوبس. "خلال الحرب، في المراحل المتأخرة، قام فريقني بتشغيل نقطة مراقبة عبر الحدود مباشرة، في سوريا. تمكنا من تتبع عدد كبير من المركبات العسكرية العراقية وهي تقترب من سلسلة جبال سنجار من الجنوب، حيث انعطفت واختفت في كهوف يمكن الدخول إليها بالسيارات في جانب الجبل."

"كان لدينا اتصالات مع جماعات كردية في المنطقة، أفادوا بأن قرى بأكملها تم إخلاؤها وقامت قوات الأمن العراقية بتطويق سلسلة الجبال بأكملها لمنع أي غرباء من الاقتراب،" قال مالارد. "أوما رابتور برأسه موافقاً. "كنا على وشك شن هجوم على المنطقة قرب نهاية الحرب. كان من المقرر أن نُنقل وحدتنا جواً بطائرات C-130 لشن غارة، ولكن الحرب انتهت قبل أيام قليلة من موعد تنفيذنا."

"لقد تابعنا هذه المنطقة عن كثب منذ انتهاء الحرب،" قال دوبس. "الكراد المحليون يفيدون بأن الأطواق الأمنية لا تزال قائمة. والأكثر إثارة للاهتمام، أن البريطانيين ورجالنا كانوا يقومون بطلعات تصوير بالأشعة تحت الحمراء كجزء من فرض منطقة حظر الطيران، واكتشفنا بعض "النقاط الساخنة" في الجبال التي نعتقد أنها قد تكون مداخل الكهوف حيث يخفي العراقيون المعدات." جلست هناك صامتاً، أستوعب كل هذا. كنت ألتقي بدوبس ومالارد ورابتور بانتظام الآن لعدة أشهر، وها نحن، في منتصف برنامج تدريبي تم إعداده بدقة لمهمتنا، ووكالة الاستخبارات المركزية تلقي عليّ كرة منحنية (مفاجأة غير متوقعة). "ماذا تريدون مني أن أفعل؟" سألت. "نحن غارقون حتى الركبتين في هذه المهمة. لا يمكنني إيقاف العملية، والتي بالمناسبة تقول وكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي إنها تستند إلى أكثر المعلومات الاستخباراتية مصداقية لدى الولايات المتحدة، ثم أنقل فجأة العتاد لأقوم بمطاردة طائشة في جبال سنجار، مهما كانت قصصكم مغرية."

"انظر يا سكوت، أنا فقط أكون صريحاً هنا، لكن المعلومات الاستخباراتية وراء مهمة الرادار المخترق للأرض هراء." شعرت بأن معدتي تتمخض. "المحللون في مركز منع الانتشار لا يدركون ما يفعلونه. لأكون صريحاً، هذا الكلام عن الصواريخ المدفونة هو مجرد تخمين بحت، يستند إلى معلومات منشقين من الدرجة الثانية."

تولى مالارد زمام المحادثة. "كنا نحاول إقناع مركز منع الانتشار بتضمين أهداف سنجار في تفتيش الرادار المخترق للأرض منذ اليوم الأول، لكنهم لا يحبون ذلك لأنهم لم يأتوا بها هم." وضعت كأس الجعة الخاص بي. "ماذا تريدون مني؟" سألت.

"حسناً، أنت الرجل المسؤول عن هذا الجهد." قاطعت بول عند تلك النقطة. "أنا لست المسؤول، نيكيتا هو المسؤول، ورئيسه فوقه." قاطع دوبس. "لا تلعب بالألفاظ هنا يا سكوت. هذه خطتك، وعمليتك. نعلم أن عملية سنجار لن تحظى بفرصة أبداً ما لم توافق عليها، ولهذا السبب جئنا إليك. نعتقد أنك قمت بتشكيل فريق قادر على تحقيق العدالة لأهداف سنجار، ونود منك أن تُدرج هذه الأهداف في التفتيش. لسنا متأكدين من أن الحكومة الأمريكية ستمتلك الجرأة لمواصلة هذا النوع من التفتيش بعد انتهاء مهمة الرادار المخترق للأرض، خاصة إذا لم تجدوا شيئاً."

تحدث رابتور. "ولن تجد شيئاً بالتأكيد إذا قصرت التفتيش على الأهداف التي جمعها مركز منع الانتشار... ببساطة لا يوجد شيء هناك." جاء دور بول الآن. "سنجار هو المفتاح. نحن مقتنعون بأن هناك شيئاً ذا قيمة مخبأ في سنجار، وأن تفتيشك هو السبيل الوحيد الذي سنجده به على الإطلاق."

ما كان يقوله دوبس ومالارد ورابتور كان فاضحاً. مفهوم أن تتفق حكومة الولايات المتحدة ملايين الدولارات على مفهوم تفتيش مصمم لكشف الصواريخ المخفية، ثم تزودنا بمعلومات استخباراتية تعلم أنها رديئة، إن كانت صالحة أصلاً؟ لقد كان إعداداً للهزيمة. "لماذا لم يمرر لي ستو كوهين هذه الأهداف؟" سألت. "لقد كان صريحاً في هذا الأمر منذ اليوم الأول. لا يمكنني أن أقبّل أنه سيعتمد حجب معلومات ذات صلة بهذا التفتيش، إلا إذا كان بالطبع لا يعلم شيئاً عن هذا الأمر."

ضحك دوبس. "لماذا تعتقد أننا نتحدث معك حتى؟ ستو يعلم بهذا، لكن أياديه مقيدة من قبل المحللين والبيروقراطيين. الأهداف التي نتحدث عنها تم تطويرها من قبل العمّال الميدانيين، لا المحللين. المحللون لن يدعموهم، لأنهم لم يطوروها. طلب ستو منا أن نأتيك مباشرة لأنه يريد تفتيش هذه الأهداف." كنت عالقاً في وسط صراع داخلي لوكالة الاستخبارات المركزية. كنت بحاجة إلى نصيحة، ولم يكن هناك سوى شخص واحد شعرت أن بإمكانني اللجوء إليه في هذه النقطة: صديقي القديم من مكتب دعم "أنسكوم" في وزارة الخارجية، العقيد سام بيرري. قلت ذلك.

أوماً دوبس برأسه. "ظننا أنك ستقول هذا. فقط لتعلم، العقيد بيرري لديه علم كامل بهذه الأهداف، ويدعم جهودنا. تحدث ستو معه بشأن هذا." ثم اتخذ نبذة أكثر

هدوءاً. "سكو، هناك ما هو أكثر مما يبدو عليه الأمر. سنجار مجرد رأس الحربة. لدينا معلومات رائعة – وهي لا تأتي من منشقين – بأن العراقيين منخرطون في جهد منهجي لتمويه الأمور على "أنسكوم". هناك لجنة تجتمع مرة واحدة في الأسبوع لمناقشة "أنسكوم"، ونحن نعلم أين يجتمعون، ومتى يجتمعون، ومن يحضر. إنهم جميعاً اللاعبون الكبار. يجتمعون كل ليلة خميس في السادسة. نحاول الحصول على إذن لمشاركتك هذا رسمياً، ثم استخدام فريق الرادار المخترق للأرض للانقضاض عليهم."

استمع مالارد ورايتور في صمت. "ثم ماذا؟" سألت. "إذا حاصرنا المبنى، هل تعتقد أنهم سيسمحون لنا بالدخول؟"

فكر دوبس قبل الإجابة. "على الأرجح لا. لكن سيتعين عليهم المرور بجانبك لمغادرة المبنى، وحينها يمكنك أن تطلب تفتيش أي وثائق يحملونها معهم." ضحكت. "لا توجد فرصة في الجحيم أن يسمحوا لنا بإذلال كبار مسؤوليهم هكذا. سندفع جانباً قبل وقت طويل من سماحهم بذلك." ملأت ذكريات وزارة الزراعة وحشود المتظاهرين عقلي.

جلس الرجال الثلاثة هناك، بوجوه عابسة. "حسناً، إذن علينا فقط أن نقضي عليهم، أليس كذلك؟" قال دوبس.

كان هذا الحديث قد وصل إلى أبعد نقطة كنت مستعداً للمضي إليها، على الأقل في تلك اللحظة. اعتذرت، وتناولت عشاء مبكراً، وعدت إلى غرفتي لأفكر في الأمور.

في صباح اليوم التالي وجدت سام بيرري على الإفطار. "نحن بحاجة إلى التحدث"، قلت. "جاءني مو دوبس الليلة الماضية بحديث جنوني عن مواقع تفتيش جديدة في شمال العراق بالقرب من..." قاطعني بيرري بإشارة من يده. "ليس هنا. سنتحدث عن ذلك أكثر عندما نصل إلى موقع آمن." كان بيرري قد أجاب للتو على سؤالي عما إذا كان يعلم بالمفهوم أم لا.

كان لدينا عدد من "المراقبين" الكبار من الحكومة الأمريكية معنا في قاعدة إدواردز الجوية، بمن فيهم سام بيرري. جمعنا بيرري جميعاً في غرفة اجتماعات، حيث انضم إلينا مو دوبس وبول مالارد وغريغ رايتور.

من أول الأشياء التي تعلمتها أن عملية سنجار كان لها اسم: "رولر بليد". الشيء الثاني الذي تعلمته هو أن "رولر بليد" كان يحظى بدعم كبير في الجانب

العمليات لدوائر الاستخبارات/العمليات الخاصة الأمريكية. والشيء الأخير الذي تعلمته هو أن "رولر بليد" كانت ميتاً في الماء ما لم أفعل شيئاً لإحيائه – في الحال. وقفت. "إذا أردنا أن ننجح في تفعيل "رولر بليد"، فسنحتاج إلى الحصول على مباركة الرئيس. والسبيل الوحيد لمباركة إيكوس لهذه الخطة هو أن يكون نيكيتا وراءها. اعذروني بينما أذهب لأجد كبير المفتشين... ما لم يكن لدى أحد اعتراض؟" تحدث مو دوبس وحده. "لا مشكلة يا سكوت. فقط ضع في اعتبارك، مع ذلك، أن كل ما يمكننا التحدث عنه الآن هو "رولر بليد". نيكيتا يجب ألا يعلم شيئاً عن اجتماع اللجنة العراقية. في الواقع، ليس من المفترض أن تعلم شيئاً عن اللجنة. ليس بعد." أومأت برأسي، وذهبت بحثاً عن صديقي الروسي.

استوعب نيكيتا سميدوفيتش بهدوء ما نقلته إليه عن مفهوم "رولر بليد" وكيف وصل إلى علمي. رافقني عائداً إلى غرفة الاجتماعات، واستمع في صمت بينما عرض سام بيرري ومو دوبس حجتهما. عندما انتهوا، مضغ سميدوفيتش أطراف شاربه بينما كان يتأمل ما سمعه للتو. "لدينا الفريق المثالي لمثل هذه المهمة"، قال أخيراً. "سكو وأنا يمكننا أن نكتب ورقة للرئيس نوصي فيها بـ"رولر بليد"، لكن شخصاً من واشنطن سيحتاج للذهاب إلى نيويورك وعرض الأهداف على الرئيس، والمعلومات الاستخباراتية التي تدعم هذه الأهداف. بدون هذا، ليس لدينا تفتيش."

في وقت قصير، تم الاتفاق على أن نصوغ أنا وسميدوفيتش مذكرة للرئيس التنفيذي، نطرح فيها الحجة لتفتيش "رولر بليد". سيسافر ستو كوهين إلى نيويورك ويعرض الأهداف على رولف إيكوس. ثم سننتظر ونرى. اعتقدت أن مسألة "رولر بليد" قد حُلَّت بمجرد أن سلمت المذكرة لسام بيرري، الذي كان سينقلها باستخدام أنظمة الاتصالات الأمريكية المصنفة إلى البعثة الأمريكية في نيويورك، حيث سُنَّسَلَم باليد إلى رولف إيكوس. لم آخذ في الحسبان حقيقة أنه بمجرد دخول المذكرة النظام الأمريكي، سيتمكن كل من لديه تصريح أمني من قراءتها. وعليه، تفاجأت إلى حد ما عندما، في بعد ظهر اليوم نفسه الذي أرسلت فيه المذكرة إلى نيويورك، اقترب مني ريك غرو (اسم مستعار) واثنان آخران من محلي وكالة الاستخبارات المركزية المكلفين بفريق التفتيش. "سكو"، قال ريك، بعظمة، "نحن بحاجة إلى التحدث." أدخلت الأفراد

الثلاثة من وكالة الاستخبارات المركزية إلى غرفة اجتماع جانبية، حيث جلسنا حول طاولة مغطاة بالفورميكا.

كان ريك غرو رجلاً سميناً في حوالي الثلاثين من عمره. كان يمتلك شارباً أسود كثيفاً ولديه حس فكاهة جيد إلى حد ما، على الرغم من أنه كان محاطاً بتصرف عصبي مفرط. كان غرو قد عمل عن كثب مع الإسرائيليين خلال عملية عاصفة الصحراء، لذا عرفت أنه مترجم جيد للصور وشخص قادر على دفع أجندة سياسية. "رولر بليد هراء"، قال. "لا أعلم أي قصة قيلت لك من قبل خلية التخطيط للعمليات، لكن تلك الأهداف ببساطة لا تتجمع لتكون منطقية."

قاطعته عند تلك النقطة. "انظر، خلية التخطيط للعمليات قالت الشيء نفسه عن أهدافكم. ما الذي يحدث هنا بحق الجحيم؟ هل هذا صراع بيروقراطي داخلي، أم أن هناك شيئاً آخر يحدث هنا لست على علم به؟" كنت أفرغ إحباطي المتراكم من مجتمع الاستخبارات الأمريكي بأكمله، والذي بدا راضياً عن نشر تقييمات تفيد بأن العراق يمتلك 200 صاروخ سكود، لكنه أثبت عجزه عن إخباري كيف توصلوا إلى هذا الرقم، أو أين كانت هذه الصواريخ. والآن، في نقطة حرجية من جهود "أنسكوم" لمحاولة حصر هذه الصواريخ، بدا مجتمع الاستخبارات الأمريكي وكأنه في حرب مع نفسه، يتناقض وينتقص من منتجه الخاص بأبشع طريقة وأكثرها افتقاراً إلى المهنية.

لم يرمش غرو. "سكو، أنت تعلم تماماً كما أعلم أنا أن هناك طريقة معتمدة لمعالجة المعلومات الخام وتحويلها إلى استخبارات. علاوة على ذلك، هناك طريقة معتمدة لمشاركة المعلومات الاستخباراتية مع "أنسكوم". هذه ليست مجرد بيروقراطية فحسب، بل هي منهجية نظامية مصممة لضمان أن المعلومات التي تُمرر إلى "أنسكوم" سليمة، وتأخذ في الاعتبار مخاوف الأمن القومي الأمريكي فيما يتعلق بنشر المعلومات المصنفة."

أومأت. "أفهم هذا، ريك. ولكن افهم أنني، من وجهة نظري، تلقيت معلومات جاءت عبر قنوات أمريكية مخولة، واتخذت إجراءً بناءً عليها. هل تخبرني أن هناك تسريباً غير مصرح به للمعلومات؟ أم أن المعلومات التي أُفرج عنها لا قيمة لها؟"

كان على وجه غرو تعبير مؤلم. "كلاهما"، قال. "خلية التخطيط للعمليات ليست مخولة بإجراء تقييمات وتمريرها إلى العملاء، سواء في "أنسكوم" أو في

الحكومة الأمريكية. في حالة العراق و"أنسكوم"، هذا هو الدور الذي يلعبه مركز منع الانتشار. علاوة على ذلك، البيانات التي استخدمتها خلية التخطيط للعمليات لتشكيل استنتاجاتها مستمدة من مصادر معلومات خام، ولم يتم تدقيقها من قبل المحللين للتأكد من دقتها وصحتها.

"ماذا تريدون مني أن أفعل؟" سألت.

"أوقف" رولر بليد". لا تدعها تمضي قدماً. إنه خطأ كبير. أنت و"أنسكوم" ما كان يجب أن تعلموا بهذه المعلومات من الأساس.

"هل هذا لأنه غير دقيق، أم لأنه سري للغاية؟" قلت لريك.

"قليلاً من كلاهما"، أجاب. "ولكن الأهم هو الأول. نحن ببساطة لا نعتقد أنها معلومات موثوقة."

كانت "أنسكوم" تُضغط. لم أفهم بصراحة الدافع وراء هذا الصراع، لكنني علمت أنني لن أعلق في المنتصف. نظرت إلى ريك مباشرة في عينيه. "كل ما فعلناه هو تمرير توصية من الحكومة الأمريكية بخصوص مواقع التفتيش إلى الرئيس للنظر فيها. فهمي هو أن فريقاً أمريكياً سيسافر إلى نيويورك لإحاطة الرئيس. إذا كان هذا هو الموقف النهائي لخلية التخطيط للعمليات حقاً، أتخيل أن فريق الإحاطة الحكومي الأمريكي سيبلغ الرئيس بذلك، وسيتم سحب المواقع من الاعتبار. ومع ذلك، بما أن هذا التفتيش مصمم عن قصد ليكون الكلمة الفصل في مسألة الصواريخ العراقية من طراز سكود المحتفظ بها، فلن أرغب في سحب مواقع للتفتيش من قائمة الأهداف سيتم تقديمها مرة أخرى في تاريخ لاحق. إذا سحبت الولايات المتحدة هذه المواقع، فيجب أن يكون ذلك لافتقارها لأي مصداقية على الإطلاق."

احمر وجه غرو. "إذا وضعتها بهذه الطريقة، فسيتعين عليك تفتيش آلاف المواقع قبل أن تُرضي الحكومة الأمريكية." عرف بمجرد أن تحدث أنه ارتكب خطأ.

"ماذا تقصد بذلك؟" سألت. "كان من المفترض أن يكون لتفتيش الرادار المخترق للأرض وصول إلى مجمل المعلومات الموثوقة التي بحوزة الحكومة الأمريكية حول الصواريخ العراقية. هل تخبرني أن هناك المزيد من المعلومات التي لم تُتاح لـ"أنسكوم"؟"

وقف غرو، مشيراً إلى أن الاجتماع قد انتهى. "لم أقل ذلك. أنا ببساطة أقول إن هذه ليست مشكلة ستحل بتفتيش واحد، وأن تدخل خلية التخطيط للعمليات لا يساعد "أنسكوم" ولا مسألة نزع سلاح العراق."

بعد أن غادر ريك غرو وزميلاه، تأملت ما الذي حدث للتو. ليست مشكلة ستحل بتفتيش واحد. الخطوط المرسومة في الرمال من قبل مجلس الأمن في أبريل 1991 أصبحت من الصعب تمييزها بشكل متزايد. ماذا كنا نحاول أن ننجزه في العراق؟ نزع السلاح؟ هذا ما اعتقدت أن المهمة كانت عليه، وهذا ما سعيت لتحقيقه في كل ما فعلته بخصوص عملي مع "أنسكوم". لكن العاصفة الرملية من الجدل، والعداوة، والمعلومات المضللة كلها تضافرت لطمس القصد الأصلي للمجلس، حتى في النهاية بدا أننا عالقون على طريق لا يؤدي إلى أي مكان، حيث اختفت جميع النقاط المرجعية والاتجاهات في العدم. هل أرادت الولايات المتحدة حقاً نزع سلاح العراق؟ هل ستعترف واشنطن بنزع سلاح العراق بمجرد تحقيقه؟ هذه كانت أسئلة لم أستطع الإجابة عليها ببساطة، والصدام الأخير بين منظمين تابعين لوكالة الاستخبارات المركزية، مركز منع الانتشار و خلية التخطيط للعمليات، جعل الوصول إلى إجابة أكثر صعوبة. كل ما كان بوسع "أنسكوم" فعله في هذه المرحلة هو الاستمرار في المضي قدماً، مع محاولة تنفيذ التفتيش بأقصى قدر من المهنية.

عُرضت أهداف "رولر بليد" على رولف إيكبوس، الذي وافق عليها على الفور. انتشرت بعثة تفتيش "أنسكوم 63" إلى بغداد وسط توتر شديد، نشأ جزئياً بسبب الحجم الهائل للفريق، وتعقيد مهمته، والتوقعات العالية المرتبطة بأهدافه. وبعد إثارة الكثير حول إمكانات هذه المهمة، توقع الجميع أن يحدث شيء كبير. لكن لم يكن هناك مثل هذه الدراما. دون عوائق من الحكومة العراقية، مشطت "أنسكوم 63" سماء وأرض العراق، بحثاً عن أي علامة على صواريخ سكود مدفونة. قسمنا الصحراء الغربية للعراق بأكملها إلى "مناطق بحث" كبيرة وقضينا أياماً في إجراء عمليات بحث "شبكة" مكثفة. لم يتم العثور على شيء. 2. استغرقت "أنسكوم 63" شهوراً للتخطيط، وكلفت الحكومة الأمريكية أكثر من 12 مليون دولار لدعمها، واستغرقت أسابيع للتنفيذ. الاستنتاج الوحيد الذي يمكن التوصل إليه من نتائجها هو أن تقدير وكالة الاستخبارات المركزية لوجود قوة

صواريخ سكود عراقية سرية، بما في ذلك أهداف سنجار، كان خالياً تماماً من أي أساس واقعي.

عند عودتي إلى نيويورك، أبلغني رولف إيكويس أنه علي مرافقته إلى واشنطن يوم الاثنين 8 نوفمبر، لإحاطة كبار موظفي مجلس الأمن القومي (NSC) بنتائج التفتيش. عُقدت الإحاطة بعد "أنسكوم 63" في الطابق الثالث من مبنى المكتب التنفيذي القديم، في الجناح 345. اللافتة على الباب كانت تقرأ: "مدير الاستخبارات المركزية". داخل مكتبه، خلف باب مغلق، كان يجلس جيمس وولسي، الرئيس الجديد لوكالة الاستخبارات المركزية، والذي كان من المقرر أن يلتقي برولف إيكويس بعد انتهائي من إحاطتي لموظفي مجلس الأمن القومي. ظل هناك سؤال عما إذا كنت سأطلب أيضاً لإحاطة وولسي، لكن هذا القرار سيؤجل حتى بعد إحاطتي لمجلس الأمن القومي.

كان الأمريكي الأقدم الحاضر هو مارتين إنديك، موظف مجلس الأمن القومي المسؤول عن الشرق الأوسط. بالإضافة إلى إنديك، حضر بروس رايدل، خبير البنتاغون في الشرق الأوسط، ومحلل من وكالة الاستخبارات المركزية من مكتب ستو كوهين، وجيري ميرفي من وزارة الخارجية. وكان الرئيس ووفد من "أنسكوم" حاضرين أيضاً، بمن فيهم نائبه الجديد، تشارلز دويلفير، وهو مسؤول مهني من وزارة الخارجية. كنا نجلس حول طاولة قهوة خشبية ثقيلة، على كراسي سُحبت من الغرف والمكاتب المختلفة المتصلة بالبهو.

بدأت الإحاطة. لقد كانت عرضاً مباشراً للحقائق المحيطة بحصر "أنسكوم" للصواريخ العراقية المحظورة: تسعة عشر تفتيشاً منذ صيف عام 1991، بما في ذلك "أنسكوم 63"، مستخدمة بشكل كامل تقنيات ومنهجيات تفتيش متطورة ومبتكرة. أكدت على العلاقة الوثيقة التي كانت لـ "أنسكوم" مع مجتمع الاستخبارات الأمريكي، وأن التفتيش الأخير قد استخدم أفضل المعلومات التي كانت لدى وكالة الاستخبارات المركزية بشأن مسألة الصواريخ العراقية المحتفظ بها. ناقشت أيضاً العلاقة الوثيقة التي كانت لـ "أنسكوم" مع البريطانيين، بالإضافة إلى الدور الهام الذي لعبته روسيا وفرنسا في دعم برنامج تفتيش "أنسكوم". مررت على الحصر المفصل لصواريخ سكود العراقية قبل أن أختتم: تلقى العراق 819 صاروخ سكود-ب من الاتحاد السوفيتي، وقد تم حساب جميع صواريخ سكود-ب الـ 819 بشكل معقول.

كنت أعلم أن إغلاق ملف برامج الصواريخ العراقية المحظورة كان مجرد الخطوة الأولى فيما سيكون بلا شك صراعاً طويلاً وصعباً لحصر أسلحة بغداد الأخرى – البرامج النووية والكيميائية والبيولوجية التي لم يتم الإعلان عنها بعد. لكن هذه كانت خطوة أولى مهمة، بل وحاسمة. بإغلاق ملف برامج الصواريخ العراقية، ستُظهر "أنسكوم" للعراق والعالم الجدية التي تقوم بها بمهمتها، وفي النهاية، قدرتها على التحليل العادل والموضوعي والمتوازن حتى في ظل الظروف الأكثر إرهاباً ومواجهة. وستوفر "الضوء في نهاية النفق" للعراق، وهو دفعة نفسية مهمة يمكن أن تؤدي إلى تعاون أكبر في عملية نزع السلاح.

كنت أتوقع بعض الأسئلة من الحضور، لكن لم يكن هناك أي منها. كان محلل وكالة الاستخبارات المركزية قد غادر المجموعة وعبر إلى الجانب الآخر من البهو، حيث ظل باب مكتب وولسي مغلقاً. شاهدته وهو يطرق الباب، ويفتحه ويتحدث بنبرات هادئة إلى شخص بالداخل. نظر إلى مارتن إنديك وأوماً برأسه. "حسناً، المدير مستعد للقائك يا سيد الرئيس"، قال إنديك، مشيراً بيده لوفد الرئيس للتقدم نحو مكتب وولسي. نظر إنديك إلي. "شكراً لك مرة أخرى على الإحاطة، سكوت. لن نحتاج منك تقديمها مرة أخرى. بروس وأنا سنتمكن من نقل جوهرها إلى المدير." تركت واقفاً وحيداً. اقترب مني تشارلز دويلفير قبل أن ينضم إلى الرئيس. "عمل جيد"، قال. "لا أعتقد أنها كانت الرسالة التي أرادوا سماعها." اتصل بي دويلفير إلى مكتبه في اليوم التالي. "حسناً"، قال، "لم يقتنعوا بعرضك. يعتقد مدير وكالة الاستخبارات المركزية أن النتيجة السلبية التي حققها تفتيشك لا تثبت شيئاً. تقبل وكالة الاستخبارات المركزية أن عدد الصواريخ التي يحتفظ بها العراق قد يكون أقل من الـ 200 التي قدرتها في وقت سابق من هذا العام." "كم يعتقدون أنه موجود؟" سألت. تحرك دويلفير مضطرباً في مقعده. "بين اثني عشر وعشرين"، قال. "كيف برروا هذا الرقم؟" سألت. هز دويلفير كتفيه. "لم يفعلوا. أعرب وولسي عن إعجاب كبير بعمل "أنسكوم"، وجهود المفتشين، لكنه في النهاية قال إن وكالة الاستخبارات المركزية تشعر أن العراقيون يحتفظون بالكثير من السيطرة على عمل المفتشين ليسمحوا لأي نتائج بأن تكون موثوقة." لقد صُدمت. "إنهم لا يريدون الحقيقة"، قلت لدويلفير. "ولا أعلم أننا نستطيع فعل أكثر مما تم فعله بالفعل لإقناعهم بأننا نقوم بعمل جيد وموثوق به."

لم يعد العمل لدى "أنسكوم" يمتلك الجاذبية التي كانت له في السابق بالنسبة لي. وبينما كنت أتصفح بريدي، وجدت إعلاناً من قيادة سلاح مشاة البحرية حول إمكانية العودة إلى الخدمة الفعلية كجزء من قوة الاحتياط النشط. ملأت الطلب وأرسلته بالبريد، معتقداً أنه ليس لدي ما أخسره بالمحاولة. في الأسبوع الذي سبق عيد الميلاد 1993، تلقيت رداً من قيادة سلاح مشاة البحرية. لقد تم قبولي للعودة إلى الخدمة الفعلية، مع تاريخ تبليغ في 1 مارس 1994. سأعود برتبتي نقيب. كان لدي حتى نهاية يناير لقبول العرض أو رفضه. نظراً لكل ما حدث خلال العامين الماضيين، لم أتردد في قبول عرضهم. غادرت "أنسكوم" في نهاية فبراير 1993 متوجهاً إلى نيو أورليانز، لوزيانا، حيث سأبدأ عملي الجديد كضابط استخبارات مع مشاة البحرية الأمريكية.

الجزء الثاني: حملة صليبية

الفصل السابع أصدقاء جدد

مارس – نوفمبر 1994

بالعودة إلى سلاح مشاة البحرية، بدت الحياة هادئة لا حدث فيها، وبدأت الأونسكوم (UNSCOM) وكأنها حلم. ورغم المرارة التي كانت قائمة وقت رحيلي، كان عليّ أن أعترف بشيء من الحنين. فالمهمة الروتينية لتنسيق تدريب احتياطي مشاة البحرية كانت عالماً بعيداً عن صخب التفتيش وضجيج.

منذ وصولي إلى نيو أورلينز، كنت أتلقى مكالمات هاتفية من نيكيتا سميدوفيتش يسأل فيها عن مكان هذه الورقة أو تلك المعلومة. كان سميدوفيتش متحفظاً دائماً، ويمتنع عن الإفصاح عن أي معلومات يمكن اعتبارها حساسة أو خاصة، نظراً لوضعي الجديد كـ "مسؤول حكومي أمريكي". لم ألمس في صوته ما يشير إلى أن شيئاً كان خاطئاً في عمليات التفتيش.

اتصلت بمارك سيلفر، فقط لألقي التحية. ومثل سميدوفيتش، لم يظهر أي كآبة أو تشاؤم بشأن الأونسكوم، بل على العكس تماماً. لقد صدمني بكشف دراماتيكي واحد. قال: "لدينا بعض الأصدقاء الجدد". لسبب ما، في أبريل 1994، كانت إسرائيل قد تواصلت مع الأونسكوم، عارضة المساعدة.

إسرائيل! كانت هذه أخباراً مثيرة بالفعل. لم يكشف مارك أي تفاصيل، ولكن من الواضح أن الأمور كانت تسير في اتجاه إيجابي للأونسكوم. بالتأكيد لم يبدو أن إيكبوس كان مجرد يدور في حلقة مفرغة.

لذلك، فوجئت نوعاً ما عندما رن هاتفي مرة أخرى في أوائل يوليو 1994. كان ماركوس كروتز، صديقي الألماني القديم من الأونسكوم 24. قال كروتز بصوته الأجلج الجاد: "سكو، نحن بحاجة إلى مساعدتك".

أجبت، بدافع الفضول لمعرفة المشكلة: "أي شيء". قال كروتز: "عد إلى الأونسكوم. نحن بحاجة إليك هنا". بدا أن الأونسكوم عالقة في روتين، وكانت تبحث عن طرق جديدة ومبتكرة لإعادة عمليات تفتيش الأسلحة إلى مسارها الصحيح.

لم أعرف إلى أين أذهب بالحديث. "حسناً، أنا عالق نوعاً ما في وظيفتي الجديدة هنا يا كروتز. ما هي المشكلة بالضبط، وسأرى إذا كان بإمكانني فعل أي شيء؟" لم يستطع، أو لم يرغب، في تقديم أي تفاصيل تتجاوز ما قيل بالفعل. ومع ذلك، فقد قام هو وسميدوفيتش بتحريك سلسلة من الأحداث التي جعلتني على متن

طائرة في أوائل سبتمبر 1994، متجهاً إلى مدينة نيويورك. كان النقيب سكوت ريتز، من مشاة البحرية الأمريكية، قد ألحق بالأونسكوم، بناءً على طلب وزارة الخارجية الأمريكية، لمدة شهرين، ظاهرياً للبحث وكتابة تاريخ شامل لبرنامج الصواريخ الباليستية العراقي، ولكن في الأساس لمعرفة ما إذا كان بالإمكان فعل أي شيء لإعادة الأونسكوم إلى إجراء عمليات تفتيش فعالة.

من أولى الأمور التي كان عليّ أن أتعامل معها كانت قضية إسرائيل. تبين أن التعاون الإسرائيلي الجديد، الذي أشار إليه مارك سيلفر في محادثتنا الهاتفية في الربيع السابق، كان "السر" الأكثر شيوعاً في الأونسكوم. كانت إسرائيل قد قدمت أول إحاطة لها للأونسكوم في أبريل 1994، وبدأ أنه منذ ذلك الوقت كان لكل كبير مفتشي الأسلحة "اتصاله الفريد" الخاص به مع الإسرائيليين، والذي كان يُحتفظ به سراً عن الآخرين. في البيئة النفسية التي مزقتها الحرب في الشرق الأوسط، حيث كانت معظم الحكومات ترى إسرائيل عدواً، فإن أي إفصاح علني يربط الاستخبارات الإسرائيلية بمفتشي الأسلحة سيؤدي إلى فقدان فوري لمصداقية الأونسكوم.

كان مفتاح انطلاق العلاقة بين الأونسكوم وإسرائيل هو العميد يعقوب عمي درور، الذي كان مسؤولاً عن الأبحاث في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية. أدرك عمي درور الدور الفريد الذي لعبته الأونسكوم في نزع سلاح العراق، وكيف يمكن تحسين هذه العملية بمساعدة إسرائيل. في أبريل 1994، قاد عمي درور فريقاً من محلي الاستخبارات الإسرائيلية إلى نيويورك، حيث التقوا برولف إيكويس لمناقشة التعاون المستقبلي. عقدت اجتماعات أخرى في مايو ويونيو، مما أسفر عن تدفق معلومات مفصلة للغاية حول برامج العراق المحظورة السابقة. كان نيكيتا سميدوفيتش شخصية مركزية في هذه الاجتماعات، حيث نسق إحاطات الأونسكوم وأبقى الإسرائيليين على اطلاع بنوع المعلومات التي يمكن أن تساعد المفتشين على أفضل وجه.

عندما وصلت إلى نيويورك في سبتمبر، تواصلت مع سميدوفيتش وسألته عما إذا كان بإمكانني الوصول إلى التقارير الإسرائيلية. دون تردد، ناولني مجلداً أصفر مليئاً بملاحظات الاجتماعات والتقارير الفنية التي تركها الإسرائيليون. تبين أن التقارير الإسرائيلية كانت مفصلة، وتقدم بيانات قوية بدت وكأنها تثبت أن العراق

فشل في الإعلان عن جوانب مهمة من برامجه السابقة للأسلحة الكيميائية والنووية والصواريخ الباليستية والحرب البيولوجية.

كانت أوامري هي إعادة تنشيط عملية تفتيش الأونسكوم بهدف إنهاء مهمة نزع السلاح. وهذا يعني إما العثور على الأسلحة، أو إثبات أنها لم تعد موجودة. وقد قدمت وفرة المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية الجديدة أفضل نقطة للبدء في البحث عن شيء قد يساعدني في مهمتي. لم أكن أبحث في الأوراق الإسرائيلية عن معلومات صغيرة حول أنشطة عراقية محتملة غير معلن عنها. على عكس عمليات التفتيش السابقة، عندما كنت أبحث عن دليل على إخفاء سابق، كنت هذه المرة أبحث عن أدلة حول ما كان العراقيون يفعلونه الآن.

لقد مرت الأونسكوم بهذا التدريب من قبل. من خلال إطلاق عملية تفتيش أخرى مصممة للتحقيق في المعلومات التاريخية، قد نتمكن من إجبار العراق على الكشف عن المزيد من البيانات، وربما تسليم بعض الوثائق الجديدة. ومع ذلك، حتى لو اعترف العراق بالحقيقة، فإن حقيقة أننا وجدنا مرة أخرى أن إعلاناتهم كانت كاذبة وغير كاملة جعلت من شبه المؤكد أن لا أحد، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، سيصدق أي شيء يقوله العراقيون، حتى لو تبين أنه الحقيقة.

لقد وقعت الأونسكوم في فخ خداع العراق السابق، وأصبحت مستهلكة في عملية لا نهاية لها لمحاولة "إثبات النفي". الطريقة الوحيدة لكي تفوز الأونسكوم (وقد حكمت على النصر بناءً على الإنجاز الناجح لمهمة الأونسكوم لنزع السلاح) ستكون في الإمساك بالعراقيين وهم يفعلون شيئاً خاطئاً بالفعل. إذا تمكنت من بناء نظام تفتيش قادر على إنجاز هذه المهمة، كنت متأكداً أننا إما سنجد مثل هذا النشاط المحظور أو سنثبت، إلى مستوى لا يمكن حتى للولايات المتحدة الأمريكية الطعن فيه، أن العراق قد تم نزع سلاحه.

قدمت لنا الوثائق الإسرائيلية شيئاً ملموساً للتركيز عليه لأول مرة. ففي تقييم إسرائيل للصواريخ الباليستية، كانت هناك عدة فقرات تتحدث عن شركتي شحن، تحت السيطرة العملياتية لكيان يسمى "مكتب الأمن الخاص"، والتي كانت تستخدم لنقل المواد والوثائق الحساسة لمنعها من الوقوع في أيدي مفتشي الأونسكوم. وقيل إن الشاحنات كانت تُنقل كل ثلاثة إلى أربعة أيام، وكانت دائماً تُخرج من بغداد عند وصول فريق تفتيش. وذكرت المعلومات الإسرائيلية أن

"مكتب الأمن الخاص" كان يقع في بغداد، وكان تابعاً للمخابرات العراقية، ويعمل تحت قيادة قصي، الابن الأصغر لصدّام. أوصيت بأن ترسل الأونسكوم سميدوفيتش وكروتز وأنا إلى إسرائيل، حيث سنقوم بإحاطة الإسرائيليين بالمعلومات التي قدموها لنا فيما يتعلق بالجهود العراقية المستمرة لإخفاء المواد عن المفتشين، وما اقترحنا نحن في الأونسكوم القيام به حيال ذلك. أردت من إسرائيل أن تساعد الأونسكوم في تدريب وتجهيز ونشر فرق اعتراض اتصالات سرية داخل العراق، تعمل تحت غطاء مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، حتى نتمكن من التنصت على المحادثات العراقية ونأمل في الكشف عن تلك التي تتعلق بكيفية إخفاء العراقيين للأسلحة والأنشطة المحظورة. باختصار، سنرسل فرقاً إلى العراق لاستهداف المنظمات والمنشآت التي يُعتقد أنها متورطة في إخفاء الأسلحة، ثم نستمع إلى العراقيين وهم يناقشون كيفية إخفاء هذه الأسلحة بالفعل. لقد أعجب كل من سميدوفيتش وكروتز بالفكرة، ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً ليوافق رولف إيكوس. وسرعان ما كنا نحن الثلاثة في طريقنا إلى الشرق الأوسط.

وصلت إلى تل أبيب في 8 أكتوبر 1994 على متن رحلة تجارية من قبرص. كان كروتز وسميدوفيتش قد وصلا على متن رحلات منفصلة، حيث كنا نحاول تقليل "ظهورنا" لأغراض أمنية. لم أكن أعرف ما أتوقع، ففوجئت بأنني استقبلت في المطار بسيارة ليموزين مرسيدس بيضاء ممتدة ورجل يحمل لافتة تحمل اسمي. تم اصطحابي مباشرة إلى منطقة استقبال كبار الشخصيات، حيث تم جمع جواز سفري ومعالجته (حرص الإسرائيليون على عدم ترك أي علامات تعريف أو أختام في جواز سفري، وأصدروا لي تأشيرة ورقية بدلاً من ذلك)، وتم جمع أمتعتي بينما جلست في صالة منعزلة حيث عُرضت عليّ الحلويات وعصير البرتقال الطازج والقهوة.

بعد الانتهاء من الإجراءات الرسمية، تم نقلي بالليموزين إلى فندق هوليدي إن في وسط تل أبيب. هناك، في صالة هادئة، وجدت سميدوفيتش وكروتز ينتظران وصولي، يشربان البيرة ويتناولان الفول السوداني والزيتون. كان سميدوفيتش قد أجرى اتصالاً بالفعل بمسؤول إسرائيلي، الذي أبلغنا أن الليموزين ستقلنا في الساعة 9 صباحاً في صباح اليوم التالي لاجتماعنا الأولي. كان رولف إيكوس قد أرسل رسالة إلى البعثة الإسرائيلية في نيويورك، يبلغهم بوصولنا والبنود

المؤقتة على جدول أعمالنا. ووفقاً لرسالة إيكبوس، كنا "خبراء في مهمة" يرغبون في متابعة المناقشات السابقة حول برامج أسلحة العراق المحظورة. وقد ترك الغرض الحقيقي من المجيء إلى إسرائيل غير مذكور – وهو الاقتراح بشأن التعاون الاستخباراتي الحساس. كانت هذه رسالة تلقينا تعليمات بتسليمها إلى مدير الاستخبارات العسكرية، الجنرال أوري ساغي، شخصياً.

في اليوم التالي، وصلنا خارج بوابات الكيريا، مقر قيادة الجيش الإسرائيلي، الواقع في وسط تل أبيب، يرافقنا مقدم إسرائيلي، موشيه بونكوفسكي (اسم مستعار). كان بونكوفسكي رجلاً في الأربعين من عمره تقريباً، متوسط الطول، رشيق، بشعر أسود كثيف ونظارات سميكة جعلته يبدو أشبه بمحاسب منه بضابط استخبارات إسرائيلي. أوقف الحراس المناوبون خارج البوابة الليموزين، وفحصوا هويات كل من السائق وبونكوفسكي. يبدو أن بطاقة هوية بونكوفسكي منحه وضع المرافق، وأشار الحارس للليموزين بالدخول بعد نظرة سريعة في الخلف حيث جلس سميدوفيتش وكروتز وأنا. تم خفض حواجز فولاذية هيدروليكية خاصة من قبل حارس آخر، مما سمح لنا بالمرور. وقف الشرطة العسكرية على الجانب. كان الجميع يحمل سلاحاً آلياً من نوع ما. سارت سيارتنا الليموزين على الطريق الرئيسي لمسافة حوالي خمسين ياردة، ثم انعطفت يمينا إلى موقف للسيارات أمام مبنى مكاتب كبير متعدد الطوابق من الخرسانة.

رافقنا ضابط مناوب إلى مكتب مدير الأمان. هناك، جالسا على مكتبه، كان اللواء أوري ساغي. في الخمسين من عمره، كان الجنرال ساغي قد تجاوز بكثير ما كان، بأي معيار، واحداً من أبرز المسيرات العسكرية في تاريخ إسرائيل. قصير القامة، بكتف منحني، كان لدى أوري ساغي شعر قصير ممزوج بالملح والفلقل، وهالات سوداء تحت عينيه، وابتسامة ناعمة بشكل مفاجئ لرجل يتمتع بمثل هذه السمعة المخيفة. كان الجنرال ساغي قائداً سابقاً للواء جولاني الشهير، وهو من قدامى المحاربين في حرب الأيام الستة، وحرب يوم الغفران، وغزو لبنان. يحمل ساعده الأيسر ندبة جرح كسر العظم أصيب به في قتاله ضد السوريين.

جلس بجانب أوري ساغي يعقوب عمي درور، نائب المدير اللامع ولكن المثير للجدل للبحث والتحليل. كان عمي درور، وهو محترف استخباراتي محترف، ويهودي أرثوذكسي، يرتدي لحية سوداء كاملة وقبعة صغيرة. كان العميد عمي

درور هو السبب الرئيسي وراء انفتاح إسرائيل على الأونسكوم في وقت سابق من العام. وقد أكمل العقيد إيلان وموشيه بونكوفسكي الجانب الإسرائيلي. جلسنا حول مكتب المدير. لقد أذهلني مدى بساطة الغرفة. لقد كنت في مكاتب العديد من كبار مسؤولي الاستخبارات الأمريكيين. كانت تلك الغرف دائماً فسيحة، مليئة بالأثاث المريح، وكانت الجدران مليئة بالهدايا التذكارية التي جمعت خلال مسيرتهم المهنية. كان مكتب أوري ساغي على النقيض تماماً – صغير، مظلم، ومزدحم، جدرانه مليئة بالرفوف المكسدة بالملفات والكتب والخرائط. كان مكتبه يبدو وكأنه مكان يعمل فيه شخص ما، وليس مجرد يجلس. دخل جندي وقدم المشروبات، ماء مثلج وعصير برتقال. بمجرد أن غادر الجندي، وأغلق الباب بإحكام خلفه، انتقل الجنرال ساغي مباشرة إلى صلب الموضوع. "أفهم أن لديك رسالة لي، ولي وحدي، من السفير إيكبوس". كان لهجته مهذبة، لكنها كانت تحمل أيضاً حدة، كشخص مشغول جداً، وغير سعيد بالانقطاع في جدول عمله. أشار الجنرال بيديه نحو الآخرين في الغرفة. "آمل ألا يكون هناك مانع من وجود مستشاري الرئيسيين في عملكم معي الليلة. أفهم أنكم قلقون بشأن من يسمع هذه الرسالة بالذات".

نظرت إلى الجنرال ساغي. "لقد قدمت إسرائيل للأونسكوم معلومات في الأشهر الماضية تتعلق ببرامج أسلحة العراق المحظورة. بالإضافة إلى المعلومات الفنية حول ما اكتسبه العراق وما قد يحتفظ به، قدمت حكومتكم أيضاً بيانات حول بعض أنشطة الإخفاء المستمرة التي تديرها منظمات أمنية حساسة في الحكومة العراقية، ولا سيما منظمة الأمن الخاص".

واصلت: "وفقاً لهذه المعلومات، فإن منظمة الأمن الخاص مسؤولة عن الاحتفاظ بحيازة العراق من أسلحة الدمار الشامل غير المعلنة وحمايتها. هذا ادعاء خطير للغاية، ويرى الرئيس التنفيذي أنه يجب التحقيق فيه بالكامل. يخشى السفير إيكبوس من ضرورة حل هذه القضايا قبل أن تتمكن الأونسكوم من معالجة قضية امتثال العراق. ولأن مصدر هذه المعلومات كان إسرائيلياً، يريد الرئيس التأكد من أن إسرائيل متاحة لمساعدة الأونسكوم في استغلال أي عمليات تفتيش قد تنشأ بسبب هذه المعلومات".

ثم انتقلت مباشرة إلى صلب الموضوع. "تقترح الأونسكوم إرسال فريق خاص من مشغلي اعتراض الراديو إلى العراق بغرض استغلال الاتصالات العراقية

المتعلقة بإخفاء المواد المحظورة داخل العراق، وبشكل خاص اتصالات منظمة الأمن الخاص. سنقدم مشغلي الاعتراض، لكننا نطلب المساعدة الإسرائيلية في تجهيز وتدريب الأفراد المعنيين، واستغلال جميع الإشارات الملتقطة".

يجب على المرء أن يعمل في مجال الاستخبارات ليفهم حجم طلب الأونسكوم. في مجال الاستخبارات، يعتبر كل شيء حساساً، وبعض الأشياء تعتبر سرية، وبعض الأشياء سرية للغاية، وبعض الأشياء ببساطة لا تُناقش أبداً. اعتراض الاتصالات، المعروف أيضاً بالاستخبارات الإشارية، أو (SIGINT)، هو أحد المواضيع التي لا تُناقش ببساطة. تتواصل جميع الدول باستخدام روابط راديو أو هاتف. بعض هذه الروابط معروفة بأنها "غير آمنة"، مما يعني أن كل ما يُقال أو يُنقل يمكن الاستماع إليه بسهولة. ومع ذلك، تعتبر بعض الروابط "آمنة"، إما لأن الإشارة المنقولة تم تشفيرها باستخدام نوع من آليات التشفير، أو لأن الإشارة تُنقل عبر كابل يمنع معظم أشكال الاعتراض، أو كليهما. عندما يتحدث الناس عبر رابط "آمن"، يتحدثون دون قيود. يمكن جمع أفضل المعلومات الاستخباراتية من خلال التنصت على مثل هذه الروابط "الآمنة"، وتُنفق الدول مليارات الدولارات لتطوير وسائل اختراقها.

المشكلة هي أن حلول الوصول إلى الروابط "الآمنة" غالباً ما تنطبق على نظام معين واحد فقط. إذا قرر الأشخاص المتحدثون لأي سبب تغيير ما يفعلونه، إما باستخدام تشفير جديد أو بتغيير وسيلة الاتصال تماماً، فإن الأموال التي أنفقت على "الحل" تذهب سدى. إن الجمع بين القيمة الاستخباراتية المحتملة، جنباً إلى جنب مع النفقات الهائلة المتضمنة، يجعل اعتراض الاتصالات، أو (SIGINT)، من بين أكثر التخصصات حساسية في مجال الاستخبارات.

وقد طلبت الأونسكوم للتو من مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية فتح باب عالم (SIGINT) الإسرائيلي لثلاثة أجانب يمثلون الأمم المتحدة.

كان يمكن سماع سقوط إبرة. للحظة بدا أوري ساغي مذهولاً جداً ليتكلم. "الآن أعرف لماذا أصررت على تسليم الرسالة لي مباشرة. لم أكن لأصدق ذلك لولا ذلك". أصبح فجأة جاداً تماماً. "هذا طلب غير عادي للغاية، وسيطلب الكثير من التفكير والتشاور. لا أعرف كيف ستخرج إسرائيل من هذا الأمر، لأن قضايا الأمن القومي على المحك هنا. لكنني أعلم أن هذا طلب شجاع أرسله رجل

شجاع. نحن في هذه الغرفة ملزمون باحترام هذه الشجاعة، والمساعدة حيثما أمكن لتحقيق النجاح".

نهض أوري ساغي من مكانه، مشيراً إلى أن الاجتماع قد انتهى. "لدينا الكثير لنفكر فيه. بغض النظر عن القرار الذي نتخذه، فإن ما فعلتموه الليلة هو أنكم أظهرتم لنا أنكم جادون في عملكم. وهذا يعني الكثير بالنسبة لنا. يجب أن نجد طريقة لمساعدة هؤلاء الأشخاص الجادين".

لم نكن سنحصل على إجابة لطلبنا في هذه الرحلة، ومع ذلك. التقى بنا موشيه بونكوفسكي في اليوم التالي. قال: "هذه مشكلة كبيرة بالنسبة لنا. علينا أن نزن العديد من القضايا، بما في ذلك سلامتكم وأمننا القومي. لكن تأكدوا أن أعلى مستويات حكومتنا تولي اهتماماً وثيقاً لاقتراحكم، وسيكون لدينا إجابة لكم قريباً. على أي حال، إسرائيل ملتزمة بالمساعدة في إنجاح مهمتكم في العراق". استغرق الأمر من الإسرائيليين حتى 20 نوفمبر ليقيموا بالرد أخيراً. كنت قد عدت في هذا الوقت إلى موقعي في سلاح مشاة البحرية في لوزيانا، حيث كانت مهمتي الأصلية لمدة شهرين فقط، وقد انتهت في منتصف نوفمبر. تمكن رولف إيكوس من إقناع وزارة الخارجية بالضغط على سلاح مشاة البحرية للإفراج عني لجولة أخرى، على أن أنهى عملي مع الأونسكوم نهائياً بحلول نهاية ديسمبر.

بالعودة إلى نيويورك، صعدت إلى مكتب نيكيتا سميدوفيتش، حيث دفع ورقة من صفحتين عبر مكتبه. كانت من موشيه بونكوفسكي. "من الواضح"، قرأت الرسالة، "أن التعاون الذي اقترحت، والذي كنا ندرسه، يستلزم استثماراً كبيراً للموارد من قبل كل من الأونسكوم وقوات الدفاع الإسرائيلية [IDF]. يعتقد خبراءنا أنه حتى بعد استثمار هذه الموارد، لن نتمكن من ضمان أمن أفرادكم في مثل هذه العملية. في ضوء تقييم خبرائنا بشأن الفائدة الدنيا مقابل التكاليف والمخاطر العالية، خاصة لسلامة أفرادكم الشخصية، فقد قررنا عدم تنفيذ مشروعكم الخاص المقترح".

قلت: "إذن المشروع مات؟" أوماً سميدوفيتش برأسه، وسحب نفساً من سيجارته التي لا تفارقه. "هكذا يبدو"، قال، وهو يزفر سحابة من الدخان الأزرق. "باستثناء أن الإسرائيليين دعونا للعودة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن التعاون الخاص بينهما وبين الأونسكوم".

سافرنا إلى تل أبيب في 3 ديسمبر، واستقبلنا نفس السائق والليموزين كما في زيارتنا الأولى. كان جانب الليموزين يحمل رمز صناعة السياحة الإسرائيلية، رجلان يحملان العنب، في إشارة إلى المقطع التوراتي حيث أرسل موسى كشافة للعثور على الأرض الموعودة. عاد الكشافة بالعنب وأدلة أخرى على الوفرة. مزح سميدوفيتش بأن هذين الرجلين اللذين يحملان العنب كانا في الواقع أول عملاء للموساد.

أخبرنا سائقنا أننا كنا بمفردنا في المساء، لكن بونكوفسكي سيقبلنا في الساعة 8 صباحاً لاجتماعاتنا. وكما كان من قبل، استقبلنا في صباح اليوم التالي في الموعد المحدد، وتم نقلنا إلى القاعدة الإسرائيلية خارج هرتسليا.

كان لدى بونكوفسكي اقتراح. "نحن مستعدون لفتح أرشيفات الاستخبارات الإسرائيلية لدعمكم ومهتمكم. المشكلة هي أننا ببساطة لا نستطيع أن نقدم لكم كل شيء بشكل عشوائي، لأسباب واضحة. يجب أن تكون هناك آلية للتعاون تحكم إطلاق المعلومات، وتساعد في توجيه عملنا".

جاء سميدوفيتش بالفكرة: "ماذا عن تفسير الصور؟" سأل. ابتسم بونكوفسكي. "ماذا تقصد؟"

"لدى الأونسكوم تحت تصرفها طائرة U-2، التي تلتقط صوراً للعراق. نستخدم هذه الصور للمساعدة في إعداد عمليات التفتيش، ولكن نادراً ما نستخدم الفيلم بطريقة مبتكرة. ماذا لو دخلت الأونسكوم وإسرائيل في ترتيب يعمل فيه مترجمو الصور لديكم مع المتخصصين لدينا في فحص الفيلم؟ يمكن أن يساعد فحص الفيلم أي معلومات استخباراتية قد تكون لديكم، ويمكن استخدامه لتطوير معلومات قد لا نفهم بالكامل بخلاف ذلك". سرعان ما كبج سميدوفيتش نفسه. "مثل هذا المشروع سيكون، بالطبع، حساساً للغاية، وسيحتاج إلى موافقة كاملة من الرئيس التنفيذي".

قال بونكوفسكي: "والأمريكيون أيضاً، أفترض".

أجاب سميدوفيتش: "نعم ولا. سيحتاج الأمريكيون إلى الموافقة على المفهوم، لكن لن يكون لهم رأي في كيفية إدارتنا للعلاقة مع إسرائيل. ستكون هذه مبادرة من الأونسكوم وإسرائيل، وليست مبادرة من الأونسكوم وإسرائيل وأمريكا".

سأل بونكوفسكي، وهو ينظر إلى سميدوفيتش، الذي بدوره نظر إلي: "من سيقود هذا الجهد في الأونسكوم؟" "هذه القرارات متروكة للرئيس، لكن تخميني هو أنه سيختار سكوت ريتير".

فاجأني هذا التبادل، لكنني دعمت الفكرة بالكامل. لبعض الوقت الآن، كان سميدوفيتش يستمع إلي وأنا أتذمر من العيوب في طريقة إدارة الأونسكوم لبرنامج U-2، وكنا كلانا غير راضيين للغاية عن الدعم الذي كانت تقدمه وكالة المخابرات المركزية للأونسكوم عندما يتعلق الأمر بتفسير الصور. غالباً ما كان محلل وكالة المخابرات المركزية غير ملم بالموقع الذي يتم إحاطته، ويخطئ في نطق المواقع الجغرافية المصورة في الصور، ولم يتمكن إلا من إخبارنا بأهمية صورة معينة من خلال الإشارة إلى سهم على الصورة موجه نحو شيء مثل رافعة أو شاحنة، مع تعليق "نشاط مشبوه". كان الإسرائيليون يقترحون علاقة استخباراتية جادة على أسس لم يفكر فيها الأمريكيون قط. وأعتقد أن سميدوفيتش كان يستغل عرضهم لمعالجة بعض أوجه القصور في الأونسكوم. ناقشنا مفهوم U-2 بشكل أكبر، حيث قمنا أنا وسميدوفيتش بإحاطة بونكوفسكي حول كيفية تكليف الأونسكوم لطائرة U-2، وأنواع المنتجات التي تنتجها U-2، ومستوى الدعم المقدم من الأمريكيين.

سألت: "كم من الوقت سيكون مطلوباً لاستغلال [أي تفسير] الفيلم؟" أجاب بونكوفسكي: "يجب أن تخططوا لقضاء أسبوعين هنا، كل شهرين. بالطبع، في النهاية يعتمد مقدار الوقت المطلوب على كمية الفيلم المراد استغلاله". وعدت أنا وسميدوفيتش وكروتز ببذل قصارى جهدنا للحصول على الدعم لهذه المبادرة في كل من نيويورك وواشنطن. لم يكن مجتمع الاستخبارات الأمريكي، حتى الآن، يؤدي أداءً جيداً، وكانت الأونسكوم تدفع الثمن. كان الإسرائيليون يقدمون علاقة استخباراتية جادة على أسس لم يفكر فيها الأمريكيون قط. لقد اعتقدت أن التعاون مع إسرائيل كان فكرة جيدة، وكنت ملتزماً بإنجاحها.

بينما كنت أعمل مع الإسرائيليين لتطوير أدوات تحقيق حاسمة، كان العراقيون يجرون تحقيقاً خاصاً بهم حول سبب استمرار مفتشي الأمم المتحدة في الاعتقاد بأن العراق كان يخفي أسلحة دمار شامل. لم يكن هدف جهاز المخابرات العراقي، "المخابرات"، فيما يتعلق بالأونسكوم هو خداع المفتشين أبداً. لم تكن المخابرات في مجال إخفاء أسلحة الدمار الشامل، أو عرقلة عمل المفتشين. كانت

مهمتهم هي الأمن القومي. ببساطة، رأت المخابرات وجود مفتشي الأمم المتحدة في العراق تهديداً أمنياً، وبالتالي راقبت عمل المفتشين للتأكد من أن المفتشين لم يفعلوا أي شيء يتجاوز نطاق مهمتهم لنزع السلاح. كانت المنهجية المستخدمة من قبل المخابرات هي المراقبة. منظمة سرية، لم يكن للمخابرات في البداية تعامل مباشر مع العلماء والفنيين العراقيين الذين تفاعلوا مع مفتشي الأمم المتحدة على أساس يومي، واعتمدت بدلاً من ذلك على فرقها الخاصة لمراقبة عمل الأجانب. كانت التكتيكات المستخدمة مجربة وحقيقية. تم زرع أجهزة تنصت في غرف الفنادق وتم تفتيش أمتعة المفتشين. أي حقيبة تُترك دون مراقبة لأي فترة زمنية يتم الاستيلاء عليها واستغلالها، وتمكنت المخابرات من الحصول على رؤى مهمة حول عمل المفتشين بهذه الطريقة. مركبة اعتراض راديو متنقلة، يعمل بها عملاء يتحدثون الإنجليزية، تبتعت المفتشين أينما ذهبوا، عادة على مسافة سرية، تستمع إلى جميع حركة الراديو للمفتشين. تم تجنيد عملاء طوال عملية التفتيش، متغلغلين بعمق في عمل المفتشين، في العراق ونيويورك. كان أحد هؤلاء العملاء مترجماً لغوياً للأمم المتحدة وقد مُنح وصولاً غير مسبوق إلى تخطيط وتنفيذ عمليات تفتيش الأونسكوم. في الواقع، لقد عمل كمترجمي الشخصي في عدة عمليات تفتيش، قبل أن تجبرنا الشكوك حول علاقته بالحكومة العراقية على التوقف عن العمل معه.1

بما أن المخابرات رأت استمرار وجود المفتشين في العراق تهديداً للأمن القومي العراقي، فإن أفضل طريقة للتخلص من المفتشين كانت تمكينهم من إنهاء عملهم. من خلال مراقبتها الشاملة لعمل المفتشين، أدركت المخابرات أن الأسئلة التي يطرحها المفتشون كانت لها منطق لا يمكن إنكاره. اعتقد مسؤولو المخابرات المسؤولين عن متابعة قضية الأونسكوم أن المسؤولين العراقيين من مديرية الرصد الوطنية (NMD) الذين كانوا مسؤولين عن تقديم المعلومات اللازمة للمفتشين لإكمال مهمتهم لنزع السلاح لم يكونوا، في الواقع، صريحين مع المفتشين. إذا كانت مديرية الرصد لا تنفذ مهامها بكفاءة، أو الأسوأ من ذلك، تحتفظ بالبيانات والمواد التي يحتاجها المفتشون، فإن المفتشين سيستمترون في القدوم. طلب رئيس قسم الأونسكوم في المخابرات من رؤسائه الإذن بمراقبة مديرية الرصد الوطنية للتأكد من أنهم لا يحتفظون بأي شيء عن المفتشين. تم

رفع الطلب إلى مدير المخابرات، الذي بدوره مرره إلى صدام حسين، الذي أذن به شخصياً.

وكما كانوا يشتبهون، اكتشفت المخابرات أن مديرية الرصد الوطنية كانت تحتفظ بالفعل بالمعلومات التي يحتاجها المفتشون. ما عرفوه، ولم نكن نعرفه نحن المفتشين في ذلك الوقت، هو أنه لم تكن هناك أسلحة دمار شامل فعلية متبقية في العراق؛ فقد تم تدميرها خلال فترة التدمير أحادي الجانب التي حدثت في صيف عام 1991. ولم تكن هناك برامج مخصصة تتعلق بتصنيع أسلحة الدمار الشامل؛ فقد تم تفكيكها. ما وجدته المخابرات هو أن خبراء مديرية الرصد الوطنية كانوا يرفضون الاعتراف بالنطاق الكامل لبرامج العراق لأسلحة الدمار الشامل، جزئياً لإنقاذ معدات الإنتاج باهظة الثمن ذات الاستخدام المزدوج من التدمير من قبل المفتشين، وجزئياً كتكتيك سياسي من جانب طارق عزيز، الذي قرر أن الاعتراف النهائي بالجوانب الحرجة من برامج العراق المحظورة السابقة – التي دُمرت، ولكن لم يُعترف بها – سيكون ضاراً بالهدف الاستراتيجي العراقي المتمثل في رفع العقوبات الاقتصادية.

لكن لم يكن فقط عدم رغبة طارق عزيز في مناقشة مجمل برامج العراق المحظورة السابقة مع مفتشي الأمم المتحدة هو الذي عطل جهود المخابرات. فبينما بدأت المخابرات المهمة الحساسة المتمثلة في محاولة إقناع نائب رئيس الوزراء العراقي بمنح مديرية الرصد الوطنية إذناً بأن تكون أكثر انفتاحاً في الإجابة على أسئلة مفتشي الأونسكوم، واجهوا مشكلة لم يكن لها حل: الدور الذي لعبته منظمة الأمن الخاص (SSO)، بل وصدام حسين نفسه، في الإخفاء المبكر لقدرات أسلحة الدمار الشامل عن المفتشين. اصطدمت احتجاجات المخابرات لصالح محاسبة شاملة بإصرار منظمة الأمن الخاص على أنه لا يمكن مناقشة أي شيء يتعلق بالرئيس أو أمنه مع مفتشي الأمم المتحدة، حتى لو عني ذلك الكذب بشأن قضايا نزع السلاح الحاسمة مثل المحاسبة عن التصرف النهائي لأسلحة الدمار الشامل. لقد نجا صدام من العديد من محاولات الاغتيال، وكانت منظمة الأمن الخاص تعلم بوجود عملاء لوكالة المخابرات المركزية في العراق يخططون بنشاط للإطاحة به. لم يتمكنوا ببساطة من المخاطرة.

لم يكن هذا التطور ليأتي في وقت أسوأ بالنسبة للعراقيين. ففي الوقت الذي بدأ فيه مفتشو الأونسكوم تركيز جهودهم على كشف الدور الذي لعبته منظمة الأمن

الخاص في إخفاء أسلحة الدمار الشامل، كان العراقيون يتشبهون بمواقفهم، مصممين على أن تظل هذه المعلومات سرية. وقد تم التغاضي في كل هذا عن الحقيقة البسيطة التي مفادها أن العراق، بكل المقاييس، قد تم نزع سلاحه. كانت الحقيقة موجودة، لكن لا أحد على جانبي القضية، سواء العراق أو الأونسكوم، كان مستعداً لاستيعابها.²

الفصل الثامن انطلاقة جديدة

ديسمبر 1994 – يوليو 1995

عدتُ إلى سلاح مشاة البحرية في نهاية ديسمبر 1994. ظل ماركوس كروتز ونيكيثا سميثوفيتش يتصلان بي، يسألان متى سأعود. ووفقاً لمعلوماتهما، كان رولف إيكوس قد تواصل مع وزارة الخارجية بشأن إعادتي إلى الأونسكوم، هذه المرة في مهمة تستغرق ثمانية أشهر. كان الإسرائيليون يدفعون باتجاه بدء التعاون الاستخباراتي، ووافق إيكوس على أنني الأنسب للقيام بمثل هذه المهمة. في مارس 1995، بينما كنت في واشنطن في مهمة تتعلق بسلاح مشاة البحرية، رتبتُ للتوقف في مركز منع الانتشار التابع لوكالة المخابرات المركزية (NPC) لمعرفة حالة طلب إيكوس. هناك التقيت بخليفة ستو كوهين، وهو خبير استخباراتي عريق سأسير إليه بـ "المستشار".

اكتشفت أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن خاملة، وأبدى المستشار اهتماماً كبيراً بالمبادرة الإسرائيلية. وقد قدمني المستشار إلى عميل آخر في وكالة المخابرات المركزية، وهو ضابط سأسميه "بيرت"، وقد تم إحضاره من مديرية العمليات كنائب له.

لم يبدُ المستشار ولا بيرت مندهشين عندما ذكرتُ مفهوم الاستغلال المشترك لصور طائرة U-2، أو رغبة الأونسكوم في الشروع في برنامج اعتراض الاتصالات في العراق. لقد أدرك كلاهما الحاجة إلى دعم جيد في تفسير الصور، وإذا كان الإسرائيليون يستطيعون توفير ذلك وفتح الباب أمام كنز المعلومات الاستخباراتية الذي تحتاجه الأونسكوم لتغذية هذا الدفع الجديد ضد برامج أسلحة العراق، فليكن ذلك. وبالمثل، أدرك المستشار وبيرت أن اقتراح اعتراض الاتصالات يمثل مبادرة ضرورية للغاية لمساعدة الأونسكوم على التحرر من الوهن الحالي في عمليات التفتيش.

لقد أصبح مفهوم الإلحاق بالأونسكوم لمدة ثمانية أشهر قضية سياسية ساخنة داخل مقر قيادة سلاح مشاة البحرية. لذلك، عندما عرض المستشار استخدام أموال وكالة المخابرات المركزية لتمويل عقد استشاري مع البنتاغون من شأنه أن يعيدني إلى الأونسكوم، قبلتُ ذلك، حتى لو كان يعني مغادرة سلاح مشاة البحرية نهائياً.

وصلتُ إلى نيويورك، وانخرطت على الفور في قضية تعاون الأونسكوم مع إسرائيل. أراد رولف إيكويس أن يمضي قدماً، ولذلك تم تنظيم اجتماع بين الأونسكوم ووكالة المخابرات المركزية لمعرفة كيفية تحقيق ذلك. وقد عمل تشارلز دولفر، نائب رولف إيكويس الأمريكي، كنقطة محورية للاجتماع. كنت قد التقيت بدولفر لفترة وجيزة في نوفمبر 1993، في أعقاب عملية التفتيش بالرادار المخترق للأرض، المعروفة باسم الأونسكوم 63. كان دولفر موظفاً محترفاً في وزارة الخارجية، متخصصاً في الأمن القومي، وليس دبلوماسياً، مما يعني أنه كان يعمل كدخيل، حتى داخل وزارة الخارجية.

في 7 يوليو 1995، رتب تشارلز دولفر اجتماع غداء بين الأونسكوم ووكالة المخابرات المركزية في نادي برينستون الحصري، بعيداً عن أعين المتطفلين، في وسط مانهاتن. حضر الاجتماع نيكيتا سميدوفيتش، رولف إيكويس، تشارلز دولفر، والمستشار. كنا هنا لمناقشة العلاقة المتطورة بين الأونسكوم وإسرائيل، وبشكل خاص اقتراح نقل فيلم U-2 إلى إسرائيل للاستغلال المشترك مع مترجمي الصور الإسرائيليين. كان رولف إيكويس، في أغسطس 1991، قد اتفق مع الولايات المتحدة الأمريكية على أنه إذا أرادت الأونسكوم مشاركة صور U-2 مع أي جهة أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية، فإننا نحتاج إلى موافقة أمريكية مسبقة. وكان التعاون مع إسرائيل قضية خلافية بشكل خاص لأسباب سياسية، ولذلك أراد إيكويس التأكد تماماً من حصولنا على مباركة وكالة المخابرات المركزية قبل المضي قدماً.

جلسنا في غرفة الطعام العلوية بالنادي، وهي مساحة واسعة فسيحة حيث تأتي نخبة الأعمال في نيويورك للتواصل وتناول الطعام. أخذ نادل يرتدي معطفاً أبيض طلبات غداً، وسار نحو المطبخ، تاركاً الخمسة منا جالسين حول الطاولة؛ ظاهرياً، كنا نبدو كأى مجموعة أخرى من خريجي الآيفي ليغ، يرتدون البدلات، متجمعين حول طاولة يستمتعون بوضعهم النخبوي في أحد أكثر النوادي الخاصة حصرية في نيويورك. قبل أن نطلب طعامنا، كنت قد قدمت للمجموعة إحاطة كاملة حول ما كان مقترحاً، وكنت أنتظر ردودهم.

لم يكن لدى المستشار سوى بضعة أسئلة. "ما هي إجراءات الأمن التي تقترحونها للتعامل مع الفيلم؟" سألت: "ماذا تقترحون أنتم؟" هز المستشار كتفيه. "أنا لا أقترح شيئاً. هذا عرضكم. أخبروني ماذا ستفعلون."

قلت: "يمكنني أن آخذه إلى السفارة الأمريكية وأحتفظ به هناك عندما لا أعمل عليه".

أجاب المستشار: "لا سفارة. يجب ألا تكون هناك أي بصمات أمريكية على هذا الأمر".

قلت: "سيكون أسهل لو أخبرتمونا فقط بمتطلباتكم الأمنية". "ثم سنضع إجراءات تأخذ ذلك في الاعتبار".

كرر المستشار مرة أخرى: "لا بصمات أمريكية. لا أحد في منظمتي يريد أن يكون هناك أي شيء مكتوب عن هذا النشاط. لن نمنعكم من القيام بذلك، والكثيرون، مثلي، يعتقدون أن هذه فكرة جيدة جداً. لكن في واشنطن، هناك نوعان من الناس – أولئك الذين يدعمون إسرائيل، وأولئك الذين لا يثقون بإسرائيل. آخر شيء نريده هو أن نعطي أي شخص قصاصة ورق يمكن أن يلوح بها أمام وسائل الإعلام حول هذا الأمر".

بعد مناقشة طويلة ومتأنية، تم إعطاء ضوء أخضر حذر. سأذهب إلى إسرائيل ومعى عدة لفائف من فيلم U-2، وأبدأ عملية برنامج سري لتبادل المعلومات الاستخباراتية الذي نأمل أن يمكّن الأونسكوم من إنهاء ملف أسلحة الدمار الشامل العراقية. 1 ولكن إذا أصبحت هذه العلاقة علنية، فقد تكون سبباً في دمار الأونسكوم.

ملياً بالترقب، التقيت موشيه بونكوفسكي في تل أبيب في يوليو 1995. أقلني من المطار وقادني نحو الكيريا، المنطقة المحصنة من المدينة التي تضم مقر قيادة الجيش الإسرائيلي. أوقف بونكوفسكي السيارة، وقادني إلى مبنى غير معلم في منتصف الطريق. في الداخل، استقبلنا جندي إسرائيلي يقف حارساً، ناولني شارة زائر تحمل شعار الوحدة التي تشغل هذا المبنى: دائرة زرقاء، يحدها اللون الأحمر، وفيها فتحة سوداء وحمراء وبيضاء ملفوفة بأجنحة فضية، وبوصلة مثبتة في الأعلى، وعدسات بيضاء مثبتة على الذراع. كنا في مقر وحدة تفسير الصور الوطنية التابعة للجيش الإسرائيلي.

قدم بونكوفسكي لي موشيكو (كان الإسرائيليون غير رسميين للغاية، يشيرون إلى الجميع بأسمائهم الأولى)، أحد أكثر مترجمي الصور خبرة وكفاءة في الجيش الإسرائيلي. وقد قدم موشيكو بدوره لي خيزي ومايا وأوري وآخرين، جميعهم

محللون خبراء في الصور ولديهم آلاف الساعات على طاولة ضوئية. كانوا هؤلاء هم نخبة النخبة، "أفضل الأفضل" في مجال تفسير الصور الإسرائيلي. تحت الإشراف الصارم لكبير مترجمي الصور لديهم، شرع محللو الصور في الجيش الإسرائيلي في "مسح" الفيلم، للحصول على شعور بكل من المنتج والمنطقة التي كانوا ينظرون إليها. ويعني "المسح" أنك لا تبحث عن شيء معين، بل تتصرف أشبه بسائح، يقوم بجولة عابرة في العراق من ارتفاع 75,000 قدم. بمجرد أن يقوم جميع المحللين بـ "مسح" كل لفة من الفيلم عدة مرات، حان وقت تدوين الملاحظات. راجع المحللون كل إطار، بوصة ببوصة، بحثاً عن أي شيء ذي اهتمام محتمل، يدونون أي شيء يلفت انتباههم. عندها فقط عاد المحللون إلى مكاتبهم، حيث استشاروا قواعد البيانات المختلفة للمعلومات الاستخباراتية التي كانوا يحتفظون بها عن العراق. كنت مشاركاً طوال هذه العملية، أتنقل ذهاباً وإياباً بين الطاولات الضوئية وغرف المؤتمرات، حيث التقيت بخبراء مختلفين من مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي لمناقشة ما كنا نراه على الفيلم. استمرت هذه العملية لمدة أسبوعين، وفي نهايتها أنتج الإسرائيليون عشرات أهداف التفتيش القابلة للتطبيق. بعد أسبوعين من العمل الجاد، غادرت إسرائيل ومعها عدة دفاتر مليئة بالبيانات، ومجلد يحتوي على عشرات الصور الفوتوغرافية لمواقع مستهدفة في العراق، وثمانية لفائف من فيلم U-2. بدا أن التعاون الإسرائيلي أيقظ وكالة المخابرات المركزية على حقيقة أنه من الأفضل أن تبدأ بتقديم شيء ذي مصداقية من حيث المعلومات الاستخباراتية أو تجد نفسها تُدفع جانباً. في غضون أيام من عودتي إلى نيويورك، دُعيت إلى واشنطن لحضور اجتماع في وزارة الخارجية لمناقشة خطط التفتيش المستقبلية. كان تعاون الأونسكوم وإسرائيل في مجال U-2 جزءاً من خطة استخباراتية شاملة كنت قد أعدتها لمعالجة قضية ما كنا نسميه في الأونسكوم "آلية الإخفاء" العراقية. باستخدام المعلومات الاستخباراتية التي قدمتها إسرائيل، كنت قد عزلت منظمة الأمن الخاص العراقية (SSO) كنقطة تركيز حاسمة لتحقيق الأونسكوم. إذا كانت معلوماتنا الاستخباراتية صحيحة، فقد اعتقدنا (خطأً كما تبين لاحقاً) أن منظمة الأمن الخاص لم تكن متورطة فقط في حماية أسلحة الدمار الشامل في عام 1991، بل إن هذا التورط استمر حتى الوقت الحاضر.

ترأس بيرت، جهة اتصالي الرئيسية في وكالة المخابرات المركزية، الاجتماع، ورافقه حاشية من وكالة المخابرات المركزية ضمت مو دوبس، وغوردون كوبر (عميل قوة دلتا الذي خدم في عمليات تفتيش سابقة) وعدة محللين وعناصر عمليات آخرين. لقد مر ما يقرب من عامين منذ أن رأيت دوبس وكوبر آخر مرة، وتبادلنا مصافحة حارة. بغض النظر عن رأيي في وكالة المخابرات المركزية والسياسة الأمريكية تجاه العراق، كان هذان رجلين أكن لهما احتراماً هائلاً.

بدأ الاجتماع بإحاطة كنت قد أعدتها حول خطة عمل مفصلة كان لتعاون الأونسكوم وإسرائيل دور حاسم فيها في جمع المعلومات حول منظمة الأمن الخاص اللازمة لأي عملية تفتيش قد تقوم بها الأونسكوم. أطلعت بيرت وحاشيته على بعض الأهداف التي تم تطويرها مع الإسرائيليين. دون بيرت بعض الملاحظات، وابتسم. قال: "أعتقد أننا قد نتمكن من معالجة بعض هذه القضايا اليوم".

واصلت. أشرت إلى أن التعامل مع هدف حساس مثل منظمة الأمن الخاص يعني أن الأونسكوم ستحتاج إلى الوصول إلى وسائل جديدة لجمع المعلومات في العراق، بينما تجري عمليات التفتيش. إذا كانت منظمة الأمن الخاص متورطة بالفعل في إخفاء المواد عن مفتشي الأونسكوم، فهذا يعني أنها اضطرت للتكيف مع ما كان يفعله المفتشون داخل العراق. وهذا يتطلب شكلاً من أشكال الاتصالات، واعتقدت أن الأونسكوم يجب أن تحاول التنصت على أي محادثات تتضمن نقل مواد متعلقة بأسلحة الدمار الشامل بعيداً عن المفتشين. كانت إسرائيل قد رفضت طلبنا للحصول على دعمها المباشر لمثل هذه العملية، لكن هذا لا يعني أن الحاجة لم تعد موجودة. كنت قد ذكرت قضية عمليات اعتراض الاتصالات للمستشار في اجتماع نادي برينستون الأول، بالإضافة إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترددت مرتين في تقديم الدعم للأونسكوم في هذا الصدد. كان المستشار متأكداً من أن المواقف في واشنطن قد تغيرت تجاه فكرة فرق اعتراض الاتصالات التي تسيطر عليها الأونسكوم، وأنه إذا أمكن طرح خطة قابلة للتطبيق من قبل الأونسكوم، فإن الدعم سيأتي بشروط مقبولة لرولف إيكويس. قدمت الآن لبيرت مثل هذه الخطة، موضحاً كيف يمكن لتفتيشات

الأونسكوم للأهداف التي قدمها الإسرائيليون أن تثير رداً عراقياً يمكن لفرق اعتراض الاتصالات استغلاله.

ذكرت إمكانية الدعم الأمريكي لمثل هذا الجهد لبيرت، الذي سلم القضية إلى مو دويس. قال: "نحن نعد حزمة لكم ولنيكيثا. عندما ننهي منها، سنقوم بإحاطتكم وتقديم أي تدريب ضروري".

ثم سلم بيرت الاجتماع إلى ضابط حالة في وكالة المخابرات المركزية يعمل في شمال أوروبا. كان لديه بعض المعلومات الجديدة المذهلة حول آلية الإخفاء العراقية، والدور الذي لعبته قوات الأمن التابعة لهيئة التصنيع العسكري – أمن التصنيع.

قال ضابط وكالة المخابرات المركزية: "مصدر هذه المعلومات هو منشق ذو وصول وموثوقية مثبتة يتم استغلاله بشكل مشترك من قبل وكالة المخابرات المركزية والحكومة المضيفة. لقد عدت للتو من اجتماع في أوروبا حيث نوقش المصدر، وكان الشعور هو أنه نظراً لطبيعة تفتيشكم المخطط له، فإن هذه المعلومات ستكون ذات قيمة".

وفقاً للمصدر، انتقل مقر أمن التصنيع إلى شارع فلسطين في وسط بغداد، وهي منشأة متعددة الطوابق بجوار وزارة الدفاع. وبالإضافة إلى الأقسام المختلفة التي قد يربطها المرء بمنظمة أمن صناعي لدولة بوليسية، قال المصدر إن أمن التصنيع يحتفظ بمركز عمليات مخصص فقط لغرض تتبع الأونسكوم وخدمة جهد إخفاء أوسع نطاقاً كان ينقل المواد المحظورة المحتفظ بها من موقع إخفاء إلى آخر. قدم المصدر أوصافاً لعشرات مواقع الإخفاء التي كان على دراية شخصية بها.

فجأة، كان لدي لب من المعلومات الدقيقة يمكنني من خلاله تصميم عملية تفتيش بشكل أكثر تحديداً، خاصة عندما تُدمج مع المعلومات الإسرائيلية.

سأل بيرت: "إذا سلطنا هذا المسار، فكم من الوقت تعتقد أن الأمر سيستغرق لتحقيق نتيجة ذات مغزى؟ متى سنجد الأسلحة؟"

قدرت الوقت الإجمالي اللازم للعملية، من البداية إلى النهاية، بحوالي ستة أشهر. قلت: "إذا نجح هذا، فلا يوجد سبب يمنعنا من إغلاق ملف العراق بحلول عيد الحب".

الفصل التاسع مغامرات في عمان

يوليو – نوفمبر 1995

في يوليو 1995، وبعد تحقيق استمر عاماً كاملاً من قبل فريق الأونسكوم المعني بالأسلحة البيولوجية، والذي تضمن تعاوناً وثيقاً مع أجهزة استخبارات كل من إسرائيل وألمانيا، اعترفت الحكومة العراقية أخيراً بامتلاكها برنامجاً هجوماً للأسلحة البيولوجية، وكانت معلومات جديدة بشأن هذا البرنامج تتوالى بشكل شبه أسبوعي. كان العراق ينكر وجود برنامجه للحرب البيولوجية لأكثر من أربع سنوات، وقد جعل غيابه عن الإعلان العراقي بيع فكرة التحقيق في أي ما يسمى بـ "آلية الإخفاء" في العراق، التي يُعتقد أنها تخفي برامج أسلحة مثل النشاط البيولوجي المعلن حديثاً، أسهل بكثير. ومع ذلك، بعد اعترافها، اتخذت الحكومة العراقية موقفاً متشدداً، مطالبة مجلس الأمن بالتحرك لرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وإلا فإن بغداد ستقطع جميع علاقاتها مع الأونسكوم. وقد حدد العراق منتصف أغسطس 1995 موعداً نهائياً.

ثم جاء انشقاق حسين كامل إلى الأردن. لقد هز انشقاق صهر صدام حسين إلى عمان، الأردن، في 8 أغسطس 1995، الأونسكوم والعالم بأسره. ففي نهاية المطاف، كان حسين كامل الرئيس السابق لهيئة التصنيع العسكري، والمسؤول عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. وعند وصوله إلى الأردن، أعلن حسين كامل نيته قيادة الكفاح لإزاحة صدام حسين عن السلطة. أثار انشقاق كامل موجة من النشاط بينما سارع المجتمع الدولي للرد على التطور، وأصبحت معالجة انشقاق حسين كامل أولوية الأونسكوم الأولى. تم تأجيل التحقيق في منظمة الأمن الخاص الذي كنت أعده، وكذلك التعاون الإسرائيلي.

سافر رولف إيكويس إلى بغداد للقاء الحكومة العراقية لمناقشة انشقاق حسين كامل والاتجاه الذي ستتخذه العلاقات العراقية-الأونسكومية. في تحول مذهل، أسقط العراق طبيعة خطابه العدائي ضد الأونسكوم واعتمد بدلاً من ذلك لهجة من التنازلات التصالحية. الآن، في أعقاب الانشقاق، لم يكن هناك أي ذكر لأي موعد نهائي، أو رفع للعقوبات. بدا أن العراق يبذل قصارى جهده ليظهر أنه يتعاون بشكل كامل مع الأونسكوم ومهمتها لنزع السلاح.

قبل مغادرته العراق، وفي طريقه إلى الأردن للقاء حسين كامل، تلقى رولف إيكويس مكالمة هاتفية من عامر رشيد، يطلب منه تأجيل مغادرته حتى يتمكن

الجنرال عامر من أن يريه شيئاً. تساءل إيكبوس عما كان ينتظره. وقد تبين أن "الشيء" هو مزرعة دجاج كانت على ما يبدو ملكاً لحسين كامل. وكالدبلوماسي المعتاد، أخفى إيكبوس إحباطه من هذه الرحلة الغربية الظاهرة. ولكن عند دخوله المزرعة، رأى أمامه الكأس المقدسة لعمليات تفتيش الأسلحة منذ عام 1991. كانت المزرعة مليئة بصناديق وصناديق تحتوي على مئات الآلاف من صفحات الوثائق، على الورق ومخزنة كصور مصغرة (microfiche)، وتتعلق ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. لقد كانت أرشيف اللجنة الصناعية العسكرية المروغ، وهو نفس الأرشيف الذي كانت الأونسكوم تبحث عنه منذ المواجهة خارج وزارة الزراعة في صيف عام 1992. أخيراً، أصبح لدينا الوسيلة للتأكد، مرة واحدة وإلى الأبد، مما إذا كان العراق يمثل بالفعل لالتزامه بنزع السلاح أم لا.

ولكن في العراق، لم يكن شيء كما يبدو حقاً. لقد أثار انشقاق حسين كامل موجة من الذعر داخل العراق. ووفقاً لمسؤولين عراقيين كبار كانوا مشاركين في حكومة صدام حسين خلال هذا الوقت، أدرك قصي صدام حسين، الابن الأصغر لصدام حسين ورئيس منظمة الأمن الخاص، أن العراق لم يعد بإمكانه التمسك بآخر بقايا برامج أسلحة الدمار الشامل.

بعد أن قرر العراق التخلص من مخزوناته المادية من أسلحة الدمار الشامل، جنباً إلى جنب مع العناصر الرئيسية من بنيته التحتية لتصنيع أسلحة الدمار الشامل، من خلال التدمير أحادي الجانب في صيف عام 1991، كان العراق يأمل في إبقاء حلم إعادة تشكيل أسلحة الدمار الشامل حياً من خلال الحفاظ على قدرة تصنيعية مزدوجة الاستخدام مخبأة داخل بنيته التحتية الصناعية المدنية والعسكرية المشروعة التي يمكن إعادة برمجتها بمجرد انتهاء عمليات التفتيش ورفع العقوبات، بمساعدة العقول المدبرة الموجودة في أرشيف الوثائق. لكن أحداث صيف عام 1993، عندما أدت نوبة غضب طارق عزيز التي أسوء تقديرها إلى تحويل مجلس الأمن بأكمله ضد العراق وأجبرته على قبول القرار 715 (برنامج التفتيش طويل الأجل للمراقبة)، عنت أن العراق اضطر للتخلي عن فكرة قاعدة إنتاج مزدوجة الاستخدام سرية. لم يكن بإمكانه الاحتفاظ بها سرّاً تحت هذا النوع من الأنظمة. كل ما تبقى من حلم العراق بأسلحة الدمار الشامل كان أرشيف الوثائق، الذي كان قصي ومنظمة الأمن الخاص يحرسانه بعناية.

لقد وضع انشقاق حسين كامل الآن هذا البقية الأخيرة من برامج العراق السابقة لأسلحة الدمار الشامل في خطر. ومع ذلك، بدلاً من الاعتراف بالدور الذي لعبته منظمة الأمن الخاص في إخفاء الوثائق، أرسل قصي قواته إلى سلسلة من المواقع السرية على أطراف بغداد حيث كانت الوثائق مخبأة مؤقتاً، ثم نقلها على مدى عدة ليالٍ إلى مزرعة دجاج حسين كامل. كان الهدف هو تحويل مسؤولية إبقاء الوثائق سرية بعيداً عن منظمة الأمن الخاص وإلقائها على حسين كامل. وبما أن حسين كامل لم يكن يعلم شيئاً عن وجود هذه الوثائق في مزرعته، وبالتالي لم يتمكن من الإعلان عن وجودها للمفتشين أو الاستخبارات الأجنبية، فقد افترض قصي أن ظهور هذه الوثائق سيثير تساؤلات حول مصداقية حسين كامل، مما يقلل من الضرر المحتمل الذي يمكن أن يسببه لنظام صدام حسين. 1 بتسليم الوثائق إلى رولف إيكوس، تخلت العراق عن آخر بقايا برامج أسلحتها المحظورة. ولكن بعدم إخبار الحقيقة كاملة حول كيفية إخفاء هذه الوثائق عن المفتشين، أطلق العراق أحداثاً من شأنها أن تهيمن على العلاقات بين الأونسكوم والعراق لسنوات قادمة.

في 22 أغسطس 1995، سافر رولف إيكوس، برفقة صديقه ومستشاره الموثوق به، نيكيتا سميديفيتش، بالإضافة إلى ماوريتسيو زيفيريرو، رئيس فريق عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى عمّان، الأردن، حيث التقوا بحسين كامل في أراضي القصر الملكي للملك حسين. ووفقاً لروايات الحاضرين، كان حسين كامل متغطراً كعادته. ضحك مع رولف إيكوس حول آخر مرة التقيا فيها، في صيف عام 1991، عندما كان حسين كامل يتباهى بمسدسه على خصره في محاولة متعجرفة للتخويف. قال الآن: "تلك كانت أوامرنا في ذلك الوقت. لقد تلقيت تعليمات بالتصرف بهذه الطريقة، لكنني كنت أعلم أنها غير مجدية". والآن كل ما أراد حسين كامل فعله، كما قال، هو المساعدة. حضر الاجتماع العقيد علي شكري، الذي كان ظاهرياً رئيس الاتصالات في القصر، ولكنه في الواقع كان ضابط الاستخبارات الشخصي الفعلي لملك الأردن.

كانت قضية حسين كامل تدور حول السياسة. كانت الأسرة المالكة متعاونة للغاية، كما يتضح من حضور العقيد شكري. ومع ذلك، كانت البيروقراطية الحكومية الأردنية مؤيدة للعراق بشكل قاطع، وهو ما شكل مشاكل للملك. كانت هناك أيضاً قضايا جانبية حساسة مع مصر والمملكة العربية السعودية والكويت،

وجميعهم كانوا لا يزالون مستاءين من دعم الملك حسين للعراق في 1990-1991. رأى العاهل الأردني أن انشقاق حسين كامل يحمل إمكانية تحسين العلاقات مع تلك الدول الثلاث، وبالتالي إعادة تأهيل سمعة الأردن ومكانته في المنطقة. لهذا السبب، كان حسين كامل رصيذاً سياسياً "يديره" العرش الأردني.

قبل وصول رولف إيكويس إلى عمّان، سهّل الأردنيون سلسلة من المقابلات بين حسين كامل وأجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية. أرسلت وكالة المخابرات المركزية فريقاً كبيراً للاستجواب، انضم إلى المتخصصين العرب في محطة وكالة المخابرات المركزية في عمّان، للتحديث مع حسين كامل. وبجميع المقاييس، كان الاستجواب كارثة. 2 فبدلاً من معاملة حسين كامل باحترام وتقدير، أجرى فريق وكالة المخابرات المركزية استجواباً عدائياً للغاية، مطالباً بإجابات على أسئلته حول برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية (أخبر حسين كامل وكالة المخابرات المركزية مراراً وتكراراً أنه لم يتبق شيء، وهو ما لم يرغب أحد في وكالة المخابرات المركزية في تصديقه، وهو تأكيد أضر بثقتهم في مصداقية حسين كامل)، وكذلك الوضع السياسي المحيط بصدام حسين. وكان المترجم اللغوي لوكالة المخابرات المركزية مصرياً، وعلى ما يبدو واجه صعوبة في فهم لهجة حسين كامل التكريتية الثقيلة والتعابير القبلية العراقية (مثل صدام حسين، جاء حسين كامل من قرية فقيرة في منطقة تكريت شمال بغداد)، مما أدى إلى مزيد من الإحباط بين جميع الحاضرين. في النهاية، غادرت وكالة المخابرات المركزية غاضبة، تاركة حسين كامل وحيداً ومحبطاً.

اتخذ المحقق البريطاني من جهاز الاستخبارات الخارجية (MI6)، الذي عرفته باسم "الصقار" بسبب شغفه مدى الحياة بهذه الرياضة، نهجاً مختلفاً تماماً. دخل مباشرة بعد مغادرة وكالة المخابرات المركزية، وعرض على الفور فنجاناً من القهوة على حسين كامل. ثم دخل في نقاش حول أصول القهوة في بلاد الرافدين، وتاريخ التجارة وانتشار السلع في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لقد كسب رجل MI6، وهو عربي قديم يتحدث العربية بطلاقة مع القدرة على تزيين حديثه ببعض الكلمات المختارة بلهجة تكريتية، حسين كامل تماماً. أمضيا ساعات يناقشان الثقافة العربية والتاريخ العراقي، وقبل فترة طويلة كان حسين كامل يحاول إبهار ضيفه البريطاني بدوره الفريد في تاريخ العراق الحديث. شرح

حسين كامل للصقار طوعية ولادة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية ودوره في بناء القاعدة الصناعية العسكرية العراقية خلال الحرب العراقية الإيرانية، وصولاً إلى أحداث حرب الخليج وتفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية استجابة لعمليات تفتيش الأسلحة التابعة للأمم المتحدة. في جوهرها، كان محتوى هذا الاستجواب مشابهاً لما تم تقديمه سابقاً لوكالة المخابرات المركزية. لكن نبرة الاستجواب كانت ودية، وبحلول الوقت الذي غادر فيه الصقار، مع وعد بزيارة صديقه الجديد قريباً، ارتفعت معنويات حسين كامل وتجددت ثقته بنفسه. كان هذا هو الوضع عندما التقى رولف إيكوس ووفده بحسين كامل.

بينما كان حسين كامل يقود رولف ووفده عبر تعقيدات قصة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، كانت قصة مماثلة تُكشف، بالتوازي، من خلال التحليل المستمر لوثائق مزرعة الدجاج من قبل مفتشي الأونسكوم. وكان ادعاء بغداد أن حسين كامل هو الجاني، رجل متعطش للسلطة قرر من جانب واحد الاحتفاظ بالمواد المحظورة على الرغم من الموقف الرسمي للعراق بأن جميع هذه المواد يجب تسليمها إلى مفتشي الأسلحة. نفى حسين كامل هذا الاتهام. سأل عندما أبلغ بمخزن الوثائق: "عن أي مزرعة دجاج يتحدثون؟ هذا سخيف!" لكن قصته تطابقت مع قصة بغداد في جانب واحد حاسم: لم يتبق شيء. لقد تم القضاء على جميع الأسلحة المحظورة وبرامجها، وكانت أسوأ المخاوف من قدرة عراقية محتفظ بها – جهاز نووي، على سبيل المثال – بلا أساس. قال للمفتشين المذهولين: "تم تدمير جميع الأسلحة – البيولوجية والكيميائية والصاروخية والنووية. لديكم دور مهم في العراق بهذا. يجب ألا تقللوا من شأن أنفسكم. أنتم فعالون جداً في العراق".

أثناء استجواب حسين كامل حول قضية الصواريخ الباليستية، تعثر نيكيتا سميدوفيتش في شيء يثير قلقاً كبيراً للأونسكوم – آلية الإخفاء العراقية. قال حسين كامل: "لا يوجد صاروخ واحد متبقٍ، لكنهم احتفظوا بالمخططات والقوالب للإنتاج. تم تدمير جميع الصواريخ".

سأل سميدوفيتش: "ماذا عن قاذفات الصواريخ؟"

أجاب حسين كامل: "ليس لدي معلومات دقيقة، لكنني أعلم أن قاذفتين روسيتين أخفتهما الحرس الخاص. كانت إحدهما في حالة مفككة، والثانية كانت كاملة... هاتان القاذفتان مع الحرس الخاص. وهما مخفيتان في نفس الموقع حيث توجد

أقراص الكمبيوتر التي تحتوي على معلومات حول البرامج النووية. إذا عثرت على أحدهما، ستعثر على الآخر. من الصعب تحديد موقع معين. ابن الرئيس صدام، قصي، كان يعرف مكانهما. وكذلك الجنرال كمال مصطفى يعرف. كان مع الحرس الخاص".

عندما رأى حسين كامل الاهتمام الذي أثاره كلامه، أدلى بتنبؤ. قال للمفتشين المجتمعين: "أعتقد أنكم ستواجهون حرباً جديدة من عمليات البحث".³ عاد رولف إيكوس من الأردن مقتنعاً حديثاً بأن تحقيق آلية الإخفاء الذي اقترحته يحمل مفتاح إغلاق الفصل الأخير من برامج أسلحة العراق. كانت وثائق مزرعة الدجاج لا تزال قيد التقييم، وكان يجب حجب الحكم النهائي، لكن تصريحات حسين كامل بشأن التخلص من أسلحة الدمار الشامل تعني أن الأونسكوم كانت على الأرجح قريبة جداً من أن تتمكن من إصدار شهادة براءة ذمة للعراق. كانت المشكلة الوحيدة هي مسألة الإخفاء. كان من المستحيل على الأونسكوم تجاهل حقيقة أن العراق، باعترافه، نجح في إخفاء برامج وتطورات أسلحة رئيسية عن المفتشين لأكثر من أربع سنوات. حتى لو تم الإعلان عن هذه كلها الآن، لم يكن أحد في مجلس الأمن، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ليقبل أي نتيجة من الأونسكوم بامتنال العراق طالما أن الآلية التي نجحت في إخفاء هذه القدرة المحتفظ بها لا تزال سليمة. سيتعين على الأونسكوم تحديد نطاق وطبيعة آلية الإخفاء التي استخدمها العراق، بما في ذلك الأفراد والمنظمات المشاركة، ثم التحقق من أنها لم تعد تعمل. بمجرد الانتهاء من ذلك، فإن أي نتيجة فنية لنزع السلاح تصدرها الأونسكوم ستحمل وزناً أكبر. كان الوقت جوهرياً. بدأ نيكيتا سميدوفيتش وأنا في التحضير لعملية تفتيش كبرى تستهدف آلية الإخفاء العراقية، بهدف السفر إلى العراق في وقت ما في أكتوبر 1995. ومع ذلك، لم نكن قد حللنا بعد مسألة اعتراض الاتصالات، والتي كانت مفتاح مفهوم التفتيش بأكمله. بدا أن مناورة الأونسكوم لإشراك إسرائيل في اعتراض الاتصالات العراقية قد حفزت وكالة المخابرات المركزية، وبدا أن مجتمع الاستخبارات الأمريكي مستعد أخيراً لتزويد الأونسكوم بالقدرات التي كانت تبحث عنها.

كان نهجي بسيطاً: سيتم تجهيز مفتش أو اثنين بماسحات ترددات راديوية صغيرة ومسجلات شرائط يمكن حملها في حقيبة ظهر أو تشغيلها من غرفة فندق. ومع

تقدم عملية التفتيش، سيكتشف الماسح ويسجل جميع الترددات اللاسلكية النشطة خلال ذلك الوقت. بمجرد مغادرة الفريق، سيقوم المحللون بالاطلاع على الاتصالات المعترضة ومعرفة ما إذا كان هناك أي اتصال بينها وبين أنشطة المفتشين.

بدأت وكالة المخابرات المركزية مستعدة لدعم ذلك، وقد تم تكليف مو دوبس بالعمل مع الأونسكوم على تطوير "حزمة" محددة لاعتراض الاتصالات يمكن أن يحملها المفتشون. خبرتي السابقة في هذا النوع من العمل جعلتني أدرك أن المرء يحتاج إلى أن يكون على دراية وثيقة بالمعدات قبل الذهاب إلى الميدان بها، وإلا كان هناك خطر الوقوع في الأسر أو عدم استخدامها بشكل صحيح. كنت أمل أن توفر وكالة المخابرات المركزية لسميدوفيتش وأنا إمكانية الوصول إلى المعدات، حتى نتمكن من التدريب على استخدامها في سيناريوهات افتراضية مختلفة. ظل المستشار وبيرت يعداني بأن مو دوبس سيكون جاهزاً "قريباً"، لكن وعدهما لم يتحقق. بدأت أشعر بالقلق: العملية بأكملها تعتمد على معدات الاعتراض.

في خضم كل هذا، توصل الإسرائيليون إلى معلومة استخباراتية مثيرة للاهتمام، وهي إشارة إلى أن العراقيين كانوا يشحنون أجزاء توجيه وتحكم للصواريخ من روسيا، عبر الأردن، لدعم برنامج صاروخي سري يديره الدكتور مظهر التميمي. وقد أرسل الإسرائيليون هذه المعلومات الاستخباراتية إلى عبر بعثتهم في نيويورك. كان الدكتور مظهر المذكور في التقرير الإسرائيلي معروفاً جيداً لمفتشي الأونسكوم بكونه العقل المدبر وراء برنامج الصواريخ العراقي المحلي. وقد حذر الإسرائيليون: "يمكن أن يتم التسليم في أي وقت".

كان الدكتور مظهر قد اختاره حسين كامل كأحد الشخصيات الرئيسية المتورطة في أنشطة الإخفاء العراقية. أخبر حسين كامل رولف إيكويس أن الدكتور مظهر كان يخفي وثائق ومكونات صواريخ عن المفتشين. المعلومات الإسرائيلية الآن كانت تشير إلى تورط الدكتور مظهر في جهد شراء سري، والذي، إذا تمكنا من إثبات وجوده، يمكن أن يكشف الستار عن آلية الإخفاء العراقية بأكملها. كان الإسرائيليون يدعونني للحضور إلى تل أبيب لمناقشة هذا الأمر بمزيد من التفصيل.

عدت إلى إسرائيل في منتصف سبتمبر، حيث التقيت بمختصين من قسم الاستخبارات الفنية. كان هذا القسم هو الذي يشرف على جهود المشتريات العراقية، وبالتالي كان يتولى زمام المبادرة بشأن شحنة توجيه وتحكم الصواريخ الروسية للدكتور مظهر. كان الشخص الرئيسي هنا هو النقيب روني أورتل (اسم مستعار)، من مكتب الاستخبارات الفنية التابع للجيش الإسرائيلي. التقيت به في الطابق الثاني من مبنى الشؤون الخارجية. كانت خريطة الحدود الإسرائيلية مع لبنان تزين الجدار البعيد، مقابل رف يحتوي على لوحات وميداليات من مختلف أجهزة الاستخبارات حول العالم التي كانت قسم الشؤون الخارجية قد تواصل معها على مر السنين. رسم أورتل وأنا استراتيجية لمحاولة اعتراض شحنة التوجيه والتحكم قبل وصولها إلى العراق. اتفقنا على أن المفتاح هو حمل الحكومة الأردنية على التعاون في ضبط الشحنة عند وصولها إلى عمان. ومع ذلك، شعرنا أننا لا نستطيع الذهاب إلى الأردنيين مبكراً جداً، خوفاً من تنبيه الأطراف المعنية. قررنا جمع المزيد من المعلومات قبل أن نتمكن من التصرف. لقد أصبح التعاون مع الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية واسعاً ومعقداً للغاية، ويتضمن العديد من الاجتماعات مع المحللين والخبراء المشاركين في تقييم برامج الأسلحة العراقية، وأجهزة الأمن والاستخبارات، والسياسة، المحلية والخارجية. عندما انتهى اجتماعي مع أورتل، كان بونكوفسكي سيجلب فريقاً من الخبراء من فرع أو قسم آخر، كل ذلك في جهدنا المتبادل لفهم المزيد عن العراق وقدرته على إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

فهم بونكوفسكي أفضل من معظم الناس ما كنا نحاول تحقيقه في كشف آلية الإخفاء داخل العراق. قال: "إنها مشكلة تشبه إلى حد كبير ما نواجهه نحن في إسرائيل من الإرهابيين الذين يعملون من لبنان. إنهم سريون للغاية، ومقسمون، ودائماً في حركة. ومع ذلك، حققنا نحن في الاستخبارات الإسرائيلية نجاحاً كبيراً في اختراق طبقات الأمن التي يستخدمها الإرهابيون، ويمكننا العثور عليهم والقبض عليهم. أعتقد أنه إذا استخدمنا نفس النهج التحليلي مع العراق، يمكننا العثور على أسلحتهم المخفية والقبض عليها أيضاً". قلت: "إذا كان لديهم أي أسلحة".

ابتسم بونكوفسكي. "إذا كان لديهم أي أسلحة"، وافق.

طوال الوقت استمر التعاون في مجال طائرة U-2. من خلال مزيج من البرامج التحليلية، تمكن الإسرائيليون من إنتاج ملفات أهداف ممتازة لكل موقع، كاملة بالخرائط والصور عالية الدقة. كانت خطة التفتيش المضادة للإخفاء تتشكل أخيراً.

في هذه الأثناء، لم تكن وكالة المخابرات المركزية قد وفت بوعودها فيما يتعلق باعتراض الاتصالات. أخبرني المستشار أن العائق الرئيسي كان حول مسألة مشاركة أي معلومات استخباراتية يتم جمعها. لقد أدركت التداعيات السياسية لهذا التعاون، لكنني شعرت أنه يجب على نيكيثا سميدوفيتش وأنا على الأقل أن نتدرب على المعدات حتى نكون مستعدين إذا وحينما يحين الوقت لتنفيذ عملية التفتيش. لم تر وكالة المخابرات المركزية الأمر بهذه الطريقة، ولم يتم توفير أي تدريب. تم تأجيل عملية التفتيش المخطط لها قريباً حتى نهاية نوفمبر لمنح الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من الوقت لاتخاذ قرار بشأن الدعم. كانت المعلومات الاستخباراتية التي كنا نعتمد عليها في هذه العملية تتقدم بسرعة؛ فقد مر شهر على انشقاق حسين كامل، وكانت المعلومات الأوروبية لوكالة المخابرات المركزية حول دور أمن التصنيع العسكري في إخفاء أسلحة الدمار الشامل تتقدم أيضاً. سافرت عائداً إلى إسرائيل في 28 أكتوبر، محاولاً تحديث قاعدة بياناتنا الاستخباراتية.

بينما كنت قلقاً بشأن الإخفاء العراقي، كان الإسرائيليون قلقين بشأن الجهود العراقية لاستيراد معدات توجيه وتحكم الصواريخ. كانت المعلومة الإسرائيلية حول عبور مكونات الصواريخ من روسيا إلى العراق تتقدم. والمثير للدهشة أن الإسرائيليين تمكنوا من تطوير معلومات جديدة حول الشحنة، وفور وصولي إلى تل أبيب، اصطحبني موشيه بونكوفسكي لمقابلة روني أورتيل. أمسك أورتيل ورقة واحدة، وقرأ: "شحنة من 20-25 صندوقاً، وُصفت بعضها بأنها "كبيرة"، نُقلت جواً من موسكو إلى عمان في 18 أغسطس عبر رحلة الخطوط الملكية الأردنية RJ 178". رفع نظره عن ورقته. "لدينا درجة عالية من الثقة بأن الشحنة تحتوي على مواد متعلقة بتوجيه وتحكم الصواريخ الباليستية، وأن المواد المعنية، اعتباراً من أسبوع 24 أكتوبر، كانت لا تزال في الأردن." أعاد أورتيل الورقة إلى ملفه.

تولى بونكوفسكي الحديث. "ما أخبرناكم به للتو حساس للغاية. كان الكثيرون في مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي ضد مشاركتنا إياه معكم. ومع ذلك، تمكنت من إقناع مدير الاستخبارات العسكرية بأنكم والأونسكوم تمثلون أفضل فرصتنا لمنع وصول هذه المواد إلى العراق. إذا تواصلنا مع الأردنيين مباشرة، فهناك احتمال أن تتسرب المعلومات وتهرب المواد. وينطبق الشيء نفسه إذا حاولنا التعامل مع هذا الأمر من خلال الأمريكيين. نعتقد أن الأونسكوم، بفضل تفويضها من الأمم المتحدة، لديها السلطة والمصداقية لإنجاز هذا الأمر. أمل أن تكون ثقتنا في محلها".

تصرفت بسرعة، وصغت رسالة إلى تشارلز دولفر في نيويورك، وعد الإسرائيليون بتسليمها عبر بعثتهم. أوصيت بأن يضغط دولفر على الرئيس التنفيذي لفتح خط اتصال مع العقيد علي شكري، المسؤول الأردني الذي ساعد الأونسكوم في استجواب حسين كامل، لتحديد جدوى التعاون بشأن اعتراض مكونات الصواريخ الروسية.

أمضيت بقية الأسبوع أعمل عن كثب مع محلل الصور في الأونسكوم المكلف بالعملية الإسرائيلية، جيرارد مارتيل (اسم مستعار). كان مظلماً فرنسياً قصيراً ممثلي الجسم، يفهم العمليات، وكيفية جعل تفسير الصور يدعم العمليات. كان مارتيل، وهو محب للثقافة الإنجليزية يغمر نفسه فيها، يتحدث الإنجليزية بطلاقة ولديه حس فكاهي مذهل، يتجلى في الرسوم الكاريكاتورية التي كان يرسمها عندما يأتيه المزاج، عادة في المطاعم بعد أن تتدفق البيرة وتُروى القصص. فجأة، كان يمسك قلماً ومندبلاً ورقياً، وبيبضع ضربات جريئة يخلق رسماً مع تعليق مناسب يجعل الجميع على الطاولة يضحكون من أعماق قلوبهم. عمل مارتيل و مترجمو الصور الإسرائيليون بجد لتطوير أهداف لعملية تفتيش الأونسكوم 120، حيث قاما بتحليل مشترك لفيلم U-2 الذي أحضرناه معنا. كان من المقرر أن تتم عملية التفتيش في أقل من شهر، وكان لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

كان من المقرر أن أغادر إسرائيل متجهاً إلى نيويورك في 10 نوفمبر. في بعد ظهر يوم 9 نوفمبر، استدعيت إلى مكتب بونكوفسكي، حيث ناولني هاتفياً. كان دولفر على الطرف الآخر، وبدا متحمساً. "لقد أرسل الرئيس التنفيذي رسالة إلى

العقيد شكري يطلب اجتماعاً عاجلاً. وافق العقيد شكري، وعليك أن تلتقي به غداً في عمّان، الأردن".

في صباح اليوم التالي، غادرت تل أبيب متجهاً إلى الحدود الإسرائيلية الأردنية، حيث استقلت حافلة أردنية للعبور فوق جسر اللنبي إلى الأردن. كان ركابي مزيجاً من الفلسطينيين والأردنيين وبعض السياح الغربيين. حدثنا جميعاً في صمت بينما كانت الحافلة تشق طريقها عبر الحدود المحصنة بشدة، مروراً بمخابئ خرسانية مسلحة كانت بمثابة نقاط قوة إسرائيلية. كان جسر اللنبي نفسه عادياً للغاية، هيكل ضيق بألواح خشبية تصدر صوتاً مخيفاً بينما كانت الحافلة تعبر شريطاً رفيعاً من الماء الأخضر المبطن بالقصب الذي لم يشبه على الإطلاق ما كنت أعتقد أن نهر الأردن يجب أن يبدو عليه.

على الجانب الآخر من الجسر، الآن داخل الأراضي الأردنية، أوقف ضابط شرطة يرتدي زياً أزرق الحافلة، وصعد إلى الحافلة وطلب رؤية جوازات سفر جميع الركاب. بعد فحص جواز سفري، نظر إلي. "سيد سكو؟" أومأت برأسي. "من فضلك، تعال معي"، أمر، وتم قيادتي من الحافلة نحو سيارة مرسيدس سيدان بيضاء كبيرة يقف بجانبها رقيب من الجيش الأردني. قال الشرطي: "هذا الجندي سيأخذك من هنا"، وتركني واقفاً بجانب حارسي الجديد، الذي لم يكن يتحدث الإنجليزية.

تبين أن عمّان كانت نسخة أنظف وأكثر تنظيماً من بغداد. قادني سائقي العسكري مباشرة إلى فندق إنتركونتيننتال، حيث أبلغني موظف الاستقبال بأنني سأكون "ضيفاً على القصر الملكي". تم عرض غرفة لطيفة جداً عليّ، وبالكاد بدأت أستقر فيها عندما رن الهاتف. كان مساعد العقيد شكري على الطرف الآخر. أبلغني المساعد: "سيكون سائق في الطابق السفلي بعد عشر دقائق ليأخذك إلى القصر".

وكما وعد، بعد عشر دقائق ظهر سائق عسكري ثانٍ ووجهني بصمت إلى سيارة مرسيدس سيدان أخرى، هذه المرة سوداء. شقنا طريقنا عبر شوارع عمّان، قبل أن نخرج من الطريق الرئيسي عند مخرج يحمل لافتة زرقاء تعلن "القصور الملكية" ولافتة أخرى تحذر "ممنوع الدخول". مررنا عبر ثكنات عسكرية وإلى نقطة تفتيش، حيث فحصت الشرطة العسكرية ذات الزي الأبيض جواز سفري وتحققت من أنني كنت على قائمة الدخول. دخلنا إلى أراضي القصر، ودهشت

من المروج الخضراء الزاهية، والشوارع الواسعة، والمباني البيضاء الكبيرة اللامعة. في منتصف الطريق، انعطفت المرسيديس يساراً، وتوقفت أمام أحد تلك المباني البيضاء نفسها، والذي تبين أنه يضم مكتب الاتصالات بالديوان الملكي ومكاتب العقيد علي شكري، الذي كان ظاهرياً مدير الاتصالات ولكنه وظيفياً كان رئيس الاستخبارات في الديوان الملكي الأردني.

تم إدخالني إلى المبنى بواسطة مساعد، وقُدمت إلى مكتب العقيد شكري الخاص. كان مكتباً فخماً، يليق بمساعد مقرب للملك، مع سجاد حريري فاخر على الأرض وجدران خشبية مصقولة. وُضعت طاولات خشبية أصغر حول المكتب، كل منها يحمل تذكراً أو ساعة أو صورة مؤطرة. كانت هناك العديد من الصور لعلي شكري وعائلته المباشرة، وملك الأردن، ورجال عرب كبار آخرين افترضت أنهم أقارب علي شكري. جلست على أريكة جلدية، وُضعت أمام مكتب العقيد شكري الخشبي الثقيل. على المكتب كانت هناك عدة هواتف، بما في ذلك زوج من الهواتف الآمنة الصادرة عن الحكومة الأمريكية، دليل على الروابط الوثيقة التي حافظت عليها الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة الأردنية الهاشمية. بعد أن قدم لي نادل عصير برتقال طازج وقهوة تركية حلوة، دخل العقيد شكري الغرفة، مرتدياً ملابس مدنية غير رسمية يعلوها سترة جلدية أنيقة. "أهلاً بك في الأردن"، هتف، ماداً يده. كان العقيد شكري رجلاً وسيماً متوسط البنية والطول، بعينين وشعر داكنين وابتسامة كبيرة دافئة ومصافحة قوية. وبينما كان ودوداً، كان أيضاً عملياً، مشيراً إلى أنه كان عطلة نهاية الأسبوع، وهو ليس وقتاً لاستقبال الزوار عادة. وأضاف أن "صديقه الحميم" رولف إيكوس قد أشار إلى بعض الإلحاح فيما يتعلق بهذه الزيارة، وأنه مستعد للمساعدة بأي طريقة ممكنة. استقر العقيد شكري في كرسيه ودعاني لتقديم قضيتي.

شكرت العقيد على استقبالي في مثل هذا الإشعار القصير، وانتقلت مباشرة إلى سبب زيارتي، حيث أبلغت العقيد شكري بالمعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية (دون تسمية إسرائيل كمصدر)، وأشارت إلى إلحاح الحاجة إلى اتخاذ إجراء. كان العقيد شكري يدون كل شيء. عندما انتهيت، التقط أحد الهواتف على مكتبه. تحدث في السماعه مباشرة، دون طلب رقم. كانت المحادثة في الغالب باتجاه واحد. كان علي شكري قد استدعى للتو نائب مدير دائرة المخابرات العامة، اللواء بطيخي. أوضح شكري لي بعد أن أغلق الخط، أن رجال بطيخي هم من

يسيطرون على المطار وأماكن التخزين الجمركية، لذا كان لا بد من إشراك بطيخي.

بعد حوالي ساعة من وصولي إلى القصر، ظهر اللواء بطيخي. كان بطيخي رجلاً قصيراً ممتلئ الجسم بشعر رمادي، يرتدي زي لواء أردني. على الرغم من أقدمية بطيخي في الرتبة، كان من الواضح تماماً أن العقيد شكري كان له اليد العليا في هذه العلاقة. صافح اللواء بطيخي يدي، ثم جلس قبالي. تحدث العقيد شكري باللغة العربية، وأطلع اللواء بطيخي على مهمتي والمعلومات التي شاركتها. دون تعليق، أجرى اللواء بطيخي عدة مكالمات هاتفية لضباطه في المطار. ترجم لي علي شكري. "إنه يوجه رجاله للبحث عن المواد المعنية باستخدام وثائق التحميل من رحلة الخطوط الملكية الأردنية RJ 178 في 18 أغسطس 1995، وفقاً لمعلوماتك. لقد فعلنا كل ما بوسعنا في هذه المرحلة، والآن سنبدأ لعبة الانتظار". وعد بإبائي على اطلاع مع تطور الوضع. في وقت لاحق من تلك الليلة، تلقيت مكالمة في فندقي من علي شكري، قال: "لدي أخبار رائعة لك. تم تحديد المواد المعنية وضبطها من قبل رجال بطيخي. على ما يبدو، تم إرسال شحنة جزئية بالفعل إلى العراق في وقت سابق، لكن خمسة عشر صندوقاً تخضع الآن لسيطرة دائرة المخابرات العامة ويجري فتحها واستغلالها بشكل أكبر من قبل رجال بطيخي".

توقف علي شكري. "لقد حظينا بحظ جيد. كانت المواد المضبوطة قد صدر لها بالفعل تصريح جمركي، وكان من المرجح أن يتم شحنها إلى العراق أول شيء صباح الغد. فقط التدخل في الوقت المناسب لمعلوماتك وإجراء اتنا السريعة، بالإضافة إلى حقيقة أنه كان يوم جمعة وبالتالي يوم عطلة، مكن من ضبط المواد".

أجريت مكالمة سريعة إلى نيويورك، حيث أبلغت رولف إيكوس بخبر الاعتراض. كان الارتياح في صوت الرئيس ملحوظاً. أخبرت إيكوس مدى صعوبة المهمة – أي تردد بسيط من أي طرف كان سيؤدي إلى وصول المواد إلى بغداد. لقد وصلنا إليها في الوقت المناسب تماماً. هنأته على قراره بالموافقة على المهمة، ونقلت إليه مدى إيجابية وتوقيت تعامل علي شكري مع الأمر.

كانت العملية دفعة معنوية للجميع. في مستتقع عمليات التفتيش التي تحركها الإجراءات، تمكنا من العثور على خيط جيد والتصرف بناءً عليه. حتماً، لم يُسمح لرضانا الذاتي بالاستمرار طويلاً.

الفصل العاشر نقض ثقة

نوفمبر 1995 – يناير 1996

ما زلتُ أستمّد الزهو من النجاح الذي حققناه في عمّان، عدتُ إلى نيويورك وباشرتُ فوراً في التخطيط لعملية تفتيش جديدة تستند إلى اعتراض الاتصالات. كنتُ على يقين بأننا، بعملية مُحكمة التخطيط، سنتمكن من الإمساك بالعراقيين وهم ينقلون مواد تحسباً لعمليات تفتيشنا.

لكن القلق كان يتزايد لديّ بشأن تقاعس وكالة المخابرات المركزية عن توفير معدات اعتراض الاتصالات. لقد كان الوقت ينفد منّا. كان لا بد من إرسال رسائل إلى الحكومات لطلب الأفراد، كما كان يجب حلّ قضايا التنسيق المتعلقة بالدعم السياسي والعسكري الأمريكي لعملية التفتيش. اتصلتُ بالمستشار وحذّرتُه من أننا قد نضطر إلى إلغاء عملية التفتيش. وفي غضون يوم واحد، أبلغتُ أنا ونيكيّتا سميديوفيتش بأنه قد تم العثور على حل لمسألة اعتراض الاتصالات، وأننا سنحصل على المعدات والتدريب على الفور تقريباً.

وُقيمت الرسائل التي تطلب أفراداً من عدة حكومات وأُرسلت. "أنسكوم 120"، كما عُرفت عملية التفتيش الآن، مثّلت أكبر عملية تفتيش قامت بها أنسكوم منذ أكثر من عامين، وكانت تكتسب زخماً متزايداً.

في السادس عشر من نوفمبر، سافرتُ أنا وسميديوفيتش إلى واشنطن، بدعوة من بيرت، مسؤول المستشار عن القضايا الحساسة. أشار موقع اجتماعنا، قبالة الطريق 7 في تايسونز كورنر، إلى الطبيعة الغامضة لمهمتنا: ففي هذا الركن من الضواحي الأمريكية، أمانة في تمويهها كأى عمل تجاري صغير آخر يسعى لتحقيق الكفاف، كانت توجد شقة من الطوب الأحمر تتقدمها لافتة غير مؤذية تعلن عن شاغليها باسم "مشاريع ما وراء البحار، إنكوربوريتد". لم يكن ذلك تافهياً كلياً، إذ كانت "مشاريع ما وراء البحار، إنك." شركة تابعة لوكالة المخابرات المركزية، تنتشر على ذراعها شبه العسكرية، "فريق الأنشطة الخاصة".

نظراً لافتقار كلٍّ من سميديوفيتش وأنا للتصريح الأمني الأمريكي، كانت الاجتماعات الحساسة تُعقد عادةً في غرفة اجتماعات بوزارة الخارجية. ولكن كانت هناك بعض القضايا الأكثر حساسية حتى بالنسبة لوزارة الخارجية.

اعتراض الاتصالات كان إحدى هذه القضايا، ومن هنا جاء موقع اجتماعنا الحالي.

تحدّثتُ أنا ونيكيّتا في لوحة الاسم، متسائلين عما إذا كنا قد أتينا إلى المكان الصحيح. فجأة، انفتح الباب، ودخلنا إلى بهو. بمجرد دخولنا، استقبلنا غوردون كوبر، عميل قوة دلتا الذي خدم بامتياز مع أنسكوم طوال عامي 1991 و1992. كان كوبر يؤدي مرة أخرى فترة تناوب مع خلية تخطيط العمليات، ويساعد في التحضيرات لعملية تفتيش أنسكوم 120. خلفه كان ضابط من قوة دلتا رشيق ومتحمس، أطلقنا عليه في أنسكوم لقب "كابتن أمريكا"، بسبب سلوكه العدواني، المتفاخر بـ "القدرة على الإنجاز" خلال عدة عمليات تفتيش شارك فيها.

كان هذا مجمّعاً مكتبيّاً صغيراً عادياً، يتألف من عدة غرف مكتبية أصغر، وغرفة اجتماعات كبيرة، ومنطقة انتظار، ومطبخ وحمامات. في المطبخ، فوق الثلاجة، كانت مكدسة عدد من أكواب القهوة مزينة بنسر، جناحاه مفردان، ومخالبه ظاهرة، وكلمات "مجموعة التدريب الأجنبي" مكتوبة بالذهب. كانت الهواتف السوداء المؤمّنة مرئية في جميع أنحاء المكان، مما يعزز مكانته كموقع حكومي سري. على الجدران كانت توجد ملصقات باللغة الإسبانية تحت المشاهد على النضال ضد القمعيين الساندينين. قدمت ملصقات أخرى تعليمات حول الأسلحة النارية ومعدات الاتصالات، باللغة الإسبانية أيضاً. تذكرتُ مو دوبس وتاريخ تورطه في حركة الكونترا. يبدو أن هذا المنزل الآمن تحديداً كان له مثل هذا التاريخ.

"أين بيرت؟" سألتُ. كان بيرت قد رتب الاجتماع، وكنت أتوقع حضوره. كان كوبر يجد صعوبة في النظر في عينيّ. "بيرت انشغل، ولم يتمكن من الحضور. سنتولى الاجتماع"، قال، وهو يومئ برأسه نحو "كابتن أمريكا". أشارا نحو غرفة الاجتماعات، حيث رأيتُ في الخلف حقيبة ظهر تجارية صغيرة سوداء.

تولى كوبر القيادة. "قبل أن نبدأ بالتدريب، طلب مني بيرت أن أنقل إليكما بعض الشروط المتعلقة باستخدام هذا الجهاز. تشترط حكومة الولايات المتحدة أن هذا الجهاز لا يمكن تشغيله من قبل مواطنين أمريكيين داخل العراق. يُسمح فقط للأفراد غير الأمريكيين باستخدامه."

"هل يشمل الحظر الأمريكي الأمريكيين العاملين في طاقم أنسكوم، مثلي؟"
تململ كوبر بانزعاج في مقعده. "مما قاله لي بيرت، هذا يشمل جميع
الأمريكيين، حتى أولئك العاملين في طاقم أنسكوم."
"هل يمكننا على الأقل رؤية الجهاز؟"

عندها ازداد إحراجة حقًا. وكأنه ممثل أُعطي دورًا سيئًا، مدّ يده في حقيبة الظهر
وأخرج ماسح اتصالات تجاريًا صغيرًا محمولًا باليد، من النوع الذي يمكن
شراؤه من متجر إلكترونيات رخيص. كان مرفقًا به مسجل شرائط صغير. بدأ
يشرح عمليات الماسح.

لم أصدق ما كنت أراه وأسمعه. كانت أنسكوم تقترح عملية جريئة مصممة
للتحقيق في الاتصالات العراقية في بغداد لتحديد وعزل الاتصالات التي قد
تكشف معلومات مهمة حول أي جهود إخفاء مستمرة تتعلق بأسلحة الدمار
الشامل. كانت هذه مهمة خطيرة محتملة، تتطلب أن تُنجز بأفضل الوسائل
المتاحة. بدلًا من المعدات المتطورة، التي وعد بها المستشار، كنا نحصل على
لعبة جاهزة، لعبة تتطلب تلاعبًا جسديًا كبيرًا من قبل المشغل، ضبط وتغيير
الترددات يدويًا. لم تكن هناك قدرة على إعداد الترددات مسبقًا، ويمكن مراقبة
تردد واحد فقط في كل مرة.

كانت هذه مزحة. لم يكن هناك أي طريقة على الإطلاق حتى لأفضل محترف
لتشغيل هذا الجهاز بفعالية دون أن يُكشف. وسميدوفيتش لم يكن محترفًا؛ محاولته
استخدام هذا الجهاز في العراق ستكون انتحارًا.
أخبرت كوبر بذلك. جلس هناك، ممسكًا بالجهاز بحرج، حتى دون أن يحاول
تقديم حجة مضادة.

"هل ستستخدم هذا في عملية سرية داخل مدينة معادية؟" سألتُ.
هز رأسه بخجل. "لا."

"إذن لماذا تقترحون أن تستخدمه أنسكوم؟" سألتُ.

كان كوبر محرجًا بوضوح. "عليك أن تسأل بيرت. انظر يا سكوت، لم يكن لنا
أي علاقة بهذا. لقد أُعطينا هذا الجهاز صباح اليوم، وطلب منا تدريبكما أنت
ونيكيتا. لا أعرف ما الذي يحدث. عليك أن تتحدث مع بيرت."

تحدثتُ أنا وسميدوفيتش عن الوضع خلال قيادتنا إلى وزارة الخارجية. "لا يمكن
أن يُتوقع منا أن نأخذ هذا الجهاز إلى العراق"، قلتُ، ووافق سميدوفيتش. "بدون

معدات اعتراض الاتصالات، لا يوجد سبب لهذه العملية التفتيشية. الأهداف ستُهدَر. المفهوم بأكمله يدور حول اعتراض الاتصالات." كان التخطيط لهذه العملية قد وصل إلى مراحل متقدمة. عجلات العمليات بدأت تدور. بينما كنا نتحدث، كان عشرات الأفراد من جميع أنحاء العالم يستعدون للصعود على متن الطائرات المتجهة إلى البحرين. لقد سمحنا أنا وسميدوفيتش للمسار بأن يستمر لأننا وُعدنا بحزمة اعتراض اتصالات قابلة للتطبيق. والآن لم يكن لدينا شيء.

كان من المقرر أن نلتقي رولف إيكوس في وزارة الخارجية، حيث كان علينا تقديم إحاطة أخيرة بمفهوم عمليات التفتيش له ولكبار المسؤولين الأمريكيين. "علينا إلغاء التفتيش"، قلتُ أخيرًا. "ليس لدينا خيار." عضّ سميدوفيتش شاربه، متأملًا ما قلته للتو. "الرئيس وحده من يمكنه اتخاذ هذا القرار"، قال بحزم. "يجب أن نُحيط الرئيس علمًا، ويمكننا نقل مخاوفنا. ربما يتمكن الرئيس من جعل الولايات المتحدة تعكس موقفها."

عندما وصلنا إلى وزارة الخارجية، كان حشد كبير قد تجمّع بالفعل حول طاولة الاجتماعات. ملأ الترقب الأجواء؛ كانت أنسكوم 120 عملية ضخمة، مصممة لتكون تصادمية. أخذتُ أنا وسميدوفيتش إيكوس جانبًا، وأطلعناه على أحداث اليوم. "هذا غير مقبول"، قال إيكوس بجمود. "لقد فهم الأمريكيون بوضوح أن هذه العملية التفتيشية تتطلب استخدام معدات اعتراض الاتصالات. وأنتما تخبرانني أننا لا نملك شيئًا. سأحدث إلى مدير وكالة المخابرات المركزية،" تابع، "وأرى ما يقترحه. إذا لم يكن مقبولًا، فلا يمكننا المضي قدمًا في التفتيش كما هو مخطط."

تأجلت الإحاطة بينما رتبت وزارة الخارجية لرولف إيكوس الاتصال بجون دويتش، المدير الجديد لوكالة المخابرات المركزية الذي تولى المنصب خلفًا لجيم وولسي بعد فترة وجيزة من فاشلة الصومال عام 1993. عاد إيكوس سريعًا. "ليس لديهم جديد ليقدموه. هذا مقلق للغاية. ليس لدينا خيار سوى إلغاء التفتيش حتى يتم حل هذه المسألة."

أدى الإلغاء إلى مشكلة أمنية تشغيلية. كانت أنسكوم قد أشارت بوضوح إلى أن شيئًا كبيرًا كان في الأفق، والآن أرادت الدول أن تعرف ما الذي يحدث. كنا على

يقين من أن خبر التفتيش الذي أُجهض وصل بسرعة إلى بغداد، حيث كان لدى العراقيين متسع من الوقت للتفكير فيما يمكن أن تكون أنسكوم تخطط له. لم يبذل بيرت ولا المستشار أي جهد للاتصال بسميدوفيتش أو بي لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً، وهو انحراف حاد عن المحادثات شبه اليومية التي كنا نجريها مع وكالة المخابرات المركزية حتى إلغاء التفتيش. كان الأمر كما لو أن وكالة المخابرات المركزية قد قطعت كل الاتصالات.

ثم، فجأة، دُعي تشارلز دولفر لحضور سلسلة من الاجتماعات في واشنطن في 4 ديسمبر 1995، لمناقشة ليس فقط قضية اعتراض الاتصالات، بل أيضاً العلاقة المتنامية بين أنسكوم وإسرائيل، والتي كانت تثير قلق بعض الأطراف في وكالة المخابرات المركزية بوضوح. وصل دولفر إلى مقر وكالة المخابرات المركزية في لانغلي، فيرجينيا، واصطحب إلى غرفة اجتماعات كبيرة حيث تجمعت نخبة حقيقية من مسؤولي وكالة المخابرات المركزية، بمن فيهم مدير العمليات ديف كوهين.

بدأ تشارلز دولفر الاجتماع بتذكير الحاضرين بمحتويات قرارات مجلس الأمن التي تحكم أنشطة أنسكوم، مشيراً إلى أن رولف إيكوس كان مصمماً على أن أنسكوم لها الحق القانوني في تنفيذ أنشطة مثل عملية اعتراض الاتصالات المقترحة كوسيلة للكشف عن الجهود العراقية المستمرة لحجب المواد والأنشطة المحظورة عن أنسكوم. أثار هذا التعليق انفجاراً من الإحباط المكبوت من داخل صفوف أفراد وكالة المخابرات المركزية الحاضرين، وخاصة أولئك الذين عملوا في العالم السري لمديرية العمليات. سخر عملاء وكالة المخابرات المركزية من مشروع أنسكوم ووصفوه بالهواية وسوء التخطيط. أوضحوا أن عمليات استخبارات الإشارة معقدة للغاية بطبيعتها، حيث يغير العراقيون الترددات بانتظام، مما يجعل الكشف والتصنيف صعباً. وأضافوا أيضاً أن الإشارات، حتى لو تم الكشف عنها وتسجيلها، ستكون على الأرجح مشفرة. وإذا لجأت أنسكوم إلى الولايات المتحدة للحصول على الدعم، فمن المرجح أن تكون هناك مشكلة في مشاركة مثل هذه المعلومات، حيث إنها ستعرض القدرات الأمريكية في هذا المجال للخطر.

رد دولفر بتذكيرهم بأن فكرة هذه العملية التفتيشية قد نوقشت بين أنسكوم ووكالة المخابرات المركزية منذ عام 1993، وأن مديرية العمليات وجدت الفكرة جذابة

في ذلك الوقت. وقد رفضها رولف إيكوس فقط بسبب إصرار وكالة المخابرات المركزية على أن تكون العملية شأنًا أمريكيًا خالصًا، وليس لأسباب تشغيلية. قال فرانك أندرسون، رئيس قسم الشرق الأدنى المنتهية ولايته في وكالة المخابرات المركزية، إن ما دعمه مكتبه في عام 1993 كان مسحًا علميًا للاتصالات العراقية في بغداد، وهي عملية أقل صعوبة بكثير من تلك التي تقترحها أنسكوم الآن: عزل واعتراض الترددات اللاسلكية المرتبطة مباشرة بجهاز الأمن الخاص العراقي. كان هذا أكثر تعقيدًا وخطورة بكثير.

عند هذه النقطة، تدخل ديف كوهين. ذكر كوهين أن وكالة المخابرات المركزية تريد دعم أنسكوم بالكامل في هذه المشكلة، لكنهم لا يفهمون حقًا أهداف مهمة أنسكوم. ما هو سبب استخدام اعتراض الاتصالات؟ ماذا تتوقع أنسكوم أن تكسب من استخدامه؟ ما هي الطبيعة العامة للمشكلة التي تواجه أنسكوم؟ في تبادل حوار مع كوهين، أشار دولفر إلى أن هذا قد تم توضيحه بوضوح شديد في الماضي، ولكن إذا كان ذلك سيساعد، فإنه سيعد ورقة تحدد أهداف مهمة اللجنة ودور أي عملية اعتراض اتصالات في تحقيق هذه الأهداف. وأكد أنه سيسلم هذه الورقة قريبًا جدًا. وطلب أن تستجيب وكالة المخابرات المركزية لها بنفس السرعة. أعاد كوهين التأكيد على رغبته في دعم أنسكوم قدر الإمكان، وأنه يتطلع إلى ورقة أنسكوم.

ثم استدعي دولفر إلى مكتب مدير الاستخبارات المركزية، جون دويتش. بالإضافة إلى دويتش، واجه دولفر جورج تينيت، نائب مدير وكالة المخابرات المركزية، ومايك أونيل، مساعد خاص لدويتش. كان الموضوع الرئيسي للمناقشة هو التعاون بين أنسكوم وإسرائيل فيما يتعلق بصور طائرات التجسس U-2 التي أنتجتها وكالة المخابرات المركزية. كان دويتش قلقًا للغاية بشأن هذا البرنامج. شعر مدير وكالة المخابرات المركزية أن الإسرائيليين "يستخدمون اللجنة للحصول على معلومات عن العراق كانت تُحرم عليهم من قبل الولايات المتحدة". وكان أكبر مخاوفه هو أن الإسرائيليين كانوا يطورون بيانات أهداف من شأنها أن تمكنهم من "التخطيط لضربة بطائرات إف-16" داخل العراق. شعر أن هذا لن يُستقبل بشكل جيد في الكابيتول هيل، وأنه يواجه مشكلة في كيفية إحاطة الكونغرس بهذا الأمر. لاحظ مايك أونيل أن هناك فرقًا كبيرًا بين توفير المطبوعات، وهو ما فعلته حكومة الولايات المتحدة في الماضي، والفيلم الفعلي،

وهو ما كانت تفعله أنسكوم. "الإسرائيليون قادرون على إجراء قياسات دقيقة من الفيلم لا يمكن الحصول عليها من المطبوعات." صدم دولفر بشدة الشكوك تجاه الإسرائيليين. أخبر دويتش أن أنسكوم استمدت كمية كبيرة من المعلومات المفيدة جدًا من تعاون طائرات U-2 مع إسرائيل، وأنه يجب السماح لها بالمضي قدمًا. ظل مدير وكالة المخابرات المركزية ومعاونوه صامتين. "لا أعتقد أننا قد رأينا آخر هذه المسألة"، حذرني دولفر عند عودته إلى نيويورك.1

كان الاجتماع الذي حضره تشارلز دولفر مع وكالة المخابرات المركزية تجليًا لإعادة تفكير دراماتيكية في سياسة أمريكا تجاه العراق داخل وكالة المخابرات المركزية وفي أروقة مؤسسة الأمن القومي الأمريكية. بينما كانت أنسكوم والأمم المتحدة تركزان على نزع سلاح العراق، كانت واشنطن قد وضعت نصب عينيها هدفًا آخر – التخلص من صدام. لقد ورث الرئيس كلينتون من إدارة بوش ليس فقط سياسة احتواء قائمة على العقوبات، بل أيضًا "اكتشافًا قاتلًا" سرّيًا، وُقِع في أكتوبر 1991، فوض وكالة المخابرات المركزية بتهيئة الظروف داخل العراق لتسهيل القضاء على صدام حسين. لتنفيذ هذه السياسة، التي غالبًا ما يُشار إليها بـ "احتواء زائد"، شكلت وكالة المخابرات المركزية فريق عمل عملياتي ضمن مديرية العمليات يُعرف باسم "مجموعة عمليات العراق".

قصرت مجموعة عمليات العراق أنشطتها في البداية على جهود دعائية بسيطة (مثل تمويل إذاعات معادية لصدام) لم يكن لديها أي فرصة حقيقية لإحداث تغيير في النظام في بغداد. كانت الإذاعات تُبث دعمًا ظاهريًا لمنظمة معارضة عراقية تُعرف باسم المؤتمر الوطني العراقي (INC)، وهي مجموعة جامعة فضفاضة من المغتربين العراقيين المعارضين لنظام صدام حسين الذين تجمعوا في أواخر عام 1991 تحت قيادة مصرفي عراقي سابق مثير للجدل يدعى أحمد الجلبي. في عام 1992، بدأ الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي يتلقون دعمًا ماليًا مباشرًا من مجموعة عمليات العراق، وبحلول عام 1993، كان الجلبي قد افتتح مكاتب داخل ملاذات كردية آمنة في شمال العراق تعمل تحت حماية القوة الجوية الأمريكية والبريطانية. لكن المؤتمر الوطني العراقي لم يتمكن من تشكيل تهديد جاد لنظام صدام حسين.

في أكتوبر 1994، أنشأت مجموعة عمليات العراق محطة عمليات سرية بدوام كامل في صلاح الدين، وهي بلدة يسيطر عليها المؤتمر الوطني العراقي في شمال العراق. كان هدف مجموعة عمليات العراق هو تعزيز القدرات العسكرية للمؤتمر الوطني العراقي وحلفائهم الأكراد السابقين تدريجياً، وطرد قوات صدام من شمال العراق بالكامل. كشفت الخطوة العراقية على الكويت في أكتوبر 1994، والحشد العسكري الأمريكي الناتج في الكويت، الحقائق السياسية الهشة المرتبطة بالسياسة الأمريكية لـ "الاحتواء الزائد". فقد البيت الأبيض صبره على استراتيجية الاستنزاف طويلة الأمد التي كانت تتبعها وكالة المخابرات المركزية في دعمها للمؤتمر الوطني العراقي. كانت هناك حاجة إلى استراتيجية جديدة، بالإضافة إلى مجموعة جديدة من الشخصيات.

في أعقاب استجواب تشارلز دولفر من قبل وكالة المخابرات المركزية، أعدت الورقة التي وعد بها ليدف كوهين. وقد أوضحت فيها ما كان، عملياً، إعلان حرب بين أنسكوم وجهاز الأمن الخاص العراقي. كتبت أن جهاز الأمن الخاص "متورط بنشاط في أنشطة مصممة ليس فقط لحجب البيانات والمعلومات والمواد المحظورة بقرار مجلس الأمن عن اللجنة الخاصة، بل وأيضاً لإفشال خطة المراقبة للجنة الخاصة". وضعت مفهوماً للمهمة يضع في سياقه الجهود التي تبذلها أنسكوم لتحسين دعمنا الاستخباراتي، بما في ذلك تعاون طائرات U-2 الإسرائيلية، ورغبة أنسكوم في استخدام معدات اعتراض الاتصالات في العراق.

أجابت ورقتي على جميع أسئلة ديف كوهين حول الهدف العام لعملية أنسكوم ضد جهاز الأمن الخاص، وكيف خططنا لدمج اعتراض الاتصالات وما كنا نتوقع تحقيقه. سلمتها إلى تشارلز دولفر، الذي أحالها إلى وكالة المخابرات المركزية. "أود أن أقترح عليك وعلى زملائك أن تأخذوا بضعة أيام لمراجعة هذا"، كتب دولفر في رسالته التغطية. "نرغب في تقرير مبكر عن قدرتك على المساعدة حتى نتمكن من وضع خطط بديلة حسب الضرورة." كانت الكرة الآن في ملعب وكالة المخابرات المركزية.

في منتصف ديسمبر 1995، تم الإعلان عن اعتراض مواد توجيه الصواريخ والتحكم فيها في عمان من قبل الحكومة الأردنية. فجأت هذه الخطوة العديدين في أنسكوم، مثلي، الذين كانوا يعملون على افتراض أن هذه المسألة ستعالج

بسرية حتى لا تُعرض مصادر المعلومات للخطر (على الرغم من أن الأردنيين، بحسب لهم، لم يقدموا أي تفاصيل بخصوص الارتباط بين أنسكوم وإسرائيل). أنكرت الحكومة العراقية في البداية كل شيء، قائلة إن الحلقة بأكملها كانت تلفيقاً. ومع ذلك، عندما اتضح نطاق ما حدث في الأردن، تراجع العراقيون سريعاً وبدأوا يتحدثون عن "عملية مارقة" يديرها حسين كامل نفسه. بدأ مفتشو أنسكوم في العراق تحقيقاً فيما أصبح يُعرف بـ "قضية الغربية"، نسبة إلى وئام الغربية، رجل الأعمال الفلسطيني الذي عمل وسيطاً بين روسيا والعراق لشراء هذه الأجهزة وغيرها. بالتعاون مع العراقيين، نُقل المفتشون إلى موقع على نهر دجلة حيث أُلقيت معدات التوجيه والتحكم التي جلبها وئام الغربية إلى العراق. استعاد الغواصون العراقيون الأجهزة (كانت هي نفسها التي صودرت في الأردن)، ونُقلت عينات جواً إلى نيويورك، حيث عرضها رولف إيكويس خلال مؤتمر صحفي.

بينما كانت "قضية الغربية" تتكشف، كنا نفتح أيضاً خطوط تحقيق حول أنشطة مشتريات أخرى. كانت وثائق "مزرعة الدجاج" (انظر الفصل 9) تكشف عن عدد هائل من العقود بين العراق ومجموعة متنوعة من البلدان في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ الباليستية، بما في ذلك روسيا وأوكرانيا ورومانيا. كان العراقيون يزعمون أن جميع هذه العقود تمثل أعمالاً أحادية من حسين كامل وزمرته، وأن جميعها قد أنهيت. جمعتُ ملفين، أحدهما يحتوي على وثائق العقود المختلفة، والآخر قائمة بالشركات الواجهة الأردنية التي تم تحديدها في مخبأ مزرعة الدجاج. سعياً للاستفادة من الزخم الذي تحقق بالاعتراض، رتبتُ للسفر إلى إسرائيل والأردن في محاولة لتوسيع تحقيقنا وتطوير خيوط جديدة.

وصلتُ إلى إسرائيل في 19 ديسمبر، ودخلتُ فوراً في مناقشات مع موشيه بونكوفسكي وروني أورتيل حول شحنات الغربية وما كانت أنسكوم تكتشفه بشأن مستوى تورط العراق. كان كل من بونكوفسكي وأورتيل مسرورين جداً بالاعتراض الذي تم في نوفمبر. قال بونكوفسكي: "لقد أثبتت أنسكوم أنها رصيد هائل للقيادة السياسية الإسرائيلية. لقد فتح نجاحكم أبواباً كثيرة، وأسكت العديد من المتشككين." كان الإسرائيليون حريصين على توسيع تعاوننا في مجال مكافحة الانتشار، وكانوا على استعداد لوضع تحت تصرف أنسكوم أي وجميع

المعلومات الاستخباراتية التي قد يجمعونها فيما يتعلق بمشتريات سرية مماثلة. لكن بونكوفسكي كان منزعاً من تصرفات وكالة المخابرات المركزية أثناء وجودي في إسرائيل. كان ستان موسكوفيتش، رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية، يطرح أسئلة حول أنسكوم واتجاه الدعم الإسرائيلي. وفقاً لبونكوفسكي، كان موسكوفيتش مهتماً جداً بقضية الغربية، وما أخبرت أنسكوم إسرائيل به عن المواد المعترضة. كما تحدث موسكوفيتش بازدرء عني، مشيراً إليّ كـ "خطر أمني معروف". حذرني بونكوفسكي: "كن حذراً يا سكوت. لديك بعض الأعداء الأقوياء."

مدى قوتهم أصبح واضحاً عندما التقيتُ بالعقيد شكري في عمان بعد بضعة أيام، عندما قدمتُ طلباً من أنسكوم للحصول على مزيد من المعلومات عن الغربية. أبدى العقيد شكري بعض الدهشة لسماعه طلبي. "لكن يجب أن يكون لديك هذا بالفعل"، قال. "لقد جاء الأمريكيون لزيارتي بعد فترة وجيزة من مغادرتك، وأعطاهم الجنرال البطحي هذه المعلومات، بالإضافة إلى نسخ من فواتير الشحن وبيانات الحمولة المتعلقة بالمواد المصادرة. أخذ الأمريكيون أيضاً عينات من المواد المصادرة، وصوراً فنية، وكلها قالوا إنهم سيشاركونها مع أنسكوم. في الواقع،" قال شكري، "قال الأمريكيون إنهم يتصرفون نيابة عن أنسكوم." "الأمريكيون"، كما اتضح، كانوا يعنون ديفيد مانرز، رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية في عمان، وفريقاً من وكالة المخابرات المركزية، الذين، بالإضافة إلى السيطرة على المواد المصادرة، مروا أيضاً معلومات مضللة عني إلى علي شكري، الذي كرر بعضها لي. "يقول الأمريكيون إنك عميل للإسرائيليين، ولا يمكن الوثوق بك"، أخبرني شكري. "قالوا إن هذا الاعتراض كان في الواقع مؤامرة إسرائيلية للسيطرة على تكنولوجيا الصواريخ السوفيتية الحساسة." أكدت له أن هذا سخيف، وأعربت عن أمني في أن يستمر في تشجيع الدعم الأردني لولاية أنسكوم لنزع السلاح.

على الرغم من هدوء ردي على علي شكري، إلا أنني كنتُ أغلي غضباً من الداخل. طوال رحلة العودة إلى نيويورك، ظلتُ أفكر في المعلومات التي تلقيتها في كل من إسرائيل والأردن. بقدر ما حاولتُ تمييز منطق كل هذا، كانت الحقيقة أنه في النهاية لم يكن أي من هذا منطقياً. كنتُ عازماً على الوصول إلى جوهر ما كان يحدث بخصوص جيروسكوبات الغربية، ووكالة المخابرات المركزية،

والأردن. طلبتُ اجتماعًا مع كبار خبراء التوجيه والتحكم في وكالة المخابرات المركزية لمناقشة التفاصيل الفنية المحيطة بالمعدات المعترضة وفائدتها فيما يتعلق بأي مشروع صاروخي عراقي. بمجرد انعقاد الاجتماع، أثرت تعليقات علي شكري. في البداية، أنكر خبراء وكالة المخابرات المركزية، الذين عرفتهم لسنوات عديدة، كل شيء، بما في ذلك زيارة الأردن على الإطلاق. ومع ذلك، اعترف أحد المحللين، الذي كان ضمن الوفد الذي ذهب إلى الأردن، أخيرًا بالحقيقة: "أراد ديفيد مانرز السيطرة على العملية، لذلك تم إحضارنا للسيطرة على المواد المصادرة لإبقائها بعيدًا عن أيدي أنسكوم والإسرائيليين".

اتضح أن المواد المصادرة كانت من صواريخ سوفيتية مفككة تطلق من الغواصات، عديمة الفائدة لأي شيء قد يكون العراقيون يخططون له في مجال الصواريخ الباليستية. كان تدخل وكالة المخابرات المركزية ذا شقين: الحفاظ على التصور العام بأن هذا الاعتراض كان غيضًا من فيض فيما يتعلق بالقدرات العراقية الخفية (لكن اتضح، كما قال العراقيون، أنها كانت مجرد عملية مارقة غير مرتبطة بأي مشروع صاروخي عراقي رسمي)، 3 وأيضًا، نظرًا للجودة التقنية العالية للمواد المعترضة، لم يرغب أحد في الحكومة الأمريكية أن تقع في أيدي إسرائيل، وهو ما كانوا يخشون حدوثه إذا سيطرت أنسكوم على هذه العناصر.

زعم العراقيون أن حسين كامل، بالتعاون مع الدكتور مظهر التميمي (تلميذ صهر صدام وأحد خبراء الصواريخ الرئيسيين في العراق)، قد شرعًا بمبادرة خاصة بهما (أي بشكل مستقل تمامًا عن الحكومة) لتحسين دقة صاروخ أبابيل-100 ورفعته إلى المعايير الحديثة. كانت المواصفات الفنية التي أعطيت للوسيط، الغربية، ضمن الحدود المسموح بها للدقة التكنولوجية. ومع ذلك، كان لدى الغربية تعليمات شفوية من الدكتور مظهر للحصول على أفضل المعدات الممكنة. الغربية، الذي كان يعمل على هامش الشرعية، ولا يعرف شيئًا عن الصواريخ الباليستية، أجرى اتصالات مع تجار السوق السوداء الروس، الذين باعوا له مكونات توجيه الغواصات المستعادة، على الرغم من أنها كانت عديمة الفائدة تمامًا لأي تصميم صاروخي عراقي.

لقد أمسكنا بالعراقيين وهم ينتهكون العقوبات، لكن يبدو أنه لم يكن هناك تورط حكومي، ولم يوصلنا ذلك بعيدًا. علاوة على ذلك، كان نظام الأسلحة المعني،

أبابل-100، نظامًا مسموحًا به، وكان يجري تطويره تحت المراقبة الكاملة لمفتشي أنسكوم. وهذا أحد الأسباب التي جعلتنا نرغب في المضي قدمًا ببطء وهدوء في تحقيق الغريبة، للتأكد من أننا نملك جميع الحقائق قبل التوصل إلى أي استنتاجات.

قرار الحكومة الأردنية بالإعلان عن اعتراض الجيروسكوبات، والذي تم بناءً على طلب وكالة المخابرات المركزية، كان يهدف إلى نشر القضية والحكم المسبق على العراقيين بالذنب في محكمة الرأي العام. لم تكن أنسكوم ببساطة تعمل بنفس "الكتاب" الذي كانت وكالة المخابرات المركزية تعمل به. أرادت أنسكوم الحقائق كما تتعلق بمهمة نزع السلاح. أرادت وكالة المخابرات المركزية التصور كما يدعم مهمتها لتغيير النظام. الحقائق هي رصيد ثمين، ولكن فقط عندما تكون مصحوبة بتصوير يدرك الحقائق على هذا النحو. إذا تشكلت التصورات خالية من الحقائق، أو على الرغم من الحقائق، فإن التصور يصبح هو الواقع، لا الحقائق. كانت أنسكوم تملك الحقائق، لكن وكالة المخابرات المركزية كانت تملك وسائل تشكيل التصور. في قضية الغريبة، تفوقت وكالة المخابرات المركزية علينا ببساطة.

في أوائل يناير 1996، سلمني تشارلز دولفر ورقة من وكالة المخابرات المركزية تحتوي على سلسلة من الأسئلة حول المعايير التشغيلية لأي عملية اعتراض اتصالات تديرها أنسكوم كنت أتصورها. هزرتُ رأسي دهشة. بعد أن تعرضتُ للخداع من قبل وكالة المخابرات المركزية في إسرائيل والأردن، ها هي نفس المنظمة تتصرف وكأنها أقرب حلفائي. كانت غريزتي الأولى هي إعادة طلب وكالة المخابرات المركزية مع ملاحظة مكتوبة بخط اليد تخبرهم إلى أين يذهبون. لكنني تربيتُ على تقليد خدمة بلادي، وضد حكمي الأفضل، جلستُ وصغتُ ردًا. وهكذا بدأت الدورة من جديد.

الفصل الحادي عشر نقطة الاستماع

يناير – مارس 1996

مضى العام الجديد، وكان عليّ أن أمل (رغم حكمي الأفضل) أن طلب وكالة المخابرات المركزية للمعلومات يشير إلى موقف جديد. ربما كانوا قد بدأوا يدركون أنهم أخطأوا بشكل فادح في نوفمبر بفشلهم في دعم أنسكوم 120، وأنهم الآن يبذلون جهدًا جادًا لتلبية متطلباتنا واحتياجاتنا. كنتُ على حق جزئيًا. على الرغم من أنني لم أكن أعلم في ذلك الوقت، فقد اتخذ ستيف ريكتر، رئيس قسم الشرق الأدنى في وكالة المخابرات المركزية، قرارًا مفاده أنه بدلًا من محاربة أنسكوم وبالتالي إثارة نقاش غير مرحب به داخل الحكومة الأمريكية حول السياسة العراقية قد يعرض خططهم السرية للانقلاب للخطر، فإن وكالة المخابرات المركزية ستعمل بشكل أوثق مع المستشار ومركز عدم الانتشار لإيجاد طريقة لجعل أنسكوم مفيدة لهم. لذلك، ستقدم وكالة المخابرات المركزية يد المساعدة، طالما أنها تتأكد من أن يدها الأخرى تدفع أنسكوم إلى موقع يساعد خطط الانقلاب.

كانت أول إشارة إلى أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن صادقة تمامًا بشأن عرضها للمساعدة عبارة عن ملاحظة وردت ردًا على الورقة التي صغتها في عام 1996، والتي أجابت على أسئلتهم حول خطة اعتراض الاتصالات. طرحت وكالة المخابرات المركزية المزيد من الأسئلة حول التكوين الفني الذي قد أبحث عنه، ثم، على سبيل المثال، أشارت إلى أنه بينما قد تدعم الولايات المتحدة مبادرة اعتراض اتصالات أنسكوم، فلن يشارك أي موظف أمريكي في أي جانب من جوانب العمليات.

مع عدم توفر الأمريكيين، كنت بحاجة إلى إيجاد مصدر لقوة عاملة مدربة. إسرائيل كانت خارج الحسابات. ألمانيا كانت إشكالية. ستحتاج أنسكوم إلى أفراد يجيدون اللغة العربية، بالإضافة إلى كونهم مؤهلين تقنيًا في مجال اعتراض الاتصالات. كنا بحاجة إلى محترفين مدربين. قررت أن أجرب البريطانيين. ذهبت لأرى رولف إيكوس. حضر تشارلز دولفر ونيكيeta سميدوفيتش الاجتماع. وافق إيكوس على السماح لي بالاقتراب من البريطانيين للحصول على مشغلي اعتراض، ومن الإسرائيليين للاستغلال والتحليل.

منذ بداية انخراطي مع أنسكوم، حافظتُ على علاقات ودية مع البريطانيين. غالبًا، عند عودتي من العراق، وأمام توقف مدته ثماني ساعات في هيثرو، كنتُ أَسْتَقِلُّ المترو إلى لندن لزيارة سريعة للمحليين في عملية روكينغهام، وهي وحدة موظفي استخبارات الدفاع (DIS) التي أنشئت لدعم أنسكوم بالمعلومات الاستخباراتية. قدمت روكينغهام الموظفين البريطانيين لعملية بوابة البحرين (وحدة الدعم الاستخباراتي التي تديرها وكالة المخابرات المركزية في المنامة)، وبينما كان الموظفون الأمريكيون في بعض الأحيان متحفظين، كان يمكن دائمًا الاعتماد على البريطانيين لتناول مشروب أو عشاء، أو كليهما. كان الموظفون البريطانيون يتناوبون من البحرين كل بضعة أشهر، لذا أصبحتُ على دراية بالعديد منهم، وكانت هناك دائمًا دعوة مفتوحة للزيارة والقول "مرحبًا" كلما مررتُ بلندن.

مع أخذ هذا في الاعتبار، أرسلتُ رسالة إلى سارة بارسونز (اسم مستعار)، الرئيسة المعينة حديثًا لعملية روكينغهام، بأني قادم حاملاً اقتراحًا حساسًا من الرئيس التنفيذي. في روتين أصبح مألوفًا جدًا الآن، استقبلتُ المترو من هيثرو إلى محطة تشارينغ كروس، وسرتُ في شارع ستراند، مرورًا بساحة ترافالغار، ثم إلى مكتب الحرب القديم، حيث كانت مكاتب مديرية الاستخبارات الدفاعية تقع قبالة وايت هول. استقبلتني سارة بارسونز بحرارة، واستمعت باهتمام بينما كنتُ أتحدث.

"لقد وافق الرئيس التنفيذي على أن ترسل أنسكوم، بطريقة سرية، فريقًا لاعتراض الاتصالات إلى العراق، ستكون مهمته المساعدة في الكشف عن منهجيات العراق والمنظمات المستخدمة لإخفاء المواد المحظورة عن أنسكوم. نود الحصول على مساعدة بريطانية في توفير أفراد مدربين ذوي مهارات لغوية يمكنهم اعتراض وتحليل الاتصالات التي نعتقد أنها تتعلق ببرنامج الإخفاء هذا." شرحتُ كذلك الجهود الفاشلة لأنسكوم للتعامل مع قضية اعتراض الاتصالات مع الأمريكيين، وأسباب انهيارها. قلتُ: "الولايات المتحدة مستعدة لتوفير المعدات والتدريب اللازمين لهذه المهمة، ولكن ليس الأفراد. يصر رولف إيكوس على أن أي عملية اعتراض اتصالات يجب أن تكون تحت السيطرة التشغيلية الكاملة لأنسكوم. إذا قدمت المملكة المتحدة أفرادًا لدعم هذه المهمة، فسوف يتم إلحاقهم بأنسكوم كمفتشين كاملين." دونت سارة بارسونز بعض الملاحظات، وأجرت

بضع مكالمات هاتفية، ثم دعتني لتناول وجبة في حانة إنجليزية كلاسيكية تقع على بعد خطوات من مبنى مديرية الاستخبارات الدفاعية بينما كنا ننتظر ردًا على طلبي.

بعد الغداء، عدنا إلى مكتبها، حيث وجدنا ضابطين بريطانيين ينتظراننا، الرائد كلايف بروفوست والمقدم جيمس سوينغل (كلاهما اسمان مستعاران)، من نشاط المشاريع الخاصة البريطاني (SPA)، وهي منظمة تابعة لوزارة الدفاع متخصصة في أنشطة استخبارات الإشارة السرية حول العالم. كررت إحاطتي للضابطين، اللذين دونا ملاحظات مفصلة بينما كنت أتحدث. تحدث كلايف بروفوست. قال إنه سيتعين عليهم إبلاغ السلطات العليا، وطلب الإذن المناسب إذا أرادوا المضي قدمًا مع أنسكوم. "لكن"، أضاف، "يمكنني القول إن هذه هي المهمة التي نعد لها، وأنا شخصيًا أراها مناسبة تمامًا لنا."

بعد لندن، عدت بالطائرة إلى الشرق الأوسط. توقفت لبضعة أيام في العراق لمتابعة بعض الخيوط المتعلقة بقضية الغربية، ثم طرت إلى تل أبيب، حيث التقيت بجيرارد مارتيل، المترجم الفوتوغرافي الفرنسي الذي كان يساعدني في إدارة برنامج طائرات U-2 الإسرائيلية. كنا نتطلع إلى إعادة تشغيل عملية تفتيش أنسكوم 120 التي أجهضت في وقت ما في مارس، وكان مارتيل يجمع حزم دعم صور محدثة. تم تحليل جميع المواقع التي أردنا تفتيشها في الفترة الزمنية لأكتوبر 1995. كان مارتيل والمترجمون الفوتوغرافيون الإسرائيليون يبحثون في صور جديدة التقطت منذ ذلك الوقت لمعرفة ما إذا كان بإمكانهم اكتشاف أي تغييرات ذات مغزى في المواقع التي كنا مهتمين بها.

أثناء وجودي في إسرائيل، أطلعت موشيه بونكوفسكي على التطورات المتعلقة بعملية اعتراض الاتصالات، ونقلْتُ عرض الرئيس التنفيذي لمشاركة "النتائج" مع إسرائيل مقابل الدعم الإسرائيلي في استغلالها بشكل صحيح. كان هذا اقتراحًا جديدًا، كنتُ قد أقنعتُ الرئيس بالموافقة عليه من حيث المبدأ بشرط أن تكون أنسكوم هي المتحكمة بالكامل في جهود جمع استخبارات الإشارة. لقد أثبت الأمريكيون أنهم حلفاء غير متسقين في هذا الجهد، وكان من المنطقي فقط أن نؤمن رهاناتنا من خلال بناء بعض التكرار في الجهد. إذا تعاون الأمريكيون بالكامل، فسيكون الدعم الإسرائيلي ذا طبيعة تكميلية بحتة. ولكن إذا تراجع

الأمريكيون مرة أخرى عن الوفاء بوعد، فسيكون لدينا نحن في أنسكوم دعم فعال جاهز.

لم تعد أنسكوم تطلب من إسرائيل المساعدة في تسهيل عملية اعتراض اتصالات؛ كنا نسعى للحصول على هذا النوع من المساعدة من البريطانيين. ما كنت أقترحه على الإسرائيليين هو توسيع علاقتنا الاستخباراتية الكبيرة بالفعل. فكما كانت إسرائيل تساعد أنسكوم في استغلال "النتائج" من طلعات طائرات U-2 الجوية بفعالية، كنت أطلب الآن من إسرائيل أن تفتح عالم قدراتها الخاصة في مجال استخبارات الإشارة السرية. كنت أراهن على فكرة أن إسرائيل، حتى مع قدراتها الكبيرة في جمع المعلومات الاستخباراتية، لم يكن لديها وصول إلى نوع اختراق الاتصالات في العراق الذي كانت أنسكوم تقترحه. كنت أعرف كيف تعمل أجهزة المخابرات، بغض النظر عن جنسيتها، وعندما تُمنح فرصة للوصول إلى ما كان يُعتبر هدفًا لا يمكن اختراقه، تتصرف جميع أجهزة المخابرات بنفس الطريقة.

أثبتت إسرائيل أنها ليست استثناءً. مرة أخرى وجدت نفسي جالسًا في مكتب مدير الاستخبارات العسكرية. كان أوري ساجي قد تقاعد من منصب مدير الاستخبارات العسكرية في صيف عام 1995، وحل محله اللواء موشيه يعالون، وهو مظلي سابق وضابط كوماندوز في وحدة "سايريت متكال" النخبوية، وهي ما يعادل قوة دلتا التابعة للجيش الأمريكي في إسرائيل. انضم إليه في الاجتماع العميد يعقوب عمي درور، والعقيد إيلان، وموشيه بونكوفسكي.

تحدثت مباشرة إلى صلب الموضوع. كنتُ أطلب من إسرائيل استلام أشرطة الاتصالات المعترضة من العملية المشتركة المتوقعة بين أنسكوم والبريطانيين، ومعالجة البيانات لجعلها قابلة للاستخدام (أي فك أي شفرات قد يستخدمها العراقيون)، وترجمة المحادثات التي تم التنصت عليها، وتحليل هذه المحادثات لتحديد ما إذا كان يمكن استخلاص أي شيء يتعلق بولاية أنسكوم لنزع سلاح العراق. بالإضافة إلى ذلك، طلبتُ أنه إذا تمكن الإسرائيليون من جمع أي معلومات استخباراتية من قدراتهم الخاصة في مجال استخبارات الإشارة، فإن هذه المعلومات أيضًا يجب أن تُشارك مع أنسكوم.

نظر الجنرال يعالون إلى عمي درور وموشيه بونكوفسكي. بدأوا يتحدثون بالعبرية. أجاب كل من عمي درور وبونكوفسكي، ومن ابتسامة يعالون

وإيماءاته، استنتجتُ أن المدير أعجب بوضوح بالإجابات التي كان يتلقاها. في وقت لاحق من تلك الأمسية، بعد الاجتماع، أخبرني موشيه بونكوفسكي أن الجنرال يعالون قد أذن لإسرائيل بالتعاون مع أنسكوم. قال بونكوفسكي: "هذا أمر كبير يا سكوت. نحن لا نشارك هذا مع أي أحد."

بينما كنتُ في إسرائيل، كانت بريطانيا قد ردت رسميًا على طلب أنسكوم للمساعدة في مشروع اعتراض الاتصالات، موافقةً على دعم الجهد بأفراد من الجيش البريطاني، مع فهم أنه بينما ستقدم وكالة المخابرات المركزية التدريب والمعدات، فإن السيطرة العملية ستكون لمجلس الأمن الدولي. سافر تشارلز دولفر ونيكيثا سميثوفيتش إلى لندن، حيث التقيا بسارة بارسونز، وكلايف بروفوست، وجيمس سوينغل. في غضون ساعات، تم إبرام الصفقة. لقد أوفت المملكة المتحدة بوعدها. عند عودتي من إسرائيل، أبلغتُ بيرت (نائب المستشار ونقطة الاتصال الرئيسية لي في المسائل الحساسة) فورًا بقرار البريطانيين. وعد بيرت بأن يجعل وكالة المخابرات المركزية تسرع في الحصول على معدات اعتراض الاتصالات، ومدرّب، ومنشأة تدريب.

في الرابع من فبراير 1996، استقبلتُ الفريق البريطاني لدى وصولهم إلى مطار دالاس بواشنطن – خمسة مشغلي اعتراض يقودهم غاري، رجل قصير القامة رشيق في أوائل الثلاثينيات من عمره. معًا، سيُعرف هؤلاء الخمسة باسم "عنصر التجميع الخاص" (SCE). قدّتهم إلى فندق هوليداي إن في فيرفاكس، فيرجينيا، خارج واشنطن مباشرةً، والذي سيكون منزلهم لمدة الأسبوعين القادمين. في صباح اليوم التالي، التقينا ببيرت، والمستشار، وفني اعتراض اتصالات متقاعد من وكالة المخابرات المركزية يُعرف باسم "مايك".

كانت مهمة مايك تدريب غاري وفريقه على مجموعة المعدات التي كانت وكالة المخابرات المركزية توفرها لاستخدامنا، وهي في الأساس ماسحات اتصالات عالية الجودة متوفرة تجاريًا وأجهزة تسجيل صوت رقمية (DAT). لأغراض التدريب، أقام "مايك" هوائيًا في إحدى غرف الفندق، والتي كانت بمثابة منشأة تدريب. مكّن هذا الهوائي فريق SCE من التدريب على اعتراض الترددات المحلية. ومع ذلك، كان الإعداد في بغداد يتطلب هوائيًا مثبتًا على سطح مركز بغداد للمراقبة والتحقق حتى يتمكن الفريق من الحصول على تغطية بصرية بزاوية 360 درجة لمعظم بغداد. عندما سألت بيرت عن هذا الهوائي (أردت

رؤيته حتى أتمكن من البدء في التخطيط لتركيبه)، طُلب مني الانتظار. قال بيرت مبتسمًا: "ما زلنا نشتريناها يا سكوت. ستكون جاهزة بحلول وقت انتشاركم في بغداد."

أثبت البريطانيون أنهم يتعلمون بسرعة، وكنتُ قد عدتُ إلى شمال فيرجينيا بحلول منتصف فبراير، أتحقق من إعداد فريق عنصر التجميع الخاص (SCE) قبل مرافقتهم ومعداتهم إلى البحرين ومن ثم إلى بغداد. بدا كل شيء على ما يرام – باستثناء الهوائي. سألتُ بيرت عن حالته. قال مبتسمًا: "لا تقلق يا سكوت. الهوائي مركب بالفعل. لقد طلبنا من 'المهندس' أن يأخذه ويركبه كجزء من مهمة دعم الكاميرا الخاصة به. لقد قام بتمويهه ككاميرا مراقبة على سطح المبنى." "المهندس" كان ضابطًا في سلاح الجو مُلحقًا بوكالة المخابرات المركزية. 1 في عام 1993، كُلف المهندس بتركيب حوالي اثنتي عشرة كاميرا مراقبة في العراق. وبحلول عام 1995، نما هذا العدد ليصبح نظامًا يضم أكثر من مائة كاميرا. أصبحت مراقبة الكاميرات إمبراطورية قائمة بذاتها، يديرها المهندس دون أي توجيه أو إشراف. كان كل موقع مراقب يحتوي على أربع كاميرات منفصلة أو أكثر. كان التركيب مهمة ضخمة، تتطلب عشرات الرحلات في جميع أنحاء العراق.

بدا أن المهندس هو من يقرر المواقع التي ستحصل على كاميرات. صُنعت مئات أشرطة الفيديو، لكن لم يتم وضع خطة لتقييمها. ولأن فرق المراقبة لم تُستشر عند تركيب الكاميرات، لم يكن لديها اهتمام بمشاهدة الأشرطة. تفاقمت هذه المشكلة مع كل كاميرا جديدة تُركب. لم يتحسن الوضع عندما تدخل المهندس وتطوع بخدمات وحدة استخبارات تابعة لسلاح الجو لمراجعة الأشرطة، تحت إشرافه المباشر. كانت أنسكوم متورطة الآن في خطة جمع بيانات ضخمة لم تكن موجهة من قبل الولايات المتحدة فحسب، بل بدت أيضًا أنها تفيد أجهزة الاستخبارات الأمريكية وحدها. والآن كان المهندس يركب هوائيات استخبارات إشارة سرية في العراق. أثار تورطه قلقي الشديد.

"من أجل الله يا بيرت،" قلتُ رافعًا صوتي، "لا يمكننا أن نركب أي شيء دون إذن صريح من الرئيس! هذه عملية شديدة الخطورة، وقد وعدتُ الرئيس بأنني سأبقيه على اطلاع بكل خطوة. لم يمنح الإذن لهذا الفريق بالانتشار في بغداد، ناهيك عن تركيب هوائي. ومن أعطاك الإذن بإخبار المهندس، أو أي شخص

آخر في هذا الشأن، عن هذه المهمة؟ الرئيس هو من يتحكم في من يعرف، وليس أنت. اللعنة يا بيرت، لقد عرضت العملية بأكملها للخطر. يجب أن يكون هذا جهدًا من أنسكوم، وليس من وكالة المخابرات المركزية!"

بدا بيرت مذهولاً. كان غاري ورفاقه الجنود البريطانيون ينظرون إلى بعضهم البعض، يتساءلون عما حدث للتو. تدخل المستشار. "سكوت، أنت محق،" قال. "لم نفكر في هذا الأمر جيدًا. بالطبع الرئيس هو المسؤول... لقد اعتقدنا أننا كنا ننفذ أوامره فحسب. سنتأكد من احترام التسلسل القيادي في المستقبل." على الرغم من كلمات المستشار، لم أكن مرتاحًا للدور الذي كان يلعبه المهندس، والطريقة السرية الملتوية التي أدارت بها وكالة المخابرات المركزية الأمر. لم يكن المهندس ومهمته متناسبين. كان هناك خطأ ما، على الرغم من أنني لم أستطع تحديد ماهيته في ذلك الوقت.

انتشر غاري وفريق عنصر التجميع الخاص (SCE) في العراق في 20 فبراير 1996. وللمساعدة في "اندماجهم" في الحياة اليومية العادية لأنسكوم في بغداد، ذهبنا معهم كمرافق. في البداية، كانت خطتي بسيطة – أن يدخل فريق عنصر التجميع الخاص إلى العراق تحت ما يُعرف بـ "غطاء شفاف". كان هذا نوعًا من الخداع المزدوج يعني أننا اعترفنا لموظفي أنسكوم المختارين بأن غاري والفريق لديهم مهمة "سرية". ومع ذلك، نشرنا فكرة أن مهمتهم كانت اكتشاف أجهزة التنصت في مقر أنسكوم. هذا العذر سيمكن فريق عنصر التجميع الخاص من تفسير ساعات عملهم غير العادية وطبيعتهم السرية.

أقمنا فريق عنصر التجميع الخاص في غرفة احتياطية في الجزء الخلفي من مركز المراقبة. قام الفريق بتعليق ستارة خلف باب غرفتهم لحجب الرؤية. كانت هناك خمس محطات اعتراض، كل منها متصل بمسجل شرائط رقمي (DAT). تم ضبط محطة واحدة بشكل دائم على التردد اللاسلكي الذي يستخدمه المراقبون العراقيون أثناء مرافقة مفتشي أنسكوم في بغداد. تم تشغيل محطتين من قبل أخصائي في تحليل حركة المرور والتعرف على الإشارات من فريق عنصر التجميع الخاص. استخدمت هذه المحطات بشكل أساسي لاعتراض حركة المرور المشفرة. يمكن للأخصائي تحديد حركة المرور المشفرة من خلال الصوت الشبيه بالتشويش الذي ينتجه جهاز التشفير. استخدمت المحطتان المتبقيتان للاستماع إلى المحادثات الفعلية. كان الفريق يحاول تحديد خط أساس

لنشاط الاتصالات "العادي" حتى يتمكنوا من معرفة ما إذا كانت تصرفات أنسكوم تثير زيادة في الاتصالات. على الرغم من سرية العراقيين، وعناد وكالة المخابرات المركزية، وحذر الإسرائيليين والبريطانيين، أصبح لدى أنسكوم الآن فريق اعتراض اتصالات سري يعمل داخل العراق، ويقدم تقاريره مباشرة إلى أنسكوم.

لكن كانت لدي مهمة أخرى أردتُ محاولتها. حسين كامل، الذي أحدث انشقاقه في أغسطس الماضي عاصفة من الجدل، كان لا يزال في الأردن. كشفت المحادثات مع علي شكري، المسؤول الأردني الذي كان "يدير" إقامة حسين كامل في الأردن، خلال زيارتي لعمان في ديسمبر، أن حسين كامل لم يكن في حال جيدة. توقفت وكالة المخابرات المركزية والاستخبارات البريطانية عن التحدث معه، وكذلك فعل الجميع. جعلت سمعة حسين كامل كسلطوي وحشي من الصعب على أي مجموعة معارضة لصدّام أن تتجمع حوله، ناهيك عن أن تطلب منه الانضمام إلى قضيتهم. حسين كامل، كما أخبرني علي شكري، كان رجلاً مريضاً وغازباً على وشك الانهيار النفسي.

اعتقدتُ أن موقفه الحالي قد يجعله أكثر ميلاً للتعاون مع أنسكوم في تحديد الأهداف التي استخدمها العراق في الماضي لإخفاء أسلحة الدمار الشامل. لم تتطرق الاستجابات السابقة لحسين كامل إلى هذا القدر من التفاصيل. أردتُ إحضار خرائط وصور، وإرشاد الرئيس السابق للصناعة العسكرية العراقية خلال تحديد مفصل، خطوة بخطوة، لجميع المواقع في العراق التي قد تكون ذات أهمية فيما يتعلق بعملية تفتيش آلية الإخفاء القادمة. كان هذا اقتراحاً حساساً، وقد طلب مني رولف إيكويس أن أكرر أسئلتني لحسين كامل عبره للحصول على موافقته قبل أن تطلب أنسكوم من الأردنيين منحنا مقابلة مع المنشق العراقي الكبير.

صغتُ الأسئلة، وسلمتها إلى نيكيتا سميدوفيتش لمراجعتها وتعليقاته. في غضون ساعة، تلقيتُ مكالمة منه. قال: "شغل قناة CNN." كان حسين كامل وحاشيته قد عادوا إلى بغداد من الأردن. وفي غضون أيام من عودته، قُتل حسين كامل وشقيقه، صدام كامل، بالرصاص في فيلا عم لهما في بغداد، على ما يبدو بأوامر من صدام حسين نفسه. سألتُ غاري وفريق عنصر التجميع الخاص (SCE) عما إذا كانوا قد التقطوا أي شيء مثير للاهتمام، لكنهم لم يفعلوا. حسين كامل،

الرجل الذي أبلغ أنسكوم ووكالة المخابرات المركزية بأن جميع أسلحة الدمار الشامل قد دُمرت في العراق، بينما كشف في الوقت نفسه عن وجود آلية مركزية للإخفاء مصممة لإخفاء أسلحة الدمار الشامل عن مفتشي الأمم المتحدة، قد مات. بعد أقل من أسبوع، عدتُ إلى البحرين كجزء من فريق تفتيش أنسكوم 143، أستعد لاستهداف آلية الإخفاء العراقية. كانت عملية تفتيش أنسكوم 143 نسخة مُعاد إحيائها من المهمة التي أُلغيت عندما انهار الدعم الأمريكي لقدرة اعتراض الاتصالات، أنسكوم 120.

بينما كان هناك تدمير كبير من وتيرة التدريب المحمومة، كان الفريق يتماسك بشكل جيد. الغريب أن الجو الوحيد من المعارضة الحقيقية جاء من داخل الوحدة الأمريكية. نظرًا للطبيعة الصدامية لعملية التفتيش المخطط لها، كان القلق من أخذ الفريق رهائن من قبل العراق حقيقيًا. بينما كان لدينا في الماضي مهمة إنقاذ معقدة في وضع الاستعداد، لم يكن هناك وقت لإعداد واحدة لهذه العملية التفتيشية. كما أخبرني مو دوبس خارج فندق هوليدي إن: "لا توجد حزمة إنقاذ. أنتم ذاهبون عراة."

كان دوبس قلقًا بشأن مهمة رفيعة المستوى مثل مهمتنا تدخل العراق دون حماية كافية. حذرني: "قد ترغب في تخفيف حدة التفتيش قليلًا. لا تبالغ في التعرض، لأنه إذا فعلت، فأنت وحدك. أنا وفريقي لن نبقي طويلاً. سنأخذ الأفراد الأمريكيين ونهرب." كانت هذه طريقة فظة جدًا لإخباري بأن الولايات المتحدة ستتخلى عن السفينة عند أول علامة على وجود مشكلة.

ما خفف من مخاوف مو دوبس هو حقيقة أن فريقي كان يضم زوجًا من عملاء قوة دلتا ذوي الخبرة العالية. كانوا يحملون معهم جهاز راديو اتصالات فضائية آمن سيستخدمونه لإرسال تقارير حالة كل ساعة إلى القيادة العسكرية الأمريكية في البحرين، بالإضافة إلى تلقي أي معلومات استخباراتية عاجلة من بوابة الوصول. أظهر كوماندوز دلتا ثقة كانت مُعدية. إنقاذ الرهائن كان عملهم، وإذا كانوا مرتاحين للخطأ، فمن أنا لأجادل؟ نسبتُ قلق مو دوبس إلى التنافس بين الوكالات، ومضيتُ في المهمة.

كان بيرت من مركز عدم الانتشار التابع لوكالة المخابرات المركزية قد انتشر في البحرين مع فريق من محلي وكالة المخابرات المركزية، وكان يعمل مع جيرارد مارتيل لتقييم ردود الفعل العراقية على أنسكوم 143 وتقديم أي

معلومات قد تُكتشف من خلال فحص الصور الملتقطة عدة مرات يوميًا من الأقمار الصناعية التي تدور على ارتفاع عالٍ فوق العراق. كما كان لدى وكالة الأمن القومي، المنظمة الأمريكية الرائدة في مجال استخبارات الاتصالات، فريق في البحرين لمراجعة نتائج العمل الذي يقوم به غاري وفريقه من مشغلي اعتراض الاتصالات في العراق. على الرغم من تحذير مو دوبس المشؤوم، اعتبرتُ فريق التفتيش جاهزًا، وفي 8 مارس انتقلنا إلى العراق، مع نيكيeta سميدوفيتش كرئيس للمفتشين.

وصلت أنسكوم 143 إلى بغداد وسط ضجة كبيرة، وكان العراقيون في حالة تأهب قصوى لأي نوع من النشاط من الفريق. سرعان ما اكتشفوا ما كنا نخطط له: في تلك الليلة، حاصرنا ما اعتقدنا أنه مقر أمن هيئة التصنيع العسكري، كما حددته وكالة المخابرات المركزية. ومع ذلك، في غضون دقائق من وصولنا، ادعى العراقيون أن المبنى الذي حاصرناه كان في الواقع وزارة الزراعة (في الواقع، وُضعت لافتة حديثة الطلاء في الخارج، تعلن عن ذلك). بين قدامى المحاربين في عملية تفتيش أنسكوم 40 في صيف عام 1992، لم يُستقبل هذا "الخبر" المؤلف بشكل جيد. بدأ كبار المسؤولين العراقيين بالوصول، وسُمح لهم بالدخول إلى الموقع. من بينهم كان عامر السعدي، مستشار رفيع المستوى لصدام حسين والرئيس السابق للجنة التصنيع العسكري.

خلال المواجهة، أمضى نيكيeta سميدوفيتش وقتًا طويلًا على الهاتف مع رولف إيكبوس، الذي نقل وجهات نظر مجلس الأمن المتغيرة بشأن المواجهة مع تطورها. على عكس الوضع الذي واجهناه في المرة الأخيرة التي حاصرنا فيها وزارة زراعة في بغداد، هذه المرة حظيت أنسكوم باهتمام مجلس الأمن بالتأكيد. أدرك العراقيون ذلك بسرعة، وفجأة كانوا مستعدين لمناقشة شروط الدخول والتفتيش على المبنى من قبل الفريق. بعد سلسلة من المحادثات المتبادلة مع الرئيس والعراقيين، بدأ سميدوفيتش التفتيش، ودخل المبنى مع عشرة مفتشين. كان تفتيشًا شاملاً، حيث تم تفتيش كل شيء – جميع الغرف، وخزائن الملفات، وأجهزة الكمبيوتر والأقراص المرنة في المبنى. عُثر على آلاف الوثائق، لكن كان علينا أن نستنتج أنه لا يوجد شيء ذو أهمية.

أوضح حسام أمين أن المبنى قد مُنح لوزارة الزراعة في منتصف يناير 1996، وأن الوزارة، وموظفيها، ووثائقها ومعدات كانت لا تزال في طور الانتقال إلى

المبنى. قبل يناير 1996، كان المبنى مقرًا لمؤسسة الفاو التابعة لهيئة التصنيع العسكري، والتي كانت متورطة بشكل كبير في أعمال البناء. وفقًا للعراقيين، احتلت منظمة الفاو المبنى في أوائل عام 1992. قبل ذلك، كان المبنى بمثابة مقر هيئة التصنيع العسكري. ثم أخبرنا حسام أمين أنه عندما احتلت مؤسسة الفاو المبنى، بقيت وحدة أمن داخلي تابعة لهيئة التصنيع العسكري. ادعى أن هذه الوحدة غادرت المبنى في منتصف يناير 1996، في نفس الوقت الذي مُنح فيه المبنى لوزارة الزراعة. لو كنا قد تمكنا من إجراء هذا التفتيش كما كان مخططًا في الأصل، في نوفمبر 1995، لكنا قد وجدنا قسم أمن هيئة التصنيع العسكري. لكن ليس بعد الآن.

كان هدفنا التالي للتفتيش ثكنة للحرس الجمهوري في قرزة، حيث أشارت معلومات استخباراتية، قدمتها وكالة المخابرات المركزية مرة أخرى، إلى أن قاذفات صواريخ سكود كانت تُخفي في مبانٍ تُستخدم عادةً لورش إصلاح الدبابات. كانت قرزة موطنًا لفرقة حمورابي المدرعة التابعة للحرس الجمهوري، وبمساعدة الإسرائيليين، تمكن جيرارد مارتيل من تحديد موقع منشآت إصلاح الدبابات داخل المجمع العسكري المترامي الأطراف. تأخر الفريق بشكل كبير في الدخول إلى الموقع (ذكر العراقيون أنه موقع أمن قومي شديد الحساسية)، ولكن بمجرد دخولنا لم نجد شيئًا يؤكد شكوك وكالة المخابرات المركزية.

بقدر ما كانت قاعدة الحرس الجمهوري حساسة للعراقيين، تصاعدت مخاوفهم إلى مستوى آخر عندما حاولنا تفتيش مواقع تابعة لوحدة الحماية الشخصية لصدّام، الحرس الجمهوري الخاص. أشارت وكالة المخابرات المركزية إلى أن بعض مواقع الحرس الجمهوري الخاص حول مطار صدام الدولي كانت تستخدم لإخفاء أسلحة الدمار الشامل. بعد مواجهة طويلة، تمكنا في النهاية من الوصول إلى هذه المواقع، ولكن فقط تحت الحراسة الشخصية لمدير جهاز الأمن الخاص، زهير محمد. في النهاية لم نجد شيئًا، على الرغم من أننا لاحظنا أن حجم بعض المباني يجعلها مناسبة لإخفاء أسلحة الدمار الشامل.

أنهينا تفتيشنا في اليوم التالي، محققين في مجمع شمال بغداد تبين أنه يتبع الحرس الجمهوري الخاص. شعر نيكيتا سميدوفيتش وأنا أن الحرس الجمهوري الخاص لعب دورًا رئيسيًا في استراتيجية الإخفاء العراقية، وسيكون من المنطقي أن تشارك وحدة كهذه. قمنا بتمشيط مقر العمليات الطارئة للحرس الجمهوري

الخاص بدقة، بحثًا عن أي أدلة قد تشير إلى تورطه السابق في إخفاء الأسلحة المحظورة. لم نجد شيئًا.

انتهت أنسكوم 143. على الرغم من التأخير في الانطلاق، فقد أنجزت المهمة ما كنتُ أتوقعه: أقامت أنسكوم نقطة استماع داخل العراق، تراقب بعناية أي علامات على محاولة من العراق لإخفاء أنشطة أسلحة الدمار الشامل عن المفتشين. لم تكن أنسكوم 143 تهدف إلى مهمة اكتشاف، حيث كنا سنجد بالفعل الأدلة القاطعة على عدم امتثال العراق. كانت جزءًا من استراتيجية أكبر للضغط على العراقيين بحيث إذا كانت هناك بالفعل آلية إخفاء مزعومة، فسوف نكشفها ونجدها. لقد تعلمنا الكثير من هذا التفتيش، وكنتُ أمل أن أتعلم المزيد بمجرد أن أتمكن من البدء في عملية تقييم جميع البيانات التي جمعناها خلال هذا التفتيش. تحليل الاستخبارات فن غامض لا تكمن الإجابة دائمًا فيما هو واضح، بل فيما يكمن وراء الكواليس. ومع ذلك، لكي يتمكن المحلل من تمييز هذا النشاط الخفي، يجب أن يكون لديه فهم لجميع القطع المختلفة من اللغز الذي يجري تجميعه. لقد جمعت أنسكوم العديد من القطع المختلفة لهذا اللغز، ومع بيانات اعتراض الاتصالات، أصبحت في وضع لا يسمح لها بجمع المزيد من القطع فحسب، بل أيضًا بالحصول على فكرة عن الصورة التي كنا نحاول بناءها. لا يمكن تحديد ما إذا كانت هذه الصورة تشير في اتجاه الامتثال العراقي أو عدم الامتثال حتى يتم تجميع اللغز بالكامل.

الفصل الثاني عشر المدراء

مارس - مايو 1996

في غضون أيام قليلة من عودتي إلى البحرين لإجراء إحاطة، طرأت إلى إسرائيل، حاملاً معي عدة صناديق من الأشرطة الصوتية الرقمية التي تحتوي على ثمار عمل فريق عنصر التجميع الخاص (SCE) على مدى الأشهر القليلة الماضية. كان لدي أيضاً نسخ من سجلات العمل، بالإضافة إلى أقراص كمبيوتر تحتوي على قاعدة بيانات لجميع الترددات اللاسلكية التي استخدمها العراقيون في منطقة بغداد. كالعادة، قابلني بونكوفسكي مباشرة في المطار. بمجرد أن سجلت دخولي في الفندق وانتعشت، اصطحبني بونكوفسكي لتناول وجبة خفيفة قبل أن يأخذني إلى شقة في حي راقٍ بتل أبيب.

كان هذا منزل محارب، لا شك في ذلك. خريطة هضبة الجولان التي تصور عمليات وحدة مدرعة إسرائيلية خلال حرب يوم الغفران عام 1973 عززت الانطباع. كان أيضاً منزل عائلة مثقفة، مليء بالكتب واللوحات. كان منزل والدي موشيه بونكوفسكي، وفي الوقت الحالي كان بمثابة منزل آمن من نوع ما، موقع اجتماع سري بيني وبين ممثلين من الوحدة 8200 الإسرائيلية شديدة السرية، نسختهم الخاصة من وكالة الأمن القومي الأمريكية. كان بونكوفسكي قد رتب الاجتماع بناءً على طلبي. أحضرت معي صندوقاً يحتوي على ما يقرب من مائة شريط صوتي رقمي، بالإضافة إلى قرصين مرنيين يحتويان على قاعدة بيانات لنشاط الترددات في بغداد وما حولها على مدى الأشهر القليلة الماضية. كنت قد قدمت هذه المعلومات بالفعل إلى الولايات المتحدة لتحليلها، لكن كان لدي سبب وجيه للاعتقاد بأن إسرائيل قد تكون شريكاً استخباراتياً أفضل لأنسكوم. بإذن من رولف إيكويس، كنت سأمرر هذه المعلومات إلى الإسرائيليين على أمل أن يسخروا قدراتهم الهائلة في هذا المجال لمساعدة قضية أنسكوم.

رن جرس الباب، ونهض بونكوفسكي ليفتح. عاد ومعه ثلاثة شبان يرتدون ملابس مدنية. قدمهم لي بونكوفسكي: "سكوت، قابل الملازم داني، قائد الفريق المكلف بتقييم اقتراحك للتعاون." كان الملازم يرافقه رجلان تم تعريفهما كرفيق وعريف في وحدته. صافحنا بعضنا.

أطلعتُ الإسرائيليين على التفاصيل الفنية المتعلقة بعمل عنصر التجميع الخاص (SCE)، بالإضافة إلى طبيعة المنتج الذي كنتُ أسلمه. سأل داني: "هل يوجد

سجل أو أي شيء يساعدنا على فهم ما هو موجود على الأشرطة؟" أخرجتُ مجلدًا أزرق يحتوي على سجلات الاعتراضات المفصلة التي احتفظ بها غاري وفريقه، مرمزة زمنيًا ومقسمة حسب شريط DAT الفردي. قال داني: "يمكننا فعل الكثير بهذا."

لقد كنتُ في مجال الاستخبارات لفترة طويلة بما يكفي لأعرف أن المرء لا يحصل على شيء مقابل لا شيء. كانت إسرائيل تفتح أبواب عالمها السري للاستخبارات بطريقة غير مسبقة، وكانت أنسكوم تستجيب لذلك بأن تصبح أفضل مصدر للمعلومات الاستخباراتية عالية الجودة عن العراق التي حصلت عليها إسرائيل على الإطلاق. كانت هذه علاقة متبادلة المنفعة لا تنجح إلا إذا كان الطرفان صادقين بشأن أهدافهما وغاياتهما، وكانت هذه الأهداف والغايات متطابقة. كانت مهمة أنسكوم نزع سلاح العراق. زعمت إسرائيل أنها تواصلت مع أنسكوم لأنها تشاركها هذا الهدف. لكن علاقتنا كانت تتجاوز حدود التقييم الفني البسيط. لقد كذب العراق في الماضي على أنسكوم وأخفى أسلحة الدمار الشامل عن المفتشين. الآن يدعي العراق أنه نظيف، لكنه فشل في تقديم الأدلة اللازمة لدعم هذا الادعاء. سقطت المهمة افتراضياً على عاتق أنسكوم. ولكن لإثبات براءة العراق أو ذنبه، احتاجت أنسكوم إلى الوصول إلى كمية غير مسبقة من المعلومات، جزء كبير منها لا علاقة له بولايتنا في نزع السلاح. احتاجت أنسكوم إلى تمحيص هذه البيانات، والتأكد من أن العراق لا يحاول إخفاء أي قدرة محظورة.

بعض هذه البيانات، مع ذلك، لامس الجوانب الأكثر حساسية لأمن العراق القومي، بما في ذلك أمن صدام حسين. هذه المعلومات، في أيدي طرف أراد إلحاق الضرر بالعراق، كانت لا تقدر بثمن. بالتعاون مع إسرائيل بهذه الطريقة، كنتُ أعرض أنسكوم لاتهامات بأننا كنا نسهل قدرة إسرائيل على مهاجمة العراق، أو الإطاحة بصدام. ومع ذلك، اعتقدتُ أن الإسرائيليين أدركوا حقيقة أن أنسكوم منظمة فعالة يمكن أن تنجح في نزع سلاح العراق، وبالتالي القضاء على التهديد الذي يشكله صدام حسين على إسرائيل. كان أفضل رهان لإسرائيل هو تمكين أنسكوم بالمعلومات الاستخباراتية، وليس تقويض أنسكوم بإساءة استخدام البيانات المستقاة من تعاوننا. اعتقدتُ أيضاً أنه، من خلال التورط الوثيق مع الإسرائيليين، جعلنا أي تقييم نهائي يصدر عن العراق، بالتبعية، تقييماً إسرائيلياً،

نظرًا لأن المعلومات الاستخباراتية والتحليل الذي سيستند إليه أي تقييم من هذا القبيل كان واحدًا. إذا منحت أنسكوم العراق شهادة براءة، فإن موافقة إسرائيل معنا كانت لا تقدر بثمن. ذلك وحده يبرر المخاطر التي كنا نتحملها. طرئ من تل أبيب إلى لندن، حيث التقيتُ بروجر هيل، المفتش المخضرم في أنسكوم من أستراليا. كنا في لندن للمشاركة في إحاطة مشتركة لعملية عنصر التجميع الخاص (SCE) التي اكتملت للتو بالتزامن مع أنسكوم 143. كانت التوقعات عالية. لقد جُمعت كمية هائلة من المواد، وقد أعلنت وكالة المخابرات المركزية أن جميعها "مفيدة للغاية" في تحديثات مهمتها المتكررة التي كانت تُمرر إلى عنصر التجميع الخاص أثناء وجوده في بغداد. أظهر تقييمي المحدود لبيانات عنصر التجميع الخاص أنها أكثر من "مفيدة للغاية"، وكنتُ أتطلع بترقب كبير إلى ما سيخبرنا به الأمريكيون.

شقّ روجر وأنا طريقنا إلى مكتب الحرب القديم، حيث استقبلتنا سارة بارسونز وكلايف بروفوست، اللذان أدخلانا إلى غرفة اجتماعات تابعة لإدارة استخبارات الدفاع. كان غاري وفريق عنصر التجميع الخاص ينتظراننا. جلسنا، ننتظر وصول الأمريكيين من السفارة الأمريكية، حيث كان من المفترض أن يسترجعوا التقرير ويتلقوا تعليمات اللحظة الأخيرة. بعد خمس عشرة دقيقة من الحديث الودي بين البريطانيين، روجر، وأنا، دخل بيرت والمستشار أخيرًا، يرافقهما "ديبي"، ممثلة رفيعة المستوى لوكالة الأمن القومي من "المجموعة ب" (المسؤولة عن الشرق الأوسط) التي كانت قد أجرت إحاطة لفريق عنصر التجميع الخاص في البحرين عندما انسحبوا في نهاية أنسكوم 143، ومسؤول ثانٍ، أيضًا من وكالة الأمن القومي، كان يعمل فيما تسميه الوكالة "ب441"، وهو الفريق المسؤول عن العراق. لم تكن هناك مقدمات أو إجراءات شكلية، أو اعتذارات عن التأخير. جلس الأمريكيون ببساطة، وأخرجوا دفاتر الملاحظات من حقائبهم، وانتظروا.

مرت الثواني، وساد صمتٌ محرج. نظرتُ إلى الأمريكيين، الذين لم يبدوا أي حركة للبدء، ثم إلى سارة بارسونز وكلايف بروفوست، اللذين بديا في حيرة من الصمت. تحدثت سارة أخيرًا. "حسنًا، يسعدنا أن الجميع تمكن من الاجتماع معًا لما نعتقد أنه اجتماع مهم جدًا يتعلق ببعض الأعمال الشيقة التي قامت بها أنسكوم في الأسابيع الماضية." نظرتُ إلى بيرت والمستشار. "نحن حريصون على

سماع ما لديكم لتقدموه في هذا الصدد." ابتسم كل من بيرت والمستشار، ونظرا إلى "ديبي"، التي ظلت بلا تعابير. قالت: "ليس لدينا ما نبلغه. كنا تحت الانطباع بأن هذا اجتماع لأنسكوم، وكنا نتوقع أن نسمع من أنسكوم تقييمها لكيفية سير المهمة."

نظرتُ إلى بارسون وبروفوست، اللذين بديا مذهولين تمامًا. هزرتُ كتفي قليلاً، وكأني أقول "ماذا الآن؟" وضعت سارة ابتسامة مصطنعة على وجهها. "أعتقد أن انطباع الجميع هنا هو أنه بما أن أنسكوم لم تكن بحوزتها جميع البيانات ذات الصلة المتعلقة بعنصر التجميع الخاص، فإن شركائنا الأمريكيين في هذا الجهد سيقدّمون تقريراً يدمج جهد عنصر التجميع الخاص ضمن إطار التفتيش الشامل لأنسكوم 143." لم تتحرك "ديبي". قالت بلا مبالاة: "ليس لدينا تقرير. نحن مستعدون لتلقي أي معلومات قد تكون أنسكوم مستعدة لمشاركتها في هذا الوقت." حدثتُ في بيرت والمستشار: بدا واضحاً أن رد "ديبي" لم يكن ما يتوقعانه أيضاً. كنتُ أشعر بالانزعاج. قلتُ، محاولاً الحفاظ على نبرة صوتي ثابتة: "انظر، الاتفاق الذي أبرم بين الولايات المتحدة والرئيس التنفيذي قبل إرسال عنصر التجميع الخاص إلى العراق كان أن أنسكوم ستقدم البيانات الخام التي جمعها الفريق إلى الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة ستجري تحليلاً لهذه البيانات لتحديد ما إذا كان هناك أي شيء، إن وجد، ذو صلة بولاية أنسكوم، وما هو الاتجاه، إن وجد، الذي يجب أن تسلكه أنسكوم في جهود عنصر التجميع الخاص المستقبلية."

نظرتُ إلى "ديبي". "كنتُ في البحرين... وقد تسلمتِ البيانات... وتعرفين جيداً ما كانت الشروط عندما تسلمتِ تلك البيانات. الأشرطة، وسجلات العمل، والأقراص الحاسوبية التي سلّمت إليك هي ملك لأنسكوم. وقد أذن لي الرئيس التنفيذي بإطلاق هذه البيانات لك، ولكن بشرط أن تقدم الولايات المتحدة التقارير المطلوبة. أفترض أنك إذا لم يكن لديك تقرير لنا، فسوف تعيدني إليّ جميع البيانات التي أخذتها في حوزتك حتى أتمكن من البحث عن دعم في مكان آخر." احمر وجه "ديبي"، بدا عليها الارتباك بوضوح. تحدثت بيرت أخيراً. "أعتقد أن ما تقوله "ديبي" يا سكوت هو أنه في الوقت الحالي، لا يوجد شيء في البيانات التي قدمتها يستدعي تقريراً."

سرعان ما أصبح واضحًا أن الاجتماع، بكل المقاييس، قد انتهى. وفقًا لسارة بارسونز، فإن الأمريكيين – وخاصة الخبيرين من وكالة الأمن القومي – أوضحوا تمامًا أنه لن يكون هناك أي تقرير قادم من الولايات المتحدة. غادرت "ديبي" وزميلها بعد فترة وجيزة، وتبعهما عن كثب بيرت والمستشار. قبل المغادرة، اقترب مني بيرت. "سنجتمع لتناول العشاء الليلة يا سكوت. أعتقد أننا بحاجة إلى توضيح ما حدث هنا."

بمجرد مغادرة الأمريكيين، أفرغ البريطانيون إحباطهم مما حدث للتو. قالت سارة بارسونز: "لقد تأكدنا أن الأمريكيين سيأتون بتقرير." وأضاف كلايف بروفوست: "لقد تلقينا بالفعل نسخة من التقرير، والتي راجعها غاري وفريقه مع مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ). كان الجميع راضين تمامًا عن نسخة منقحة من ذلك التقرير تُصدر إلى أنسكوم. كما قلت يا سكوت، أظهرت البيانات بوضوح أن عملية اعتراض الاتصالات لها وعد كبير." لم يكن لدى البريطانيين أي فكرة عن سبب تراجع الأمريكيين في اللحظة الأخيرة. اتفقنا جميعًا على أن بيرت والمستشار بحاجة إلى تقديم تفسير جيد في عشاء تلك الليلة.

أراد بيرت تناول الكاري، لذا تناولنا العشاء في مطعم هندي أوصى به المستشار. كان الطعام جيدًا، لكن على الرغم من ذلك، كان العشاء متوترًا للغاية. أخبرت بيرت والمستشار أن ما حدث في مقر مديرية الاستخبارات الدفاعية كان غير مقبول. كان المستشار محرجًا بشكل واضح من الأمر برمته. أوضح: "انظر يا سكوت، لقد فوجئنا بقدر مفاجأتك. توقعنا تقريرًا، لكن عندما ذهبنا إلى السفارة، كانت هناك تعليمات بعدم إطلاق أي شيء لأنسكوم."

"تعليمات من من؟" سألت. ظل المستشار وبيرت صامتين. "دعونا لا ننسى من يدير هذه السفينة،" قلت. "إنها ليست وكالة الأمن القومي."

بدأ بيرت في الكلام، لكنني قاطعته. "أنا وروجير هنا لأن الرئيس يعتقد أن لديكم شيئًا لنا – له، في الواقع. البريطانيون وافقوا على المشاركة معتقدين أنهم ينفذون عملية لدعم أنسكوم. كل ما فعلتموه اليوم أساء إلى أنسكوم والعملية. إذا كنتم تسعون لقتل هذا الجهد، فأنتم تقومون بعمل رائع. ولكن إذا كنتم تريدون حقًا رؤية هذا العمل ينجح، فيجب أن يتم شيء ما، ويتم قريبًا، يقنع الرئيس بأنه، وأنسكوم، لم يتم خداعهما بالكامل. وبينما أنتم تفعلون ذلك، حاولوا إصلاح بعض الجسور مع أصدقائنا البريطانيين." كنت غاضبًا من المعاملة المتغطرسة لوكالة

المخابرات المركزية للبريطانيين، الذين خاطروا كثيرًا بوضع أفرادهم على الأرض في العراق، حيث كانوا معرضين للاعتقال والإعدام والتعذيب إذا حدث خطأ ما في العملية. "إن مؤخراتهم هي المعرضة للخطر في العراق، وليس مؤخراتهم أو مؤخرات أي شخص في وكالة الأمن القومي،" ذكرتهم. هذا التبادل حدد إلى حد كبير العشاء. غادر روجر وأنا ونحن نعلم أن جهود مكافحة الإخفاء بأكملها معرضة للخطر إذا لم يقدم بيرت والمستشار شيئًا ذا أهمية قريبًا.

لم أتحدث مع المستشار، أو بيرت، لما يقرب من شهر بعد الفشل الذريع في لندن. وقد أكد لي مسؤولا وكالة المخابرات المركزية خلال وجبتنا أنهما سيقدمان تقريرًا يلبي متطلبات الرئيس التنفيذي. ودون سابق إنذار، في 25 أبريل، وصل المستشار إلى نيويورك، وكان في مكتب إيكوس، يسلم تقريرًا يزعم أنه يفيد بهذا الالتزام. وفقًا للقواعد، كانت الولايات المتحدة، عبر المستشار، تسلم تقريرًا لعيون إيكوس فقط. لكن الجميع كانوا يعلمون أن الدبلوماسي السويدي لم يكن في وضع يسمح له بالتأكد من صحة ما ورد في التقرير على الإطلاق. في الواقع، كان هناك شخص واحد فقط في أنسكوم يمكنه التأكد من التقرير، وهو أنا. وقد تم استبعاد عمداً من قبل الولايات المتحدة من رؤية هذا التقرير. كل ما كان بوسعي فعله الآن هو الجلوس والانتظار، ورؤية ما سيحدث.

بينما كان المستشار يلتقي بإيكوس، لم أستطع إلا الجلوس في مكنتي أنتظر وأتساءل كيف تسير المحادثة. رن هاتفي، مقاطعًا أفكاري. كانت أوليفيا، سكرتيرة إيكوس. "الرئيس سيراك الآن"، قالت، مستدعية إياي إلى الطابق العلوي. كان إيكوس ينتظرني في مكتبه. أومأ لي بالدخول، ثم أغلق الباب. جلستُ على طاولة الاجتماعات، بينما عاد هو إلى مكتبه وسحب وعاء مستندات معدنيًا، وأدخل تركيبة، وفتحته، وسحب تقريرًا نحيفًا. دون كلمة، سلمني الوثيقة. كانت الورقة معلمة بـ "سري للغاية/ستار نهائي/يُفرج عنه للرئيس التنفيذي لأنسكوم فقط" وتتكون من أربع صفحات.

"الستار النهائي" كان اسمًا رمزيًا أطلقتته وكالة المخابرات المركزية على الإبلاغ عن المعلومات المستمدة من "برامج استخباراتية حساسة معينة، بعضها يُجرى بالتعاون مع اللجنة الخاصة". علمتُ الآن أنني كنتُ أنظر إلى ثمار جهود عنصر

التجميع الخاص (SCE). بدا أن مشروع اعتراض الاتصالات يعمل بعد كل شيء.

لكن حماسي خمد بسرعة بينما كنتُ أقرأ. زعمت الورقة أنها تقدم معلومات مستقاة من مصادر متعددة، وتتعلق بالأحداث في العراق المحيطة بتفتيش أنسكوم 143. تحدثت عن محاولة من العراق لأخذ مكونات الصواريخ ودفنها في مرآب، مغطاة بالأسمنت. لكن هذه المعلومات كانت مؤرخة بوقت سابق لتفتيش أنسكوم 143، أو وجود عنصر التجميع الخاص في العراق. تحدثت بطرق غير محددة عن "مستوى الاهتمام العالي" من قبل كبار الممثلين العراقيين بعمل أنسكوم 143، لكننا كنا نعلم ذلك بالفعل. أضافت "مقتطفات من نصوص" من اتصالات معترضة أشارت إلى احتمال تعرض تفتيش أنسكوم 143 للخطر. لكن هذه النصوص كانت من اعتراضات الصوت الواضح التي شاركها غاري معي بالفعل، والتي كنتُ قد مررتها بالفعل إلى الرئيس. لم تشارك وكالة المخابرات المركزية شيئاً من محتوى المحادثات المشفرة الأكثر حساسية التي شكلت الغالبية العظمى من البيانات التي جمعها عنصر التجميع الخاص. كانت هذه الوثيقة المزعومة "سرية للغاية" مجرد خدعة، احتيال. لقد تم خداع أنسكوم. أعدتُ الورقة إلى الرئيس. "ما رأيك؟" سألني. "سيدي الرئيس، إذا كان هذا أفضل ما يمكن للأمريكيين فعله، فإننا نضيع وقتنا. هذه الورقة لا تعكس حتى طبيعة البيانات المجمعة. أصدقائنا في واشنطن إما يكذبون علينا، أو غير أكفاء، أو كلاهما. أوصي بأن تعود إلى من أعطاك هذا، وتخبرهم أن هذا غير مرضٍ. إذا كانوا غير مستعدين لفعل ما طلبناه، فأخشى أنني سأضطر إلى التوصية بإنهاء المشروع، على الرغم من أنني يجب أن أقول إن إمكانية النجاح الكبير موجودة، إذا حصلنا ببساطة على مستوى المساعدة الذي طلبناه."

على مدى الأيام القليلة التالية، تأملتُ تقرير "الستار النهائي". كنتُ متردداً في التخلي عن خطة مكافحة الإخفاء. كان علينا فقط أن نتحلى بالشجاعة للمضي قدماً فيها. صغتُ مخططاً مفاهيمياً جديداً لعملية اعتراض الاتصالات، وقدمته إلى الرئيس لتمريره إلى البريطانيين. كنتُ أبحث في مهمة متابعة لأنسكوم 143، تبدأ في أوائل يونيو، وتستمر لأكثر من أسبوع بقليل. لم أكن أعرف بعد الأهداف الدقيقة للتفتيش، لكنني اعتقدتُ أن التركيز على الحرس الجمهوري

الخاص وعناصر أخرى من الأمن الرئاسي داخل العراق سيكون أفضل طريقة لتحفيز حركة الاتصالات.

لقد أبرز حسين كامل دور الإخفاء الذي لعبه الحرس الجمهوري الخاص منذ عام 1991 خلال حديثه مع رولف إيكوس ونيكيوتا سميديفيتش بعد انشقاكه إلى الأردن في أغسطس 1995. وقد أظهرت عملية تفتيش أنسكوم 143 إمكانية المناطق الرئاسية الكبيرة في بغداد وحولها لتكون ملاذًا "خارج الحدود" مريحًا للغاية من المفتشين. بينما قد يتمكن العراقيون من منع أنسكوم من الدخول إلى هذه المواقع، لم يتمكنوا من منع عنصر التجميع الخاص من الاستماع إلى الاتصالات العراقية التي وثقت هذه العوائق. ستكون المعلومات الاستخباراتية التي تُجمع بهذه الطريقة حاسمة إذا كنا سنكشف الجهود التي يبذلها الحرس الجمهوري الخاص لإخفاء المواد المحظورة عن المفتشين.

لقد أحدثت عملية تفتيش أنسكوم 143 ضجة في جميع أنحاء العالم، ولكن لم يكن هناك مكان أكثر من بغداد. كان العراقيون غاضبين من المهمة، وتساءلوا عن الأسباب وراء عودة أنسكوم إلى عمليات تفتيش كبيرة ومتطفلة ومواجهة بعد توقف دام أكثر من عامين ونصف. كان العراقيون مستائين بشكل خاص لأن عملية تفتيش أنسكوم 143، والأسئلة التي طرحها الفريق، عكست موقفًا جديدًا في أنسكوم بدا وكأنه يرفض الجهود التي بذلها العراق ليكون أكثر انفتاحًا وصراحة في أعقاب انشقاق حسين كامل وكشف وثائق "مزرعة الدجاج". بالنظر إلى عدوانية الرد العراقي، سواء من حيث نبرة الاتصالات بين طارق عزيز ورولف إيكوس، أو الهجوم الدبلوماسي الذي شنه العراق لكسب التعاطف في المجتمع الدولي، أدرك رولف إيكوس أنه بحاجة أولاً إلى الذهاب إلى بغداد لتلطيف العلاقات مع العراقيين، قبل أن يتمكن من إرسال فريق تفتيش جديد إلى العراق ومواصلة هذا المسار الجديد من المواجهة. عند وصوله إلى بغداد، تعرض إيكوس لهجوم لاذع من طارق عزيز، الذي انتقد بشدة التكتيكات التي استخدمتها عملية تفتيش أنسكوم 143. قال له طارق عزيز: "العودة إلى هذه التكتيكات الماضية تعني أن أنسكوم قد وقعت تحت تأثير أولئك الذين يخشون التعاون الذي أظهرناه منذ أحداث أغسطس الماضي. أن تأذن بمثل هذه المهام يعني أنك تنفذ أوامر الأمريكيين."

احتفظ طارق عزيز بأفضل ضرباته لي. "السيد ريتز أمريكي، عقيد في وكالة المخابرات المركزية. هو في العراق فقط لجمع معلومات استخباراتية حول أمن قيادتنا، ولإثارة المواجهة لتدمير التعاون الذي بنيناه." أكد نائب رئيس الوزراء العراقي ذلك بالإشارة إلى عمليات تفتيش وحدات الحرس الجمهوري والحرس الجمهوري الخاص. سأل: "لماذا تحتاج أنسكوم إلى تفتيش هذه المواقع؟ هذه حساسة لأمن العراق. لماذا يطرح السيد ريتز أسئلة حول أنشطة هذه الوحدات؟ هذا لا علاقة له بأسلحة الدمار الشامل، ونحن نرى مثل هذه الإجراءات خطيرة على العراق. نطلب منكم وقف هذه العمليات التفتيشية، والتركيز على المهمة الفنية لنزع السلاح." 1 ازداد موقف رولف صعوبة بسبب حقيقة أن سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت، في خطاب ألقته في جامعة جورج تاون في 26 مارس، أشارت إلى أن العقوبات ضد العراق لن ترفع طالما بقي صدام حسين في السلطة. كان هذا النوع من الخطاب الذي سمح للعراقيين بالتعنت بشأن أمن صدام حسين.

أوضح اجتماع إيكوس مع طارق عزيز أن العراقيين فوجئوا بالطبيعة العدوانية لتفتيش أنسكوم 143، وسيتفاعلون بقوة مع أي توغلات أخرى. لتجنب المواجهة بينما كانت الحساسيات لا تزال حادة، طلب إيكوس مني الذهاب إلى العراق ومحاولة إرساء ديناميكية للتعاون. قرر المستشار المضي قدمًا وتقديم دعم عنصر التجميع الخاص (SCE) للمهام المستقبلية، وشعرت أنهم يشاركونني اعتقادي بأن جهد عنصر التجميع الخاص كان فعالًا.

كنت محققًا جزئيًا في تقييمي: كانت وكالة المخابرات المركزية مستعدة للعمل بشكل أوثق مع أنسكوم في مسألة عمليات التفتيش المستقبلية. ولكن حيث رأيتهم يساعدون أنسكوم في تعزيز التحقيق في آلية الإخفاء كوسيلة لنزع سلاح العراق، رأيت وكالة المخابرات المركزية عمليات التفتيش كأداة فريدة لجمع المعلومات الاستخباراتية تحتاج إلى إدارة أكثر دقة. لقد أحدثت عملية تفتيش أنسكوم 143 صدمة في وكالة المخابرات المركزية، وخاصة في مكاتب ستيف ريكتر، مدير قسم الشرق الأدنى في مديرية العمليات. لطالما قلل ريكتر من الفعالية المحتملة لأنسكوم كأداة لجمع المعلومات الاستخباراتية. ومع ذلك، فإن قدرة أنسكوم 143 على الوصول إلى بعض المواقع الأكثر حساسية في العراق، بما في ذلك المناطق الرئاسية، ومراكز قيادة الحرس الجمهوري الخاص، ومقرات الحرس

الجمهوري، ومرافق الاستخبارات العراقية، أيقظت ريختر على الإمكانيات الهائلة لجمع المعلومات الاستخباراتية الكامنة في عمليات تفتيش أنسكوم والتي لم تستغلها وكالة المخابرات المركزية.

أمر ريختر فريق مو دويس في فريق الأنشطة الخاصة بالبدء في التنسيق بشكل أوثق مع مجموعة عمليات العراق التابعة لوكالة المخابرات المركزية، والتي كانت مشغولة بالتخطيط لجهد انقلاب جديد ضد صدام حسين. كانت مجموعة عمليات العراق قد بنت خطة عمل حول منشق عراقي، محمد عبد الله الشواني. كان للشواني ثلاثة أشقاء ضباط في أجهزة الأمن العراقية، بمن فيهم واحد في الحرس الجمهوري الخاص. أقنع الشواني ستيف ريختر ووكالة المخابرات المركزية بأنه سيكون قادرًا على تجنيد عدد كبير من الضباط والرجال الذين سيدعمون الإطاحة بصدام حسين. كل ما احتاجه الشواني هو الدعم الفني من وكالة المخابرات المركزية، في شكل معدات اتصالات آمنة، ومساعدة وكالة المخابرات المركزية في تشكيل الظروف التي يمكن بموجبها تنفيذ الانقلاب بأكبر قدر من الفعالية.

كان ريختر على دراية بتركيزي على الحرس الجمهوري الخاص. اتصل بالمستشار، وأخبره أن مديرية العمليات مستعدة للتعاون مع أنسكوم. لشهور كنت أضيّق المستشار وبيرت للحصول على وصول إلى أفضل محلي وكالة المخابرات المركزية بشأن الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص – دون جدوى. فجأة، ودون سابق إنذار، تلقيت مكالمة هاتفية من بيرت، يطلب مني الحضور إلى واشنطن لاجتماع. هناك، في المنزل الآمن لوكالة المخابرات المركزية بالقرب من تايسونز كورنر، تعرفت على ديف ودارسي، وهما محللان متخصصان في المنظمات الأمنية العراقية.

كنت أخطط لتفتيش شامل لمرافق الحرس الجمهوري الخاص في منطقة بغداد، مصمم لـ "ضغط" أي مواد محظورة إلى مناطق آمنة محددة مسبقًا. كنت أعتقد أنه إذا كان الحرس الجمهوري الخاص متورطًا في إخفاء مواد ووثائق محظورة، فإنه سيحميها باستخدام نفس المنهجية التي استخدمت لحماية صدام حسين. إذا تم تخزين المواد في منازل آمنة حول بغداد وهددت أنسكوم هذه المنازل الآمنة، فقد اعتقدت أن العراقيين سيقومون بإخلاء المواد إلى مناطق القصر الرئاسي حول مطار صدام الدولي. كانت هذه هي الخطة التي وضعوها للرئيس، وبدأ من

المنطقي فقط أنهم سيكيفون هذه الخطة لحماية أي قدرة مخفية لأسلحة الدمار الشامل.

وكالة المخابرات المركزية، مستفيدة من البيانات التي جمعها ديف ودارسي خلال اجتماعنا، أدمجت مفهوم تفتيشي للحرس الجمهوري الخاص في خطة انقلابها العراقية. إذا أمكن استخدام عمليات تفتيش أنسكوم بطريقة ما لإطلاق هجوم عسكري واسع النطاق ضد الحرس الجمهوري الخاص، فيمكن حينئذٍ قطع رأس قوة الأمن الشخصي لصدّام وتطهير الطريق للمتأمرين التابعين للشواني للتحرك. احتاج ستيف ريختر، الرجل المسؤول عن هذه الخطة، فقط للتأكد من أن وكالة المخابرات المركزية يمكنها التأثير على توقيت واتجاه هذا التفتيش. وقد وقعت مهمة القيام بذلك، والتي تعني، في الواقع، إدارتي، على عاتق بيرت، نائب المستشار في مركز عدم الانتشار.2 على عكس المستشار والمحللين الآخرين الذين عملوا في مركز عدم الانتشار، كان بيرت عميلًا سريًا سابقًا في مديرية العمليات، وعلى هذا النحو، كان يتمتع بثقة المشغلين الآخرين مثل ستيف ريختر وموظفي قسم الشرق الأدنى. لم يكن ريختر والآخرين في قسم الشرق الأوسط مرتاحين جدًا للاتصال المباشر بي، لكنهم أرادوا معرفة ما كنت أفعله حتى يتمكنوا من التأثير بشكل أفضل على أفعالي كمفتش للأمم المتحدة والتفاعل معها. قدم بيرت "الجسر" بين ريختر وقسم الشرق الأوسط وبينني. وعلى هذا النحو، سيلعب دورًا رئيسيًا في العمل الذي قمت به.

لذا، بينما كنتُ أعدّ عملية تفتيش للاستفادة من مراقبة الاتصالات المتاحة لي الآن، كانت وكالة المخابرات المركزية، دون علمي، تستغل وصولي إلى الحرس الجمهوري الخاص في بغداد لمتابعة خطة انقلابها – مستخدمةً تفتيشي لتمكين عملائها من التواصل مع المتأمرين المحتملين في الحرس الجمهوري الخاص. في هذه الأثناء، كان العراقيون يجرون تشريحًا خاصًا بهم لعملية تفتيش أنسكوم 143. كان جهاز المخابرات، منذ خريف عام 1994، قد حافظ على وحدة مخصصة تركز على عمل أنسكوم. بعد زيارات نيكيتا سميدوفيتش، وماركوس كرويتز، وأنا في خريف عام 1994، عندما كشفنا عن تناقضات وأخطاء جسيمة في الإعلان العراقي بشأن الصواريخ الباليستية، تلقت وحدة مكافحة أنسكوم التابعة للمخابرات تعليمات من مديرها بالاندماج الكامل داخل مديرية الرصد الوطنية، ليس فقط لمراقبة عمل المفتشين عن كثب، بل أيضًا لمعرفة سبب تقديم

الخبراء الفنيين العراقيين معلومات كاذبة ومضللة للمفتشين. كانت مهمة المخابرات هي رفع العقوبات – الأولوية الأمنية الوطنية الأولى للعراق. لكن العقوبات لا يمكن رفعها حتى يقتنع مفتشو أنسكوم بأن العراق قد نزع سلاحه. كان مدير المخابرات قد أخبر من صدام حسين نفسه أن العراق قد نزع سلاحه، ولم يعد لديه أي اهتمام بتطوير أو الحفاظ على قدرة أسلحة الدمار الشامل. لكن العقوبات لا يمكن رفعها حتى يتوصل مفتشو أنسكوم إلى هذا الاستنتاج بأنفسهم. لذلك كان للمخابرات مصلحة في جعل خبراء مديرية الرصد الوطنية يتعاونون مع المفتشين. ومع ذلك، كان خبراء مديرية الرصد الوطنية، من جانبهم، مرعوبين من أن يُنظر إليهم من قبل جهاز الأمن الخاص على أنهم يهددون أمن النظام، وعلى هذا النحو كانوا يكرهون مناقشة أي جانب من جوانب الأنشطة المحظورة السابقة دون إذن صريح من سلطة أعلى. إذا تبين أنهم فعلوا ذلك، فإن العواقب على الأفراد المعنيين كانت ستكون وحشية.

كانت أنسكوم 143 قد أصابت الهدف تمامًا عندما قامت بتفتيش مقر عمليات الطوارئ للحرس الجمهوري الخاص ووحدته النقل ذات "الرد السريع" المرتبطة به في اليوم الأخير من التفتيش. كنتُ قد اعتقدتُ أنها جزء من آلية الإخفاء العراقية، وأخبرتُ حسام أمين بذلك. نفى حسام أمين ذلك، مشيرًا إلى أن الحرس الجمهوري الخاص وحدة حساسة لا علاقة لها بهذه الأمور. ومع ذلك، خلال التحقيق الداخلي العراقي الخاص بعد تفتيش أنسكوم 143، تم الكشف عن وثيقة أظهرت أن الشاحنات المتورطة في نقل مواد أسلحة الدمار الشامل إلى مواقع التدمير في يوليو 1991 جاءت من نفس وحدة الرد السريع التي فتنناها خلال أنسكوم 143، وأن هذه المركبات كانت تعمل تحت الأوامر المباشرة لجهاز الأمن الخاص. وقد تم التحفظ على هذه الوثيقة من قبل جهاز الأمن الخاص، وأمر المراقبون العراقيون بعدم مناقشة وجودها، أو الدور الذي لعبه جهاز الأمن الخاص، مع مفتشي أنسكوم.

في أعقاب أنسكوم 143، أراد حسام أمين تصحيح السجل مع مفتشي أنسكوم، وصاغ رسالة لهذا الغرض. ومع ذلك، فإن قصي، الابن الأصغر لصدام الذي كان يدير جهاز الأمن الخاص وكان مسؤولاً عن أمن والده، كان لا يزال يعتبر جهاز الأمن الخاص، وبالتالي الحرس الجمهوري الخاص، خارج حدود النقاش مع المفتشين. على الرغم من أن هذه المنظمات لم تعد متورطة في أعمال إخفاء

أسلحة الدمار الشامل، فإن أي اعتراف بتورطها السابق سيمهد الطريق فقط لتحقيق متطفل. نظرًا لأن هذه المنظمات كانت مسؤولة عن حماية الرئيس العراقي، فإن السماح بأي تحقيق فيها كان مستحيلًا. وجه قصي بوضع قصص غطاء مناسبة – أكاذيب، في الواقع – لشرح كيفية إخفاء أسلحة الدمار الشامل، ونقلها، وتدميرها. قل الحقيقة عن كل شيء، قال قصي، باستثناء الدور الذي لعبه جهاز الأمن الخاص. لم تُرسل رسالة حسام أمين قط.

الحقيقة هي أن تحقيقاتنا في آلية الإخفاء العراقية قد أصبحت خطرًا أمنيًا قوميًا حقيقيًا على العراق. حشد جهاز الأمن الخاص موارده لمواجهة جهودنا. تم تطوير برنامج إخفاء جديد، ليس لإخفاء الأسلحة بل لإخفاء وإنكار تورط جهاز الأمن الخاص في الإخفاء السابق. خلق هذا وضعًا سخيًا حيث كلما حفرنا أكثر، زادت مقاومتهم للتحقيق في جهاز الأمن الخاص، وبالتالي زاد اقتناعنا بأنهم يخفون شيئًا ما. كانت حلقة مفرغة.

أصبحت عمليات التفتيش محاصرة في سجن من الإجراءات حيث فقد مفهوم "الحقيقة" معناه. كان العراقيون مقتنعين بأنهم قالوا الحقيقة بشأن نزع السلاح، وأنهم لم يعد لديهم أسلحة دمار شامل. وهذا كان صحيحًا بالفعل. لكن أنسكوم شعرت أنه ليس فقط جهاز الأمن الخاص قد انخرط في برنامج ضخم لإخفاء أسلحة الدمار الشامل في الماضي، بل إن برنامجًا ضخمًا لإخفاء يديره جهاز الأمن الخاص مستمر حتى الآن. وهذا كان صحيحًا أيضًا.

ضاعفت وحدة مكافحة أنسكوم التابعة للمخابرات جهودها لاختراق عمل المفتشين. أراد جهاز الأمن الخاص إنذارًا مبكرًا قدر الإمكان بأي جهد تفتيش يستهدف الرئيس أو الأمن الرئاسي. تم إنشاء مراقبة إلكترونية لأجهزة كمبيوتر أنسكوم في بغداد والبحرين ونيويورك. بمساعدة الفرنسيين (سواء كان عنصرًا مارقًا، أو بإذن رسمي لا يزال غير معروف)، تمكن العراقيون من فك شفرة الهواتف المشفرة التي تستخدمها أنسكوم للتواصل الآمن بين بغداد ونيويورك. 3. بتمكينهم من المعرفة المسبقة بخطط أنسكوم (كان إخلاء العراق لمبنى الفاو مثلاً صارخًا)، تمكن العراقيون بالتالي من إحباط عمليات التفتيش حسب الرغبة. أنسكوم والعراق كانا محكومين بالتنقل من أزمة إلى أخرى، كل واحدة تترد عن نفس الموضوع – جهاز الأمن الخاص – وكل واحدة تصل إلى استنتاج مختلف. بالنسبة لأنسكوم، كان الاستنتاج هو أنه بناءً على سجل العراق الموثق من

الأكاذيب والخداع، فإن الأكاذيب والتحريفات المستمرة التي يقوم بها العراق جعلتنا نشك في أن العراق لا يزال يخفي جوانب من برامجه السابقة للأسلحة المحظورة. بالنسبة للعراق، كان هناك تصور متزايد بأن أنسكوم لن تعترف أبدًا بحقيقة نزع سلاح العراق، وأن مهمة نزع السلاح التي فرضها مجلس الأمن قد استولى عليها أولئك، وخاصة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، الذين كانوا يستخدمونها لمتابعة أهداف سياستهم الأحادية المتمثلة في إزالة النظام. أصبحت عملية تفتيش أنسكوم، في أذهان العراقيين، تهديدًا مباشرًا لأمن صدام حسين. بعد زيارة رولف إيكوس إلى بغداد في أوائل مايو 1995، علمت القيادة العراقية أنها ستضطر إلى الاستمرار في السماح لعمليات تفتيش أنسكوم بالمضي قدمًا. لكن العراق كان بحاجة إلى التأكد من أن هذه العمليات التفتيشية لم تكن تهدد أمن صدام حسين. عقد طارق عزيز اجتماعًا مع الجنرال عامر رشيد، وعمار السعدي، وحسام أمين، وممثلين عن جهاز الأمن الخاص والمخابرات، بمن فيهم رئيس وحدة مكافحة أنسكوم. كان الإجماع هو أن الفرد المسؤول عن إشراك أنسكوم في هذه العمليات التفتيشية هو سكوت ريتير. حاول طارق عزيز التقليل من شأنه باعتباره مجرد عميل لوكالة المخابرات المركزية، مهمته تعطيل العلاقات العراقية-الأنسكومية والتجسس على أمن صدام حسين. يجب على العراق الضغط على إيكوس للتخلص من سكوت ريتير. صحح رئيس وحدة مكافحة أنسكوم لطارق عزيز؛ قال إن ريتير، في الواقع، كان صحيحًا في تقييماته. كل موقع زاره فريق تفتيش ريتير كان له صلة سابقة بأسلحة الدمار الشامل. قال عميل المخابرات إن المشكلة لم تكن في ريتير، بل في رفض جهاز الأمن الخاص السماح بقول الحقيقة حول ما حدث بالفعل بين شهري أبريل ويوليو من عام 1991، والذي ذكر ممثل جهاز الأمن الخاص جميع الحاضرين بأن الكشف عن دور جهاز الأمن الخاص غير قابل للتفاوض. أبدى عامر رشيد رأيه بأن سكوت ريتير شخص معقول يؤمن حقًا بما يفعله. قال إن ريتير لديه سجل جيد من التحقيقات العادلة، وإن كانت غير سارة، ولم يكن يخشى تبني استنتاج بأن العراق قد نزع سلاحه. كان العراق بحاجة إلى بقاء سكوت ريتير في أنسكوم. كان العراق بحاجة فقط إلى إيجاد طريقة للتأثير على ريتير، لتتبع ما كان يفكر فيه. قال عامر رشيد إن ريتير سيواصل تحقيقه في

الإخفاء. سيتعين على العراق فقط إدارة هذا الجهد بعناية، وإيجاد طريقة لإقناع ريتير بأن تحقيقه لا علاقة له بوضع العراق النهائي بعد نزع السلاح. التفت طارق عزيز إلى رئيس فريق مكافحة أنسكوم التابع للمخابرات، وأمره بتكليف ضابط تكون مهمته كسب ثقة سكوت ريتير، والتعرف على طريقة تفكير سكوت ريتير. سيصبح هذا الضابط مقرباً من ريتير، ومصدرًا للمعلومات غير الرسمية التي ستساعد ريتير في حل المشاكل دون الحاجة إلى اللجوء إلى عمليات تفتيش متطفلة. كان لدى ضابط المخابرات المرشح المثالي: مهندس صواريخ باليستية، يُعرف بـ "الصربي" (تلقى تعليمه في يوغوسلافيا السابقة) الذي عمل عن كثب مع أنسكوم، وريتير، على مر السنين.4

أنا، بالطبع، لم أكن أعرف في ذلك الوقت لا جهود وكالة المخابرات المركزية لإدارتي عبر بيرت، ولا جهود المخابرات لإدارتي عبر الصربي. كنتُ مشغولاً جداً بمحاولة إدارة جدول أعمال الواسع، والذي كان في هذه المرحلة يدفعني للعودة إلى بغداد لمواجهة العراقيين بشأن قضية الإخفاء.

في 2 مايو، أرسل رولف إيكوس رسالة إلى عامر رشيد، يبلغه بمهمتي، التي كانت "المشاركة في مناقشات مع السلطات والأفراد العراقيين المعنيين الذين شاركوا في جمع وحماية المواد والوثائق المتعلقة بالأنشطة المحظورة". وفقاً لهذه الرسالة، كنتُ في بغداد "لغرض إجراء مهمة مقابلة خاصة مع أفراد من [الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص] بشأن نشاط حماية المواد المحظورة والوثائق ذات الصلة". أبلغ إيكوس العراقيين أن ما تحتاجه أنسكوم لم يكن مجرد الوصول إلى الأفراد لإجراء مقابلات، بل أيضاً أي وجميع الوثائق الداعمة التي قد يتم تجميعها والتي يمكن أن تتحقق مما قد يقوله هؤلاء الأشخاص خلال المقابلة.5

وصلتُ إلى بغداد بعد ظهر يوم 8 مايو 1996 لأبدأ مهمتي في محاولة جعل العراقيين يتطوعون بمعلومات كافية لتجنب عملية تفتيش عدوانية أخرى. طلبتُ على الفور اجتماعاً مع عامر رشيد. أبلغني العراقيون أنهم وافقوا على اجتماع، سيُعقد في مقر مديرية الرصد الوطنية العراقية في ذلك المساء. عند وصولي، ومع ذلك، فوجئتُ بأنني لم أجد عامر رشيد، نظيري المعتاد للمناقشات رفيعة المستوى، بل جنرال آخر، عامر السعدي، ينتظرني. مثل عامر رشيد، كان عامر السعدي في طليعة تطوير أسلحة الدمار الشامل العراقية خلال أواخر الثمانينيات.

كان الفريق أول عامر السعدي رجلاً رشيقيًا، ولبق الحديث. يرتدي بدلة حريرية رمادية أنيقة، وشعره الفضي الممشط بعناية وشاربه المشذب، بدا أشبه برجل أعمال منه بالعقل المدبر لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. لم تكن أهميته مؤكدة فقط بسمعته الكبيرة، بل أيضًا بالحارس الشخصي الضخم الواقف بالقرب. كنتُ على دراية بالسعدي منذ فترة، على الرغم من أنه كان غير مرئي لأنسكوم لفترة طويلة. ظهر على رادارنا بعد فترة وجيزة من انشقاق حسين كامل، عندما عمل كنقطة محورية في توضيح برامج الأسلحة البيولوجية العراقية. منذ ذلك الحين، كان الجنرال السعدي حاضراً بانتظام في العلاقة العراقية-الأنسكومية، لكن هذا الاجتماع كان المرة الأولى التي ألتقي فيها بهذا الرمز العراقي شخصيًا. افتتح الجنرال السعدي الاجتماع بالترحيب بي بلطف، على الأرجح ليجعلني أشعر بالراحة. ثم بدأ بلطف في الاستفسار: ما هو بالضبط الغرض من مهمتي؟ كان يجلس على يساره ويمينه حسام أمين وثلاثة مسؤولين آخرين من مديرية الرصد الوطنية. انضم إليّ تشارلز هاربر، دبلوماسي بريطاني مُلحق بأنسكوم كمتحدث رسمي لها في العراق (ويساعدني الآن كمدون للملاحظات)، ومترجم بريطاني. كررت اهتمام أنسكوم بالآلية التي استخدمها العراق لإخفاء المواد والأنشطة المحظورة عن المفتشين، وأشارت إلى أن وجود وثائق "مزرعة الدجاج" عزز فقط شرعية مخاوفنا. "أقترح أنه من الأفضل، من منظور الحكومة العراقية، التعامل مع مجموعة صغيرة من المفتشين يجتمعون حول طاولة مع نظرائهم العراقيين، بدلاً من وجود فريق مكون من خمسين رجلاً يقوم بعمليات تفتيش في الموقع للمرافق والمواقع التي يعتبرها العراق حساسة لأمنه القومي." أكدت على الأهمية التي يوليها الرئيس التنفيذي لضرورة احترام الحساسيات التي حددها طارق عزيز خلال اجتماعهما في أبريل في بغداد. كما أكدت أن مهمتي هي تنفيذ مهمتي بطريقة شاملة للغاية. اختتمتُ قائلاً: "أعدكم بأنه بينما سيكون تحقيقي مكثفًا للغاية، سأكون أيضًا صادقًا ومباشرًا. لن تكون هناك أي حيل من جانبي في متابعة هذه المسألة."

استقبل الجنرال السعدي ما قلته بهدوء. قال: "نرحب بمهمتكم. أوافق على أن الجلوس هنا أكثر إنتاجية من قدومكم إلى العراق بخمسين شخصًا." ثم شرع في شرح طويل بخصوص الظروف المحيطة بوثائق مزرعة الدجاج. أشار عامر السعدي إلى أن عملية جمع الوثائق بدأت قبل حرب الخليج، في محاولة للحفاظ

على "ثمار الصناعات العلمية والدفاعية العراقية"، وأنه بعد الحرب استمر هذا الجمع لمنع هذه الأوراق الحساسة من الوقوع في أيدي أعداء العراق. بعد أحداث سبتمبر 1991" (أي مصادرة أرشيفات PC-3 من قبل عملية تفتيش أنسكوم 16)، اتخذ قرار بجمع جميع الوثائق في أرشيف واحد. تم ذلك تحت إشراف حسين كامل، الذي استخدم جنود الحرس الجمهوري الخاص المكلفين بحمايته الشخصية لهذه المهمة. شارك ستة أفراد فقط من الحرس الجمهوري الخاص – ضابطان وأربعة مجندين. تم إدارة كل شيء من خلال مكتب حسين كامل الخاص؛ لم يعرف أي شخص آخر في العراق شيئاً عن هذه المسألة. قال عامر السعدي: "لهذا السبب فوجئنا حقاً عندما ظهرت هذه الوثائق بعد انشقاق الخائن [أي حسين كامل]. كان من المفترض أن يتم تدمير الوثائق، لا الاحتفاظ بها. لكننا لا نخشى هذه الوثائق. ولهذا السبب أعطيناها لكم بحرية."6

اتفقنا على جدول عمل لمهمتي، مع إجراء مقابلات مع أفراد رئيسيين على مدار اليومين التاليين، وجولات في المرافق المتعلقة بوثائق "مزرعة الدجاج" في اليوم الثالث. بعد إكمال هذا الجدول، لم أكن قد أنجزت شيئاً فيما يتعلق بالتحقيق في جهاز الأمن الخاص. ذكرت ذلك لعامر السعدي، مشيراً إلى أن أنسكوم تعترم الماضي قدماً في هذا المسار. قال: "سيعني ذلك حرباً."7 ألغى عامر السعدي اجتماعنا المقرر لتلك الليلة، وفي اليوم التالي أبلغني حسام أمين أن العراق لن يتعاون بعد الآن مع مهمتي، وأني كنت ألامس أمن الرئاسة، وهذا لا علاقة له بأسلحة الدمار الشامل.

كنتُ حذراً في ردي. "أذكرك ببياني في اليوم الآخر بأنه سيكون من الأفضل للعراق أن يتعامل مع فريق صغير مثل فريق، بدلاً من أن يأتي فريق مكون من خمسين إلى ستين شخصاً إلى العراق لنفس الغرض. لقد قال كل من طارق عزيز والجنرال السعدي إن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى مواجهة، بل إلى 'حرب'، على حد تعبير الجنرال السعدي. لا أحد يريد مثل هذه المواجهة؛ مثل هذه الإجراءات ليست في مصلحة أحد. لكن يجب أن أقول لك، بدون هذه المقابلات وزيارات المواقع، ستعتبر مهمتي فاشلة، وسأضطر إلى إبلاغ الرئيس بذلك. أمل أن تفهموا خطورة الوضع الذي قد ينجم إذا غادرتُ العراق دون إكمال مهمتي."8 أوما حسام برأسه.

رفض عامر السعدي مناقشة أي شيء يتعلق بجهاز الأمن الخاص أو الحرس الجمهوري الخاص عزز قرار رولف إيكوس بإرسال فريق تفتيش آخر إلى العراق لغرض التحقيق في قضية الإخفاء. أصبح اختيار إيكوس أسهل عندما أبلغته وزارة الخارجية أن التفتيش يحظى بدعم كامل من وزير الخارجية وارن كريستوفر ومستشار الأمن القومي توني ليك. عندما عدتُ إلى نيويورك، تلقيتُ توجيهًا من رولف إيكوس ببدء التحضيرات النهائية لعملية تفتيش كبرى جديدة ستُجرى في يونيو.

الفصل الثالث عشر الارتداد

يونيو 1996

لقد فشل مسار الحوار، على ما يبدو. كان العراقيون شديدي القلق بشأن أمنهم القومي، لكن الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها الحصول على الإجابات التي نحتاجها هي التعمق في جهاز الأمن الخاص. كنا على وشك المواجهة. كان مو دوبس والجناح شبه العسكري لوكالة المخابرات المركزية يبديان اهتماماً غير عادي بهذه العملية التفتيشية القادمة، وقد كلف دوبس ثلاثة عملاء آخرين – "جيك" و"بول" و"روب" – لتنسيق الدعم اللوجستي والاتصالات للفريق. كنتُ متشككاً، لكن في ذلك الوقت، كنتُ سعيداً فقط للحصول على المساعدة التي كنا بأمر الحاجة إليها.

كالعادة، كان دوبس قلقاً بشأن القضايا الأمنية، وكان يقترح أن ندمج اثني عشر من أخصائييه شبه العسكريين من فريق الأنشطة الخاصة في جميع أنحاء الفريق، تحت غطاء منسقي اتصالات الفريق، ولكن في الواقع كدعم لإنقاذ الرهائن. قال لي دوبس: "إذا تم القبض علينا، فقط تمسكوا جيداً وابقوا بالقرب من عملائي." بمساعدة دوبس وعمالء فريق الأنشطة الخاصة، قمت أنا ونيكيئا سميدوفيتش بوضع خطة تفتيش منسقة، تضمنت "ضغط" منشآت الحرس الجمهوري الخاص في منطقة بغداد على أمل أن نتمكن من كشف بعض المواد المخفية. بمساعدة إسرائيلية، كنت قد وجدت موقع كل وحدة من وحدات الحرس الجمهوري الخاص حول بغداد، وأدخلتها جميعاً في خطة التفتيش. الغريب أن مو دوبس وفريق الأنشطة الخاصة اعترضوا على أحد هذه الأهداف، وهو منشأة ثكنة تابعة للكتيبة الثالثة من اللواء الأول. قال دوبس: "لا يوجد شيء هناك. لقد تحققنا من ذلك." عندما يقول أحد كبار عملاء وكالة المخابرات المركزية السريين أن شيئاً ما قد "تم التحقق منه"، فمن يمكنه المجادلة؟ أسقطنا الكتيبة من قائمة أهدافنا. لهذه العملية، كنا في باسينغستوك، على بعد ساعة بالسيارة من لندن، بدلاً من البحرين. كان هناك قلق بعد أنسكوم 143 من أن العراقيين قد اخترقوا بيروقراطية الأمم المتحدة، وأردنا أن نبقى منفصلين عنها لأطول فترة ممكنة. على عكس أنسكوم 143، حيث كنا نطلع الفريق على كل هدف ونسمح لهم بالتحضير للتفتيش بمعرفة دقيقة لكل موقع سيتم تفتيشه، اتبعنا في أنسكوم 150 نهجاً مختلفاً: لم يتم إطلاعهم على أي مواقع على الإطلاق. كل ما قيل لأعضاء

الفريق هو أننا سنقوم بعمليات تفتيش لأنواع معينة من المنشآت - مباني المكاتب، ثكنات عسكرية، مجمعات تخزين. قمنا بتدريبهم على مفاهيم التفتيش ومنهجيات التشغيل المحددة، ولكن ليس على الأهداف نفسها. وهنا جاء دور "روب" وبقية عملاء وكالة المخابرات المركزية شبه العسكريين التابعين لمو دويس. كانوا يعرفون الأهداف، والتقنيات اللازمة لتفتيشها بكفاءة. ركز المنهج التدريبي الذي وضعوه على التقنيات دون المساس بالأهداف.

توجهنا إلى البحرين عبر طائرة نقل عسكرية أمريكية من طراز C-141 "ستارليفتر"، ثم إلى العراق باستخدام طائرة أنسكوم C-130 الجديدة، التي كانت تشغلها شركة جنوب أفريقية بموجب عقد مع الأمم المتحدة. كان العراقيون قلقين للغاية بشأن هذا التفتيش، وحاولوا جاهدين إقناع إيكوس بتأجيله. أجرى طارق عزيز مكالمات شخصية مع إيكوس. قال: "نعلم أنكم قلقون بشأن الصواريخ المخفية"، مشيراً إلى خطاب ألقاه إيكوس قال فيه إنه قد يكون هناك ما بين ستة وستة عشر صاروخ سكود متبقية في العراق. مازح نائب رئيس الوزراء: "نعدكم بعدم إطلاق أي من الصواريخ المفقودة حتى وصول مفتشيكم." رفض إيكوس تأجيل التفتيش، وبدلاً من ذلك أبلغ مجلس الأمن بضرورة الاستعداد لأزمة. كان الشعور في نيويورك هو أن العراقيين لا يريدون أن يعطل تفتيش أنسكوم 150 مفاوضات النفط مقابل الغذاء الجارية، والتي كانت تصل إلى مراحلها النهائية. ومع ذلك، كانت الحقيقة أن العراقيين كانوا قلقين بشأن شيء أكثر خطورة بكثير.

كانت وكالة المخابرات المركزية مشغولة للغاية بالتخطيط لانقلابها ضد صدام حسين. وقد شكلت مجموعة عمليات العراق فريقاً خاصاً من العملاء تم إرساله إلى محطة وكالة المخابرات المركزية في عمان لتنسيق تخطيط الانقلاب مع الوفاق الوطني العراقي (INA)، وهي مجموعة من المغتربين العراقيين بقيادة مسؤول بعثي سابق، إياد علاوي. كان علاوي مسؤولاً عن مراقبة أنشطة الطلاب العراقيين الذين يدرسون في لندن في أواخر السبعينيات، نيابة عن المخابرات. ومع ذلك، فقد اكتسب ميلاً للمال والحياة الراقية في الغرب، وفي وقت ما في عام 1978 تواصل مع جهاز الاستخبارات السرية البريطاني (MI6) وعرض خدماته كعميل مزدوج. تم الكشف عن تحرك علاوي من قبل المخابرات، التي أرسلت فريقاً من البلطجية إلى منزل علاوي في لندن في

محاولة لقتله. نجا علاوي من الهجوم، مما دفعه بقوة إلى معسكر الاستخبارات البريطانية. خلال حرب الخليج، كان علاوي عضوًا مؤسسًا في الوفاق الوطني العراقي، الذي كان في البداية منظمة واجهة لجهود دعاية سعودية مناهضة لصدام تبث برامج إذاعية إلى العراق من محطات في الرياض.

بعد حرب الخليج، عاد علاوي إلى لندن، حيث واصل اتصالاته مع جهاز الاستخبارات البريطاني (MI6). في وقت ما من عام 1994، أخبر علاوي جهاز MI6 أن لديه اتصالات رائعة داخل العراق يمكنها إزاحة صدام حسين من السلطة، إذا حصلوا على بعض المساعدة. نقل جهاز MI6 هذه المعلومات إلى محطة وكالة المخابرات المركزية في لندن، والتي بدورها أبلغت هذه التطورات إلى قسم الشرق الأدنى وستيف ريكتر. جمع ريكتر علاوي والشواني، القائد السابق للقوات الخاصة العراقية الذي انشق إلى عمان وتم تجنيده من قبل وكالة المخابرات المركزية. سرعان ما أقنع المنشقان وكالة المخابرات المركزية بأن لديهما الموارد في العراق لتنفيذ انقلاب.

أطلع ستيف ريكتر البيت الأبيض على ما كان يُسمى "انقلاب الرصاص الفضية". كان البيت الأبيض تحت ضغط سياسي ليظهر وكأنه يفعل شيئًا بشأن العراق. كانت العقوبات الاقتصادية تنهار، والدعم الدولي لاستمرار عمليات التفتيش العدوانية على الأسلحة يتراجع. وبدلاً من أن تضعف، كانت حكومة صدام حسين تكتسب قوة بالفعل. عندما قالت وكالة المخابرات المركزية إن لديها خطة للتخلص من صدام حسين، وافق البيت الأبيض عليها، وأمر جون دويتش، مدير وكالة المخابرات المركزية، بالمضي قدماً. بالطبع، بما أن الأمر يتعلق بالبيت الأبيض، كان هناك بعد سياسي لهذه القضية: الانتخابات الرئاسية القادمة في نوفمبر 1996. كان توني ليك، مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون، حساساً لأي فكرة عن "مفاجأة أكتوبر"، وفي مناقشات خاصة مع دويتش (نفى كل من دويتش وليك ذلك، لكن العديد من المطلعين على وكالة المخابرات المركزية أقروا به)، أمر بإنهاء الانقلاب بحلول أوائل الصيف على أقصى تقدير. نقل دويتش هذه التعليمات إلى ستيف ريكتر، الذي أمر مجموعة عمليات العراق بتنفيذ الانقلاب في وقت ما خلال الأسبوع الثالث من يونيو 1996.

المشكلة الوحيدة هي أن هذا الانقلاب، الذي كان من المفترض أن يتم التخطيط له بسرية تامة، كان معروفاً جيداً للحكومة العراقية. كان العديد من المنشقين الذين

تستخدمهم حركة الوفاق الوطني العراقي ووكالة المخابرات المركزية في الواقع عملاء مزدوجين للمخابرات، ومن خلال سلسلة من الأخطاء المأساوية، سيطرت المخابرات بالفعل على إحدى وحدات الاتصالات الفضائية الآمنة التابعة لوكالة المخابرات المركزية التي تستخدمها حركة الوفاق الوطني العراقي للتواصل مع المتأمرين في بغداد. وبهذه الطريقة، علمت المخابرات كل تفاصيل الخطة، بما في ذلك حقيقة أن وكالة المخابرات المركزية كانت تربط توقيت الانقلاب بعملية تفتيش أسلحة تابعة لأنسكوم مخطط لها في أوائل يونيو 1996. ووفقًا للمحادثات المعارضة التي استمعت إليها المخابرات، فإن عملية تفتيش أنسكوم ستستخدم لإثارة أزمة مع العراق، وتكون بمثابة مبرر لهجوم عسكري من قبل الولايات المتحدة، والذي سيستخدم كغطاء للمتأمرين لإزاحة صدام حسين من السلطة. لذلك، عندما طلب طارق عزيز من رولف إيكوس تأجيل عملية تفتيش أنسكوم 150، كان ذلك لسبب وجيه. ومع وضع هدف رفع العقوبات الاقتصادية في المقام الأول، لم يرغب العراقيون في أن تصبح قضية تفتيش الأسلحة عالقًا في التداعيات السياسية للانقلاب الوشيك.

كان رولف إيكوس وبقية أفراد أنسكوم غافلين تمامًا عن الدافع الخفي لوكالة المخابرات المركزية فيما يتعلق بتفتيش أنسكوم 150. بصفتي المخطط الرئيسي للمهمة، كنتُ أعرف من هو مو دوبس، ولمن يعمل فريقه من عملاء شبه عسكريين تابعين لفريق الأنشطة الخاصة. وبصفتي طالبًا في السياسة العراقية، كنتُ أيضًا على دراية بالهدف الأمريكي الحقيقي للعراق – تغيير النظام. لقد لاحظتُ بالتأكيد، وكنتُ ضحية، لعدم أمانة وكالة المخابرات المركزية وتلاعبها بعمليات التفتيش في الماضي، وكنتُ على دراية بتيار خفي من المؤامرات يحيط بالمنشقين العراقيين الذين ساعدتُ في استجوابهم في عمان في مايو السابق. ولكن، ربما لأنني كنتُ أركز بشدة على عملية التفتيش القادمة وحملتي الشاملة للكشف عن آلية إخفاء عراقية، كنتُ غافلاً عما كان يحدث حقًا.

وصلت أنسكوم 150 إلى بغداد في 10 يونيو 1996 وسط نظرات حراسنا العراقيين اليقظة، وإن كانت عدائية إلى حد ما. كان هناك توتر معين في الأجواء، وغاب المزاح الودي المعتاد بين مفتش الأمم المتحدة والحارس العراقي. كان يومنا الأول من التفتيش، 11 يونيو، مؤشرًا على ما هو قادم: منع العراقيون نصف الفريق من تفتيش ثكنات الحرس الجمهوري الخاص المعروفة

في أبو غريب (نفس المنشآت التي استخدمت لإخفاء المواد النووية في يونيو 1991). أما النصف الآخر من الفريق، بقيادتي، فقد فتشنا ما اعتقدنا أنه مقر منظمة أمن منشآت هيئة التصنيع العسكري، فقط لنجد أن العراقيين قد نقلوا تلك المنظمة مؤخرًا، واستبدلوها بوحدة من المخابرات، م-21، التي تخصصت في الاغتيالات بالمتفجرات، وهو أمر بينما كان مثيرًا للاهتمام ومثيرًا للقلق للغاية، كان خارج نطاق ولايتنا للمتابعة.

غير مبالين، واصلنا جدولنا، وأرسلنا الفريق إلى موقع اللواء الأول، الحرس الجمهوري الخاص في اليوم الثاني، 12 يونيو. لكن العراقيين لم يقبلوا بذلك، ووجدت أنسكوم 150 نفسها في مواجهة مع جنود الحرس الجمهوري الخاص المسلحين بالبنادق الآلية. حاصر فريق التفتيش جميع مداخل المنشأة، وأنشأ نقاط مراقبة حول محيط الثكنات للتأكد من أن العراقيين لا يحاولون تدمير الوثائق أو إخفاء المواد. لم يكن جنود الحرس الجمهوري الخاص مسرورين عندما نشرنا منظار رؤية ليلية كبير، مما سمح لنا بتتبع تحركاتهم بمجرد غروب الشمس. تم تكليف فرقة من الجنود بمراقبة مفتشينا، وفي إحدى المرات وجهوا أسلحتهم نحو المفتشين.

بدلاً من أن نترك العراقيين يتحكمون في وتيرة التفتيش، قررتُ أنا ونيكيثا سميذوفيتش تقسيم الفريق أكثر، تاركين مفرزة في اللواء الأول، وأرسلنا فريقين فرعيين إلى الأهداف التالية، وحدات أخرى من الحرس الجمهوري الخاص تقع شمال وجنوب مطار صدام الدولي. أخذ روجر هيل فريقه جنوباً، إلى ثكنات الكتيبة الميكانيكية الثانية، اللواء الرابع، الحرس الجمهوري الخاص. قادتُ الفريق الآخر شمالاً، إلى موقع معسكر تدريب القوات الخاصة للحرس الجمهوري الخاص ومقر الإمداد. اكتشف هيل وأنا على الفور أننا سنُعامل بنفس المعاملة التي تلقاها سميذوفيتش – لا دخول.

كان فريق التفتيش الخاص بنا الآن منتشرًا في أنحاء بغداد الوسطى والجنوبية. بدأنا بإرسال المفتشين إلى الفندق للاستحمام وأخذ قيلولة، مطورين سلسلة متناوبة من المناوبات التي ستشغل المواقع التي أنشأناها حول كل موقع بشكل مستمر. بصفتي نائب رئيس المفتشين، كانت مهمتي هي التنقل بين المواقع الثلاثة، والتأكد من أن كل شيء يتم الاعتناء به. وخلال إحدى هذه الرحلات، أطلقتُ أحداثًا كادت أن تتحول إلى مأساة. كنتُ قد توقفتُ عند موقع اللواء الأول، وكنتُ

أتحدث مع بعض المفتشين، عندما مرت سيارة بورش 928 جديدة تمامًا، بلون بني معدني، بسرعة عالية. مرت البورش من حيث كان المفتشون يقفون، انعطفت يسارًا، ودارت حول المبنى، ثم عادت بسرعة عالية مرة أخرى. طلبتُ من المرافقين العراقيين أن يجعلوا السيارة تبطئ لأنها كانت تشكل خطرًا على السلامة، لكن لم يعترف أي من العراقيين بوجود السيارة حتى. نظرتُ إلى جنود الحرس الجمهوري الخاص، لم يواجهوا السيارة حتى. لذا، بينما كانت السيارة تمر بسرعة جنونية، خرجتُ إلى الطريق وصرختُ خلفها: "أبطئوا!"

توقفت سيارة البورش بصرير عالٍ، وعادت بسرعة جنونية إلى حيث كنت أقف. كان العراقيون يتصرفون وكأن شيئًا من هذا لم يحدث. كانت نوافذ السيارة مظلمة بشدة، مما منعني من رؤية من بداخلها. لكن ببطء، أنزل زجاج النافذة الجانبية للراكب، ووجدتُ نفسي أهدق في وجه عدي، الابن الأكبر لصدام حسين، الذي كان يتمتع بسمعة مستحقة في المزاج المتفجر. لم أكن على وشك التراجع.

"أبطئوا"، كررت، ناظرًا إلى عدي مباشرة في نظارته الشمسية المصممة. رُفع الزجاج، وانطلق عدي مسرعًا بصرير الإطارات وسحابة من المطاط المحترق. اعتقدتُ أن هذه ستكون نهاية الحلقة. ومع ذلك، بمجرد عودته إلى مقر إقامته، استخدم عدي هاتفه اللاسلكي الآمن (الذي كان غاري وفريق عنصر التجميع الخاص يراقبونه)، واتصل باثنين من أصدقائه، اللذين تصادف أنهما من أقارب مرافقي صدام حسين، أو رفاقه الشخصيين – الحراس الشخصيين الأقصى.

صرخ عدي في وجههما أنه يريد تلقين مفتشي الأمم المتحدة درسًا. في تلك الليلة، قاد صديق عدي سيارتهما إلى أمام مقر اللواء الأول، وتوقفا بجوار سيارة سيدان بيضاء ذات دفع رباعي، والتي أخطأها على أنها سيارة تابعة للأمم المتحدة. بعد أن تحصنا بالكحول، خرج الاثنان من سيارتهما لمواجهة المفتشين، وأخرج أحدهما، الذي كان على جانب الراكب، مسدسًا. ولكن بينما كان يسحب المسدس، سحب الزناد بالخطأ، وأصاب نفسه في ساقه، وسقط على الأرض، يصرخ. مذعورًا، ركض السائق إلى صديقه، وأمر مرافقو مديرية الرصد الوطنية الذين كانوا يجلسون في سيارتهم السيدان بالخروج. سحب السائق رفيقه المصاب إلى سيارة مديرية الرصد الوطنية، وقادها بعيدًا – تاركًا سيارته الأصلية خلفه. تم إحضار رئيس مديرية الأمن في جهاز الأمن الخاص نفسه في اليوم التالي للتحقيق. قادت الأدلة مباشرة إلى الجناة، لكن لا أحد أراد مواجهة

عدي في هذه القضية. تم تعيين حراس إضافيين من جهاز الأمن الخاص لحماية المفتشين. على الرغم من هذه الإجراءات، ظلت التوترات عالية لبقية فترة وجودنا في العراق. 2.

تفاعل مجلس الأمن أخيرًا مع عدم تعاون بغداد في 12 يونيو 1996 بإصدار قرار جديد، 1060، الذي "استنكر" رفض الوصول وطالب العراق بالتعاون الكامل. بعد يومين، في 14 يونيو، كان المفتشون لا يزالون متوقعين تحت الشمس. أصدر رئيس مجلس الأمن، الذي كان يرأسه آنذاك السفير الفرنسي، بيانًا يدين فشل العراق في الامتثال للقرار 1060، مشيرًا إلى أن المجلس يعتبر تصرفات العراق "انتهاكًا واضحًا وصارخًا" لقراراته (ولكن ليس "خرقًا ماديًا"، وهي اللغة التي كانت الولايات المتحدة ستستخدمها لإضفاء الشرعية على أي ضربة عسكرية مخطط لها ضد العراق). تم سحب أنسكوم 150 من العراق، وتم إرسال رولف إيكوس من قبل مجلس الأمن لمنح العراقيين "فرصة أخيرة" للامتثال لقرارات المجلس.

كان قرار إرسال رولف إيكوس إلى العراق، ظاهرًا، غريبًا. من الواضح، لو كانت الولايات المتحدة تريد قصف العراق، لكانت قد دفعت بقوة أكبر نحو إيجاد "انتهاك مادي". بإرسال رولف، كان المجلس يزيل أي ذريعة لضربة عسكرية ضد العراق، وكان الأمريكيون يشجعون هذا الاتجاه.

كان الدعم الأمريكي المفاجئ للدبلوماسية مدفوعًا بحقيقة أن مؤامرة انقلاب وكالة المخابرات المركزية كانت تنهار حولهم. بينما كانت أنسكوم 150 متوقعة أمام منشآت الحرس الجمهوري الخاص، كانت محطة وكالة المخابرات المركزية في عمان تحاول يائسة الاتصال بزعماء المتآمرين في بغداد، لترتيب الجميع للضربة العسكرية الوشيكة. لكن شبكتهم بأكملها في بغداد كانت صامتة. كان الأمر كما لو أنهم اختفوا عن وجه الأرض. كانت الحقيقة أن المتآمرين كانوا يُعتقلون من قبل المخابرات. لقد تسللت خدمة المخابرات التابعة لصدام إلى مؤامرة الانقلاب بشكل كامل لدرجة أنه لم يتبق أي أصل تسيطر عليه وكالة المخابرات المركزية في العراق لم تعتقله المخابرات. يائسة لاستعادة semblance من السيطرة على ما كان يحدث في العراق، كانت الولايات المتحدة تتطلع الآن إلى رولف إيكوس لإعادة النظام إلى الفوضى التي ساعدت وكالة المخابرات المركزية في خلقها.

بفضل عمل المخابرات، كان لدى طارق عزيز صورة كاملة لما كان يحدث بالفعل فيما يتعلق بالتفاعل بين عمليات تفتيش الأسلحة وخطط وكالة المخابرات المركزية المحبطة لتغيير النظام. بينما شعرت القيادة العراقية العليا أن هناك قضية واضحة يجب طرحها لإنهاء جميع العلاقات مع أنسكوم، أقنعت خلية أنسكوم التابعة للمخابرات طارق عزيز وآخرين، بمن فيهم صدام، بأن أنسكوم كانت تُستخدم ولم تكن لاعباً راغباً في مؤامرة الانقلاب. عرف العراقيون أن العقوبات الاقتصادية لا يمكن رفعها دون تقرير إيجابي عن الامتثال من أنسكوم، لذلك تم اتخاذ قرار بمنح إيكوس محاولة أخرى لإعادة توجيه جهود التفتيش بعيداً عن ضرورات السياسة الأمريكية، والعودة إلى المسار الصحيح مع ولاية نزع السلاح الأصلية.3

التقى طارق عزيز بإيكوس في وزارة الخارجية العراقية مساء يوم 19 يونيو. أظهرت ملاحظات إيكوس الافتتاحية أنه منفتح على التسوية، مشيراً إلى أن "جانبينا يجب أن يغتنم هذه الفرصة الجديدة ويمضيا قدماً قريباً حتى يؤدي ذلك إلى وضع يمكن للمجلس أن يتناول فيه رفع العقوبات."

كان هذا، بالطبع، ما أراد طارق عزيز سماعه. لكن كان عليه أولاً أن يوضح بعض النقاط. قال: "هناك حكومتان، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تقولان رسمياً أو بشكل صريح إنهما ترغبان في تغيير حكومة العراق." وأضاف: "لا يمكن للعراق أن يأخذ بخفة حقيقة أن أنسكوم تتلقى معلومات بشكل رئيسي من هاتين الحكومتين، ثم ترسلون فرقاً إلى الحرس الجمهوري الخاص." ضغط طارق عزيز على نقطته، مصرحاً بأن "لدينا في العراق مخاوف وشكوك جدية. أنتم [إيكوس] أرسلتم فريقكم، أنسكوم 150، متوقعين أزمة... أنا أشتكي من توقيت عمليات التفتيش. قد لا يهتمكم ذلك، لكننا في العراق نرى الأمر بشكل مختلف."4

لم يكن لدى إيكوس أي ذخيرة سياسية حقيقية. بينما كان ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مجلس الأمن يتحدثون عن "انتهاك مادي"، كانت الحقيقة أنه مع إحباط مؤامرة الانقلاب، لم تعد هناك خطة عسكرية قابلة للتطبيق لضرب العراق. كانت وكالة المخابرات المركزية على دراية تامة بمدى اختراق العراقيين لمؤامرتهم ضد صدام، وكيف يمكن للعراق وحلفائه في المجلس استخدام هذه المعلومات، إذا ما مضت الولايات المتحدة في هجوم عسكري.

يمكن أن تنهار وحدة المجلس اللازمة للحفاظ على العقوبات الاقتصادية. في تقارب غريب في الأفكار، أراد كل من العراق والولايات المتحدة أن يتوصل إيكبوس إلى تسوية، العراق لرفع العقوبات، والولايات المتحدة للإبقاء على العقوبات.

انخرط إيكبوس في اجتماع مطول فردي مع طارق عزيز حيث نوقشت مسألة رفع العقوبات. 5 وعد إيكبوس بالعمل بجد لرفع العقوبات، لكنه احتاج إلى مساعدة في تقويض السياسة الأمريكية لتغيير النظام بمساعدة العقوبات. قال إيكبوس إن عمليات التفتيش يجب أن تستمر، ويجب أن تتضمن تحقيقًا جادًا في آلية الإخفاء. إذا قبل العراق مثل هذا التحقيق، فسيجد إيكبوس طريقة للتأكد من أن هذه العمليات التفتيشية لا يمكن استخدامها من قبل الآخرين لانتهاك مصالح الأمن القومي للعراق. استدعى طارق عزيز عامر رشيد وعمار السعدي، وعلى مدار يومين تم التوصل إلى اتفاق.

في الثاني والعشرين من يونيو، وقع رولف إيكبوس وطارق عزيز ما أصبح يُعرف بـ "اتفاقية أساليب تفتيش المواقع الحساسة"، والتي حكمت كيفية قيام أنسكوم بتفتيش المواقع التي تعتبر حساسة للأمن القومي العراقي – الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، وجهاز الأمن الخاص، والمخابرات، ومؤسسات أمنية أخرى، بما في ذلك جميع المباني والمنشآت الرئاسية والوزارية. كانت هناك سبع أساليب محددة مذكورة في الوثيقة، لكن ربما كان الأكثر إثارة للجدل يتعلق بعدد المفتشين المسموح لهم بالدخول إلى موقع "حساس":

سيتم الدخول إلى الموقع من قبل مجموعة محدودة من فريق التفتيش (المفتش الرئيسي، مفتش واحد أو اثنان، ومترجم لغوي واحد أو اثنان – ما مجموعه أربعة). ستقوم مجموعة الدخول بمسح الموقع لتحديد ما إذا كانت طبيعة محظورة يمكن ربطها بالمواد والوثائق والأنشطة ذات الصلة. 6 لقد أدى رولف إيكبوس مهمته – تجنب حرب، مع إبقاء عمليات تفتيش الأسلحة على المسار الصحيح. لكن النتيجة، بينما كانت حلًا قصير الأجل للولايات المتحدة، كانت كارثة استراتيجية لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق. لم تتضح بعد تداعيات محاولة الانقلاب الفاشلة. كان العديدون في وكالة المخابرات المركزية يراودهم الأمل في أن يظهر المتآمرون سحريًا، وقيمون اتصالاً

ويشيرون إلى استعدادهم المستمر للتحرك ضد صدام. لكن أي أمل من هذا القبيل قُمع بسرعة عندما، في 26 يونيو، زعمت محطة وكالة المخابرات المركزية في عمان أنها تلقت إرسالاً من أحد هواتفها الفضائية الآمنة. كان من المخابرات العراقية، التي أخبرت عملاء وكالة المخابرات المركزية المندهبين أن اللعبة قد انتهت. في غضون أيام، اختفى فريق وكالة المخابرات المركزية في عمان. تم القضاء على جميع آثار تورط وكالة المخابرات المركزية في مؤامرة انقلاب ضد صدام. لقد شهدت الولايات المتحدة للتو فشلاً في عمل سري لم يُرَ مثله منذ خليج الخنازير في عام 1961. لقد اعتقلت أجهزة أمن صدام حسين أكثر من 800 متآمر مشتبه بهم، تعرض معظمهم للتعذيب والإعدام لاحقاً. أما بالنسبة لروابط وكالة المخابرات المركزية مع أنسكوم، فلم يمكث مو دوبس وفريقه من فريق الأنشطة الخاصة في البحرين لإجراء إحاطة ما بعد المهمة، بل صعدوا على متن طائرات متجهة إلى أمريكا. كانت تلك آخر مرة أرى فيها، أو يرى فيها أي شخص في أنسكوم، مو دوبس أو يعمل مع أي شخص في فريق الأنشطة الخاصة.

الفصل الرابع عشر حبة السم

يوليو – أغسطس 1996

لقد حطّم فشل الانقلاب في بغداد مصداقية وكالة الاستخبارات المركزية (CIA). فبعد أن لم يكن لديها خطة بديلة في حال ساءت الأمور، وجدت الولايات المتحدة نفسها تحاول يائسة إحياء خطة "الاحتواء القائم على العقوبات" القديمة. لكن هذه الخطة كانت مرهونة بإبقاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) على فكرة أن العراق لا يمثل لالتزاماته بنزع السلاح. والآن، مع طرائق التفتيش الجديدة التي وافق عليها إيكبوس، خشيت الولايات المتحدة أن يتوصل العراق ولجنة UNSCOM إلى تفاهم بشأن نزع السلاح. اجتاحت واشنطن نوبة من الكوارث السياسية، وكان الجميع يبحث عن كبش فداء.

كان الخيار المنطقي للذبح هو ستيف ريختر، رئيس قسم الشرق الأدنى في مديرية العمليات بوكالة الاستخبارات المركزية. فمؤامرة انقلاب يونيو كانت خطته. لكن ريختر كان شخصية داخلية ماهرة، خبيرة في فنّ إلقاء اللوم. ووفقاً لوكالة الاستخبارات المركزية، فإن تحقيق لجنة UNSCOM في آلية الإخفاء هو الذي أبلغ العراقيين بأن المنشقين يتعاونون مع الغرب، مما سمح للمخابرات بكشف مؤامرة الانقلاب. هذا المنطق لم يفشل في اختبار المصداقية فحسب، بل كان مستحيلاً زمنياً أيضاً (فقد استولت المخابرات على جهاز الإرسال الآمن لوكالة الاستخبارات المركزية في يناير 1996، أي قبل أربعة أشهر من لقاءاتي مع المنشقين في عمان). وبقدر ما كان عملاء وكالة الاستخبارات المركزية السريون معنيين، لم يكن ريختر هو الملام؛ بل كان راير. لكن في العالم الغريب للسياسة القائمة على الاستخبارات، لم تتحرك وكالة الاستخبارات المركزية لمهاجمتي بعد. ومع الأولوية الأمريكية الجديدة المتمثلة في تدمير الاتفاق الذي أبرمه إيكبوس، اعتُبرت مفيداً كخيار منطقي لاختبار طرائق ذلك الاتفاق من خلال تفتيش مواجه.

في نيويورك، رأى معظم موظفي لجنة UNSCOM أن طرائق إيكبوس الجديدة تمثل هزيمة حاسمة للمفتشين. ومع ذلك، لم أشاركهم هذا الرأي. قلتُ: "لقد أوقع العراقيون أنفسهم في فخ الاضطرار إلى السماح لنا بدخول الموقع. لم يعد هناك أي أعداء. إذا نظمت لجنة UNSCOM نفسها كفريق تحقيق في مسرح جريمة جنائي، فيجب أن نكون قادرين على اكتشاف أدلة إخفاء ستكون مفيدة في جعل

العراقيين يعترفون أخيرًا بالحقيقة حول الأسلحة المخفية. " كنت متلهفًا لفرصة لاختبار الاتفاق.

في 24 يونيو 1996، حصلتُ عليها، في شكل صورة قدمتها وكالة الاستخبارات المركزية تظهر تجمعًا للمركبات في 11 يونيو خارج موقع للحرس الجمهوري الخاص على الطرف الجنوبي لمطار صدام الدولي، والذي أطلقتُ عليه اسم "الموقع 1أ". في البداية كنتُ متشككًا في صورة طائرة التجسس U-2، لأنها لم تظهر سوى حوالي عشرين سيارة سيدان، بالإضافة إلى عدد قليل من الشاحنات الخفيفة، تدور حول مبنى داخل مجمع مسور. ومع ذلك، أظهرت اعتراضات عناصر التجميع الخاص (SCE) لاتصالات المراقبين العراقيين أنه، في الوقت الذي التُقطت فيه صورة U-2، كان حسام أمين يطالب بمعرفة مكان كل مفتش، ويصدر تعليماته لمراقبيه بتجميد تحركات كل مفتش، في نفس الوقت تقريبًا الذي التُقطت فيه الصورة. 1 بالنظر إلى الصورة، سألتُ نفسي لماذا قد يكون ذلك. وبينما كنتُ أتفحص الصور الباهتة للمركبات، بدا أن الإجابة هي أن العراقيين كانوا يستعدون لنقل شيء لا يريدون أن يلاحظه المفتشون. في هذه الصورة، اعتقدتُ أن لجنة UNSCOM لديها دليل على نشاط إخفاء مستمر، وعلى هذا النحو، موقع في العراق كان مرشحًا مثاليًا لاختبار طرائق المواقع الحساسة.

في غضون أيام من عودته إلى نيويورك، زار إيكوس كل من السفيرين الأمريكي والبريطاني لدى الأمم المتحدة، وتعرض لاستجواب قاس بشأن حكمة تسويته. دافع إيكوس عن قراره كمثال مثالي للتسوية الدبلوماسية، وأخبر السفيرين أنه في رأيه قد تم تعزيز عمليات التفتيش، وليس تدهورها، بالاتفاق الجديد. لكن الكلمات وحدها لن تنجح؛ كان إيكوس بحاجة إلى جوهر، ولذا أصدر تعليماته لنيكيeta سميدوفيتش ولي بالعودة إلى العراق لاختبار الاتفاق الجديد.

وصلنا إلى بغداد في 15 يوليو، يوم عيد ميلادي الخامس والثلاثين. في صباح اليوم التالي، بدأنا العمل مباشرة. كان الجو حارًا جدًا؛ كانت الرياح القادمة من الصحراء الغربية تلف هذا الركن من العراق بدرجات حرارة لم تُشهد منذ سنوات. كان الأطباء في الفريق يقولون إنها تجاوزت 120 درجة فهرنهايت بسهولة. وكانت الساعة التاسعة صباحًا فقط.

جلستُ في المقعد الأمامي لسيارتي النيسان باترول، وهي المركبة الرائدة في قافلة من أربع مركبات كانت تقترب من هدفنا - مجمع عسكري على الحافة الجنوبية لمطار صدام الدولي. كنتُ على دراية تامة بنقطة التفتيش هذه - فقد توقف تقدمنا هنا مرتين في الماضي، خلال بعثتي UNSCOM 143 و UNSCOM 150. لكن هذه المرة كان من المفترض أن يكون الأمر مختلفاً. فقد صُممت طرائق المواقع الحساسة المتفق عليها بين رولف إيكوس وطارق عزيز في يونيو لمنع حدوث مواجهات مماثلة. شرقنا، كانت قافلة أخرى من أربع مركبات تتجه نحو المنطقة المستهدفة، وكذلك قافلة ثالثة، تقترب من الجنوب. إذا سار كل شيء كما هو مخطط له، فسنحاصر الهدف على طول جميع طرق الخروج المحتملة، ونحاصر أي وثائق أو مواد قد تكون موجودة هناك. فجأة، توقفت سيارتنا النيسان باترول عند نقطة تفتيش من قبل جندي من الحرس الجمهوري الخاص يحمل بندقية AK-47 جاهزة للإطلاق. استطعتُ أن أرى زملاءه يسحبون "أسنان التنين" الشائكة عبر الطريق خلفه، المصممة لتفجير إطارات أي مركبة تحاول المرور فوقها. هذا بالتأكيد لم يكن تقدماً دون عوائق. كان هذا تكراراً للماضي، وهو شيء كان من المفترض أن تمنعه الطرائق. على الرغم من احتجاجاتي المتكررة، أبقانا العراقيون في مكاننا لمدة خمسة وأربعين دقيقة. ثم، فجأة، سُمح لنا بالتحرك إلى الأمام، نحو الموقع 1أ، حيث خططنا للاتصال ببقية فريقنا. شققنا طريقنا على طول الجانب الغربي لمطار صدام الدولي، مروراً بالعديد من بطاريات المدفعية المضادة للطائرات والصواريخ، قبل أن نصل إلى نقطة تفتيش ثانية. مثل الأولى، كان يديرها أفراد من الحرس الجمهوري الخاص. توقعتُ أن يتم التلويح لنا بالمرور مباشرة، فصدمت عندما صوب الجنود أسلحتهم نحو قافلتنا وأغلقوا البوابات. حرصاً على عدم إثارة قلق الجنود، خرجتُ ببطء من سيارتي، واقتربتُ من البوابة، مبتسماً. كان المرافق العراقي الأقدم هناك بالفعل، يتحدث إلى مسؤول أمني يرتدي ملابس مدنية من جهاز الأمن الخاص. التفت إليّ. "أنا آسف، سيد سكوت. هذه وحدة حرس جمهوري خاص جديدة. كان لدينا إذن من الوحدة الأخرى فقط. نحتاج إلى إذن جديد للمضي قدماً."

خلقت الحرارة الشديدة جنباً إلى جنب مع رطوبة الجداول والبرك التي تخللت المناطق الرئاسية المحيطة بمطار صدام الدولي تأثيراً شبيهاً بالفرن، مما دفع

الجميع إلى أي مصدر ظل يمكنهم تدبيره. بعد ثلاثين دقيقة، عاد العراقيون بإجاباتهم: "أنا آسف، سيد سكوت"، قالوا. "لا يمكنك الاستمرار في هذا الطريق. إنه ممنوع تمامًا."

"ممنوع تمامًا." كانت هذه كلمات سمعناها مرات عديدة من قبل، خلال بعثتي UNSCOM 143 و 150. ووفقًا للطرائق الجديدة، كان من المفترض أن تصبح هذه الكلمات شيئًا من الماضي. لكن الحقيقة كانت أنه، عندما يتعلق الأمر بأمن صدام حسين، فإن القواعد الوحيدة التي كانت تُحسب هي تلك الملزمة لجندي الحرس الجمهوري الخاص البالغ من العمر عشرين عامًا والذي كان يصوب بندقيته نحونا.

لم يهم الاتجاه الذي حاولنا أن نقرب منه من موقع التفتيش، كانت النتائج هي نفسها. بعد أن أُعيقنا في موقعنا الحالي، اتجهنا جنوبًا، مرورًا بمنشآت دفاع جوي ضخمة وثكنات الكتبية الميكانيكية الثانية للحرس الجمهوري الخاص التي كانت مسرح المواجهة في الشهر السابق. سرنا في طريق صغير ومتعرج، عبر فسيفساء من قنوات الري وحقول المزارعين. أمامنا، على قمة تل صناعي كبير، كان يقف مبنى لامع يعلوه بلاط أحمر ساطع، إحدى الفيلات الضخمة العديدة التي تنتشر في مجمع قصر الرضوانية الرئاسي. كان يُشاع أن هذا المبنى يعود لعدي، الابن الأكبر لصدام.

بينما كنا نسير عبر الريف الرعوي، على طول مسارات ترابية صغيرة يحدها بساتين الفاكهة وحدائق الخضروات والزهور، لاحظت وجود العديد من الرجال يرتدون الزي الشائع للفلاحين العرب، لكنهم بدوا لاثنين بدنيًا للغاية، وكانوا يحملون قصات شعر عسكرية وبنادق آلية من طراز AK-47. كانت هذه الحقول يعتني بها أفراد من الحرس الجمهوري الخاص، الذين كانوا يعيشون في القرى المحيطة مع عائلاتهم عندما لا يكونون يحمون القصور الرئاسية. كانت نظراتهم العدائية تخبرنا بوضوح أننا غير مرحب بنا هنا. في وقت سابق من اليوم، تعرضت مركبة تابعة للجنة UNSCOM لكمين من قبل زوج من "المزارعين" من الحرس الجمهوري الخاص خارج الخدمة بينما كانوا يعبرون أحد الجسور الصغيرة التي تمتد فوق قناة ري. كان الرجال مختبئين في الشجيرات على جانب الطريق، وقفزوا على المركبة، وأسلحتهم محملة وموجهة مباشرة نحو المفتشين بالداخل. استغرق الأمر تدخل المرافقين العراقيين لتهدئة الوضع، ثم فقط مع

وصول سيارة مليئة بضباط الحرس الجمهوري الخاص، الذين أصدروا تعليمات "للمزارعين" بالتراجع. بدا أن هؤلاء الجنود خارج الخدمة لم يكونوا في الواقع خارج الخدمة أبدًا. حتى عندما كانوا يعملون في الحقول، كانوا بمثابة حاجز بين القصور الرئاسية وأي متسللين.

وافق العراقيون على السماح للجنة UNSCOM بتفتيش مرفق ثكنات مجاور للموقع 1أ، وهو مقر الكتيبة المدرعة الثانية للحرس الجمهوري الخاص. ومع ذلك، تغير الوضع عندما حاولنا التحرك نحو وجهتنا النهائية. كانت هناك بوابة على الطرف الجنوبي من محيط الكتيبة المدرعة الثانية كنا بحاجة للمرور عبرها للوصول إلى الموقع 1أ. إذا تمكنا من المرور عبر هذه البوابة، فسنكون على بعد حوالي 300 ياردة مباشرة من الهدف. لكن البوابة كانت مغلقة، وقال الحراس للمرافقين أنه تحت أي ظرف من الظروف لا يُسمح لأي شخص بالمرور. عدنا خالي الوفاض إلى مكاتبنا في مركز بغداد للمراقبة والتحقق، وهو جناح لجنة UNSCOM في مقر الأمم المتحدة الأكبر. خلف الكواليس، كان هناك تبادل محموم للمكالمات الهاتفية بين رولف إيكوس وطارق عزيز وعامر رشيد. بدا أن إيكوس كان يحاول يائسًا الحفاظ على اتفاق الطرائق، حتى لو كان ذلك يعني التسامح مع ما يرقى إلى انتهاك صارخ من جانب العراقيين.

بعد يومين، في 18 يوليو، وبناءً على تعليمات من رولف إيكوس لمحاولة حل مشكلة الوصول، حاولنا مرة أخرى تفتيش الموقع 1أ. كان إيكوس قد تلقى تأكيدات من العراقيين بأن أحداث 16 يوليو كانت شذوذًا، وأن التفتيش هذه المرة سيسير بسلاسة. ولكن بحلول منتصف بعد الظهر، لم يكن الفريق قد تقدم سوى بضع ياردات، ولا يزال محتجزًا تحت تهديد السلاح من قبل حراس الحرس الجمهوري الخاص الذين يديرون نقطة تفتيش تؤدي إلى الموقع 1أ. في غضون دقائق من توقفنا، انضم إلينا نيكيتا سميدوفيتش وعامر رشيد، الذي استفسر بلباقة عن المكان الذي كنا نحاول تفتيشه. "أنتم في منطقة حساسة للغاية"، قال لسميدوفيتش، ناظرًا إلى الطريق. كنا محاطين بجنود الحرس الجمهوري الخاص يحملون بنادق AK-47. كانوا يراقبوننا بحذر، لكن وجود وزير رفيع المستوى بدا وكأنه يهدئهم. على طول الطريق، بالقرب من مفترق الطرق، كانت مجموعة أخرى من الجنود تدير عش مدفع رشاش، فوهة السلاح موجهة مباشرة إلينا جميعًا، مفتشًا ووزيرًا على حد سواء. كان هؤلاء الجنود يعملون لصالح الرئيس،

وهو ما كان عامر رشيد يحاول الإشارة إليه. "عزيزي، لا يمكنك الذهاب أبعد من هذا. بعد هنا، الأمر حساس للغاية ببساطة. إنه رئاسي، وبالتالي ممنوع." أشار سميدوفيتش إلى البوابة. "ألا يمكننا فقط التقدم إلى مفترق الطرق؟ عند تلك النقطة، ستكون وجهتنا واضحة جدًا. أعدك أننا لا ننوي تفتيش قصر رئاسي." هز عامر رشيد رأسه. "مفترق الطرق هو قصر رئاسي"، قال. "هذا مستحيل." انسحب الفريق مرة أخرى إلى مركز الاتصالات.

هدأت فرقة UNSCOM أعصابها لمدة ثلاثة أيام قبل أن تكتشف خطوتها التالية. رولف إيكوس، الذي واجه حقيقة أن "إنجازه الدبلوماسي الاستثنائي" كان ينهار بسرعة، أبرم صفقة مع طارق عزيز وعامر رشيد، اللذين "ضمننا" مرور فريق UNSCOM الآمن والفوري إلى الموقع الذي أردنا تفتيشه. وافق رولف على إعطاء المحاولة فرصة أخرى، ولكن هذه المرة، لضمان النجاح، وافق على أن يقود الفريق إلى موقع التفتيش عامر رشيد.

وهكذا، في صباح يوم 21 يوليو، تجمعنا خارج مركز بغداد للمراقبة والتحقق. عند نقطة التفتيش الأولية للحرس الجمهوري الخاص على حافة مطار صدام الدولي، انضمت القافلتان - العراقية و UNSCOM - وسارتا على الطريق، وعامر رشيد في المقدمة. مررنا عبر نقطتي التفتيش التاليتين للحرس الجمهوري الخاص دون مشاكل. ولكن بعد ذلك، عندما اقتربنا من الموقع 1أ، وصلنا إلى نقطة تفتيش جديدة للحرس الجمهوري الخاص، وهؤلاء الجنود لم يكونوا يمزحون. لقد اتخذوا مواقعهم على شكل حدوة حصان، وكانوا يصوبون بنادق محملة ومدافع رشاشة وقاذفات قنابل يدوية على جميع المركبات، بما في ذلك سيارة عامر رشيد. تحدث عامر رشيد إلى عقيد من الحرس الجمهوري الخاص يرافق قافلتنا، والذي اقترب من الجنود. لم يكن هناك أي تراجع؛ هؤلاء الجنود لم يتلقوا أوامرهم من هذا العقيد بالذات. فجأة وصلت مركبة أمامنا، على الجانب الآخر من نقطة التفتيش. نزل ضابطان، ألغيا نظرة سريعة على الوضع، وأصدرا بعض الأوامر. كانا بوضوح سلسلة القيادة الصحيحة، وتم فتح البوابة.

تحركنا. على يسارنا كان الطرف الجنوبي لمطار صدام الدولي، وعلى يميننا حديقة حيوانات مسيجة حيث كانت تنتزه عدة أنواع مختلفة من الغزلان والظباء في حقل مورق - مخزون صدام الشخصي لمتعته الطهوية. انعطف الطريق جنوبًا، نحو حديقة الحيوانات، وفجأة وجدنا أنفسنا عند الجدار، وقد عُرقَل تقدمنا

بواسطة بوابة. على يميننا ويسارنا كانت هناك مجمعات مغلقة. لقد وصلنا أخيرًا إلى الموقع 1أ. كان العراقيون قد أتيحت لهم أيام لتطهير المنشأة من أي أدلة تدينهم، ولكن بعد أن حاولنا جاهدين الوصول إلى هنا، قررت أن أقل ما يمكننا فعله هو إعطائها "معاملة UNSCOM".

بمجرد أن بدأ التفتيش، أدركت لماذا كان العراقيون متوترين جدًا بشأن وجودنا في هذه المنشأة. كان المجمع الشرقي، كما اعتقدنا، تابعًا للحرس الجمهوري الخاص. لكنه لم يكن مجرد أي وحدة من الحرس الجمهوري الخاص – بل كانت وحدة الحماية الشخصية لصادم حسين، فصيلة الرضوانية، السرية الثانية من الكتيبة الأولى، الحرس الجمهوري الخاص. كانت هذه الوحدة مجهزة بسيارات مرسيدس سيدان فضية لامعة، كانت متوقفة في صف تحت مظلة مغطاة. كانت اثنتان من سيارات السيدان مغطاة بقماش مشمع، وعندما أزيل، أظهرتا آثار كمين سابق. كانت إحداها قد أصيبت بوابل من رصاص الرشاشات، مما أدى إلى تحطم النوافذ المضادة للرصاص واختراق الأبواب المصفحة لسيارة السيدان. أما ركاب سيارة السيدان الثانية فقد مروا بتجربة أكثر رعبًا. من الواضح أنها أصيبت بقذيفة صاروخية.3

أظهرت جولة حول المنشأة أنها ثكنة عسكرية عادية. وكشف البحث في الملفات عن أوامر إدارية فقط تتعلق بالتدريب ونقل الأفراد والخدمات اللوجستية. لفت انتباهي اثنان من هذه الأوامر. كان أحدهما مذكرة أمنية حديثة من قيادة الحرس الجمهوري الخاص، مكتب الأمن، والتي وجهت بمنع جميع الأفراد المعينين في الحرس الجمهوري الخاص، وعائلاتهم، من أي اتصال مع أفراد غير عراقيين، وأن عليهم الإبلاغ الفوري عن أي اتصالات من هذا القبيل من قبل زملائهم و/أو أفراد عائلاتهم إلى السلطات المختصة. والثاني كان إشعارًا إداريًا طارئًا، يعلن أن الكتيبة الثالثة (القوات الخاصة)، الحرس الجمهوري الخاص، "تم تصفيتهم"، ووضع جميع أفرادها في إجازة إدارية حتى إشعار آخر. وأمرت جميع الوحدات بمراجعة ملفات أفرادها والإبلاغ عن أي ضباط وجنود من الكتيبة الثالثة تم تعيينهم في وحدتهم في العام الماضي.

انتابني شعور بالغ بالضيق عندما قرأت عن مصير الكتيبة الثالثة، متذكرًا أن هذه كانت الوحدة التي أشار إليها مو دابس ووكالة الاستخبارات المركزية على أنها محظورة التفتيش خلال بعثة UNSCOM 150. قال دابس: "لا يوجد شيء

هناك. لقد تحققنا من ذلك." أدركت الآن ما يعنيه هذا – ابقوا بعيداً، هؤلاء رجالنا.

بينما كنتُ أتُحقق من مجمع السرية الثانية، كان مفتشون آخرون يفتشون بيت ضيافة ومطبخاً مجاوراً للمجمع، حيث فوجئوا بالعثور على "ضيف" مهم ينتظرهم – طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء. كان طارق عزيز، وهو يدخل سيارته الكوبي الشهير، غير سعيد على الإطلاق برؤية المفتشين – أو أن يُرى من قبلهم. أخبر المفتشين أنه كان هناك "للمساعدة في حل أي نزاعات" قد تنشأ. وجوده لم يؤكد لي سوى انطباعي بأن العراقيين كانوا يعرفون بالضبط إلى أين كنا متجهين، وأنه لن يتم العثور على أي شيء محظور. 4

شعر زملائي المفتشون، بمن فيهم نيكيتا سميذوفيتش، بخيبة أمل مما حدث، واعتبروا تراجع إيكوس عن الطرائق ضربة قاصمة ضد لجنة UNSCOM ومصادقية عمليات التفتيش. لكنني رأيت الوضع بشكل مختلف. ربما اعتقد العراقيون أنهم قد أعاقوا تحقيق لجنة UNSCOM في آلية الإخفاء. لكن الحقيقة كانت أننا، مسلحين بالمعلومات الواردة في الوثيقتين اللتين عثرت عليهما، كنا في وضع يسمح لنا بتوسيع التحقيق. عدتُ إلى نيويورك مصمماً أكثر من أي وقت مضى على الوصول إلى جوهر الأمور.

أثناء عبوري لندن، استغلتُ مرة أخرى فترة توقي الطويلة في مطار هيثرو لزيارة أصدقائي في خلية روكينغهام التابعة لشعبة الاستخبارات الدفاعية. كنتُ أرتدي ملابس غير رسمية للغاية، جينز وقميص بولو، وغبار الصحراء العراقية لا يزال عالفاً في شقوق حذائي الخاص بالمشي لمسافات طويلة. كان شعري طويلاً، ووجهي غير حليق. كنتُ أبدو متعباً للغاية، لكن هذه كانت مجرد زيارة اجتماعية، فرصة لتناول وجبة سريعة مع الأصدقاء. أو هكذا ظننتُ.

كانت سارة بارسونز، رئيسة روكينغهام، سعيدة جداً برؤيتي، ودعتني إلى مكتبها بينما أجرت بعض المكالمات الهاتفية. "ليس لديك أي ارتباطات ملحة، أليس كذلك؟" سألت وهي تعيد سماعة الهاتف من آخر مكالمة لها. "مجرد رحلة إلى نيويورك بعد بضع ساعات،" أجبت. "جيد. المدير [مدير شعبة الاستخبارات الدفاعية] يرغب في أن تحضر الاجتماع الذي سيعقده قريباً." نظرتُ إلى بنطالي الجينز وحذائي. "لكنني لست مرتدياً ملابس مناسبة لمثل هذا الاجتماع." ضحكت

وهي تنهض. "لا تكن سخيًّا. المدير لا يهتم بمظهرك. إنه يريدك أن ترى شيئاً نعتقد أنه مهم."

قُدْتُ إلى الطابق العلوي إلى جناح من المكاتب ووُجِهُتُ إلى منطقة استقبال، ذات ألواح خشبية، وسجاد جميل وكراسي جلدية محشوة. استقبلني زوج من الضباط البريطانيين، يرتدون ملابس مدنية. كان أحدهما المساعد الشخصي لمدير شعبة الاستخبارات الدفاعية والآخر ضابط أركان من وزارة الدفاع. قال مسؤول وزارة الدفاع مبتسمًا: "عدت للتو من البرية، أليس كذلك؟" اعتذرتُ عن مظهري. أجاب بابتهاج: "سافر دائمًا براحة، هذا هو شعاري." فُتِحَ باب مكتب المدير، وخرج المدير نفسه، رجل طويل في أوائل الخمسينيات من عمره، بابتسامة عريضة ومصافحة قوية. كان يرافقه عدة رجال آخرين، يحمل كل منهم مجموعة متنوعة من الأوراق والمجلدات. "ها أنت ذا!" صاح عندما رأيته. "كنت أقرأ كل شيء عن مغامراتك. يجب أن نخبرنا بكل الشائعات عندما يكون لدينا المزيد من الوقت." أشار عبر منطقة الاستقبال، نحو غرفة مؤتمرات. "تفضل بالانضمام إلينا هناك، من فضلك. لدينا شيء نريد منك أن تقرأه وتعلق عليه."

ناول المساعد مجموعة من المجلدات، مكتوب عليها "سري للغاية"، متبوعة بكلمة سرية. أعدتُ المجلد. "عذرًا أيها السادة، لكنني أعتقد أنني بحاجة إلى الإشارة إلى أنني لست تابعًا للحكومة الأمريكية بأي شكل من الأشكال، ولا أمتلك أي شكل من أشكال التصريح الأمني. لا ينبغي لي أن أقرأ ما هو موجود هنا." نظر ضابط وزارة الدفاع إليّ، وعلى وجهه ابتسامة. "حسنًا، كلنا نعرف بعض الأشخاص الذين لا ينبغي أن يرتبطوا بحكوماتهم بين الحين والآخر، يا صديقي. لكن دعنا لا نبالغ في الأمر، حسنًا؟" نظرتُ إلى سارة بارسونز، التي كانت تحضر الاجتماع. "سارة، تعلمين أنني لا أمتلك التصاريح لقراءة هذا." أومأت برأسها نحو المدير، الذي كان يبتسم. "أنت أمريكي يا سكوت، وهذه إنجلترا. سنقرر من يقرأ موادنا. لذا اقرأ، ولا تقلق."

وبذلك فتحت المجلد. في الداخل كان هناك تقرير مطول، مصنف مرة أخرى "سري للغاية"، لكن هذا التقرير كان يحتوي على عدة كلمات سرية أمريكية كنتُ على دراية تامة بها، مما يدل على مواد ذات حساسية كبيرة. نظرتُ إلى سطر الموضوع: "عملية اعتراض اتصالات الأمم المتحدة قيد التنفيذ في بغداد." ثم

نظرتُ إلى قائمة المستلمين. لقد أرسلت هذه الوثيقة في جميع أنحاء العالم، إلى كل سفارة ومقر عسكري تحتفظ به الولايات المتحدة. قرأتُ التقرير نفسه، الذي فصل المهمة التي يتم تنفيذها، ومن هم الأفراد المشاركون، بالاسم، وما هي جنسيتهم. كان هذا أكثر من مجرد إعلام الناس بأن عملية اعتراض إشارات (SIGINT) جارية. كان هذا يفجر غطاءها إلى أشلاء. كانت هناك حتى بضع جمل عني، تشير إلى أنني بينما ساعدت في إنشاء عملية اعتراض الاتصالات، لم أكن مصرحاً لي بأي من المعلومات الاستخباراتية التي يتم جمعها. نظرتُ إلى قائمة المستلمين مرة أخرى. لم تكن هناك أي منظمات بريطانية مدرجة. أشرتُ إلى ذلك للمدير، الذي ضحك. "لدينا جواسيسنا، كما تعلم. دعنا نقول فقط أننا حصلنا على هذا من مصدر اتصال رفيع المستوى." تحدث مسؤول وزارة الدفاع. "ليس الأمر يتطلب الكثير من الجهد للحصول على نسخة من هذا التقرير، حيث يبدو أن الأمريكيين قد أرسلوه إلى كل مكان باستثناء مكتب طارق عزيز نفسه."

كان هذا هو جوهر القضية. لقد اعتبر البريطانيون نشر عنصر التجميع الخاص (SCE) عملية سرية، وعملوا بجد لحمايتها من الكشف غير المصرح به. عدد قليل جداً من الناس في لندن كانوا يعرفون عن عملية SCE. والآن، تفاصيل هذه العملية، بما في ذلك الأسماء الحقيقية للأفراد المشاركين، قد بُثت، حرفياً، حول العالم. قال المدير: "هذا يمثل خرقاً غير مقبول للبروتوكول والأمن." "نود رأيك في هذا الشأن."

لم أتردد. "من الواضح أن علينا أن نضع مصالح فريق SCE نفسه أولاً وقبل كل شيء. هذا التقرير يمثل مساساً بأمنهم، وهذا غير مقبول. من وجهة نظر UNSCOM، يجب أن نوقف عملية SCE فوراً."

نظر المدير إليّ لبضع ثوانٍ. "هذا ما كنا نأمل أن تقوله"، أجاب أخيراً. "إنه يوضح لنا مدى جديتك في التعامل مع أمن رجالنا." ثم نظر إلى الآخرين الجالسين حول الطاولة. "لكن لا يمكننا ببساطة أن ندع هذا الأمر يستقر هنا. نحتاج إلى معرفة سبب تصرف الأمريكيين بهذه الطريقة الفظيعة، وإذا كان هذا بالفعل حادثاً بسيطاً، فماذا سيفعلون لإصلاحه." نظر إليّ. "بالطبع، تلك المحادثات هي بالفعل مسألة سرية بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، لذا اترك هذه الأمور لنا. سنتصل بك عندما يتم حل هذه المشكلة، لكنني آسف لأقول

إن علينا أن نتصرف كما أوصيت، بالانسحاب من جهد SCE حتى نتمكن من التأكد من أن جميع الأطراف، وخاصة الأمريكيين، يحترمون متطلباتنا الأمنية." سواء تم ذلك عن قصد أو عن طريق الخطأ، فإن نقل الأمريكيين للتفاصيل الحساسة لعملية استخبارات بريطانية سرية، تعمل تحت غطاء لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، كان عملاً غير مفهوم لم يؤكد إلا الموقف المتهور الذي كان لدى مجتمع الاستخبارات الأمريكية تجاه المسائل المتعلقة بعمل لجنة UNSCOM. لكن هذا كان مجرد بداية لما سيأتي. عند عودتي إلى نيويورك، اكتشفت أن تداعيات UNSCOM 155 كانت فورية وقاسية. طارت الاتهامات والاتهامات المضادة بين واشنطن ونيويورك.

بدأت تداعيات فشل انقلاب وكالة الاستخبارات المركزية في يونيو تُشعر بها لجنة UNSCOM. وبما أن جهود وكالة الاستخبارات المركزية الفاشلة لم تكن معلومات عامة (حتى في أروقة السلطة في واشنطن، لم يكن الجميع يعرف القصة الكاملة لما حدث)، كان هناك ارتباك كبير حول ما كان يحدث بالفعل فيما يتعلق بلجنة UNSCOM وعمليات تفتيش الأسلحة. بالنسبة للعديد من المسؤولين الأمريكيين غير المطلعين على مؤامرة وكالة الاستخبارات المركزية، بدا الأمر وكأن لجنة UNSCOM كانت تضغط على الولايات المتحدة لدعم عمليات تفتيش الأسلحة ولكن، عندما حانت ساعة الحقيقة، تراجعت لجنة UNSCOM، تاركة أمريكا في مأزق. لم يكن هذا، بالطبع، هو الوضع الحقيقي، ولكنه وضع كانت وكالة الاستخبارات المركزية ومؤيدوها في إدارة كلينتون على استعداد للترويج له من أجل صرف الانتباه عن إخفاقاتهم الخاصة. أصبح "الإخفاء" مصطلحاً مرتبطاً بالانهزامية، صرخة حاشدة كاذبة استخدمتها لجنة UNSCOM لجذب الدعم الأمريكي. كان التصور في واشنطن أننا صرخنا بالإخفاء للحصول على الدعم الأمريكي ثم استغللنا تعقيدات قضايا الإخفاء لتجنب اتخاذ إجراءات صارمة.

لكن بالنسبة للجنة UNSCOM، كان الإخفاء مسألة حقيقية للغاية، أخذناها على محمل الجد. من منظورنا، تعثر تحقيق الإخفاء بسبب فشل الولايات المتحدة في تقديم دعم استخباراتي جاد. أردت أن يوضع اللوم على أي إخفاقات مرتبطة بتحقيق الإخفاء مباشرة على عاتق وكالة الاستخبارات المركزية. تشارلز دولفر، بصفته الممثل الأقدم للحكومة الأمريكية المعين لدى لجنة UNSCOM، كان

عالمًا في المنتصف، ينقل الرسائل ذهابًا وإيابًا ويحاول إصلاح النفوس المجروحة في كل مكان. كان يخدم سيدين، وشعرت بالأسف عليه تقريبًا وهو يقضي ساعات في محاولة إخماد الحرائق السياسية التي كانت تستعر في جميع الاتجاهات.

تمكنتُ من الهروب من الاضطرابات السياسية التي كانت تعصف بنيويورك وواشنطن لفترة وجيزة، حيث سافرتُ إلى إسرائيل كجزء من علاقة UNSCOM المستمرة مع ذلك البلد. سلمتُ حزمة جديدة من الأشرطة من غاري و SCE إلى داني وفريقه لاستغلالها. لكن هدفي الرئيسي من وجودي في إسرائيل كان تنسيق كيفية المضي قدمًا في جهود التفتيش المضادة للإخفاء على الرغم من المشاكل التي ظهرت.

جلس موشيه بونكوفسكي ومترجمو الصور الإسرائيليون معي لمراجعة الأحداث التي سبقت تفتيش الموقع 1أ، ولماذا قررت لجنة UNSCOM تفتيشه، وما وجدناه نتيجة لذلك. اتفق الجميع على أن هناك كل الأسباب للاعتقاد بأن الموقع كان متورطًا في نقل شيء ما استجابة لتفتيش UNSCOM 150. سؤال كبير ظل دون حل هو حول أي مواد ربما كانت لا تزال تُنقل: هل كانت متجهة إلى موقع إخفاء آخر، أم قادمة من موقع إخفاء تم إنشاؤه سابقًا؟ كان مترجم الصور الإسرائيلي موشيكو ومحلوله واثقين من أن الإسرائيليين سيكونون قادرين على الإجابة على هذا السؤال إذا تمكنت لجنة UNSCOM من إحضار لفافات فيلم U-2 المتعلقة بتفتيش UNSCOM 150 إلى إسرائيل.

عدتُ إلى نيويورك لأجد لجنة UNSCOM لا تزال في حالة اضطراب. استدعاني تشارلز دولفر إلى مكتبه، وأبلغني أنني بحاجة للذهاب إلى واشنطن والمساعدة في إصلاح العلاقات مع مجتمع الاستخبارات الأمريكي. حذرني من أن الكثيرين في وكالة الاستخبارات المركزية يشعرون أن لجنة UNSCOM تبتعد كثيرًا عن الحكومة الأمريكية، وأن بعض العلاقات – إسرائيل في المقام الأول – تخضع لتدقيق خاص. أخبرته أن الشيء الوحيد الذي سيسعد وكالة الاستخبارات المركزية هو أن تمنح لجنة UNSCOM السيطرة الكاملة على عملية التفتيش للولايات المتحدة. هذا لن يحدث. ذكرته بمدى قيمة التعاون الاستخباراتي مع إسرائيل. قلتُ: "إذا كتبنا المساهمات التي قدمتها إسرائيل لعمل لجنة UNSCOM، يمكنني أن أملاً كتابًا." "سأجد صعوبة في ملء صفحة

بإنجازات وكالة الاستخبارات المركزية. "قررتُ بدلاً من الدفاع عن قرار لجنة UNSCOM بالتعاون مع إسرائيل، أن أتحدى مجتمع الاستخبارات الأمريكي للنهوض بمهمة توفير دعم استخباراتي فعال ومتجاوب.

في 5 أغسطس، سافر نيكيتا سميدوفيتش وأنا إلى واشنطن، حيث التقينا بممثلين عن وكالة الاستخبارات المركزية، بقيادة بيرت، في المنزل الآمن التابع لوكالة الاستخبارات المركزية في شمال فيرجينيا، قبالة تايسونز كورنر. لم تتغير مكاتب "أوفر سيز فينتشرز، إنك." منذ آخر مرة زرتها. أدخلنا نفس رجل الأمن التابع لوكالة الاستخبارات المركزية، وجلسنا في نفس غرفة الاجتماعات، مع نفس ملصقات الساندينستا التي تزين الجدران. قُدمت القهوة في نفس أكواب "مجموعة التدريب الأجنبي". الشيء الوحيد الذي تغير هو الجو. فبينما كانت هذه الاجتماعات من قبل تتظاهر بأنها ودية على الأقل، كان هناك في ذلك اليوم جو من العداء الصريح.

حاولتُ أن ألطف الأجواء بالتركيز على الإيجابيات. أخبرتهم عن التقدم المحرز في بعثات UNSCOM 143 و 150 و 155، وقلت إنه بمساعدة كبيرة في قدراتنا الاستخباراتية يمكننا أن نكون قريبين من حل مشكلة الإخفاء العراقية أخيراً.

ظل بيرت وزملاؤه في وكالة الاستخبارات المركزية باردين. كان اقتراح UNSCOM غير واقعي. يمكنهم النظر في زيادة دعم التصوير، لكن فكرة عمل مترجمي صور UNSCOM جنباً إلى جنب مع نظرائهم في وكالة الاستخبارات المركزية كانت مستبعدة. قد يسمحون بهذا النوع من الترتيب في إسرائيل، علق أحد زملاء بيرت بازدرء، ولكن ليس في الولايات المتحدة. فيما يتعلق بمواد SCE، قال بيرت إن الأمر ليس في يديه، لكن الخلاصة هي أن UNSCOM لن تحصل على وصول مباشر إلى أي معلومات استخباراتية تم الحصول عليها من هذا المصدر بسبب الطبيعة الحساسة للأساليب المستخدمة. نهض سميدوفيتش وأنا للمغادرة، ولم نكلف أنفسنا عناء المصافحة. "عليك أن تفهم شيئاً،" قلت لبيرت قبل المغادرة. "لجنة UNSCOM هي المسؤولة عن نزع سلاح العراق، وليس الولايات المتحدة. سنفعل ذلك بطريقتنا. إذا أردت أن تعيقنا، فافعل. لكن افهم أن هناك عدداً من الدول التي نريدنا أن ننجح، والتي تعمل بجد لمساعدتنا على تحقيق ذلك. لن نستسلم ونموت لمجرد أن وكالة

الاستخبارات المركزية لا تريد أن تلعب الكرة. " غادرنا الاجتماع أكثر انقسامًا مما كنا عليه عندما بدأ.

استمر الوضع في التصاعد. في 20 أغسطس، عقد نائب مستشار الأمن القومي، ساندي بيرغر، اجتماعًا خاصًا للجنة النواب، وهي إحدى أعلى هيئات صنع السياسات في التسلسل الهرمي للأمن القومي الأمريكي، لمناقشة مسألة لجنة UNSCOM والعراق. لجنة النواب هي حيث يجتمع نواب رؤساء المؤسسات الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية – الدفاع، وكالة الأمن القومي، الخارجية، وكالة الاستخبارات المركزية، مجلس الأمن القومي، وغيرهم – لمناقشة السياسات. بمجرد تثبيت سياسة ما، يجتمع الرؤساء الفعليون للإدارات لوضع اللمسات الأخيرة عليها. عُقد الاجتماع في البيت الأبيض، في غرفة العمليات الواقعة في الطابق السفلي من الجناح الغربي. لم يُدع تشارلز دولفر للحضور، ولكن تم تزويده بتقرير مفصل من قبل العديد من الحاضرين بعد انتهاء الاجتماع. التزمت وكالة الاستخبارات المركزية الصمت بشأن قضية انقلاب يونيو الفاشل وتداعياته المحتملة. كان التركيز على لجنة UNSCOM وطرائق التفتيش الجديدة التي وافق عليها إيكوس. شعر العديد من أعضاء اللجنة أن إيكوس، بموافقه على هذه الطرائق، قد قوّض بشكل قاتل قدرات لجنة UNSCOM ومصادقيتها إلى درجة أن الحكومة الأمريكية لم تعد تستطيع المخاطرة بدعم لجنة UNSCOM على النحو الذي كانت عليه في الماضي. شعر البعض في اللجنة، بما في ذلك وكالة الاستخبارات المركزية، أن لجنة UNSCOM قد استنفدت غرضها. وأكدوا أن العقوبات الاقتصادية ستبقى سارية مهما حدث، وقد حان الوقت لإنهاء العلاقة بين الولايات المتحدة ولجنة UNSCOM. بينما جادل آخرون، بقيادة وزارة الخارجية، بأن مثل هذا المسار سيخدم مصالح العراقيين فقط، الذين زرعوا العديد من الأصدقاء في مجلس الأمن في الأشهر الماضية. إذا فشلت لجنة UNSCOM، فإن اللوم على هذا الفشل سيوضع على عاتق الولايات المتحدة لسحب دعمها. وبالمثل، إذا تراجعت الولايات المتحدة، فإن لجنة UNSCOM سيكون لديها المزيد من الأسباب لمواصلة استيعاب العراقيين. في النهاية، قررت لجنة النواب مواصلة دعم لجنة UNSCOM فنيًا وسياسيًا. 5

في الواقع، كان هذا التصويت بالدعم بلا معنى. فدعم لجنة UNSCOM "فنيًا وسياسيًا" دون الاتفاق على أنه، إذا حققت لجنة UNSCOM مهمتها في نزع سلاح العراق، فإن العقوبات الاقتصادية سترفع عن العراق، كان بمثابة عدم دعم لجنة UNSCOM. لكن رفض الدعم الأمريكي كان سيترك لجنة UNSCOM ميتة في الماء، منظمة مهملة ذات ولاية لم يعد لها أي معنى. كانت لجنة UNSCOM بحاجة إلى إيجاد طريقة لموازنة نفسها بين العمل مع الأمريكيين من جهة، وتنفيذ ولايتها بنزاهة في نزع السلاح من جهة أخرى. وبصفتي الشخص المسؤول عن تنفيذ هذا التوازن فيما يتعلق بوكالة الاستخبارات المركزية، فقد أُلقي عليّ عبء ثقيل بشكل خاص. بدت هذه مهمة مستحيلة، لكن الخيار الآخر الوحيد كان الاستقالة. بعد أن بدأتُ هذا المسار، لم تكن الاستقالة خيارًا.

الفصل الخامس عشر لعبة الخداع

أغسطس – ديسمبر 1996

بينما كانت الأحداث تتكشف على الصعيد السياسي مع الحكومة الأمريكية، عدتُ إلى العراق. هناك، أجريت مقابلات مع أفراد عراقيين معنيين بأمن وحماية حركة الوثائق والمواد من مزرعة الدجاج التابعة لحسين كامل والتي سُلمت إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) في أغسطس 1995. وبينما كان العراقيون، بقيادة عامر رشيد هذه المرة، متعاونين للغاية في توفير الأفراد المطلوبين للمقابلة، وفي تأمين إجابات لجميع أسئلتنا، كانت هناك العديد من المشاكل الجوهرية في القصة التي قدمها العراقيون، وفي المقام الأول وقبل كل شيء الإنكار التام لأي تورط رسمي للحرس الجمهوري الخاص أو جهاز الأمن الخاص في نشاط الإخفاء.

أجريت المقابلات على مدار عدة أيام. في هذا الوقت، كانت فرق تفتيش UNSCOM قد توقفت عن الإقامة في فندقي الشيراتون وفلسطين ميريديان (قالت إدارتهما إن وجود المفتشين هناك أضر بأعمالهما)، وبدلاً من ذلك، اتخذت من فندق برج الحياة مقراً لها، وهو فندق استخدمه لأول مرة طواقم المروحيات الألمانية (الذين استأجروا طابقاً كاملاً لاستخدامهم الحصري)، ثم تدريجياً جميع فرق التفتيش الزائرة. حصلنا على سعر رائع، وخدمة جيدة، وغرف مضمونة متاحة في وقت قصير. كما حصلنا على اهتمام خاص من المخابرات، التي نشرت عملاءها في جميع أنحاء طاقم الفندق، وحافظت على غرفة خاصة خلف المكتب الرئيسي حيث كان أفرادها يراقبون المكالمات الهاتفية ومحادثات المفتشين، من خلال أجهزة التنصت المزروعة في جميع أنحاء الفندق. لم نكن نمانع أجهزة التنصت، وفي الواقع رحبنا بها، حيث كنا نعلم أن محادثاتنا يتم الاستماع إليها، ولذا كنا حريصين جداً على ما نقوله. كان لدينا أيضاً حشد من عملاء المخابرات الذين لم يبذلوا أي جهد لإخفاء هويتهم، يجلسون في الطابق الأرضي وفي المطعم، يراقبون ببساطة كل ما نفعله نحن المفتشون. مرة أخرى، بعيداً عن الشعور بالترهيب، اعتدنا على وجودهم، وبطريقة ما، رحبنا به، لأنهم جلبوا معهم شعوراً بالأمان.

لكن، بسبب وجود المخابرات هذا، فوجئتُ إلى حد ما عندما، في نهاية يوم طويل من المقابلات، اقترب مني "الصربي". سألني عما إذا كان بإمكانني تخصيص

بضع دقائق بعد العشاء، حتى نتمكن من مناقشة شيء ما. لقد دهشت. "هل تريدني أن أعود إلى مديرية الرقابة الوطنية؟" سألت. لا، قال، سيأتي إلى الفندق. سألني عما إذا كان بإمكانني مقابلته في الردهة حوالي الساعة السابعة مساءً. كانت أجراس الإنذار تدق في رأسي، تخبرني أن أكون حذرًا. صحيح، لم يكن هذا هو النوع من النهج السري الذي يتوقعه المرء إذا كان يتم تجنيده من قبل جهاز استخبارات. ومع ذلك، كنت حذرًا عندما نزلت إلى الردهة. كان الصربي هناك بالفعل، جالسًا على كرسي، يقرأ صحيفة. وقف عندما اقتربت. "لماذا لا نتنفس بعض الهواء النقي"، قال، وخرجنا من الفندق. سرنا حول المبنى الذي يقع فيه الفندق، وهو أمر استغرق حوالي خمس عشرة دقيقة بوتيرة مريحة. في البداية، قمنا ببساطة بإعادة سرد عمليات التفتيش القديمة، وتبادلنا قصص الحرب والملاحظات الشخصية حول الأشخاص، العراقيين والمفتشين على حد سواء. كان الصربي رجلاً ذكيًا، فصيحًا، ويتمتع بروح دعاية جيدة. أنهينا جولة واحدة حول الفندق، وأشار إلى أنه مستعد لجولة أخرى على الأقل. "كل العراق يراقب ما تفعله"، قال لي. "عندما أقول هذا، أعني كل القيادة العراقية، بما في ذلك الرجل الكبير نفسه." قلت إنني سعيد بأن عمل فريقتي يحظى بالاهتمام. "لماذا تريد أن تعرف عن جهاز الأمن الخاص؟" سأل الصربي. أشرت إلى أن موقفي في هذا الشأن واضح تمامًا: كنت أعتقد أن جهاز الأمن الخاص كان متورطًا في إخفاء أسلحة الدمار الشامل في الماضي، وكنت قلقًا من تورطهم في أنشطة مماثلة اليوم. "تحليلك دائمًا ما يثبت صحته"، قال لي، "وكثيرون في العراق يحترمونك على ذلك. إنهم يعلمون أنك تؤمن بما تفعله. لا يمكنني أن أختلف مع تحليلك للماضي، على الرغم من أنك لن تجد أحدًا يقول هذا رسميًا. ما يمكنني قوله هو أنه لم تعد هناك أي أسلحة دمار شامل في العراق. نعتقد أنك تعلم ذلك أيضًا. نعم أننا ارتكبنا أخطاء في كيفية سرد هذه القصة لك، وبيننا، ما زلنا نرتكب الأخطاء. العديد من الأشياء التي سمعتها اليوم كانت أخطاء، وأنا أعلم أنك ستكتشفها قريبًا. هناك جانب سياسي لما يحدث هنا، وعلينا أن ندع هذا يحدث بشكل طبيعي." توقف عن المشي. كنا أمام فندق الحياة. "شكرًا لك على وقتك"، قال. "أمل أن نتمكن من المشي مرة أخرى قريبًا. لقد استمتعت برفقتك."

لم أكن أعرف ماذا أفعل بشأن حديث الصربي، أو قراره بالاقتراب مني. من الواضح أنه حصل على إذن رسمي لمقابلتي، لأننا كنا تحت مراقبة ما لا يقل عن اثني عشر فردًا من المخابرات بينما كنا نسير ونتحدث. لم أجد شيئًا مهددًا في ما قاله، ومع ذلك، قررت ألا أبلغ في الأمر.

في اليوم الأخير من المقابلات، وخلال استراحة، طلب مني اللواء عامر رشيد البقاء والتحدث. ضغط علي عامر رشيد بشدة للحصول على تفسير لسبب متابعتي لقضية الإخفاء بقوة، بينما جميع الحقائق المتاحة تشير إلى أن العراق لم يعد يمتلك أي أسلحة دمار شامل. رسمتُ رسمًا بيانيًا على قطعة من الورق، يظهر صندوقًا به سلسلة من الخطوط تدخل من أحد الطرفين، وخط واحد يخرج من الطرف الآخر.

"العراقيون يعترفون بوجود إخفاء"، قلتُ، مشيرًا إلى الخطوط العديدة التي تدخل الصندوق. "وثائق، بعض المواد، حتى برامج. ومع ذلك"، أشرتُ إلى الخط الوحيد في الطرف الآخر، "تريدون منا أن نقبل على ظاهرها ادعاءكم بأنه لم يبقَ شيء."

"أنا لا أطعن في أقوالك بأنه لم يبقَ شيء. وأنت لا تطعن في أقوالي بأنه كان هناك إخفاء. كل ما أريد معرفته هو ما حدث داخل الصندوق"، قلتُ، نقرأ على الرسم بإصبعي. "بمجرد أن أعرف ذلك، ستقبل أقوالك بأنه لم تبقَ أسلحة دمار شامل في العراق بسهولة أكبر."

التقط اللواء عامر الورقة، حرق فيها، ثم دفعها إليّ. "أخشى أن صندوقك في الحقيقة هو صندوق باندورا، وبمجرد فتحه سيطلق العنان لأحداث لا يمكننا السيطرة عليها."

تساءلتُ عن كلمات اللواء عامر، ومعناها، وأي علاقة بين حديثه ومشبي مع الصربي. شعرتُ بأنني أتلقي رسائل متضاربة من العراقيين. كانوا يريدون مني أن أتبنى ادعاءهم بأنه لم تبقَ أسلحة دمار شامل في العراق. لكنهم أدركوا أيضًا أن لدي نقطة صحيحة عندما يتعلق الأمر بمسألة الإخفاء، وبدوا مستعدين لمساعدتي في إثبات أطروحتي دون أن يخبروني بما أحتاج إلى معرفته. في النهاية، قررتُ أن كل ما يمكنني فعله هو الاستمرار في الضغط.

لذا، على الرغم من تحذير عامر رشيد، شرعتُ في رحلة إلى إسرائيل، والتي كنتُ آمل أن تزودني بالمعلومات الاستخباراتية لمعرفة ما كان يحدث حقًا في

جهاز الأمن الخاص. التقيتُ جيرارد مارتيل، مترجم الصور الفرنسي، الذي كان ينتظر بلفاف فيلم U-2 من كل من تفتيشي UNSCOM 150 و UNSCOM 155. مرة أخرى، أثبت الإسرائيليون احترافهم. من خلال مسح لفاف الفيلم المتتالية، اكتشف الإسرائيليون أن عددًا غير عادي من سيارات السيدان قد نُقلت في 11 يونيو من موقع كنا نفتشه على طريق المطار إلى الموقع 11. أشارت مراجعة الصور السابقة لموقع طريق المطار إلى أنه لم يكن هناك تركيز مماثل للمركبات لعدة أشهر. أشار هذا إلى أن شيئًا ما كان يُخفى في موقع طريق المطار. طلبتُ من الإسرائيليين عمل نسخ مطبوعة من الأهداف الجديدة حتى أتمكن من إطلاع الرئيس.

بينما كنتُ في إسرائيل، أرسلت لجنة UNSCOM إلى العراق وفدًا خاصًا من الخبراء الفنيين، برئاسة نيكيتا سميدوفيتش، في دوره الجديد كمستشار فني رئيسي، لبدء تنفيذ "برنامج العمل المشترك" المتفق عليه بين طارق عزيز ورولف إيكوس في 22 يونيو. استقبل طارق عزيز نفسه الوفد، وعرض على الفور القضية العراقية بأن جميع التزاماتها بنزع السلاح قد تم الوفاء بها. كان عرضًا ماهرًا، تضمن مقتطفات من تقارير لجنة UNSCOM نفسها إلى مجلس الأمن حول حالة نزع السلاح.1

رفض العراقيون أي فكرة عن أنشطة إخفاء مستمرة، لكنهم أقرروا بضرورة توضيح سوء الفهم بشأن التدمير الأحادي الجانب في صيف عام 1991، بالإضافة إلى مسألة الوثائق الداعمة. كانت الخلاصة أنه من الناحية الفنية، لم تعد لجنة UNSCOM لديها قضية قابلة للتطبيق فيما يتعلق بعدم الامتثال العراقي الجوهري. استند أساس مخاوف لجنة UNSCOM الحالية إلى مسألة الإخفاء والمسألة ذات الصلة بوصول المفتشين. ومع ذلك، ما لم تتمكن لجنة UNSCOM من إثبات الإخفاء، فإن مسألة الوصول كانت مسألة إجراء، وليست جوهرًا، مما يجعل من الصعب ضمان دعم مجلس الأمن في حالة المواجهة المستقبلية.

عكسًا لهذا الواقع، عكست وكالة الاستخبارات المركزية مسارها فجأة، وطلبت من لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) أن تقدم مرة أخرى ورقة تحدد العناصر الأساسية لاستراتيجيتها لمعالجة مسألة أنشطة الإخفاء العراقية، بالإضافة إلى أي طلبات محددة للدعم الاستخباراتي والفني من الحكومة

الأمريكية. أعددتُ هذا العرض، الذي عكس فهم لجنة UNSCOM الحالي
لكيفية عمل آلية الإخفاء العراقية.2

في 17 سبتمبر، سافرتُ إلى واشنطن، حيث التقيتُ مرة أخرى ببيرت
ومسؤولين آخرين من وكالة الاستخبارات المركزية في المنزل الآمن لـ
"أوفرسيز فينتشرز، إنك."، لمناقشة مقترحات UNSCOM. كانت التوترات
عالية. شعرتُ بالخيانة الشخصية من قبل بيرت ووكالة الاستخبارات المركزية،
وكانوا في موقف دفاعي، غير قادرين على الاعتراف بما كان يحدث بالفعل
(فشل مؤامرة الانقلاب) بينما يسعون إلى تحويل اللوم إلى UNSCOM على
كل ما سار بشكل خاطئ. أخبرني بيرت أنه يجب أن نتفق على عدم مناقشة
مسألة عنصر التجميع الخاص واعتراضات الاتصالات؛ ببساطة لا يمكن
للولايات المتحدة تلبية متطلبات دعم UNSCOM. فاجأتُ بيرت حينها
بمطالبتني الحكومة الأمريكية بإعادة أكثر من 900 شريط DAT كانت قد
جمعتها SCE، ثم نقلتها إلى وكالة الاستخبارات المركزية، نظراً لأنها كانت
ملكاً لـ UNSCOM. طلبتُ أيضاً جميع سجلات الدخول والوثائق الداعمة
الأخرى. أخبرتُ بيرت أنه بغض النظر عن فشل وكالة الاستخبارات المركزية
في دعمها، فإن UNSCOM ستسعى لمواصلة جهود SCE، باستخدام
البريطانيين والإسرائيليين كمصدر لدعمنا الفني والتحليلي.
ثم صعقتني بيرت باتهام لجنة UNSCOM، وبالتالي أنا، بالتقليل من شأن أو
تحريف متطلباتنا وأهدافنا، مما يجعل من الصعب جداً على وكالة الاستخبارات
المركزية دعم عمل اللجنة بشكل كافٍ. اختلفتُ معه بشدة، وفي مواجهة أصبحت
محتدمة جداً، تحديثُ بيرت لدعم تأكيداته بالوثائق. التقطتُ المجموعة السمكية
من الوثائق التي أعدتها لهذا الاجتماع، وألقيتها عبر الطاولة. "لا تصفني
بالكاذب يا بيرت، ولا تتهمنا باللعب. لقد كنت صريحاً معك ومع وكالة
الاستخبارات المركزية منذ اليوم الأول، وهذه الوثائق تثبت ذلك. إذا كان هناك
من يكذب أو يلعب هنا، فهو أنت وشركاؤك في وكالة الاستخبارات المركزية."
تركتُ بيرت جالساً هناك، وجهه محمراً.

حاول بيرت تهدئة الأمور بأن جعلني أسافر إلى واشنطن ويقدمني إلى روبرت
ماكول، رئيس خلية مكافحة التجسس في وكالة الاستخبارات المركزية. هذه
المرة، بدلاً من الموقع المعتاد "أوفرسيز فينتشرز، إنك."، رتب بيرت لعقد

اجتماعنا في غرفة مؤتمرات في فندق كبير في تايسونز كورنر. لم يُعرف اسم غرفة المؤتمرات المحددة حتى اللحظة الأخيرة.

على عكس اجتماعنا في سبتمبر، كان بيرت هذه المرة كله ابتسامات ودفء، وكأن لا شيء من المشاكل القائمة بيننا يهم بعد الآن. كان السبب في ذلك بسيطاً: بيرت، بتقديمي إلى ماكول، كان يحاول تحويل التركيز إلى المشاكل التشغيلية للجنة UNSCOM، كوسيلة لتجنب المناقشات حول مشاكل وكالة الاستخبارات المركزية. أراد بيرت مراجعة المخاوف التي كانت لدى وكالة الاستخبارات المركزية في تقديم دعم استخباراتي معزز للجنة UNSCOM على النحو الذي طلبته. قال بيرت: "نعتقد أن هناك مشكلة أمنية داخل لجنة UNSCOM، ونود منك أن تعمل مع روبرت لتحديد المشاكل، والتوصل إلى حلول." قال بيرت إنه إذا تم ذلك، فقد تكون وكالة الاستخبارات المركزية في وضع أفضل لتقديم نوع الدعم الذي تطلبه لجنة UNSCOM. وافقت، لكنني ذكرت بيرت بأن لجنة UNSCOM لديها وظيفة يجب القيام بها، ولا يمكننا أن نكون رهينة للمخاوف الأمنية، سواء كانت مشروعة أم لا. قلت: "لماذا لا نتفق على أن لجنة UNSCOM مخترقة، ونجد طريقة جديدة للقيام بالأعمال بطريقة آمنة، بدلاً من إضاعة الوقت والجهد في مطاردة الأشباح." قال بيرت إن وكالة الاستخبارات المركزية أرادت هذه المراجعة، لذا على مدار عدة أيام قضيت ساعات لا تحصى في فحص المنهجيات التشغيلية التي تستخدمها لجنة UNSCOM، والأفراد المشاركين وسجل التسويات المحتملة السابقة في محاولة لإيجاد نمط يمكن أن يشير إلى أين كان نظام التفتيش يفشل. بينما طورنا العديد من نظريات المؤامرة، لم يظهر أي شيء ذو جوهر من عملنا.

كان أحد المجالات التي ركز عليها روبرت ماكول وبيرت هو التعاون المستمر بين لجنة UNSCOM وإسرائيل. "هذه مشكلة خطيرة"، قال لي بيرت. "نحن قلقون من أن المعلومات الحساسة التي تشاركها الحكومة الأمريكية مع لجنة UNSCOM تصل إلى الإسرائيليين خارج القنوات المعتمدة." أشرت إلى أن إسرائيل لا علاقة لها بفكرة اختراق العراق للجنة UNSCOM. علاوة على ذلك، ذكرت بيرت بأن كل جانب من جوانب التعاون الإسرائيلي قد تم مشاركته بالكامل مع وكالة الاستخبارات المركزية، من خلال تفاعلي مع بيرت نفسه، وأنه لم يحدث شيء مع إسرائيل إلا إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية على علم

به، ووافقت عليه، مسبقًا. كان هذا صحيحًا، سواء كنا نناقش طائرة U-2، حيث قدمت وكالة الاستخبارات المركزية الفيلم الذي أخذناه إلى إسرائيل، أو SCE، حيث كانت وكالة الاستخبارات المركزية على دراية تامة بتزويد UNSCOM للأشرطة والسجلات للإسرائيليين، أو التعاون الخاص مثل ما حدث في الشأن الأردني، حيث كان تشارلز دولفر قد نقل تفاصيل اقتراحي إلى وكالة الاستخبارات المركزية قبل أن يوافق إيكوس حتى على زيارتي إلى عمان في نوفمبر 1995.

أجاب بيرت بأنه لا أحد يتهمنا بانتهاك أي ثقة، أو ما هو أسوأ. "المشكلة ليست فيك، بل في إسرائيل"، قال. "الإسرائيليون أذكياء جدًا عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها، والكثيرون في وكالة الاستخبارات المركزية غير مرتاحين لحقيقة أن لديك علاقة وثيقة جدًا مع الإسرائيليين خارجة تمامًا عن سيطرة الولايات المتحدة." قلت إن هذا أمر متوقع، لأننا كنا نتحدث عن عملية تابعة للجنة UNSCOM، وليست عملية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية. لكنني كررت مرة أخرى أنه لم يكن يحدث أي شيء مع إسرائيل لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية على علم به بالكامل بالفعل. في أواخر نوفمبر، سافرتُ إلى العراق بصفتي المفتش الرئيسي لبعثة UNSCOM 158. كانت مهمتنا هذه المرة هي مواصلة تتبع آلية الإخفاء، وأجرينا سلسلة من المقابلات مع كبار المسؤولين العراقيين حول هذا الموضوع. قمنا بالعديد من عمليات التفتيش الموقعي، بما في ذلك تفتيش مبنى قبالة طريق المطار كان الإسرائيليون قد حددوه على أنه قد يكون مرتبطًا بحركة المركبات المشبوهة التي اكتشفناها حول مطار صدام الدولي في يونيو 1996. تبين أن المبنى يعود لجهاز الأمن الخاص، وكان بالفعل موقعًا لتخزين الوثائق. نفى ضابط رفيع المستوى تخزين أي وثائق حساسة هناك، بل مجرد ملفات إدارية، وادعى أنه لم يتم إزالة أي وثائق. وعند استجوابه بشكل أكبر، أقر بأنه ربما كان هناك "جرد" للوثائق في 11 يونيو 1996، وأن العديد من سيارات السيدان ربما كانت متوقفة خارج المنشأة، لكنه نفى وضع أي من الوثائق في سيارات السيدان. بدت الغرف الفارغة، والأرضيات النظيفة، ومساحات الرفوف الفارغة المحيطة به وكأنها تتناقض مع تأكيدات.3 كان من الصعب الهروب من الانطباع بأننا كنا

نتعرض للتضليل المتعمد. لم يكن هناك شيء يمكننا فعله على الفور، ومع ذلك، اختتمنا التفتيش دون وقوع أي حادث آخر.

كانت نهاية أي عملية تفتيش دائماً وقتاً للراحة الكبيرة. كانت طائرة C-130 التي ستقلنا إلى الوطن ترسل إشارة لاسلكية دائماً عندما تغادر البحرين. كانت تلك إشارتنا لتحميل حافلة UNSCOM بمعداتنا، ومغادرة فندق القناة للقيادة لمدة ساعتين إلى مطار الحبانية. إذا سار كل شيء بسلاسة، كنا نتوقع أن تهبط طائرة C-130 في نفس الوقت الذي نصل فيه إلى "المحطة" العراقية. وصلنا إلى مطار الحبانية دون أي حادث، ومررنا بالإجراءات المعتادة لتسليم شهادات الأمم المتحدة الزرقاء للعراقيين لختمها بتأشيرة خروج. كان موظف الأمم المتحدة المرح من نيوزيلندا، الملقب بـ "شورتي"، والمسؤول عن إدخال المفتشين وإخراجهم من العراق، هو المسؤول. على الرغم من أنني كنت المفتش الرئيسي، فقد انتهت مهمتي الآن، وكنت، مثل بقية الفريق، أطلع إلى العودة إلى البحرين للاسترخاء.

سرعان ما عاد "شورتي" بشهادتنا، وبينما كان يفعل ذلك، رأينا الشكل الضخم لطائرة C-130 "طائر الحرية" وهي تهبط. كان هناك عدد كبير من أفراد لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) يغادرون بغداد في ذلك اليوم، ليس فقط أعضاء فريق، بل أيضاً فريق صواريخ باليستية وعدة موظفين مقيمين للمراقبة كانوا متجهين إلى البحرين للراحة والاستجمام. وبسبب ذلك، استخدمنا حافلة عراقية لنقلنا إلى ساحة وقوف الطائرات حيث كانت طائرة C-130 تنتظر. بمجرد أن وصلنا إلى طائرة C-130، علمتُ أن شيئاً ما ليس على ما يرام. كانت الطائرة محاطة بفرقة من حوالي اثني عشر جندياً من القوات الخاصة العراقية، وبنادق AK-47 الهجومية جاهزة للإطلاق. لقد شكلوا محيطاً فضفاضاً، وكانوا يواجهون الداخل، نحو الطائرة. وتجمع بالقرب من منحدر طائرة C-130 نصف دزينة من ضباط الأمن العراقيين بملابس مدنية، ومسدسات آلية مدسوسة في أحزماتهم. وبما أننا وضعنا أنفسنا إدارياً تحت رعاية "شورتي"، قررتُ البقاء في الخلف بينما كان هو يحل ما كان يحدث. تحدث "شورتي" مع ضابط الأمن العراقي الأقدم، الذي أشار إلى شاحنة مسطحة تحمل معدات فريق التفتيش الخاص بي. جاء "شورتي" إلى حيث كنتُ جالساً. "يقولون إن الطائرة لا يمكن أن تغادر حتى يفتشوا الأمتعة للتأكد من أن لا أحد

حاول تهريب قطع من الصواريخ العراقية، "أبلغني. كنتُ غاضبًا. كانت تلك معدات فريقي، وكنتُ أنا المفتش الرئيسي. لم أعد مراقبًا سلبيًا. ذهبتُ إلى سيارة "شورتي" النيسان باترول، وأجريتُ اتصالًا لاسلكيًا بالقيادة العامة للأمم المتحدة في بغداد، ومررتُ تقريرًا عن الوضع. طلبتُ أن تُمرر هذه الرسالة إلى مدير مركز بغداد للمراقبة والتحقق فورًا، وأنه، ما لم أتلَق تعليمات أخرى، لن أسمح للعراقيين بتفتيش الأمتعة.

مشيتُ نحو العراقيين. "من المسؤول هنا؟" سألت. نظروا إليّ جميعًا وظلوا صامتين. "من المسؤول؟" كررت. لم يكن هناك رد فعل. ذهبتُ إلى أحد الرجال الأكبر سنًا. "هل أنت الرئيس؟" سألت.

ابتسم. "لا".

"من هو رئيسك؟" أجبت بحدة.

استمر في الابتسام. "إنه ليس هنا".

نظرتُ إلى المجموعة المجتمعة من رجال الأمن العراقيين. "انظروا، أيها الأقدم بينكم، أريد إبعاد هؤلاء الجنود فورًا." أشرتُ في اتجاه قوات العمليات الخاصة التي تحيط بالطائرة. "لا حاجة لوجود هذه الأسلحة هنا، وأنا أعتبر ذلك تهديدًا لأمن مفتشي".

قال العراقي الذي تحدث معي أخيرًا: "إنهم هنا من أجل أمنكم".

نظرتُ إلى الجنود. كانوا يواجهون الطائرة. "حسنًا،" أجبت، "إذا كانوا يؤمنونني، فلماذا لا ينظرون في الاتجاه الآخر. لا أعرف أي تهديد لأمن مفتشي في محيط هذه المنطقة. إلا إذا،" تابعتُ، ناظرًا إلى ضابط الأمن العراقي، "كانوا يحموننا منكم".

ابتسم. "لا، إنهم هنا لحمايتكم. ربما لحمايتكم من أنفسكم".

"انظروا،" أوضحت، "لن نذهب إلى أي مكان، فلماذا لا تنسحبون بعيدًا عن طائرتنا. لا حاجة لوجودكم هنا".

أجاب العراقي الذي تحدث معي مرة أخرى. "نحن تحت أوامر بمنعكم من تحميل أمتعتكم حتى نقوم بتفتيشها. سنبقى هنا للتأكد من أنكم لن تحملوها على الطائرة." "من أعطاكم هذه الأوامر؟" سألت.

"معالي طارق عزيز،" كان الرد.

كنتُ بحاجة لتوثيق هذا. ناديتُ مفتشاً يحمل كاميرا فيديو. تدخل ضابط الأمن العراقي. "لا صور. التصوير ممنوع."

كنتُ قد سئمتُ من هذا. "استمع، أنتم تنتهكون قرار مجلس الأمن هنا. لا يجب على العراق تفتيش أمتعتنا ومعداتنا. لا يمكنكم عرقلة حركة هذه الطائرة. وجود هؤلاء الجنود يهدد أمن مفتشي. أنتم في حالة انتهاك، لذا سأقوم بتوثيق هذا على شريط فيديو."

هز ضابط الأمن رأسه. "لا تصوير. إذا فعلت ذلك، فسنصادر الكاميرا." وضع يده على مسدسه.

كنتُ غاضباً. "حسناً إذن." ناديتُ جون سميث (اسم مستعار)، المفتش الرئيسي لفريق الصواريخ الباليستية الذي كان عائداً معنا إلى البحرين. "جون، هل يمكنك إحضار مسجل شرائط، من فضلك؟" ذهب إلى الحافلة، وعاد بمسجل شرائط. وقف جون بجانبني بينما سألتُ العراقيين مرة أخرى من هو المسؤول. وعند رؤية مسجل الأشرطة، صرخ العراقي، "لا تسجيل!" وتدافع ثلاثة عراقيين جون، دافعين إياه ودافعين به بينما استولوا على مسجل الأشرطة وأزالوا الكاسيت.

لقد تجاوز هذا الحد. نظرتُ حولي. لقد لفتت المواجهة انتباه العديد من أفراد لجنة UNSCOM المقرر مغادرتهم على الرحلة. كانوا يتجولون، يراقبون الأحداث المتكشفة. وبالنظر إلى الطريقة التي عومل بها جون للتو، اعتبرتُ هذا خطراً محتملاً على السلامة. التفتُ إلى المفتشين. "اجعلوا الجميع يصعدون إلى الحافلة، من فضلكم،" قلتُ. "أحتاج الجميع بعيداً عن هنا الآن، والعودة إلى الحافلة." امتثل المفتشون.

بمجرد أن تأكدتُ من أن جميع أفراد لجنة UNSCOM في مأمن، وجهتُ اهتمامي إلى العراقيين. "ماذا بحق الجحيم تظنون أنكم تفعلون؟" صرختُ في وجوههم. "كيف تجرؤون على مد يديكم على مفتش!" طالبتُ بإعادة شريط الكاسيت فوراً. "هذا الكاسيت هو معدات تفتيش، وليس لديكم الحق في أخذه." كان العراقيون يتجاهلونني. "اللعة، أريد أن أعرف من هو المسؤول هنا، وأريد أن أعرف الآن!" انتقلتُ من عراقي إلى عراقي، مشيراً بإصبعي إلى صدورهم. "هل أنت المسؤول؟ هل أنت؟"

أخيراً، تحدث أحد العراقيين، وهو شخص مختلف عن الذي تحدث سابقاً. من الواضح أنه كان نوعاً من كبار ضباط الأمن. سخر مني. "أنتم يا أفراد UNSCOM تظنون أنكم القانون هنا في العراق"، قال. "حسناً، هذا ليس هو الحال." ربت على مقبض مسدسه بجانبه. "هنا في العراق، هذا هو القانون." كان ضابط الأمن العراقي يطلق تهديداً غير مبطن. لم يكن هناك أي طريقة يمكنني أن أقبل هذا. بأفضل صوت لمدرّب مشاة البحرية، صرختُ في وجهه العراقي. "هل تهددني؟" بدا ضابط الأمن مذهولاً. "حسناً،" صرختُ، "إذا كان هذا ما تفعله، فأطلق النار عليّ. أخرج مسدسك وأطلق النار عليّ." كنتُ أصرخ في وجه العراقي بأعلى صوتي. وضعتُ إصبعي على رأسي، محاكياً مسدساً. "أخرج مسدسك اللعين وضعه على رأسي! افعلها!" كنتُ جامحاً من الغضب. "إذا لم تكن ستطلق النار عليّ، فلا تهددني أو مفتشي مرة أخرى أبداً! هل أوضحتُ نفسي؟" كنتُ وجهاً لوجه مع ضابط الأمن العراقي، مشتعلًا بالغضب.

كان العراقيون ينظرون إليّ وكأنني قد جننت. ربما كنتُ كذلك. على أي حال، تراجع ضابط الأمن وزملاؤه عن الطائرة، وشكلوا حلقة بعيداً عن المنحدر. ومع ذلك، شعرتُ أنه لم يكن هناك أي طريقة يمكنني من خلالها الحفاظ على سلامة مهمتي أو مهمات المفتشين الرئيسيين الآخرين لو سمحت لنفسي بالترهيب. كان عليّ أن أقف مدافعاً عن حقوقنا.

لم يكن العراقيون وحدهم من ينظرون إليّ وكأنني فقدت صوابي. مفتشو الأمم المتحدة أيضاً. ما فعلته لم يكن، إذا جاز التعبير، خطاباً دبلوماسياً طبيعياً. ولكن مرة أخرى، ما كان يحدث في العراق مع عمل لجنة UNSCOM لم يكن عملية عادية للأمم المتحدة أيضاً. لقد طُلب منا في لجنة UNSCOM تنفيذ مهام نزع سلاح صارمة، غالباً في ما يسميه الدبلوماسيون بيئة "غير متسامحة". كان هذا، بالطبع، طريقة مهذبة للإشارة إلى نوع الحادث الذي وقع للتو، حيث كان العراقيون المسلحون يرهبون ويهددون المفتشين العزل كوسيلة للترهيب مصممة لتوجيه جهود التفتيش في اتجاهات أكثر ملاءمة للعراق. كانوا يعلمون أنه من غير المرجح في البيئة الدولية المعقدة والمنقسمة أن نحصل على دعم دبلوماسي مركز لمعاقبة هذا النوع من السلوك. كنتُ ألعب لعبة القط والفأر الآن لأكثر من خمس سنوات، وبصراحة، كنتُ قد سئمت.

وقفتُ حارساً عند قاعدة طائرة C-130، متدخلاً بين العراقيين وطائرتنا. استمر الصباح طويلاً، مع مناقشات جرت بين الرئيس التنفيذي وطارق عزيز. أخيراً، أقرت السلطات العراقية بحدوث خطأ، وتم سحب الجنود وضباط الأمن. تم تحميل المفتشين، وأمتعتهم ومعداتهم، على الطائرة دون وقوع أي حادث آخر، وغادرنا أخيراً إلى البحرين. أعطاني المفتشون الآخرون مسافة واسعة على متن الطائرة بعد ثورتي، وجلستُ وحيداً، أحرق من النافذة في المناظر الطبيعية المترجعة.

بحلول منتصف ديسمبر، لم تكن وكالة الاستخبارات المركزية قد استجابت لأي من طلبات الدعم المقدمة من لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). كنتُ بحاجة إلى اختراق لوقف تعثر لجنة UNSCOM. بذلتُ قصارى جهدي لجعل بيرت يضغط على وكالة الاستخبارات المركزية لتقديم معلومات استخباراتية، وكتبتُ ورقة تفصل مرة أخرى احتياجاتنا الاستخباراتية.4 في غضون أسبوع، تلقيتُ ردّاً. قالت وكالة الاستخبارات المركزية إن مسألة الدعم الاستخباراتي غير قابلة للنقاش دون وجود مفهوم عمليات تفتيش قوي يحدد الدعم المطلوب. ذهبتُ إلى تشارلز دولفر، وتنفسْتُ غضبي. "عن ماذا يتحدثون بحق الجحيم؟" طالبتُ. "لجنة UNSCOM لديها سجل واضح منذ عام ونصف بمفهوم عمليات قوي." كان دولفر متعاطفاً، لكنه نقل أن وكالة الاستخبارات المركزية شعرت أن مفهوم آلية الإخفاء الخاص بي "غامض للغاية"، ويفتقر إلى الجوهر.

أوضحتُ أننا بحاجة إلى المزيد من المعلومات الاستخباراتية ذات الطبيعة المحددة قبل أن نتمكن من ترسيخ خطط محددة، ولهذا السبب كان فريق عنصر التجميع الخاص (SCE) موجوداً – لالتقاط رد الفعل العراقي على تصرفات لجنة UNSCOM. لقد قتلت الولايات المتحدة SCE، لذا لم يعد لدينا الآن أي شيء محدد نستند إليه. كنا بحاجة إلى معلومات استخباراتية محددة، وبدونها لن نذهب لعمليات تفتيش الأسلحة إلى أي مكان. لقد بذلتُ قصارى جهدي لتطوير مصادر للمعلومات، لكن وكالة الاستخبارات المركزية أعاقتنني. "لذا، إما أن تساعدنا وكالة الاستخبارات المركزية في جمع المعلومات التي نحتاجها، أو أن تقدمها لنا بأنفسهم، أو أن نلهم خيالنا ونعود إلى الوطن." تحدث دولفر إلى بيرت، الذي سرعان ما اتصل به مرة أخرى. قال بيرت: "لدينا معلومات

استخباراتية قوية، معلومات موثوقة، حول قوة صواريخ باليستية عراقية عاملة." نحن بحاجة إلى الموافقة على إطلاق هذه المعلومات لكم، ولكن في غضون ذلك لماذا لا تخططون لتفتيش يركز على العثور على قوة صواريخ باليستية." اتصل بي دولفر في مكتبه بالطابق الحادي والثلاثين من الأمانة العامة للأمم المتحدة ليشرح ما يجري. كدت أن أنفجر عندما سمعت هذا. "ماذا؟" سألته، غير مصدق. "قوة صواريخ باليستية. وكالة الاستخبارات المركزية تريد الذهاب في مطاردة صواريخ سكود،" قال. "لقد مررنا بهذا من قبل يا تشارلز،" أجبت. "لا توجد صواريخ في العراق." هز دولفر رأسه. "انظر يا سكوت، أولاً تقول إن وكالة الاستخبارات المركزية لا تعطيك معلومات، والآن عندما يقولون إن لديهم معلومات، تقول إنك لا تريدها. اتخذ قرارك." كنت أعلم أن وكالة الاستخبارات المركزية تستغل هذا الموقف لمحاولة إحياء أسطورة قوة سكود عاملة، وتفعل ذلك بطريقة تجعل لجنة UNSCOM تبدو وكأننا نصدقها. دولفر، الغريب في الأمر، لم يختلف معي. "اكتب خطة يا سكوت، ودعنا نكشف خدعتهم. إذا كان لديهم أي شيء جيد، فسوف نكتشف ذلك قريباً. وإذا كان هراء، فلن نضطر إلى إجراء تفتيش، أليس كذلك؟"

فعلتُ ما أمرت به، ووضعتُ خطة تفتيش مفصلة، مصممة "للكشف عن قوة مشتبه بها من الصواريخ الباليستية المحتفظ بها و/أو إجبار العراق على الكشف عنها للجنة". 5 كنتُ أمل أن يساعدنا هذا في جهود الإخفاء، على أساس أن جهاز الأمن الخاص ربما استخدم نفس الأساليب لحماية المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل كما فعلوا لحماية الرئيس.

وعدتني وكالة الاستخبارات المركزية بأنها ستسلم مواقع تفتيش تتعلق بقوة الصواريخ العراقية السرية. افترضتُ أن المخابرات العراقية ستكون جيدة بما يكفي للتنبؤ بأهداف أي تفتيش تقوم به لجنة الأمم المتحدة الخاصة

(UNSCOM) ضد هذه المواقع بعد وقت قصير من وصول فريقنا إلى البحرين للتدريب؛ وما كنتُ أمله لم يكن الإمساك بالصواريخ في المواقع التي توقعنا تلقيها من وكالة الاستخبارات المركزية، بل بالأحرى إخراج قوة الصواريخ السرية من هذه المواقع، واكتشافها أثناء تحركها، أولاً إلى "ملاذ" جهاز الأمن الخاص في منطقة الرضوانية الرئاسية، ثم، تحت ضغط أكبر من لجنة UNSCOM، إلى المنطقة المحيطة بتكريت، مسقط رأس صدام. على

الرغم من أنني شككت في وجود أي قوة صواريخ سرية من هذا القبيل، فإن أي رؤية حول كيفية عمل الإخفاء العراقي ستكون مفيدة للغاية.

سلم تشارلز دولفر المفهوم إلى وكالة الاستخبارات المركزية عشية عيد الميلاد. قيل لي ألا أتوقع ردًا حتى بعد العام الجديد.

لفت اقتراحي انتباه إدارة كلينتون اليانسة لتحقيق تقدم فيما يتعلق بالعراق. فمنذ "اجتماع النواب" في أغسطس 1996 الذي عُقد في غرفة العمليات بالبيت الأبيض، كان فريق الأمن القومي لكلينتون يخشى أن تكون لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) "تنزلق" بطريقة ما عن مسار التوافق. ومثل الرئيس جورج إتش دبلو بوش قبله، كان بيل كلينتون ومعالجوه السياسيون حساسين للتصور العام، خاصة خلال "الموسم الغريب" الذي يميز عام الانتخابات الرئاسية. وقد تأثرت محاولة انقلاب يونيو 1996 الفاشلة إلى حد كبير بالاعتبارات السياسية الداخلية الأمريكية، سواء من حيث المهمة (الإطاحة بصدام) أو التوقيت (أوائل الصيف، قبل أن يثبت الجمهوريون مرشحهم). وبالمثل، عكس موقف وكالة الاستخبارات المركزية "البطيء" تجاه لجنة UNSCOM بعد الانقلاب رغبة الإدارة في التقليل من شأن قضية العراق حتى الانتخابات. والآن بعد أن أعيد انتخاب كلينتون بأغلبية ساحقة، كانت إدارته في مزاج يسمح بتحقيق اختراق عدواني على الجبهة العراقية. وقد حل محل وزير الخارجية المعتدل وارن كريستوفر سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مادلين أولبرايت. كانت أولبرايت دولية قوية التعبير تؤمن بالقيادة الأمريكية الاستباقية. وعلى عكس كريستوفر، لم تكن أولبرايت تخشى الجدل أو المواجهة، أو هكذا كان سجلها في التحدث بصراحة كسفيرة للأمم المتحدة يدفع المرء إلى الاعتقاد.

أن يُقدم فجأة مفهوم عمليات تفتيش ليس عدوانيًا فحسب، بل يتحدث عن الكشف عن جواهر التاج العراقي – قوة صواريخ سكود سرية – كان أمرًا لا يصدق.

المشكلة الوحيدة هي أن لجنة UNSCOM لم تكن تعد بجواهر التاج – بل وكالة الاستخبارات المركزية هي التي كانت تعد بذلك. لجنة UNSCOM لم تكن حتى تعتقد بوجود قوة صواريخ سكود في العراق. كانت مخاوفي من وقوع لجنة UNSCOM في لعبة احتيال كلاسيكية تتحقق. لكن إدارة كلينتون الجديدة

كانت تقدم فجأة للجنة UNSCOM مستوى من الدعم السياسي لم تره منذ فترة.
كان من الصعب مقاومة ذلك.

الفصل السادس عشر كآبة البيت الأبيض

يناير – مارس 1997

بعد قضاء إجازة قصيرة، طلب مني تشارلز دولفر إعداد إيجاز سأقدمه، شخصيًا، إلى مجلس الأمن القومي، في اجتماع للجنة النواب في غرفة العمليات بالبيت الأبيض في 7 يناير 1997. احتججتُ على دولفر بأن هذا سابق لأوانه، حيث لم نكن قد تلقينا بعد معلومات استخباراتية محددة من وكالة الاستخبارات المركزية حول وجود قوة صواريخ باليستية سرية، وهو ما كان يعتمد عليه المخطط بأكمله. أخبرني ألا أقلق، وأنه وُعد بأن هذه المعلومات ستأتي، وأن على لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) المضي قدمًا في الإيجاز كما لو أن مثل هذه القوة الصاروخية موجودة. أخبرته أن هذا جنون، لكنه ذكرني بأننا "نلعب مع الكبار" الآن، ويجب أن أثق بأن وكالة الاستخبارات المركزية لن تلعب ألعاب الثقة على هذا المستوى. "هؤلاء أناس جادون يا سكوت"، قال لي. "لذا اذهب وأعد إيجازًا جادًا."

في صباح يوم 7 يناير 1997، استقل تشارلز دولفر وأنا طائرة دلتا إيرلاينز المكوكة إلى مطار ناشيونال، ثم استأجرنا سيارة أجرة أوصلتنا إلى بوابات الجناح الغربي للبيت الأبيض. كان دولفر قد أرسل رسالة إلى مجلس الأمن القومي في وقت سابق، قدم فيها جميع التفاصيل المتعلقة بزيارتنا. سرنا إلى نقطة التفتيش الأمني في البيت الأبيض، حيث تم فحصنا، في عملية مماثلة لتلك التي تُجرى في معظم المطارات الرئيسية، وصدرت لنا شارة زوار "مصرح لهم" وقيل لنا أن نتقدم.

لم يكن أحد ينتظرنا، لذا قاد دولفر الطريق، فقد زار البيت الأبيض عدة مرات في الماضي. سرنا إلى المدخل الجانبي، ودخلنا من الباب. لم يوقفنا أحد، أو يشكك في حقنا في الوجود هناك. بعد دخول الجناح الغربي، اتجهنا إلى ممر وانعطفنا يمينًا، وسرنا في درج أوصلنا إلى مركز اتصالات البيت الأبيض. هنا، أخذ موظف عسكري بملابس مدنية أسمائنا، وفحص شاراتنا، ثم أرشدنا عبر مدخل، وإلى غرفة عمليات البيت الأبيض.

كان انطباعي الأول أن الغرفة أصغر بكثير مما كنت أتوقع لمركز أعصاب القوة العظمى الوحيدة في العالم. سيطرت طاولة مؤتمرات كبيرة على الغرفة، مع كراسي موضوعة في جميع أنحاءها. كانت شاشات التلفزيون مثبتة على الحائط،

تخدم قدرة غرفة العمليات على عقد مؤتمرات الفيديو، مما يسمح للمسؤولين خارج الغرفة برؤية وسماع الإيجاز الذي يُقدم. قيل لي إن بعثة الولايات المتحدة في نيويورك ستحضر اجتماع اليوم عبر هذا الرابط. كان إيجازي بسيطاً، عبارة عن نشرة من ثمانية عشر صفحة، وسلسلة من الشرائح الشفافة.

بعد حوالي خمس عشرة دقيقة، بدأ الناس في الظهور – ممثلون عن وزارة الخارجية، ووكالة استخبارات الدفاع، ووكالة الاستخبارات المركزية، وهيئة الأركان المشتركة، وخبراء من مجلس الأمن القومي، ونائب مستشار الأمن القومي بالنيابة، جيم ستاينبرغ، الذي كان يحل محل ساندي بيرغر. اتخذوا مقاعدهم حول الطاولة، وسرعان ما كانت جميع الأنظار موجهة إليّ. بدأتُ على الفور في تقديم مفهوم التفتيش.

عرضتُ خطتي بالتفصيل، وذكرتُ الحضور بأن عملية التفتيش برمتها تتوقف على المعلومات الاستخباراتية "القوية" التي لم تقدمها وكالة الاستخبارات المركزية بعد بشأن قوة صاروخية سرية. إذا لم تكن الصواريخ موجودة، فستكون الخطة غير ذات صلة. ومع ذلك، إذا كانت هذه الصواريخ موجودة، فستعثر عليها لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، على حد اعتقادي، طالما اتبعت الخطة بالضبط كما هو محدد.1

عندما انتهيت، التفت جيم ستاينبرغ إلى الأفراد الحاضرين لطلب التعليقات. قال ممثل هيئة الأركان المشتركة إنهم سيدعمون الخطة بموارد إضافية من طائرات U-2. كانت وزارة الخارجية قلقة بشأن الدفاع عن هذا التفتيش في مجلس الأمن. قالوا: "سيكون تفتيشاً مواجهًا."

"لن يهم، إذا وجدنا الصواريخ"، أجبت. كان الجميع سعداء بهذه الإجابة، حتى تابعت: "بالطبع، للقيام بذلك نحتاج إلى المعلومات الاستخباراتية، والتي ما زلنا نفقر إليها." كان المستشار وبيرت في الغرفة، وكذلك الجنرال جون غوردون، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. أكدوا للجميع أن المعلومات الاستخباراتية حول الصواريخ العراقية المخفية ستأتي، وأن الخطة التي قدمتها للتو سليمة. أعرب جميع الحاضرين عن ثقتهم في المشروع، وسرعان ما تمكن تشارلز وأنا من العودة إلى نيويورك، وكلاهما راضٍ عن تأمين الدعم الكامل من حكومة الولايات المتحدة.2

تلقى التوقعات المبالغ فيها لعملية تفتيش UNSCOM الجديدة دفعة أخرى رفيعة المستوى عندما أعدت وكالة الاستخبارات المركزية بنداً للإيجاز الرئاسي اليومي (الإيجاز الاستخباراتي اليومي السري للغاية الذي يتلقاه الرئيس من وكالة الاستخبارات المركزية كل صباح) بعنوان "مهمة سكوت رايتز في العراق"، ربطتني شخصياً بأهداف وتطلعات المهمة المخطط لها. لقد كانت وثيقة "غطاء مؤخرتك" المثالية؛ فمن خلال طرح المسألة أمام الرئيس بهذه الطريقة رفيعة المستوى، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تعلن عن تورطها في حال سارت الأمور على ما يرام. ولكن من خلال وضع الملكية الوحيدة للأفكار والمفاهيم وراء التفتيش على عاتقي، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تخلق كبش فداء مثاليًا في حال ساءت الأمور في التفتيش.

سافرتُ إلى بريطانيا لأقترح على سارة بارسونز وكلايف بروفوست، خبير اعتراض الاتصالات في وزارة الدفاع البريطانية، أن يعيدوا النظر في مسألة ما إذا كان سيتم نشر فريق عنصر التجميع الخاص (SCE) في العراق. كان لا يزال هناك الكثير من الاستياء حول الرسالة الأمريكية السرية التي أرسلت حول العالم في نهاية تفتيش UNSCOM 155، والتي ناقشت أدق تفاصيل العملية. كان البريطانيون قلقين بشأن القيادة والتحكم، وكانوا لا يزالون غير راضين للغاية عن نقص الدعم الذي يقدمه الأمريكيون عندما يتعلق الأمر باستخدام لجنة UNSCOM للمعلومات الاستخباراتية التي جمعها جهد SCE. أخبرتُ بارسونز عن مواجهتي مع بيرت، ومطالبتي الولايات المتحدة بإعادة جميع الأشرطة التي أنتجها فريق SCE إلى سيطرة UNSCOM. كانت وكالة الاستخبارات المركزية قد فعلت ذلك بالفعل، وعرضت تسليم المخزون بأكمله إلى البريطانيين مقابل دعمهم المستمر. اتصلت ببروفوست، الذي كان الضابط العسكري المسؤول عن توفير الأفراد البريطانيين الذين استخدمهم SCE. كان لديه بعض المخاوف بشأن أمن الفريق، وكيف سنشرح في UNSCOM وجودهم في بغداد. كانت الخلاصة أن بارسونز وبروفوست سيتعين عليهما إعادة بيع SCE لرؤسائهما. لكن عرضي بتقديم 900 شريط اعتراض، مليئة ببيانات فريدة، أثبت أنه صفقة جيدة جدًا بحيث لا يمكن لأي جهاز استخبارات رفضها. سيعود غاري ومشغلو اعتراض الاتصالات التابعون له إلى العمل.

كان الإسرائيليون يعملون بجد لدعم هذه المهمة أيضاً. لقد فشلت وكالة الاستخبارات المركزية في مناورتها لإغلاق التعاون في طائرات U-2. كان المدير الجديد للاستخبارات المركزية، جون دويتش، قد ضغط على تشارلز دولفر في ديسمبر 1996 لوقف رحلاته المتكررة إلى إسرائيل، لكن دولفر، بشكل مفاجئ إلى حد ما، دافع عن التعاون. لقد أثار نجاح الإسرائيليين في تجميع ما حدث في 11 يونيو بشأن حركة سيارات السيدان من منشأة جهاز الأمن الخاص في طريق المطار إلى وحدة الأمن الرئاسي في الرضوانية إعجاب رولف إيكوس، وكان عاملاً كبيراً في سماحه باستمرار البرنامج في مواجهة الاعتراضات الأمريكية. التغيير الوحيد هو أن الولايات المتحدة طالبت الآن بتخزين فيلم U-2 الذي توفره وكالة الاستخبارات المركزية في السفارة الأمريكية عندما لا تستخدمه لجنة UNSCOM، وهو أمر كنت قد عرضت القيام به منذ البداية، لكن المستشار رفضه في ذلك الوقت.

كان جيرارد مارتيل، مترجم الصور الفرنسي الشجاع، يقترب من نهاية مهمته مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، وكان على وشك أن يحل محله أسترالي يُدعى "سبايك". سافر مارتيل وسبايك وأنا إلى تل أبيب، حيث التقيتُ رئيس محطة وكالة الاستخبارات المركزية، ستان موسكوفيتز، وأنشأنا إجراءات تخزين واسترجاع الأفلام التي ستستخدمها UNSCOM. بقي مارتيل وسبايك في تل أبيب بعد مغادرتي، يعملان مع الإسرائيليين على رسم خرائط لجميع مواقع الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص في منطقة تكريت حيث يمكن إجلاء المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل إليها. بدا أنه عندما "ضغطنا" بغداد، تم نقل المواد إلى تكريت. لذلك كان علينا معرفة من كان يتلقى المواد في تكريت. كنا ننتظر عبثاً من وكالة الاستخبارات المركزية أن تزودنا بمعلومات استخباراتية حول هذا الأمر، لذلك سررتُ بأن مترجمي الصور الإسرائيليين كانوا يعملون بجد لتلبية طلبي للعثور على مثل هذا الخيط.

في غضون ذلك، لم تتحقق وعود وكالة الاستخبارات المركزية بتقديم معلومات عن أهداف قوة الصواريخ السرية. كانت آلة التفتيش في حالة حركة، وبدأ الأفراد والمعدات في التحرك إلى مواقعهم في جميع أنحاء العالم. أُرسلت إشعارات إلى مختلف البلدان تطلب الدعم، وتم نشر الأفراد والمعدات المقرر استخدامها في

التفتيش في البحرين في 22 فبراير. وهناك بدأ فريق التفتيش أسبوعين من التدريب المكثف لمهامه القادمة.

ومع ذلك، لم تقدم وكالة الاستخبارات المركزية أي معلومات استخباراتية عن الصواريخ الباليستية. كنتُ قد أعددتُ خطة طوارئ لهذا الموقف، وطلبتُ من الإسرائيليين إعداد مجموعة احتياطية من الأهداف حيث كنا نعتقد أنه يمكن العثور على صواريخ ونشاط مرتبط بالصواريخ. لكن هذا كان بعيدًا عن "المعلومات الاستخباراتية الصلبة" التي وعدت بها وكالة الاستخبارات المركزية، والتي كانت ستكون بمثابة النواة الفكرية لتفتيشنا. ثم، في اللحظة الأخيرة، قدم بيرت ووكالة الاستخبارات المركزية إيجازًا عن أربعة مواقع في العراق حيث تم تحديد "نشاط مشبوه" من قبل محلي الصور الأمريكيين. كان اثنان من هذه المواقع مدرجين بالفعل في القائمة الإسرائيلية للأهداف، وكان الاثنان الآخران غير مقنعين لدرجة أن الجميع في الغرفة جلسوا صامتين عندما تم عرضهما. انتابني شعور بالغ بالضيق. لقد فشلت وكالة الاستخبارات المركزية في الوفاء بوعدها بالدعم، وعلى هذا النحو، كان التفتيش محكومًا عليه بالفشل منذ البداية. لكن الأحداث تقدمت إلى هذا الحد، سياسيًا وعمليًا، بحيث لم يكن هناك ببساطة أي تراجع. كانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) في مطاردة صواريخ سكود، لكن لم يكن هناك أي صواريخ سكود لتُطارَد. كان الغرض الحقيقي من التفتيش، بقدر ما كنتُ معنيًا، هو إثارة نشاط إخفاء يمكن أن يلتقطه عنصر التجميع الخاص (SCE). لذلك استهدفنا المواقع الحساسة. في 9 مارس، كثفنا الضغط، متوجهين إلى مواقع تابعة لجهاز الأمن الخاص، والمخابرات، والحرس الجمهوري الخاص. لم نتوقع العثور على أكثر من مجرد دليل غريب؛ كان الغرض بأكمله هو البدء في إجهاد نظام الإخفاء. لكن فعل السير في ممرات المباني والمؤسسات التي يتدرب فيها نخبة الأجهزة الأمنية العراقية بدا سرياليًا. في معهد الأمن الخاص، عند دخول القاعة الرئيسية، كان هناك نصب رخامي كبير يحتوي على اقتباس طويل من "مدير الأمن الخاص" قصي صدام حسين، يمجّد العملاء المحتملين ليكونوا أوفياء لقيم ومبادئ حزب البعث، وأن يكونوا دائمًا أوفياء في خدمة "أبي كل العراق"، صدام حسين. كان المعهد نفسه مشابهًا جدًا لكلية مجتمع صغيرة، مع فصول دراسية، وقاعات محاضرات، ومكتبة، وكافتيريا صغيرة. كان هناك حوالي 300 طالب

حاضرين، تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين عامًا تقريبًا، وكان الجميع ينظر إلينا بفضول كبير بينما كنا نتجول في الممرات ونطل برؤوسنا داخل فصولهم. كان تفتيش أكاديمية المخابرات أغرب. لاحظنا فصولًا للقيادة عالية السرعة والمراقبة السرية أثناء تشغيل المركبة، ومختبرات لغات للتركية والعربية والفرنسية والإنجليزية. كان هناك فصل لـ "الاتصالات السرية"، وآخر لـ "العمل تحت التخفي". لكن الأكثر إزعاجًا كان الفصل الدراسي لـ "الاغتيال بالمتفجرات"، مكتملاً بطاولة عُرضت عليها جميع الأجهزة الخبيثة لهذه المهمة – زجاجات ملغومة، وعلب، وإطارات، والأكثر إزعاجًا، ألعاب الأطفال. لكن لم يكن هناك أي شيء يتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وبينما كنا نعود إلى مركباتنا، اقترب مني مدير الأكاديمية. "ما رأيك في منشأتنا، سيد سكوت؟" سأل. أشرت إلى أنها في كثير من النواحي تعكس ما يجده المرء في مؤسسات أمريكية مماثلة – باستثناء الألعاب الملغومة. ابتسم المدير بلا اعتذار. "ربما عندما تُرفع العقوبات، يمكنك العودة كأستاذ زائر وتحدثنا عن كيف تعتقد أننا يجب أن ندير أعمالنا."

استمرت قائمة المواقع – مرائب سيارات المخابرات، وثكنات الحرس الجمهوري الخاص، والمزيد – وفي كل موقع كانت النتيجة هي نفسها – لا شيء. إذا رسم المرء المواقع التي فتشناها على خريطة، فستظهر مستوى متزايدًا من الضغط الذي يُمارس على الوحدات والمنظمات التي يُعتقد أنها متورطة في الإخفاء. صُمم هذا الضغط لدفع فرق الإخفاء، وأي مواد كانت تحميها، في اتجاه مطار صدام الدولي.

مع خروج عمليات التفتيش خالية الوفاض، وعدم إظهار العراقيين أي انفعال بشأن ما كنا نفعله، أصبحت أكثر فأكثر اقتناعًا بأن التفتيش كان فشلًا ذريعًا. خلال هذه الفترة بأكملها، لم يكتشف غاري وفريق SCE أي شيء غير عادي في طريقة الاتصالات العراقية. كانت هناك فقط الاتصالات الروتينية المرتبطة بالمرافقين الذين يرافقون فرق التفتيش. اكتشف غاري زيادة في الاتصالات المرتبطة بالأمن الرئاسي يمكن ربطها بعمليات تفتيش بعض مواقع جهاز الأمن الخاص والحرس الجمهوري الخاص، ولكن بشكل عام كان العراقيون يمتنعون عن البث.

وبالمثل، لم نتلق أي تقارير من محلي الصور في البحرين. تم نقل جيراند مارتيل، المكلف بالعمل مع محلي صور وكالة الاستخبارات المركزية، من إسرائيل إلى البحرين، وكان من المفترض أن يساعد وكالة الاستخبارات المركزية في مراجعة الصور التي التقطتها طائرة U-2 لدعم التفتيش. ومع ذلك، عندما تحدثت إلى مارتيل عبر الهاتف الآمن، أخبرني أنه تم عزله من قبل بيرت ووكالة الاستخبارات المركزية، ولم يُسمح له بلعب دور رئيسي.

أصبحت قلقًا جدًا عندما أخبرني مارتيل أن الأمريكيين كانوا يغيرون جداول رحلات U-2 دون التنسيق معه. كان هذا مقلًا للغاية، حيث كنت قد صممت خطة لجمع المعلومات الاستخباراتية بحيث تتزامن تحليقات U-2 مع نشاط التفتيش على الأرض. كان المفتشون حريصين على الالتزام بالمواعيد، ويلعبون دورهم في ما كان من المفترض أن يكون حركة منسقة بعناية. إذا كانت U-2 تفوت جداول تحليقها، فلن يكون هناك أي ارتباط بين ما كانت تلتقطه من صور وما كان يفعله المفتشون على الأرض. باختصار، تم تدمير خطة دعم صور U-2 بأكملها، التي كانت منسوجة بعناية في نسيج التفتيش، بسبب التلاعب الأمريكي. الطريقة الوحيدة التي كانت لجنة UNSCOM ستجد بها أي مواد لأسلحة الدمار الشامل في تكريت هي أن تصادفها بالصدفة. وبينما قضت عملية تفتيش 182 UNSCOM يومين في تمشيط المنطقة في وحول تكريت، لم نصادف أي شيء محظور فحسب، بل أصبح من الواضح للجميع بشكل مؤلم أنه لم يكن هناك أي شيء هناك في الأساس.

كان الصربي يتابع الأحداث في تكريت باهتمام كبير. في بغداد، بعد اجتماع ختامي مع مرافقنا العراقيين، أخذني في نزهة "طويلة". قال: "يومًا ما سيتعين عليك أن تشرح لي ما كان يدور حوله كل ذلك"، مشيرًا إلى مهمة التفتيش التي أكملناها للتو. "هذه المهمة كانت مختلفة تمامًا عنك. افترقت إلى التركيز. وقد جعلت بعض قادتنا يتساءلون من هو الذي يتخذ القرارات في لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)".

اضطرت للضحك على ذلك. "أنت تبالغ في تقديري كثيرًا. ثق بي، الشخص الذي يتخذ القرارات ليس أنا بالتأكيد."

لم يعجب الصربي هذا الجواب. "لا تقلل من شأن نفسك، أو ما تفعله"، قال، بينما أنهينا نزهتنا. "لقد كان لك تأثير كبير هنا في العراق. لقد بدأت شيئًا يعتقد

الكثيرون أنه يجب أن يكتمل. ولكن إذا بدأ الناس يعتقدون أنك لا تستطيع إكمال المهمة، أو أنك غير راغب في إكمالها، فإن الدعم الذي تتمتع به الآن سيتلاشى." انتهت عملية تفتيش UNSCOM 182. وبأي مقياس، فقد أثبتت أنها فشل ذريع. كانت عملية تفتيش رفيعة المستوى، ومواجهة للغاية، لكنها تلاشت ببساطة – وهو بالضبط السيناريو الذي قالت الولايات المتحدة إنها تريد تجنبه لأنه أعطى العراقيين وحلفائهم في مجلس الأمن ذخيرة سياسية لاستخدامها ضد سياسة أمريكا القائمة على العقوبات والاحتواء. ما أرادته الولايات المتحدة هو أن تستمر لجنة UNSCOM في نظام تفتيش هادئ، بعيدًا عن أنظار مجلس الأمن، وأن تستمر في إصدار تقارير نصف سنوية غير حاسمة، مما يجعل حركة مجلس الأمن بشأن العقوبات غير مرجحة. وما لم يرغبوا فيه هو عمليات تفتيش رفيعة المستوى (إلا عندما يناسب ذلك غرضهم، كما في محاولة انقلاب عام 1996)، والتي لم تنتج شيئًا وستدفع مجلس الأمن إلى التساؤل عن الغرض من لجنة UNSCOM. كانت UNSCOM 182 خروجًا مثيرًا للجدل عن النهج المنخفض المستوى، والذي وعد بكل شيء، لكنه لم يقدم شيئًا. في مواجهة كارثة بهذا الحجم، كان من الواضح أن الرؤوس ستندحرج.

بصفته الداعم الرئيسي لعملية تفتيش UNSCOM 182، كان تشارلز دولفر قلقًا من أن الرأس الذي سيقطع هو رأسه. بينما كانت UNSCOM 182 تستقر في البحرين لإجراء إحاطة الفريق وكتابة التقرير الأولي، كان دولفر في نيويورك، يجمع إيجازًا "للدروس المستفادة" دون الاستفادة من معرفة ما حدث بالفعل. لقد حدد اجتماعات في غرفة العمليات بالبيت الأبيض (لمجموعة نواب مجلس الأمن القومي)، ووزارة الخارجية (لمختلف مجموعات العمل المشتركة بين الوكالات والخلايا الداعمة ذات المستوى الأدنى)، حيث سيشرح قادة تفتيش UNSCOM 182، بمن فيهم أنا، ما حدث، ولماذا. تم تحديد موعد الإحاطات في 26 مارس – بعد أكثر من أربع وعشرين ساعة بقليل من الموعد المقرر لعودة الفريق إلى نيويورك.

في 26 مارس، ذهبت أنا وتشارلز وروجر هيل إلى البيت الأبيض، حيث التقينا مرة أخرى في غرفة عمليات البيت الأبيض مع لجنة نواب مجلس الأمن القومي. كانت الغرفة مكتظة، وكان هناك إضافة جديدة: ستيف ريختر، ونائبه روبرت ماکول، وعميل ثالث لوكالة الاستخبارات المركزية – توني براكو (اسم

مستعار)، الذي رأيته آخر مرة في بغداد في مارس 1996. في ذلك الوقت، كان براكو مسؤولاً عن تشغيل نظام مراقبة الكاميرات المعقد الذي قام بتركيبه ضابط القوات الجوية الأمريكية المعروف بالمهندس في جميع أنحاء العراق. عندما رأيته في بغداد، كان شعر براكو طويلاً، وغير حليق، وتصرف كمتشرد شاطئ كاليفورنيا. هنا، في البيت الأبيض، كان شعره قصيراً جداً، ووجهه حليقاً تماماً، وكان يرتدي بدلة أنيقة مع ربطة عنق محافظة. من الواضح أنه كان شخصاً أكثر أهمية من المهندس التقني ذي المستوى المنخفض الذي ادعى أنه كان في بغداد. عندما دخلنا غرفة العمليات، كان مساعد مشغولاً بإزالة لوحات الأسماء من حول الطاولة والتي كانت تحمل عبارة "الرئيس"، "نائب الرئيس"، وعناوين أخرى لم أستطع تمييزها. بدأ كبار المسؤولين من مختلف البيروقراطيات الحكومية الأمريكية في الوصول، واتخذوا أماكنهم حول الطاولة. مثل بيتر تارنوف، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، وزارة الخارجية. ومثل وكالة الاستخبارات المركزية الجنرال جون غوردون، نائب المدير. وجلس أميرال بحري ممثلاً لهيئة الأركان المشتركة، ومجموعة من جنرالات الجيش ممثلين لوزارة الدفاع. ترأس جيم ستاينبرغ، نائب مستشار الأمن القومي، الاجتماع. كان هناك تيار خفي من الطاقة، وسرعان ما امتلأت الغرفة بضجيج المحادثات التي كانت تتمسح بالهمس، حيث كان الجميع يتكهنون بما سيحدث. طُلب مني تقديم عرض حول السلوك الفعلي لعملية التفتيش، وهو ما فعلته، موضحاً مسار عملنا والمواقع التي تم تفتيشها. بعد ذلك، طلب مني الجنرال جون غوردون، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، التعليق على ما حدث خطأ في عملية التفتيش. صُدمتُ بجرأة السؤال، فأجبت: "لم يحدث شيء خطأ في عملية التفتيش يا سيدي. لقد قمنا بكل ما طُلب منا. المشكلة لم تكن في المفتشين، بل في الدعم الاستخباراتي الذي تلقيناه. لم تكن خطة الجمع متزامنة أبداً مع المفتشين، ولم ترق بيانات الأهداف الموعودة إلى مستوى الضجيج الذي سبق المهمة."

تدخل بيتر تارنوف، المسؤول الثالث في وزارة الخارجية، قائلاً: "من الواضح أنك ما زلت تعتقد أن العراقيين يخفون شيئاً. أين إذن يخفونه؟"

وضعتُ خريطة لبغداد وتكريت على جهاز العرض العلوي، وأشرتُ إلى المساحة الشاسعة من الأراضي التي تشمل مناطق القصور الرئاسية الواقعة في

كل منطقة. "لدينا الكثير من الأدلة الظرفية القوية على أن هناك إخفاء يجري في العراق اليوم. سواء كان هذا يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، لا نعرف. هذا هو الغرض من التحقيق في المقام الأول. لقد انتهينا للتو من تفتيش شامل للوحدات والمنشآت التي اعتقدنا أنها متورطة في هذا النشاط الإخفائي، ولعدد من الأسباب لم نجد أي شيء على الإطلاق. لذلك،" اختتمت، مشيرًا بإصبعي إلى الخريطة، "أعتقد أن الموقع المنطقي لهذه المواد، وأي بنية تحتية داعمة، إذا كانت موجودة، هو داخل مناطق القصور الرئاسية هذه، التي أصبحت ملاذات محظورة على تفتيش UNSCOM".

تسبب ردي في ضجة طفيفة. كان المشاركون في الاجتماع يشيرون ويتحدثون فيما بينهم. حاول جيم ستاينبرغ إعادة النظام إلى الاجتماع بسؤال ستيف ريختر، مسؤول وكالة الاستخبارات المركزية عن العراق، عما إذا كان يوافق. هز ريختر كتفيه ببساطة. شكرني ستاينبرغ على أفكاري، وعلى عملنا، وأعلن انتهاء الاجتماع. غادر ستيف ريختر وزملاؤه من وكالة الاستخبارات المركزية دون كلمة. اقترب العديد من الضباط العسكريين، من هيئة الأركان المشتركة ووزارة الدفاع على حد سواء، وصافحوني، متمنين لي التوفيق. شق روجر هيل وأنا طريقنا إلى وزارة الخارجية، حيث وجدنا أنفسنا جالسين أمام غرفة مليئة بالمسؤولين المعادين علناً من جميع وكالات الحكومة الأمريكية. كان اجتماع البيت الأبيض لصناع القرار. هنا، في وزارة الخارجية، تجمع "الطبقة العاملة" من مؤسسة الأمن القومي، ضباط الأركان والمحللون الذين ينفذون السياسة بالفعل. كان من المفترض أن أمنهم فرصة لطرح أسئلة حول التفتيش.

حدد قائد المجموعة، وهو مدني رفيع المستوى من مركز الاستطلاع المشترك التابع لهيئة الأركان المشتركة، نبرة الاجتماع بالإشارة إلى أنه "عندما تحدث كارثة بهذا الحجم، فمن الطبيعي أن يقوم المسؤولون بالشيء المشرف ويستقبلوا." كان ينظر إليّ عندما تحدث. حدثتُ به للحظة قبل أن أجيب. لم أكن أتوقع هذا النوع من العداء. "إذا أردت أن توزع اللوم، فلنكن عادلين،" أجبت. "لقد ضللتُمونا بشأن ما كنتم مستعدين للمساهمة به في هذه المهمة. فشلتم في تقديم قدرات طائرات U-2. حلقتُم على أهداف خاطئة، بأجهزة استشعار خاطئة، في وقت خاطئ. قدمتم معلومات لا قيمة

لها، وفي حالة أهم المعلومات الاستخباراتية، قلب هذا التفتيش، لم تقدموا أي معلومات استخباراتية على الإطلاق. إذا كنتُ سأقيم أداءكم من منظور خارجي، فسأجد صعوبة في عدم التوصل إلى استنتاج مفاده أنكم تعمدتم تخريب هذا التفتيش منذ البداية." نظرتُ إلى من اتهمني مباشرة في عينيه. "بينما سأتحمل كل المسؤولية فيما يتعلق بأوجه القصور في فريق التفتيش، يجب أن تتحملوا أنتم بدوركم المسؤولية عن إخفاقاتكم. إذا كان هناك أي استقلالات تنجم عن هذه الكارثة، فيجب أن تتبع جميعها من مجموعة الشخصيات الجالسة على جانبكم من الطاولة، ويجب أن تكون استقالتك هي الأولى."3

تدخل مسؤول من وزارة الخارجية بسرعة، وبذل قصارى جهده لإعادة الاجتماع إلى مساره. تركت روجر هيل يتولى الأمر، وقد قام بعمل رائع في معالجة الأسئلة دبلوماسية من الأمريكيين المجتمعين، الذين أصبحوا جميعاً متوترين إلى حد ما. ولكن في النهاية، تكمن جوهر المشكلة في الدعم الاستخباراتي. كانت جميع الأنظار موجهة إليّ مرة أخرى، ولم أستطع مقاومة الضغط على نقطتي: "باختصار، لقد كذبتُم علينا. قلتم إنكم تعرفون شيئاً موجوداً، وتبين أنكم لا تعرفون شيئاً من هذا القبيل. أرسلتمونا في مطاردة وهمية. والآن تقللون من شأننا. لا أستطيع التحدث باسم الرئيس التنفيذي، أو الآخرين الجالسين في هذه الغرفة، ولكن من وجهة نظري،" توقفت، ناظرًا إلى الرجل الذي طلب استقالتني، "وأنا أخطط للبقاء لفترة طويلة، لذا فإن وجهة نظري مهمة. لقد تصرفتم وكأنكم أعداء لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). لقد تأمرتم بنشاط لتقويض مصداقية لجنة UNSCOM ومفتشيها. أمل أن أكون مخطئاً، ولكن إذا كان هذا هو الحال بالفعل، فقد يكون من الأفضل للجنة UNSCOM إعادة التفكير في من هي مستعدة للتعامل معه."

وصلت العلاقات بين لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) والولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. إذا كان لدى لجنة UNSCOM أي أمل في إكمال مهمتها في العراق، فسيتعين إصلاح هذه العلاقات، وإعادة لجنة UNSCOM إلى المسار الصحيح في إجراء عمليات تفتيش فعالة للتحقيق في آلية الإخفاء العراقية. لم تكن هذه مهمة سهلة. في الواقع، ستثبت أنها أصعب مهمة على الإطلاق.

الجزء الثالث: الخيانة

الفصل السابع عشر الحقيقة تتجلى

مارس – مايو 1997

تركت بعثة UNSCOM 182 انطباعاً سيئاً لدى الكثيرين، بمن فيهم رولف إيكوس. لقد طمحنا عالياً، ولم نُحقق شيئاً. كان دوري في هذه الكارثة محل نقاش واسع في واشنطن. لم أرفع نفسي عن النقد العادل، لكنني شعرت أن ما كان يجري يمثل حملة مطاردة ساحرات أكثر منه بحثاً عن الحقائق. استُدعيتُ إلى الطابق الحادي والثلاثين من مبنى الأمم المتحدة في نيويورك وطلب مني تقديم إيجاز للرئيس التنفيذي عن حالة تحقيقات آلية الإخفاء.

"مساء الخير يا سكوت"، بدأ إيكوس المحادثة بلطف. "أمل أن تكون قد استرحت بعد مغامراتك في العراق."

أُطلعتُ الرئيس على رؤيتي لما حدث في البيت الأبيض، مع التركيز بشكل خاص على سؤال بيتر تارنوف وردى. "الخلاصة"، اختتمتُ، "هي أنه لمزيج من الأسباب – عدم كفاءة الولايات المتحدة، وسوء الحظ، واستراتيجية إخفاء فعالة من جانب العراق – فشلت عملية التفتيش. أعتقد أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) قد وصلت إلى أقصى ما يمكنها الوصول إليه في النهج المباشر لإيجاد أي أسلحة متبقية قد تكون لا تزال في العراق. يبدو أن العراقيين قد تحصنوا داخل مناطق حساسة، مما يجعل التفتيش المفاجئ الحقيقي أمراً مستبعداً للغاية. أوصي بأن نتبع نهجاً جديداً، يسعى إلى إيجاد دليل على الإخفاء بدلاً من الأسلحة نفسها." لم يكن هذا نهجاً جديداً حقاً، فقد كان تكتيكي منذ البداية، قبل أن تتدخل وكالة الاستخبارات المركزية بمعلومات الصواريخ الكاذبة. لكنني شعرت أنه بعد ثوراتي في واشنطن، لم يكن إيكوس في مزاج يسمح بسماع هجوم آخر على الولايات المتحدة.

"بالضبط"، قال. "الصيغة القديمة لم تعد تبدو فعالة. وأعتقد أنها فكرة جيدة أن تحول جهودك نحو إيجاد صيغة جديدة." انتهى الاجتماع. على عكس تشارلز دولفر، لم يظهر إيكوس أي علامة خارجية على الانزعاج من نتائج تفتيش UNSCOM 182.

أخذت كلمات الرئيس عن "إيجاد صيغة جديدة" على محمل الجد، وفي اليوم الأخير من مارس 1997، طرحتُ بعض الأفكار الجديدة للرئيس في مذكرة بعنوان "نقاط حديث آلية الإخفاء".

"يجب ألا يكون هناك شك"، بدأت مذكرتي، "في أنه كانت هناك، وعلى الأرجح لا تزال هناك، آلية إخفاء منظمة يديرها مستويات عليا من الحكومة العراقية بغرض حماية الأنشطة والمواد المحظورة بموجب قرار مجلس الأمن." وأشرت إلى أن العراق، منذ البداية، نفى وجود مثل هذه الآلية، وقاوم أي محاولة للانخراط في نقاش حول هذه القضية.

حتى الآن، تابعت، حاول العراقيون إلقاء اللوم على حسين كامل في كل الخداع والأكاذيب التي صدرت من العراق على مر السنين. ومع ذلك، كما أوضحت للرئيس، "تشير المعلومات المتاحة للجنة إلى أنه بينما لعب حسين كامل بالفعل دورًا داعمًا، إلا أنه لم يكن جزءًا من "الدائرة الداخلية" لصناع القرار الذين يديرون عملية الإخفاء."

ذُكرت إيكسوس بأن أي محاولة من جانب العراقيين لتوجيه اللجنة نحو عمل فني بحث (أي مسألة إقامة "توازن مادي" يفسر مائة بالمائة من أسلحة الدمار الشامل العراقية) دون مناقشة حول الإخفاء، تضمن فقط أن "توازنًا ماديًا" يمكن التحقق منه ودقيقًا لن يتحقق أبدًا. كان مفتاح هذا المنطق هو التدمير الأحادي الجانب الذي نفذه العراقيون في صيف عام 1991. إن تبويض العراق لهذه الأحداث، وعدم قدرته على إثبات ادعاءاته الشفهية المتناقضة غالبًا بالوثائق أو غيرها من الأدلة الداعمة، جعل التقييم الدقيق "للتوازن المادي" شبه مستحيل. يبدو أن وجود توازن مادي سيكون منطقيًا في مصلحة العراق، حيث كانت هذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن للجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) من خلالها إصدار قرار الامتثال الذي سيؤدي إلى رفع العقوبات. كان الاستنتاج الوحيد الذي يمكنني التوصل إليه عند تقييم عناد العراق فيما يتعلق بـ "التوازن المادي" هو أن العراق كان يخشى ما سيظهره التقييم الحقيقي لـ "التوازن المادي" – أسلحة دمار شامل غير مفسرة.

"هذا"، أشرت، "جزء من استراتيجية آلية الإخفاء. بما أن آلية الإخفاء نجحت في تشويه وتحريف هذه البيانات، فلا يمكن، بالتالي، أن يكون هناك توازن مادي نهائي دون فهم كامل لنطاق ومدى آلية الإخفاء."

واختتمت بتذكير الرئيس بأن هذا التحقيق، بطبيعته، كان مثيرًا للجدل للغاية. كانت أهداف هذا الجهد هي أكثر المنظمات حساسية في العراق – أجهزته الاستخباراتية والأمنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرئيس. أكدت لإيكسوس مدى

شفافيتنا غير المسبوقه بشأن نطاق وموضوع هذا التحقيق مع العراقيين: "تم تفصيل أهداف تحقيق اللجنة للعراقيين، سواء من خلال تقارير اللجنة إلى مجلس الأمن، وكذلك من خلال فرق التفتيش نفسها. كانت اللجنة شفافة قدر الإمكان فيما يتعلق بهذا الموضوع الحساس."

في غضون يوم واحد من تقديمي مذكرة الإخفاء، استُدعيتُ مرة أخرى إلى مكتب الرئيس. كان إيكوس، كالعادة، كله ابتسامات ولباقة. "ورقة مهمة جدًا كتبتها"، قال. "أنفق على أننا بحاجة إلى المضي قدمًا، ولكن بحذر. يجب عليك وضع خطة عمل."

"سأحتاج إلى القيام بعدة رحلات للتنسيق مع مؤيدينا،" قلت.

"بالطبع"، قال الرئيس دون تردد. وهكذا، عدتُ إلى عمل الإخفاء.

لم تكن واشنطن ملاذًا آمنًا لي تمامًا. فما زالت تداعيات عملية UNSCOM 182 تؤثر على بيروقراطية الاستخبارات يوميًا، حيث كان المسؤولون، الذين طُلب منهم تحمل مسؤولية عملية باهظة التكلفة (إعادة نشر طائرة U-2 الثانية وحدها كلفت ملايين الدولارات) لم تسفر إلا عن مشاكل سياسية، يبحثون عن أماكن وأشخاص لإلقاء اللوم عليهم. قررت أن أبدأ في بيئة أكثر ودية، واتصلت بسارة بارسونز في لندن. حددنا موعدًا للاجتماع في 7 أبريل.

كان يومًا مجيدًا بينما كنتُ أخلق إلى لندن. بحلول ذلك الوقت، كانت الممارسة مع المضيفات النظاميات اللواتي كنّ يراقبن مدخل مكتب الحرب القديم، بالإضافة إلى تبديل الشارة قبل دخول حرم هيئة الاستخبارات الدفاعية، أمرًا قديمًا. التقت بي سارة بارسونز، وهي دائمًا مهذبة، ورافقتني خلال العملية وإلى مكتب "روكينغهام". كان ينتظرني العديد من زملاء بارسونز، بمن فيهم كلايف

بروفوست. اتفقنا على أن الإخفاء هو القضية في العراق وأن علينا استخدام اعتراضات الاتصالات بدلاً من عمليات التفتيش للبحث والتدمير من أجل كشفه. ضغطتُ مرة أخرى من أجل إعادة نشر عنصر التجميع الخاص (SCE).

تحدث ممثل من مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ)، وكالة فك الشفرات البريطانية، قائلاً: "هناك ما هو أكثر من ذلك، أخشى. حتى لو تمكنا من التعامل مع المواد، فإن العلاقة الخاصة بين المملكة المتحدة والأمريكيين تمنعنا من مشاركة ما تم جمعه مع وكالة خارجية، مثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة

(UNSCOM)، دون إذن صريح من الأمريكيين. حتى الآن، أخشى أن هذا الإذن لا يُمنح."

صُدمتُ. لقد جئتُ إلى بريطانيا لأحاول الهروب من ظل النفوذ الأمريكي على لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، لأواجهها مرة أخرى، هذه المرة متتكرة في صورة "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. استمر الاجتماع مع البريطانيين لعدة ساعات، وفي النهاية تقرر أن تحاول لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) ترتيب ندوة، في وقت ما في مايو، حيث ستقوم لجنة UNSCOM بتقديم إيجاز لموقفها بشأن الإخفاء العراقي لجمهور أمريكي/بريطاني مشترك، وستتم مناقشة المفاهيم العملية بين الأطراف الثلاثة بمزيد من التفصيل. سررتُ بوجود بعض الآمال في الأفق لإعادة تفعيل عنصر التجميع الخاص (SCE). ومع ذلك، لم أكن أرغب في تأخير متابعة UNSCOM 182. بافتراض الموافقة على المفهوم في الندوة، أردت أن يكون لدي خطة جاهزة حتى نتمكن من بدء التفتيش فوراً. لوضع خطة، كنت بحاجة إلى المزيد من المعلومات الاستخباراتية، مما يعني الذهاب إلى إسرائيل. التقيتُ جيرارد مارتيل في تل أبيب. كانت هذه آخر رحلة له إلى إسرائيل كمترجم صور للجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، حيث انتهت مدة مهمته وأرادت وحدته الأم عودته إلى فرنسا. في إسرائيل، لعب مارتيل دوراً رئيسياً في تشكيل التعاون في مجال طائرات U-2، وأي نجاحات حققناها تُعزى مباشرة إلى عمله الشاق واحترافيته. سنفتقده أنا والإسرائيليون كثيراً.

أمرتُ مارتيل وموشيكو، مترجم الصور الإسرائيلي، بالعمل فوراً على تحديد أهداف الإخفاء في تكريت وما حولها. كنتُ أرغب بشدة في العثور على ما يعادل وحدة الأمن الرئاسي في الرضوانية في تكريت، وكان الأمر متروكاً لمترجمي الصور للعثور عليها. في هذه الأثناء، قسمتُ وقتي بين الاجتماعات مع ضباط المخابرات الإسرائيليين وكتابة عرضي التقديمي لآلية الإخفاء. مع الإسرائيليين، تمكنتُ من طرح نظرياتي وآرائي، والبحث عن معلومات جديدة لملء أي ثغرات لدي. التقيتُ بضباط مخابرات سياسيين، بمن فيهم واحد كانت مهمته "الدخول إلى عقل" صدام. تحدثتُ مع خبراء في المخابرات، وجهاز الأمن الخاص، والحرس الجمهوري الخاص، بالإضافة إلى أولئك الذين فهموا التسلسل الهرمي

القبلي العراقي وتأثيره على نظام صدام. كنا نلتقي خلال النهار، وكنتُ أكتب في الليل.

بحلول الوقت الذي انتهت فيه زيارتي، كان مارتيل وموشيكو قد زوداني بثلاثة أهداف قوية في تكريت، بما في ذلك هدف واحد، خارج العوجة مباشرة، كان موشيكو متأكدًا من أنه يحتوي على الوحدة التي كنت أبحث عنها. كنت قد انتهيت أيضًا من ورقتي البحثية حول آلية الإخفاء. لقد أثبتت أنها رحلة مثمرة للغاية. بدأت "ندوة الإخفاء" في 19 مايو 1997. كانت الخلفية السياسية مواتية: فقد أخبر إيكوس مجلس الأمن في الشهر السابق أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) مصممة على إنهاء الإخفاء العراقي. استضافت وزارة الخارجية الندوة في قاعة المؤتمرات الرئيسية بقسم الشؤون السياسية والعسكرية. بالإضافة إلى نفسي وتشارلز دولفر، حضر الندوة عدد كبير من الأمريكيين، ممثلين عن وزارة الخارجية، ووكالة استخبارات الدفاع، وهيئة الأركان المشتركة، ومجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى وكالة الاستخبارات المركزية، برئاسة بيرت من مركز عدم الانتشار. لم أتحدث إلى بيرت منذ أن تركته في البحرين، مباشرة بعد انسحاب UNSCOM 182 من العراق. كنت غاضبًا حينها، وأخبرت بيرت أنني أحمله مسؤولية شخصية عن كل من المعلومات السيئة حول وجود صواريخ سكود في العراق، والكارثة المتعلقة بنقص دعم طائرات U-2. لم يبدُ بيرت وكأنه يحمل ضغينة، واستقبلني بابتسامة صادقة ومصافحة.

أحضرت وزارة الخارجية صواني من المشروبات الغازية والخبز، بالإضافة إلى عربة بها وعاءان كبيران من القهوة. استرخى الجميع في غرفة المؤتمرات، يتبادلون الأحاديث الخفيفة، بينما كنا ننتظر وصول البريطانيين. تألف الوفد البريطاني من شخصين، سارة بارسونز وكلايف بروفوست. رافقا إلى غرفة المؤتمرات، وانضمّا إلى الجميع لتناول المرطبات. دعا تشارلز دولفر الاجتماع إلى النظام، واتخذ الجميع أماكنهم حول الطاولة. تُركتُ واقفًا أمام الطاولة، وحيدًا. وزعتُ نسخًا من ورقتي التي انتهت منها للتو، "آلية الإخفاء العراقية: نموذج UNSCOM"، وشرعتُ في إطلاع الجمهور المجتمع على محتوياتها. بعد الانقسام الذي أحدثته UNSCOM 182، توقعتُ تمامًا أن ينزل

الأمريكيون بقوة على نتائجي، حيث كنتُ لا أزال ألام في العديد من الأوساط في واشنطن على تقديم تحليل سيء لدعم تفتيش UNSCOM 182.

ومع ذلك، كنتُ مستعدًا تمامًا للرد على أي نقد من هذا القبيل. كما أوضحتُ لتشارلز دولفر عدة مرات في الماضي، لم أخترع شيئًا. على مر السنين، جمعتُ كمية هائلة من المعلومات الاستخباراتية حول آلية الإخفاء العراقية، الكثير منها من مناقشات مع نفس الأشخاص الجالسين في غرفة مؤتمرات وزارة الخارجية. ما فعلته بورقة الإخفاء هو ربط كل هذه المعلومات الاستخباراتية في صورة واحدة متماسكة للإخفاء، وهو شيء لم يتم القيام به حتى هذا الوقت من قبل أي جهاز استخبارات في أي مكان.

سرعان ما أصبح واضحًا أن لا أحد سيطعنني في أي جانب من جوانب ورقتي. ربما كان ذلك لأنهم تعرفوا على الكثير من معلوماتهم الاستخباراتية الحساسة في متن الورقة، أو ربما أجروا مراجعتهم المستقلة وتوصلوا إلى نفس الاستنتاجات. لكن الخلاصة كانت أن الأمريكيين والبريطانيين اتفقوا على أن نموذج آلية الإخفاء العراقية الذي جمعته، والذي تحدث عن جهاز مركزي التحكم يديره مكتب صدام حسين نفسه، ويستخدم قوات مرتبطة بالأمن الرئاسي، مثل الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص، لحماية أسلحة الدمار الشامل المحتفظ بها، كان صحيحًا تمامًا.

في إعداد هذه الورقة، اتخذتُ أيضًا خطوة استثنائية، من وجهة نظر تحليلية وعملية على حد سواء. بينما أوضحتُ أن لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) لم تكن لديها معلومات استخباراتية قوية بشأن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، قررتُ، من أجل تركيز متطلبات دعمنا الاستخباراتي بشكل أفضل، أن أفصل ما كنا نعتقد أن العراق قد يحتفظ به. كان هذا الجزء من ورقتي هو الأكثر إثارة للجدل، ومع ذلك لم يُطعن فيه إطلاقًا. لقد ذهبتُ إلى رؤساء كل تخصص تفتيش في لجنة UNSCOM – الصواريخ، البيولوجية، الكيميائية والنووية – وطلبتُ منهم إعداد قائمة بجميع الأسلحة والقدرات القتالية التي يعتقدون أنها غير مفسرة، وما هو الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه الأسلحة والقدرات، وما هي متطلبات التخزين (درجة حرارة مضبوطة، عدم التعرض لأشعة الشمس المباشرة، مصدر طاقة مستمر، إلخ)، ومدى حجم الحاويات التي ستحتوي على هذه المواد. فعلتُ الشيء نفسه فيما

يتعلق بأي وثائق قد يحتفظ بها العراقيون – ما أسميته "العقل المدبر" لأي إعادة تشكيل مستقبلية للبرامج المختلفة.

ثم قمتُ بتقييم عدد وأنواع المركبات المطلوبة لنقل هذه المواد. من خلال هذا العمل، اعتقدتُ أنني جمعتُ اللبنة الأساسية للتحليل التي ستكون بمثابة نقطة انطلاق للبحث في العراق عن أي أسلحة مفقودة. ومع ذلك، تبني العديد من الأمريكيين تحليلي كحقيقة، بحيث أصبح برنامج عامل الأعصاب VX غير المبرر برنامج عامل أعصاب نشط، وأصبحت القدرة المحتملة على تصنيع الجمرة الخبيثة المجففة قدرة واقعية. بغض النظر عن عدد المرات التي قيدتُ فيها التقييمات في تقريرتي بكلمات "مشتبه به"، و"محتمل"، و"ممكن"، في النهاية أخذ الناس من ورقتي ما أرادوا أخذه، وأصبح الوجود المفترض لأسلحة الدمار الشامل حقيقة. للأفضل أو للأسوأ، أصبحت ورقتي تمثل النموذج النهائي الذي ستعمل منه جميع الأطراف – لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإسرائيل – عند الحديث عن قدرة العراق على امتلاك الأسلحة وعمليات تفتيش لجنة UNSCOM.

اتفقنا أيضًا على أنه سيكون من الأفضل أن تتمركز لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) فريقًا دائمًا في العراق يمكنه الاستجابة بسرعة لأي معلومات استخباراتية يتم إنشاؤها من قبل لجنة UNSCOM والدول الداعمة لها (كان الهدف هو أن يكون لدى لجنة UNSCOM فريق منتشر في أي موقع داخل العراق في غضون اثني عشر ساعة من تحديد هذا الموقع من قبل أي جهاز استخبارات داعم). سيضم هذا الفريق جمعًا من نوع SCE، وسيبقى في العراق بشكل دائم.

أخيرًا، تم الاتفاق على أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحاجة إلى تبسيط وتركيز أنشطتهما الاستخباراتية الخاصة التي تعمل لدعم لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، بحيث يمكن توفير "معلومات استخباراتية قابلة للتنفيذ" في الوقت المناسب. 1 لم أكن لأطلب أكثر من ذلك.

انتهت الندوة، وتركْتُ تشارلز دولفر ليقوم ببعض الأعمال "الأمريكية فقط" مع بيرت وغيره من الأمريكيين، وتوجهتُ إلى حانة بالقرب من الفندق الذي كانت تقيم فيه سارة بارسونز وكلايف بروفوست. كان لدى البريطانيين شيئًا يريدون إخباري به، دون حضور دولفر.

بمجرد طلب البيرة، بدأ بروفوست في صلب الموضوع. "لدينا بعض المخاوف التي نحتاج إلى مشاركتها معك بشأن أمن عملية عنصر التجميع الخاص (SCE). عند معالجة الإشارات التي جمعها غاري وفريقه خلال UNSCOM 182، لاحظنا عدة إرسالات "اندفاعية" غير محددة المصدر تنبعث من مبنى مقر الأمم المتحدة. فحص غاري الترددات، ولم يتمكن من العثور على أي ارتباط منطقي بأي من أعمال UNSCOM".

تضمنت الإرسالات "الاندفاعية" ضغط البيانات في ملف رقمي مضغوط بإحكام، والذي يمكن بعد ذلك بثه في فترة زمنية قصيرة جدًا. على سبيل المثال، بدلاً من استغراق خمس دقائق لبث محادثة مدتها خمس دقائق، إذا تم رقمنة المحادثة وضغطها، فيمكن إرسالها "اندفاعيًا" في أقل من ثانية. كان هذا تكتيكًا تستخدمه أجهزة الاستخبارات عادة عند التواصل في بيئة معادية، حيث يمكن للوحدات المعادية أن تركز على إرسال طويل وتحديد مصدره.

تحدثت بارسونز. "كنا سنشطب هذا على أنه أحد تلك الأمور، عندما عثرنا على اعتراض من بعض أصولنا في الشرق الأوسط لعمل إيراني في بغداد يتواصل مع محطاته الرئيسية." كانت على الأرجح تشير إلى محطة اعتراض الاتصالات البريطانية في قبرص، التي كانت تستمع إلى الإرسالات اللاسلكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لكنني لم أبحث. "وفقًا لهذا الاعتراض، أبلغ العميل الإيراني - الذي كان يجري على ما يبدو مسحًا للإشارات الخاصة به - أنه اكتشف دليلًا على عملية اعتراض اتصالات وكالة الاستخبارات المركزية جارية داخل مقر الأمم المتحدة في بغداد. جمعت هذه العملية بيانات ثم ضغطت و"أرسلت" إلى طائرة U-2 عندما حلقت فوق بغداد." إذا كان هذا صحيحًا، فإن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تدير نسختها الخاصة من فريق SCE داخل العراق، باستخدام لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) كغطاء.

التقط بروفوست القصة. "مضينا قدمًا وحاولنا ربط توقيتات الإشارات التي اعترضناها بتحليقات U-2، ووجدنا تطابقًا. لذلك عدنا إلى إشارة "الاندفاع" وفحصناها بمزيد من التفصيل. الإشارة نفسها هي إشارة بيانات مضغوطة تحتوي على اعتراضات محددة تم جمعها على مدى فترة زمنية طويلة، تتجاوز بكثير وقت تحليق U-2." ما كان يقوله هو أنه بينما قد تحلق U-2 فوق بغداد لمدة ساعة أو ساعتين، فإن البيانات المرسل إليها تم جمعها لأيام مقدّمًا. "يجب

أن تكون الإشارة قد جمعت بواسطة نظام جمع إشارات استخبارات إلكترونية ثابت، مؤتمت بالكامل. يبدو أنها مرتبطة بنظام إرسال تلقائي يتم تشغيله عن بعد بواسطة U-2 عندما تحلق فوق بغداد. "بعبارة أخرى، كانت وكالة الاستخبارات المركزية لديها "صندوق أسود" يعمل في بغداد، يجمع إشارات الاتصالات على مدار عدة أيام، ويضغط البيانات، ثم عندما تحلق U-2 فوقها، يتلقى إشارة من U-2 لـ "إرسال" البيانات إلى جهاز استقبال على U-2.

"إذا كان هذا ما يبدو عليه الأمر، وقد عثر عليه الإيرانيون بالصدفة، فنحن قلقون للغاية من أن العراقيين، بفضل قدراتهم الاستخباراتية المضادة المتميزة، سيلتقطون أيضًا شيئًا مشبوهًا. عادة، ستكون هذه مشكلة أمنية لوكالة الاستخبارات المركزية، ولن نتدخل. لكن لدينا فريقًا على الأرض. نحن قلقون جدًا في الواقع من أن وكالة الاستخبارات المركزية قد تستخدم غاري وفريق SCE كغطاء لعملهم. وإذا أصبح العراقيون متشككين بشأن أي نشاط إشارات غامض في مقر الأمم المتحدة وقرروا التحقيق بقوة، فإن هذا سيعرض فريقنا للخطر."

تحدثت بارسونز. "نحن لا نطلب منك القيام بأي شيء رسمي، في هذه المرحلة. سيقوم أفرادنا في مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ) ببعض الاستفسارات السرية، وسنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على هدوء الأمور. أردنا فقط أن تعلم أن هذا الوضع موجود، وأنه قد يعرض قدرتنا على دعمك بالكامل في المستقبل للخطر."

اعترض بروفوست. "شيء آخر. لقد تلقينا من وكالة الأمن القومي تقارير من المعلومات الاستخباراتية التي تم جمعها خلال بعثتي UNSCOM 150/155. كانت UNSCOM 150 قد جمعت معلومات حول تورط جهاز الأمن الخاص في عمليات إخفاء سابقة. وقد حققت UNSCOM 155 في صور طائرة U-2 لحركة المركبات خارج مطار صدام الدولي. "لقد افترضنا دائمًا أن هذه البيانات، والتي بالطبع لم يُسمح لنا بمشاركتها معك أو مع UNSCOM، كانت نتيجة لعمل غاري وفريقه." كنتُ أستمع باهتمام. كان شخص ما في الولايات المتحدة يحصل على بيانات اعتراض اتصالات جيدة نتيجة لعمليات تفتيشنا.

"ومع ذلك، عندما بدأنا المعالجة المستقلة لأشرطة UNSCOM 150/155، وجدنا أن جودة الإشارة كانت سيئة للغاية، مما جعل أي معالجة فنية شاقة للغاية لدرجة أنها لا تفيد. استجوب مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ) غاري وفريقه حول المنهجيات التي علمتهم إياها وكالة الاستخبارات المركزية في فيرجينيا في فبراير من العام الماضي، واكتشفنا أن هذه التقنيات صممت بالفعل لتشويه الإشارة عمدًا، مما يجعل الأشرطة عديمة الفائدة تقريبًا. "كان تعبير كلايف قاتمًا. "صممت منهجيات وكالة الاستخبارات المركزية عمدًا لجعل الأشرطة عديمة الفائدة تقريبًا. "إذا كان ما قاله كلايف صحيحًا، فإن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تخرب جهود عنصر التجميع الخاص (SCE) التابع للجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) منذ اليوم الأول. مرة أخرى، لن يكون هذا منطقيًا إلا إذا كانت الولايات المتحدة تستخدم SCE كغطاء لإحدى عملياتها الخاصة.

"لقد طورنا إجراءات جديدة،" قال بروفوست، "مصممة للتغلب على هذه المشكلة، لذا يجب أن تكون أي أشرطة يتم جمعها في المستقبل ذات جودة عالية، وقابلة للاستخدام تمامًا. ومع ذلك، فإن تقييمنا لهذا الوضع هو أن أي معلومات تم جمعها بواسطة وكالة الأمن القومي وتمت مشاركتها معنا، على الرغم من أنها قُدمت على أنها ناتجة عن منتج SCE، كانت في الواقع تأتي من جهد آخر مواز، وأن أولادنا يتم استخدامهم ببساطة كعملية غطاء لما كانت وكالة الاستخبارات المركزية تفعله."

"كما ترى،" قالت بارسونز، "نعتقد أن وكالة الاستخبارات المركزية تنفذ عملية لا تعرف عنها حتى وكالة الأمن القومي. ضباط وكالة الأمن القومي الذين تحدثوا مع غاري أثبتوا عليه لجودة عمله العالية ووضوح الإشارة، ومع ذلك عندما فحصنا نفس الأشرطة، وجدناها عديمة الفائدة.

أوقات الاستجابة المرتبطة باستعادة المعلومات من هذه الإشارات سريعة جدًا بالنظر إلى الجودة المنخفضة للأشرطة. يجب أن تكون البيانات قد جاءت من مكان آخر. سألنا جهات اتصالنا في وكالة الأمن القومي عن هذا، وأخبرونا على مضض أن وكالة الاستخبارات المركزية قد ركبت صندوقًا أسود في مقر الأمم المتحدة يقوم بإرسال البيانات بشكل متقطع إلى طائرات U-2 التي تمر فوقه. باختصار، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تستخدم لجنة الأمم المتحدة

الخاصة (UNSCOM) كغطاء لجهودها الخاصة في جمع المعلومات الاستخباراتية في العراق.

أخذت تحذير البريطانيين على محمل الجد، وشرعت فوراً في معرفة ما إذا كان هناك أي أساس للادعاء. عدت إلى الفترة من يناير إلى يونيو 1996، عندما كان غاري وفريق SCE يعملان، وبدأت في إلقاء نظرة فاحصة على نظام مراقبة الكاميرات عن بعد الذي قام بتركيبه ضابط القوات الجوية الأمريكية الذي أسميه المهندس. أول ما فعلته هو تتبع سلسلة قيادة المهندس. كنت أعلم أنه من عام 1993 إلى أوائل عام 1995، كان مكلفاً بقاعدة رايت باترسون الجوية، في دايتون، أوهايو. كان هذا، بالطبع، يتوافق مع وضعه كضابط قيادة لوحدة الاستخبارات الاحتياطية التي كانت تدعم لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) بتقييم أشرطة الفيديو التي ينتجها نظام المراقبة. ومع ذلك، في سبتمبر 1995، نُقل المهندس إلى منظمتي القديمة، وكالة التفتيش في الموقع (OSIA) في واشنطن. أشارت محادثاتي مع أفراد OSIA إلى أن هذا النقل كان غير عادي للغاية، وقد فُرض بالفعل على OSIA من قبل وكالة الاستخبارات المركزية.

بينما واصلت البحث، أصبحت قضية المهندس أكثر غموضاً. فمن سبتمبر 1995 إلى يونيو 1996، قام بالعديد من زيارات "الصيانة" إلى العراق التي تجاوزت سلسلة الموافقات العادية للجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). وكان ضابط الاتصالات في UNSCOM، وهو رائد أسترالي ذو خبرة، قد أثار عدة أسئلة للعقيد جيمس مور، مدير عمليات UNSCOM، حول أنشطة المهندس، وحاول إخضاعها لسيطرة UNSCOM أكثر إحكاماً. أخبر المهندس الرائد الأسترالي أن يتدخل في شؤونه الخاصة، وفي تبادل غير عادي شهده عدة أشخاص، فعل الشيء نفسه مع العقيد مور، على الرغم من أن مور كان أعلى رتبة من المهندس. في تحول مذهل للأحداث، حاول العقيد مور، في أواخر عام 1995، تقديم اتهامات بالعصيان ضد المهندس، لكنه تلقى توبيخاً من جنرال كبير في القوات الجوية، الذي أخبر العقيد مور أنه إذا استمر في عرقلة عمل المهندس، فسيكون هو، وليس المهندس، من سيواجه اتهامات.

لقد مرت هذه الحلقة دون أن يلاحظها أحد إلى حد كبير في عام 1995، حيث احتلت قضايا أخرى مثل مهمة اعتراض الجيروسكوب الأردنية مركز الصدارة.

ولكن بالنظر إلى الورا، كان الأمر منطقيًا تمامًا. كانت عملية UNSCOM 120، بمهمتها لاعتراض الاتصالات، تتقدم بسرعة كبيرة بالنسبة لخطط وكالة الاستخبارات المركزية الخاصة بعملية اعتراض الاتصالات في العراق، وكان لا بد من إبطائها. ولهذا السبب، قامت وكالة الاستخبارات المركزية بتخفيض مستوى الدعم الموعود عمدًا في اللحظة الأخيرة، حيث قدمت لنا أجهزة تسجيل دون المستوى المطلوب تمامًا لنأخذها إلى الميدان في نوفمبر 1995.

علمنا الآن أن ستيف ريكتر كان يخطط لانقلاب ضد صدام حسين. كانت وكالة الاستخبارات المركزية بحاجة إلى أفضل معلومات استخباراتية ممكنة حول أمن صدام حسين، حتى يتمكن المتآمرون من معرفة بالضبط مكان ووقت الضربة. كما كانت وكالة الاستخبارات المركزية بحاجة إلى تتبع ترتيب المعركة العسكري العراقي؛ أي، أين توجد وحدات عسكرية محددة، وما نوع هذه الوحدات، وما نوع المعدات التي يمتلكونها، وكم عدد الرجال لديهم، وما نوع التدريب الذي تلقوه، وما إذا كانوا من المحتمل أن ينشقوا.

تدريجياً، ومع تقدم تحقيقي، ومن خلال عدد من المصادر المختلفة، ظهرت صورة. يمكن الوصول إلى المعلومات التي تحتاجها وكالة الاستخبارات المركزية، وأكثر، من خلال برنامج فعال لاعتراض الاتصالات. لقد قامت وكالة الاستخبارات المركزية، وزملاؤها في وكالة الأمن القومي، بهذا النوع من العمل من قبل، عادة باستخدام مباني السفارات الأمريكية كقاعدة لجمع المعلومات. لكن لم تكن هناك سفارة أمريكية في العراق، ولا مكان يمكنهم العمل منه. وقد قام دابس وقواته شبه العسكرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية بالفعل بعملية اختبار لاعتراض الاتصالات في سبتمبر-أكتوبر 1993، باستخدام تفتيش UNSCOM 63 كغطاء. كان الهدف هو تحديد ما إذا كان يمكن تنفيذ عملية جمع كافية من الفنادق التي يقيم فيها المفتشون.

في النهاية، تم التخلي عن هذه الخطة لأنها كانت محفوفة بالمخاطر. 2. لطالما تورطت وكالة الاستخبارات المركزية في وضع نظام مراقبة بالكاميرات عن بعد في العراق، باستخدام المهندسين. في أوائل عام 1995، عندما بدأت مناقشة شن انقلاب ضد صدام حسين تكتسب زخمًا، طرح أحدهم في وكالة الاستخبارات المركزية السؤال: "لماذا لا نحول نظام مراقبة الكاميرات إلى نظام اعتراض اتصالات؟"

أعجب ستيف ريكتر بالفكرة، لكنه أراد أن يذهب خطوة أبعد. العمليات السرية تحتاج إلى جانب من الإنكار. إذا ساءت الأمور، أو تم القبض على شخص ما، فإن العملية السرية الجيدة تبني في خطتها طريقة لتحويل اللوم بعيداً عن الراعي الحقيقي للجهد. إذا كانت وكالة الاستخبارات المركزية ستستخدم عملية تفتيش الأسلحة التابعة للأمم المتحدة لإدخال عملية اعتراض اتصالات سرية إلى العراق، فقد كان هناك بالفعل عنصر إنكار: إذا تعرضت العملية للخطر من قبل العراقيين، فإن الأمم المتحدة ستتحمل اللوم. لكن أي جهد من هذا القبيل، إذا تعرض للخطر، سيخلق أزمة ضخمة للولايات المتحدة مع الأمم المتحدة، وخاصة داخل مجلس الأمن. يمكن أن تعرض تداعيات مثل هذه الأزمة عددًا من أهداف السياسة الأمريكية للخطر، وهي الحفاظ على العقوبات الاقتصادية ضد العراق. ولكن إذا كانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) تطلب من وكالة الاستخبارات المركزية دعم اعتراض الاتصالات، للمساعدة في تشغيل عملية اعتراض الاتصالات الخاصة بها في بغداد، فعندئذ إذا تعرض جهد وكالة الاستخبارات المركزية للخطر، يمكن لوكالة الاستخبارات المركزية تحويل المسؤولية إلى الأمم المتحدة، قائلة إنها كانت تفعل فقط ما أرادته الأمم المتحدة منها.

أصبح واضحاً لي أن دعم وكالة الاستخبارات المركزية لعنصر التجميع الخاص (SCE) لم يكن يهدف أبداً إلى تزويد لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) بالمعلومات الاستخباراتية؛ فستحصل وكالة الاستخبارات المركزية على معلوماتها الاستخباراتية الخاصة من عملية اعتراض الاتصالات للمهندس. ولم يتم دعم جهد SCE إلا بقدر ما سهل الأمن العمليتي لأنشطة وكالة الاستخبارات المركزية. في نوفمبر 1995، ألغت وكالة الاستخبارات المركزية مفهوم SIGINT. والآن، في أوائل عام 1996، كانوا فجأة يؤيدون تماماً مبادرة UNSCOM. كان عليهم فقط التأكد من أن برنامج اعتراض الاتصالات التابع لـ UNSCOM لم يعمل أبداً بشكل حقيقي. إذا حصلت UNSCOM على المعلومات الاستخباراتية التي كانت وكالة الاستخبارات المركزية تجمعها، فقد يهدد ذلك أي عمليات سرية كانت وكالة الاستخبارات المركزية تخطط لها بناءً على تلك المعلومات الاستخباراتية. سيُسمح بنشر SCE؛ لكن لن يُسمح له بالنجاح.

كان على المهندس أن يرتب عملياته أولاً. مرة أخرى، من خلال جهات اتصالي في وكالة التفتيش في الموقع (OSIA)، اكتشفت أن OSIA كانت تدير مستودعاً نيابة عن المهندس ووكالة الاستخبارات المركزية، يستخدم لتخزين معدات نظام مراقبة الكاميرات عن بعد. لم يكن لدى OSIA أي سجلات لما كان مخزناً في المستودع، وأي شخص طلب محاسبة كان يُوبخ على أساس الأمن القومي. تدفقت المعدات المخزنة في هذا المستودع إلى العراق من سبتمبر 1995 حتى يونيو 1996. لم يتم تزويد لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) أبداً بقائمة بما كان المهندس يجلبه، بل قدم لها أمر واقع.

تذكرتُ حادثة تركيب الهوائي السري لفريق غاري SCE في فبراير 1996. كان المهندس قد كُلف بهذه المهمة من قبل بيرت دون علمي أو إذني، بل دون علم أو إذن أي شخص في لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). وقد قام بهذا العمل باستخدام هوائي موجود بالفعل داخل العراق. بالنسبة لي، هذا يعني أن المهندس كان متورطاً بالفعل في جهود اعتراض الاتصالات، وكان لديه مخزون خاص به من المعدات موجود بالفعل داخل العراق قبل أن توافق لجنة UNSCOM رسمياً على برنامج اعتراض SCE.

نقبتُ في سجلات الأفراد القديمة للمفتشين المكلفين بدعم مهام المهندس. كان هؤلاء الأفراد، المعروفون باسم "فنيي الاستشعار"، مسؤولين عن تشغيل جناح نظام مراقبة الكاميرات عن بعد في مركز بغداد للمراقبة والتحقق، وهي منطقة "خاصة بالأمريكيين فقط" محظورة على الجميع باستثناء فنيي الاستشعار. قبل يناير 1996، كانت هذه المناصب يشغلها جنود احتياط من وحدة احتياط القوات الجوية للمهندس في أوهايو. لكن يناير 1996 أحدث تغييراً حاسماً في طبيعة الأفراد المعيّنين لهذا المنصب. وصل ستيف ترامبل (اسم مستعار)، وهو قائد كوماندوز متقاعد من دلتا فورس متعاقد مع وكالة الاستخبارات المركزية، إلى مركز بغداد للمراقبة والتحقق (BMVC). كنت أعرف ترامبل من فترة عمله كمفتش خلال UNSCOM 45. كان عميلاً ذكياً يتمتع بخبرة كبيرة في العمليات السرية، وليس من النوع الذي يُكلف بمهام إلكترونية روتينية.

في مارس 1996، حل محل ستيف توني براكو، الشخصية الودودة التي سرعان ما اشتهرت بلقبها اللاسلكي "زولو"، والذي التقيت به لاحقاً في البيت الأبيض خلال إيجازي في غرفة العمليات بعد تفتيش UNSCOM 182. اهتم زولو

بشكل خاص بعمل فريق غاري SCE، وبذل جهدًا خاصًا للتقرب من المشغلين البريطانيين خلال ساعات فراغهم. أخبر زولو غاري وفريق SCE أنه سباح قتالي متقاعد من البحرية الأمريكية متعاقد مع وكالة التفتيش في الموقع (OSIA)، وبشعره الطويل، وشاربه الكثيف، وموقفه غير الرسمي كفتى شاطئ، كانت قصة غطائه مقنعة بالفعل. لقد وقعت أنا أيضًا في فخها، وكذلك الآخرون، حتى اصطدمت به في إحاطة البيت الأبيض. ثم، كان لديه قصة شعر قصيرة، ووجه حليق، ونظارات شمسية وبدلة وربطة عنق، وكان برفقة روبرت ماکول، ضابط عمليات رفيع المستوى في قسم الشرق الأدنى بوكالة الاستخبارات المركزية. كان زولو عملاً شبه عسكري لوكالة الاستخبارات المركزية، بكل معنى الكلمة.

لقد رأيتُ ما يكفي. بينما افترقتُ إلى "دليل دماغ" من حيث الإثبات القاطع بأن وكالة الاستخبارات المركزية كانت تدير عملية سرية باستخدام لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) كغطاء، إلا أنني بالتأكيد كان لدي ما يكفي من الأدلة الظرفية لرفع هذه المسألة إلى سلسلة قيادتي، والتي، نظرًا لحساسية المسألة والارتباط الأمريكي، كانت تعني تشارلز دولفر. كتبتُ بعناية ورقة نقاط تحدد مخاوفي وتوضح المعلومات التي جمعتها،³ وطلبتُ اجتماعًا مع دولفر في كافتيريا الأمم المتحدة.

دفعْتُ الورقة عبر الطاولة إلى دولفر، وبدأتُ إيجازي. استمع دون أن يعبر عن أي انفعال، يقرأ الورقة عرضًا بينما كنتُ أقدم حجتِي. جلس صامتًا لبعض الوقت بعد أن انتهيت، متأملًا ما قلته. أخيرًا، نظر إليّ. "سكوت، لا أستطيع التعليق على أي من هذا. كل ما سأقوله هو أنك ربما ستفعل خيرًا كبيرًا إذا لم تذكره مرة أخرى أبدًا."

"تشارلز، نحن نعمل لصالح لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)،" أجبت. "إذا كان ما كتبتُه هنا صحيحًا، فلدينا احتمال تعرضنا للخطر ليس فقط يمكن أن ينهي لجنة UNSCOM، بل ربما يعرض حياة بعض مفتشينا للخطر. يجب علينا إبلاغ الرئيس التنفيذي بذلك، وعلى الأقل إطلاق نوع من التحقيق مع الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كان هناك أي صحة لذلك، وإذا كان هناك، لوقفه قبل فوات الأوان."

نظر إليّ دولفر، محبطًا. "سكوت، لا أستطيع أن أوضح الأمر أكثر من هذا. لا أستطيع مناقشة هذا. هذا لم يحدث أبدًا. ولو كنت مكانك، لتخلّيت عن الأمر الآن. إذا مضيت قدمًا، حتى لإخبار إيكوس، فستفتح لنفسك بابًا عظيمًا من المشاكل. أتخيل أن مكتب التحقيقات الفيدرالي سيلاحقك بشدة، ولن ترغب في ذلك. خذ بنصيحتي وتراجع."

جلستُ هناك، تاركًا كلمات دولفر تتغلغل في أعماقي. هل كان علم بالعملية؟ إذا كان الأمر كذلك، فإنه لم يخبر إيكوس بذلك. كنت في حيرة من أمري. لقد عملتُ، منذ اليوم الأول، بموجب مبدأ أنني أعمل لصالح لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، وأنني لا أفعل شيئًا دون إذن إيكوس. والآن كنتُ أجلس على برميل من الديناميت لديه القدرة على الانفجار، آخذًا لجنة UNSCOM معه. عدم فعل أي شيء كان خطأ. ولكن فعل أي شيء يعني جلب الكارثة عليّ وعلى عائلتي.

أخيرًا، نظرتُ إلى دولفر. "بصفتي أمريكيًا، لن أفعل أي شيء من شأنه أن يعرض الأمن القومي لبلدي للخطر. لذلك لن أنقل هذا إلى إيكوس. لكن بصفتي ضابطًا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، تقع على عاتقي مسؤولية إبلاغ هذا إلى سلسلة قيادتي. لذلك، أنا أبلغك بهذا، رسميًا." أشرتُ إلى الورقة التي كان لا يزال يمسك بها في يده. "ما لديك هناك هو دليل على مشكلة قد تدمر لجنة UNSCOM. بغض النظر عما تقوله عن عدم قدرتك على التعليق، أنا أسجل رسميًا أنني أبلغك بهذه المشكلة بصفتك نائب الرئيس التنفيذي للجنة UNSCOM. ما تفعله بها هو شأنك."

لم ينطق دولفر بكلمة، بل طوى ورقتي، ووضعها في معطفه، ونهض من الطاولة، وعاد إلى مكتبه، ولم يذكر محادثتنا مرة أخرى أبدًا. بقيتُ على الطاولة للحظات بعد أن غادر، محبطًا من ترددي. لقد كذبت علي وكالة الاستخبارات المركزية، والرجل المعين مشرفًا علي لم يساندني. جزء مني أراد أن ينهض ويبتعد عن هذه الفوضى. خداع وكالة الاستخبارات المركزية كان حقيقة كان علي أن أعيش معها. ولكن كذلك كانت مهمة نزع السلاح التابعة للجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) في العراق. إذا ابتعدت عن لجنة UNSCOM، فسأقوض مهمتها، وسينتصر أولئك في وكالة الاستخبارات المركزية الذين سعوا إلى تقويضها. إذا أعلنت ما كنت أدعيه، فسيجد مكتب

التحقيقات الفيدرالي طريقة لإسكاتي. أفضل طريقة للرد على جميع أولئك في واشنطن الذين كانوا يروجون لسياسة استمرار العقوبات الاقتصادية برفض السماح بنزع سلاح العراق، هي مضاعفة جهودي لإكمال مهمة نزع السلاح. من خلال دفع العراق للتخلي عن آخر بقايا برامج أسلحة الدمار الشامل، أو إذا كان العراق يقول الحقيقة، ولم تكن هناك مثل هذه الأسلحة، من خلال إجبار العراق على تزويد لجنة UNSCOM بجميع البيانات اللازمة للجنة UNSCOM للتحقق من الادعاءات العراقية والحفاظ على نتيجة الامتثال أمام مجلس الأمن، سأجبر الولايات المتحدة على الاعتراف علناً بما يعرفه الجميع سرّاً: أن الولايات المتحدة ليس لديها نية للالتزام بوعده مجلس الأمن برفع العقوبات بمجرد نزع سلاح العراق.

غادرتُ الطاولة أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على المضي قدماً في عملي. وغادرتُ أيضاً مدرّجاً لحقيقة الدور الذي تلعبه وكالة الاستخبارات المركزية وتشارلز دولفر. لم أعد أحتفظ بأي أو هام بأنهم أصدقائي وزملائي. بقدر ما كنتُ معنياً، كانوا هم العدو، وسيتعين عليّ إيجاد طريقة لتحبيد هم إذا أردتُ أن أحظى بأي فرصة للنجاح.

الفصل الثامن عشر كشف الإخفاء

يونيو 1997

على الرغم من إحباطي الشديد جراء طعنة وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) السرية في الظهر، كان عليّ أن أضع ذلك خلفي وأبدأ في التركيز على المضي قدماً في تحقيق الإخفاء. أعددت ورقة للرئيس التنفيذي توضح نتائج ندوة الإخفاء التي انتهينا منها للتو في وزارة الخارجية، وأرفقتُ بها اقتراحاً لاختبار العراقيين بقوة في يونيو، قبل تشكيل أي وحدة جديدة لمكافحة الإخفاء. قلتُ: "كانت بعثة UNSCOM 182 في مارس. إذا انتظرنا حتى أغسطس قبل أن نطلق عملية تفتيش جديدة ضد آلية الإخفاء، فسنكون في وضع استراتيجي وتكتيكي غير مواتٍ. سيكون العراقيون قد عدّلوا تكتيكات إخفائهم، مما يعني أننا سنحتاج إلى البدء من الصفر لمعرفة كيف يقومون بإخفاء برامجهم عن المفتشين. وسيكون لحلفائهم في المجلس سبب لمهاجمة أي عمليات تفتيش عدوانية جديدة، خاصة إذا لم نجد أي شيء يدين."

نظر إيكوس إلى اقتراحي. "هذا محفوف بالمخاطر"، قال. "من الضروري أن تحقق أي عملية تفتيش تقودها نتيجة يمكن تفسيرها في المجلس. إذا لم تتمكن من القيام بذلك، فمن الأفضل لنا الانتظار حتى أغسطس قبل المحاولة." كنتُ أعلم في قرارة نفسي أن الانتظار حتى أغسطس سيكون قاتلاً للتحقيق. لقد أخرجت UNSCOM 182 الريح من أشرعتنا، وإذا لم نستعد زخمنا قريباً، فإن الجهد برمته سيتوقف. شعرتُ أيضاً أن هذه المرة، إذا تركتُ لأجهزتي الخاصة، يمكنني الحصول على الأدلة ضد العراقيين، على الأقل ما يكفي لإقناع مجلس الأمن بأن أهدافنا وأساليبنا في التفتيش، عندما يتعلق الأمر بمسألة الإخفاء، كانت مشروعة. بعد بعض التحفظات، وافق إيكوس على المضي قدماً، وعُدنا إلى العمل.

بحلول هذا الوقت، كنتُ أعلم أنه لأي عملية تفتيش كبرى في العراق، يجب أن يكون لديك أفضل الأشخاص الممكنين لدعمك. في وقت مبكر من تجربة لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، كنا قد استخدمنا خلية التخطيط العملياتي التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية لتوفير متخصصين عمليتيين ذوي خبرة لتعزيز الخبرة الفنية للمفتشين الأكثر تقليدية – باختصار، أحضرنا رجالاً يعرفون كيفية قيادة السيارة، وقراءة الخريطة، والتواصل عبر الراديو، والبحث

المادي في مبنى، لمساعدة أولئك الذين يعرفون فقط عن المختبرات الكيميائية، والتجارب البيولوجية، والنمذجة الحاسوبية. إذا كنت ستلاحق أسلحة الدمار الشامل، فأنت بحاجة إلى العلماء والمهندسين الذين يفهمون الجانب التقني للعمل. لكنك تحتاج أيضًا إلى الميسرين، الرجال الذين يجعلون الأشياء تحدث، والذين ينجزون الأمور. وقد وفرت خلية التخطيط العملياتي التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية، التي جمعت بين كوماندوز دلتا فورس ومتخصصين شبه عسكريين من وكالة الاستخبارات المركزية، مثل هؤلاء "الميسرين".

منذ كارثة انقلاب UNSCOM 150/وكالة الاستخبارات المركزية الفاشلة في يونيو 1996، لم تُعرض هذه الموارد – خاصة مو دابس وقواته شبه العسكرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية – ولم تُطلب. كانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) بحاجة إلى نوعها الخاص من "العملاء"، وكان لدينا منهم روجر هيل (المفتش الأسترالي المخضرم)، ورجل بريطاني يدعى كريس كوب-سميث. صادفتُ اسم كريس كوب-سميث لأول مرة في ربيع عام 1995، عندما مرر لي عملية روكينغهام سيرته الذاتية للنظر فيها بشأن شغل منصب مراقبة الصواريخ. في البداية أعدتُ السيرة الذاتية، وسألتُ عما إذا كانت هذه مزحة. قلتُ: "هذا الرجل هو مدفعي بحري (مدفعية)، بحق السماء!" "ماذا يعرف بحق الجحيم عن تصميم وهندسة الصواريخ البالستية؟" أشار موظف روكينغهام الذي مرر لي السيرة الذاتية بخجل إلى أن كوب-سميث خدم في بطارية صواريخ أرض-جو، لذلك كان لديه بعض الخبرة. كنتُ مستعدًا لتمييز السيرة الذاتية عندما ظهرت الحقيقة. قال الموظف: "انظر يا سكوت، كريس صديق جيد يعاني من سوء الحظ في الوقت الحالي. لقد مُنح تقاعدًا مبكرًا من الجيش للتو، وهو بين وظيفتين. إنه أكثر الرجال الذين أعرفهم اجتهادًا، ويمكن الاعتماد عليه بقدر ما يطول اليوم." رميتُ السيرة الذاتية على مكثبي، واعدًا ببذل قصارى جهدي. وكما اتضح، كانوا يقدمون لي خدمة: كان كريس كوب-سميث مجتهدًا، ومخلصًا بشدة، ومتواضعًا. كان من النوع الذي يشكل العمود الفقري لأي وحدة.

وصلت بعثة UNSCOM 194 إلى العراق في 2 يونيو 1997، بعد أن أثارت بعض الجدل حتى قبل أن نبدأ عملنا. في 29 مايو، أرسل رولف إيكوس رسالة إلى اللواء عامر رشيد، يبلغه فيها بأن فريق UNSCOM 194 سيصل قريبًا إلى العراق، وأنه سيقودني، وأن مهمته هي التحقيق في آلية الإخفاء. كما

ذكرت رسالة إيكبوس أنني سأسعى لمقابلة خمسة ضباط عراقيين، مذكورين بالاسم، كنا نعتقد أنهم متورطون في أنشطة إخفاء سابقة. في 30 مايو، رد عامر رشيد برسالة خاصة به، يطلب فيها تأجيل أو إلغاء مهمة UNSCOM 194، لأن تحقيق آلية الإخفاء غير صالح وبالتالي غير ضروري. رد إيكبوس في 1 يونيو، مخبراً عامر رشيد بأن الفريق سيمضي قدماً كما هو مقرر، وأن تحقيق الإخفاء يمثل تمرين تحقق مطلوب تم الاتفاق عليه من قبل طارق عزيز كجزء من اتفاق طرائق التفتيش في يونيو 1996. طلب إيكبوس من العراقيين تقديم دعمهم الكامل لفريقي.1

نظراً لوقت التحضير القصير في البحرين، أردتُ أن أتقدم ببطء في العمليات، لذا اتبعتُ نهج "الزحف، المشي، الجري" في التفتيش. سنقوم بـ "الزحف والمشي" في اليوم الأول، 3 يونيو. خططتُ لعمليات تفتيش في موقعين، مقر لواء الحرس الجمهوري الخاص ووحدة حماية قوافل مشتبته بها في وسط بغداد. كانت المعلومات الاستخباراتية عن كليهما ضعيفة جداً، لكن هذه العمليات ستسمح للمفتشين والمرافقين العراقيين على حد سواء بالاعتقاد على العمل مع بعضهم البعض قبل أن نصل إلى جوهر التفتيش.

بعد الانتهاء في بغداد، اتجه الفريق شمالاً، إلى تكريت، حيث قمنا لمدة ثلاثة أيام بالبحث حول مسقط رأس صدام حسين. كانت نظريتي بشأن الإخفاء العراقي المستمر تفترض وجود وحدة حرس جمهوري خاص تتمركز في كل من بغداد وتكريت، وتستخدم لنقل المواد الحساسة بين المنطقتين. في تل أبيب، طلبتُ من موشيكو العثور على مثل هذه الوحدة في تكريت؛ وكالعادة، قدم مترجم الصور الإسرائيلي ما طلبته. تبين أن أحد المواقع التي زرناها هو وحدة الأمن الرئاسي التابعة لجهاز الأمن الخاص في تكريت. سرعان ما تأكدنا من أن واجبات ومسؤوليات هذه الوحدة هي نفسها واجبات ومسؤوليات نظيرتها في الرضوانية، مما يجعلها مشتبهاً بها في أي حركة مركبات مرتبطة بالإخفاء.

لكن الانقلاب الكبير جاء في الموقع التالي، الذي اختاره موشيكو وفريقه المتميز مرة أخرى – مقر السرية الثانية، الكتيبة الأولى، المفزة المعروفة بوحدة الأمن الرئاسي في العوجة. في البداية حاول العراقيون إنكار وجود الوحدة، مدعين أنها وحدة ذات أغراض خاصة مكلفة بحل النزاعات القبلية. لكن عندما لاحظتُ أن جميع الوثائق مفقودة، اتصلتُ باللواء عامر رشيد، الذي كان أكبر مسؤول

عراقي حاضر، على انفراد. "انظر، إما أن يقدم قائد هذه الوحدة بعض الوثائق لدعم من يقول إنه هو، أو سأقلب هذا المكان رأساً على عقب. أعلم أن هذه وحدة حساسة، وأريد احترام ذلك، لكنني بحاجة إلى بعض الصدق هنا." تحدث رشيد إلى القائد، الذي اعترف سرّاً بأن هذه كانت بالفعل مفرزة العوجة من الكتيبة الأولى. كانت وظيفته أمن القوافل الرئاسية، وهي مهمة حساسة للغاية، ولهذا السبب كذب.

لقد كشفت للتو عن قطعة أخرى مهمة في لغز الإخفاء الخاص بي. كان العراقيون قد أنكروا وجود هذه الوحدة. السرية الثانية كانت تابعة للكتيبة الأولى المتمركزة في بغداد. حافظت السرية الثانية على منشأتين، واحدة في الرضوانية، والأخرى في العوجة. كنا قد أثبتنا بالفعل أن السرية الثانية قد استخدمت لنقل الوثائق داخل منطقة بغداد في يونيو 1996. والآن لدينا نفس السرية الثانية تنتقل ذهاباً وإياباً بين بغداد وتكريت. باكتشاف هذه الوحدة التابعة للحرس الجمهوري الخاص في العوجة، وكشف الارتباط بوحداتها الشقيقة التابعة للحرس الجمهوري الخاص في الرضوانية، كنت أقرب خطوة لإثبات أن العراق لم يستخدم الحرس الجمهوري الخاص لنقل المواد المحظورة بين بغداد وتكريت في عام 1991 فحسب، بل إنه ربما حافظ على تلك القدرة اليوم كجزء من آلية إخفاء مستمرة. غادرت المنشأة، وعدت إلى بغداد مع فريقي، واثقاً من أننا أقرب بكثير إلى حل لغز الإخفاء.

في ذلك المساء، زارني الصربي. كان برنامج النفط مقابل الغذاء قد بدأ بالعمل، وبغداد مدينة تعود إلى الحياة. سيارات جديدة تملأ الشوارع، والمتاجر والمطاعم تفتح في جميع أنحاء المدينة. أخذتنا نزهتنا "الطويلة" حول المبنى إلى عدد قليل من المطاعم والمقاهي الجديدة، وكان من الجيد رؤية العائلات العراقية تستمتع بالحياة من أجل التغيير. قال الصربي: "يجب أن تكون سعيداً بنفسك". أخبرته أنني أعتقد أن التفتيش يسير على ما يرام. أشار الصربي: "لقد حظيت باهتمام الجميع الآن، خاصة أولئك المحيطين بالرجل الكبير. البعض يسأل عما تبحث عنه حقاً. البعض المقربون من الرجل الكبير يعتقدون أنك تقترب كثيراً من الرجل الكبير نفسه."

ركلتُ صخرة على الطريق. "ليس لدي أي اهتمام بالرجل الكبير على الإطلاق،" قلت، "إلا إذا كان يخفي أسلحة دمار شامل، وفي هذه الحالة، يجب أن يخطط لزيارة في المستقبل القريب."

ضحك الصربي. "سيكون هذا مشهدًا يستحق المشاهدة،" قال. "لكن هذا لن يحدث، على الأقل بالطريقة التي تتصورها، لأنه لا توجد أسلحة." توقفتُ عن المشي، ونظرتُ إلى الصربي في عينيه. "جانبكم يكذب بشأن الإخفاء. لدي الدليل. وحتى تتوقفوا عن الكذب، علي أن أفترض أن الأكاذيب تتعلق بإخفاء أسلحة."

تأمل الصربي ما قلته. "إذا كانت هناك أكاذيب تُقال،" أجاب أخيرًا، "فأنا أتفق معك؛ هذا لأنهم يحمون شيئًا من أن تكتشفه. عليك أن تحدد ما إذا كان ما يتم حمايته يتعلق بولايتك. أنا أقول لك إنه لا يتعلق بذلك. يجب أن تكون حذرًا جدًا في كيفية المضي قدمًا في تحقيقك من هذه النقطة فصاعدًا. أنت قريب من معرفة الحقيقة، ولكن إذا ضغطت بشدة، فهناك من سيقول من أجل أمننا يجب أن نوقف تحقيقك."

"لماذا لا تستطيع أن تقول ما تحاول قوله؟" سألت. "تريدني أن أعرف شيئًا، فلماذا لا تخبرني ما هو؟"

ابتسم الصربي. "هذا بحثك، وليس بحثنا. من وجهة نظرنا، لا يوجد شيء آخر لنقله. لم تبقَ أسلحة في العراق. عليك أن تقرر ما إذا كان، من وجهة نظرك، هناك أي شيء متبقٍ لتتعلمه. حتى تقرر ذلك، لا يوجد شيء يمكننا قوله أو فعله يهملهم."

تذكرتُ أفلاطون، ومثاله عن الكهف. فيه، يحصل السجناء المحتجزون في كهف على تصوراتهم عن العالم فقط من خلال مراقبة الظلال التي ترفرف على جدار. أخبرتُ الصربي أنني بدأتُ أشعر بهذه الطريقة تجاه محادثتنا. ضحك. "إذن يجب أن تكون مثل السجين في تلك القصة، الذي حرر نفسه ورأى العالم الحقيقي. ولكن احذر،" أضاف، مختتمًا حديثنا. "عندما عاد السجين إلى الكهف، وحاول أن يشرح لزملائه السجناء ما رآه، لم يتمكن أحد من فهم ما كان يقوله." كانت بعثة UNSCOM 194 مسلحة بخيوط استخباراتية تطورت بفضل التعاون الإسرائيلي، وهي خيوط قادتنا إلى جهاز الأمن الخاص. عندما بدأنا تحقيقنا، تردد العراقيون، واستدعيْتُ إلى مكتب عامر رشيد.

شرحتُ خلفية المهمة، ومسألة الإخفاء التي كان على دراية تامة بها، وما كنا نأمل تحقيقه – محاسبة نهائية لأسلحة الدمار الشامل العراقية حتى يمكن رفع العقوبات. تحداني عامر رشيد في منطق تفكيري، فأخرجتُ نسخة من ورقتي، "آلية الإخفاء العراقية: نموذج UNSCOM" – نفس الورقة التي قدمتها للأمريكيين والبريطانيين خلال مؤتمر الإخفاء في مايو، وقرأتُ مقاطع مختارة لأظهر له أنني لم أكن أخلق هذا.

لم يبدُ عامر رشيد متأثراً. "من فضلك لا تستخدم نهج مكارثي"، صرخ. لقد صُدمتُ بهذه الإشارة الواضحة إلى السيناتور الأمريكي جو مكارثي وحملة مطاردة الساحرات التي قادها في الخمسينيات لفصح الشيوعيين في أمريكا، بناءً على ادعاءات جامحة لا أساس لها. "إما أن لديك معلومات أو لا. أي منهما؟" جاء دوري لأكون عدوانياً. "لقد تحديتني مرة أن أخرج إلى بقية العالم بعرض، أطلب فيه جميع معلوماتهم الاستخباراتية حول ما يعتقدون أن العراق يخفيه." وافق عامر رشيد على أنه فعل ذلك. "لكن هذا لا ينبغي أن يستمر إلى الأبد... هذه ليست لعبة لا نهاية لها"، قال.

"انشقاق حسين كامل غير كل شيء"، قلت. "أنتم تدركون ذلك. أصبح الإخفاء قضية خطيرة بعد ذلك." لم يقل شيئاً، فتابع. "حسناً، لقد طرحنا عرضاً، إذا جاز التعبير، وهذه الورقة هي النتيجة. هذا ما يعتقد العالم، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM)، أن العراق يخفيه."

ثم استعرضتُ نقطة بنقطة ما كتبتُه في ورقتي، بناءً على التحليل الذي أجراه الخبراء في لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) حول ما كان لا يزال غير مفسر. أخبرتُ الجنرال أن لجنة UNSCOM تعتقد أن العراق لا يزال يخفي أسلحة كيميائية، وأن العراق لا يزال لديه القدرة على إنتاج أسلحة كيميائية، باستخدام مصانع مدنية متنكرة في هيئة مصانع مبيدات حشرية. أخبرته أن لجنة UNSCOM تعتقد أن العراق قد أنتج عامل الأعصاب VX، وأن هذا العامل مخزن في قنابل وقذائف مدفعية. قلتُ إن لجنة UNSCOM تعتقد أن العراق لديه مختبرات بيولوجية متنقلة، بالإضافة إلى مصانع إنتاج عوامل، متنقلة كذلك. صُدم عامر رشيد بهذا الاتهام. "إن نحن نخفي منشأة متنقلة؟" سأل. "نعم، نعتقد أنكم تفعلون ذلك"، أجبت.

كان حسام أمين حاضراً، وكان يكتب كل كلمة أقولها. عامر رشيد أيضاً كان يدون ملاحظات. جلستُ في مقعدي، غير متأكد ما إذا كنت أفعل الشيء الصحيح في مناقشة هذا أم لا. "والصواريخ؟" سأل. "هل ما زلنا نمتلك صواريخ أيضاً؟" كان هذا موضوعاً محتمل الانفجار، نظراً لتاريخنا السابق من المناقشات المتقلبة خلال بعثة UNSCOM 45 في أكتوبر 1992. المشكلة الأخرى هي أنني لم أصدق أيّاً مما كنت على وشك قوله. كان هذا تقييم وكالة الاستخبارات المركزية، وليس تقييمي، ولكن إذا كنا نتحدث عن أسلحة مخفية، كان علي أن أقدم لعامر الصورة كاملة. "نعم"، قلت، "نعتقد أنكم تخفون قاذفتين متنقلتين وما يصل إلى خمسة وعشرين صاروخاً، وأن هذه الصواريخ مزودة برؤوس حربية بيولوجية وكيميائية."

أنهى عامر رشيد تدوين ملاحظاته. كان هادئاً بشكل مفاجئ. "فكرتك كلها مبنية على شيئين – أشياء مخفية، وقدرات مخفية." ثم أقر بوجود تناقضات في المحاسبة العراقية ("بضعة صواريخ، لكننا نتقارب... نفس الشيء مع الكيميائية والبيولوجية... نحن نتقارب"). لكنه أشار إلى أن "الشيء الحاسم هنا هو التوصل إلى توازن مادي. نعتقد أن هذا يمكن تحقيقه. إذا تمكنا من تحقيق توازن مادي، فإن مسألة الإخفاء تصبح بلا جدوى. المهم هو القرار 687. إنه تفكيك العراق لأسلحته، والتأكد من أن العراق لا يعيد تفعيلها. جميع القضايا الأخرى غير ذات صلة."

لقد أثر وجود ورقتي عن الإخفاء، على الرغم من إزعاجها لعامر رشيد، في إقناعه بجدية مهمتي. شكرني على قدومي لرؤيته، وعلى صراحتي. ثم غادر، قائلاً إنه يجب عليه إبلاغ نتائج اجتماعنا مباشرة إلى طارق عزيز، الذي كان

ينتظره. 2

كان اجتماعاً غير عادي، وكان من المحتمل أن يؤثر بشكل كبير على عمل لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). لم أكن متأكداً من كيفية استجابة إيكبوس لخبر أنني قد أُلزمتُ لجنة UNSCOM بشكل أساسي بفكرة أن العراق كان يخفي أسلحة. كنتُ غير مرتاح لما فعلته، لكنني شعرتُ أنني وقعتُ في فخ اللواء عامر رشيد. لو لم أجب بالطريقة التي أجبته بها، بقوة ومباشرة، فأنا متأكد من أنه كان سيوقف التفتيش في تلك اللحظة. في تلك المرحلة، كان على لجنة UNSCOM أن تشرح لمجلس الأمن لماذا كنتُ أتجول في العراق، ذاهباً إلى

مواقع أمنية رئاسية حساسة بعد أقل من عام من إفشال وكالة الاستخبارات المركزية محاولة لإزاحة صدام حسين، وفي هذه العملية استخدمت فريق تفتيش من لجنة UNSCOM لتسهيل الانقلاب. بوضع أوراق على الطاولة، إذا جاز التعبير، حاولت استباق أي شكوك قد تكون قد تطورت حول الدافع السياسي لعمليات تفتيشنا. حتى عامر رشيد أدرك ذلك. كنتُ آمل فقط أن يرى رولف إيكبوس الأمر بنفس الطريقة أيضًا.

في 12 يونيو، بعد ثلاثة أيام من التفتيش غير المثمر، أعدتُ الفريق إلى الكتيبة الأولى من الحرس الجمهوري الخاص. كان العراقيون قد أخبروني، خلال بعثة UNSCOM 182، أن الكتيبة الأولى من الحرس الجمهوري الخاص ليس لديها أفراد أو وحدات مخصصة لمنطقة تكريت، ومع ذلك وجدتُ للتو أن السرية الثانية من الكتيبة الأولى تحتفظ بحامية خارج تكريت مباشرة، في العوجة. تقبل قائد الكتيبة الأولى اكتشافنا لمفارز العوجة بصدر رحب. وعند سؤاله عن سبب إنكاره لأي صلة بتكريت عندما تحدثتُ إليه آخر مرة، هز كتفيه. "إنه تطور جديد منذ ذلك الحين." كان يكذب، وكنتُ أعلم ذلك. التفتُ إلى حسام أمين عندما انتهينا. "إنه لا يقول الحقيقة، وأكاذيب كهذه هي التي تجعلنا نشعر بالشك الكبير في لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) فيما يتعلق بمسألة الإخفاء." لم يبدُ حسام سعيدًا جدًا وهو يقود سيارته بعيدًا.

بعد متابعة خيوط أخرى، كنتُ لا أزال عازمًا على متابعة قضية السرية الثانية من الكتيبة الأولى في تكريت. كان قائد الكتيبة الأولى قد أخبرني للتو أن انتشار العوجة كان تطورًا جديدًا، ومع ذلك عندما فتشتُ ثكنات العوجة، بدا هؤلاء الجنود وكأنهم كانوا هناك منذ بعض الوقت؛ مركباتهم، المتوقفة في المرآب، جميعها تحمل لوحات ترخيص تكريت. السرية الثانية، كما علمنا الآن، كانت تحتفظ بفرقتين – واحدة في الرضوانية، في ما أسميناه الموقع 1أ، وواحدة في العوجة، في الثكنات التي فتشناها للتو في تكريت. تمكنت لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) من ربط فرقة الرضوانية بنشاط إخلاء وثائق مشتبه به يشمل منشأة تابعة لجهاز الأمن الخاص قبالة طريق المطار. كانت فرقة الرضوانية تحت قيادة الكتيبة الأولى، التي علمنا الآن أنها تقود فرقة العوجة أيضًا. لطالما اشتبهتُ في أن جهاز الأمن الخاص والحرس الجمهوري الخاص قد نقلوا مواد متعلقة بأسلحة الدمار الشامل ذهابًا وإيابًا بين منطقة بغداد وتكريت. في

الوقت الحالي، كان الرابط الوحيد للحرس الجمهوري الخاص بين هاتين المدينتين هو السرية الثانية، الكتيبة الأولى. أردتُ إلقاء نظرة أخرى على الموقع 11.

غادرنا موقعنا على طريق المطار، وعكسنا المسار عبر أبو غريب، وسرنا نحو المدخل الشمالي لمطار صدام الدولي، حيث أوقفنا العراقيون أخيرًا عند نقطة تفتيش الحرس الجمهوري الخاص التي أحبطت تحركاتنا مرات عديدة في الماضي. عندما أصررتُ على السماح لنا بالمضي قدمًا، أوقف العراقيون التعاون تمامًا. جاء رئيس المرافقين إليّ. "لقد أمرنا طارق عزيز بوقف كل التعاون معكم، لأنكم لم تعودوا تتعاملون مع أسلحة الدمار الشامل، بل تهاجمون أمن رئيس العراق." أبلغتُ رولف إيكويس بذلك، فأمرني بإنهاء التفتيش. على الرغم من أنه لم يكن هدفنا، فقد أثرنا للتو مواجهة أخرى مع مجلس الأمن. كما اكتشفتُ لاحقًا، بعد أن غادر حسام أمين بعثة UNSCOM 194 في منشأة الكتيبة الأولى، توجه إلى القصر الجمهوري، حيث كان طارق عزيز يتشاور مع عامر السعدي، وعمار رشيد، ومسؤول رفيع المستوى من جهاز الأمن الخاص، ورئيس خلية مكافحة لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) التابعة للمخابرات. كان العراقيون يعتقدون، بعد تفتيش UNSCOM 182، أن تحقيق الإخفاء الذي تجريه لجنة UNSCOM يمكن احتواؤه. لم يتعمق المفتشون كثيرًا في قضايا الأمن الرئاسي، وقد أشار حلفاء العراق في مجلس الأمن، وخاصة الفرنسيين والروس، إلى أنه لن يكون هناك تسامح يذكر مع عمليات التفتيش العدوانية غير الضرورية من قبل لجنة UNSCOM في المستقبل. ومع ذلك، تغيرت الظروف. كان العراقيون يحللون الآن المواقع التي زارها فريق UNSCOM 194، والأسئلة التي طُرحت، والإجابات التي قُدمت. كان عامر رشيد قد أطلع طارق عزيز على طبيعة تحقيق الإخفاء، كما أطلعته أنا في وزارة النفط، وبدأ العراقيون يشعرون بالقلق. لم يكن القلق يتعلق بعثور لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) على أسلحة؛ لم تكن هناك أسلحة للعثور عليها. كان القلق يتعلق بإثبات لجنة UNSCOM أن العراقيين كانوا في الواقع يمتلكون آلية إخفاء منظمة في عام 1991 كانت تديرها منظمة الأمن الخاص. كان انكشاف وحدة أمن العوجة، والتناقضات في قصة الغطاء العراقية حول الدور السابق للحرس الجمهوري الخاص ومنظمة الأمن الخاص، واضحًا

لجميع. لقد توصلوا إلى استنتاج غير مريح: كانت UNSCOM 194 تكشف بسرعة شبكة الخداع التي بناها العراقيون لحماية التورط السابق للحرس الجمهوري الخاص ومنظمة الأمن الخاص في إخفاء أسلحة الدمار الشامل. "لماذا لا تقولون الحقيقة فحسب؟" سأل ضابط المخابرات. كان يتلقى تقارير من الصربي حول موقفه تجاه الإخفاء، وكان يعتقد أنه إذا قال العراقيون الحقيقة، يمكن إنهاء هذه القضية بسرعة. لكن مسؤول جهاز الأمن الخاص قال إن الأمن الرئاسي محظور على عمليات تفتيش لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM). وأشار إلى أن لجنة UNSCOM قد استخدمتها وكالة الاستخبارات المركزية بالفعل لمحاولة شن هجوم على الرئيس، مؤكدًا في أذهانهم حقيقة أنه لا يمكن الوثوق بلجنة UNSCOM في التعامل بمسؤولية مع أي كشف جديد حول الدور السابق لجهاز الأمن الخاص في الإخفاء. أشار عامر رشيد إلى أنه فات الأوان، على أي حال. إذا اعترف العراقيون الآن بدور جهاز الأمن الخاص، فسيؤدي ذلك ببساطة إلى فتح جولة جديدة كاملة من عمليات التفتيش التي ستطيل فقط الوقت حتى رفع العقوبات. أخبر طارق عزيز الجميع أنه يجب تطوير خط تفكير جديد للتعامل مع تحقيق آلية الإخفاء التابع للجنة UNSCOM، ولكن في الوقت الحالي كان على العراقيين إجراء إدارة الأضرار، وهذا يعني وقف عمل سكوت رايتير وتفتيش UNSCOM 194.3 أثار الرد العراقي على بعثة UNSCOM 194 ضجة في مجلس الأمن. دون تردد، أصدر المجلس قرارًا جديدًا، 1115، يدين الإجراءات العراقية. لكن هذا القرار كان له لمسة خاصة: صوت المجلس على فرض قيود سفر على العراقيين الذين تحددهم لجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) على أنهم متورطون في أنشطة أسلحة الدمار الشامل. تم تعليق هذه العقوبات الجديدة على السفر، ولكن سيتم فرضها تلقائيًا إذا أبلغت لجنة UNSCOM عن أي انتهاك أو تدخل من قبل العراقيين. ولأول مرة على الإطلاق، وضع المجلس سلطة معاقبة العراق مباشرة في أيدي المفتشين.

كان حدثًا ذا أهمية كبرى، لكن رولف إيكويس لن يكون موجودًا لتقديره. فبعد ست سنوات في منصبه، كان السفير السويدي يتنحى، اعتبارًا من منتصف يوليو 1997. كان رولف إيكويس، الذي خدم ببراعة كرئيس للجنة الأمم المتحدة الخاصة (UNSCOM) منذ عام 1991، مستعدًا لتسليم برنامج التفتيش إلى

ريتشارد بتلر، واثقًا من أنه يترك لخلفه فريقًا قويًا كان في وضع واضح لإنجاز مهمته. لم أكن سعيدًا بالتغيير في القيادة في هذا المنعطف الحرج، لكن كان لدي شعور جيد بأن قطع لغز الإخفاء بدأت تتجمع في مكانها لأول مرة.

الفصل التاسع عشر اتجاهات جديدة

يوليو-أكتوبر 1997

في الأسابيع الأخيرة من ولاية رولف إيكوس كرئيس تنفيذي، لم يفعل موظفو الأونسكوم سوى إعداد إحاطات تفصيلية تحسباً لوصول رئيسنا الجديد. كان إيكوس يرغب في تقديم ريتشارد بتلر، السفير الأسترالي السابق لدى الأمم المتحدة ذي الشخصية الجذابة، إلى موظفيه شخصياً، ولهذا الغرض، أعدنا جميعاً عروضاً تهدف إلى تعريف بتلر بمن نحن، وإطلاعه على حالة تحقيقاتنا حتى تاريخه.

لكن ريتشارد بتلر كانت لديه خطط أخرى. فقد أصر وصوله إلى الأونسكوم، متجنباً بذلك تسليم السلطة تحت إشراف رولف إيكوس. مرّ شهر يوليو، وغادر إيكوس المشهد، ولم أكن قد التقيت بريتشارد بتلر بعد. سافر بتلر إلى بغداد في أواخر يوليو، حيث التقى بطارق عزيز. أخبر بتلر نائب رئيس الوزراء أن الكثير من الوقت قد أُهدر دون تحقيق نزع السلاح، وأن العقوبات المفروضة كانت تؤذي الشعب العراقي. "نحن في الشوط الأخير"، أبلغه بتلر. رفض بتلر ما أسماه "النهج الجنائي" لنزع السلاح، مشيراً بدلاً من ذلك إلى أن "نحن [الأونسكوم] سنعمل باستخدام أدوات العلم والمنطق." كان العراقيون في غاية السعادة. بـ "الجنائي"، كان بتلر يشير إلى نوع التفتيشات المتطفلة التي كنت أقوم بها. كان العراقيون حريصين على إنهاء هذه التفتيشات، لأنها مست الأمن القومي. بتركيزه على "العلم والمنطق"، ضيق بتلر النقاش ليقصر على مسألة ما إذا كانت هذه الأسلحة لا تزال موجودة أم لا، وليس على مسألة الإخفاء السابق. لكن لم يشارك الجميع حماس العراقيين. فما أن عاد إلى نيويورك، حتى وجد بتلر نفسه يتلقى العديد من المكالمات والزيارات من مسؤولين أمريكيين وبريطانيين قلقين، الذين أصرّوا على الفكرة المحورية بأن العراق لا يمكن، تحت أي ظرف، أن يُفلت من العقاب. بعد أن تم توبيخه على تبنيه السريع لنهج "العلم والمنطق" في نزع سلاح العراق، غير بتلر مساره، ووافق أخيراً على لقاء أكثر مفتشية "جنائية".

في أوائل يوليو، بعد عودتي من بغداد، كنت قد أعددت ورقة مفاهيمية حول إنشاء وحدة جديدة في الهيكل البيروقراطي للأونسكوم، وافق إيكوس على دعمها، وهي فريق التحقيق في المواقع القادرة/الإخفاء، أو "تحقيق الإخفاء"

(يُلفظ، على سبيل الدعابة، "سيسي"). حتى الآن، كان التخطيط الاستراتيجي وتقديم عمليات مكافحة الإخفاء يتم من قبلي، بمفردي تقريباً. اتفق كل من تشارلز دولفر، ونيكيeta سميديفيتش، وأنا على أن كلما أسرنا في تفعيل فريق تحقيق الإخفاء، كان ذلك أفضل. كان دولفر ودوداً، بل لطيفاً، وكأن حديثنا عن تدخل وكالة المخابرات المركزية في الأونسكوم في مايو السابق لم يحدث قط. كنا نعتقد أن السلطة الجديدة الممنوحة للأونسكوم بموجب قرار مجلس الأمن 1115 يجب أن تستمر. كنا بحاجة إلى استمرار التفتيشات، للحفاظ على ضغط مستمر على العراقيين بينما كان المجلس لا يزال يحتفظ بجديته وتركيزه. كانت الخطة جاهزة. كل ما كنا نحتاجه هو توقيع على الورقة المفاهيمية التي تسمح لنا بالمضي قدماً. كان إيكوس مستعداً للموافقة على المفهوم أمام ريتشارد بتلر، كختم موافقة مصمم لضمان نجاحنا. لكن عندما غادر إيكوس، ترك الاقتراح دون توقيع، لأن إيكوس اعتقد أن بتلر يجب أن يوافق على المفهوم أيضاً.

مع شعور ريتشارد بتلر بالضغط من الولايات المتحدة بشأن نهجه "اللين" تجاه العراق، قرر دولفر أن الوقت قد حان للتحرك. تحدث إلى بتلر عني وعن العمل الذي كنت أقوم به، ورتب جلسة إحاطة حتى أتمكن من شرح كل هذا للرئيس الجديد. في 4 أغسطس 1997، وبحضور تشارلز دولفر وراشيل ديفيز، رئيسة وحدة تقييم المعلومات في الأونسكوم (IAU)، قدمت إحاطة لريتشارد بتلر حول طبيعة عملي في الأونسكوم، واقتراحي بإنشاء وحدة تفتيش جديدة، وهي فريق تحقيق الإخفاء. عقدت الإحاطة في غرفة مؤتمرات آمنة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة تابعة للبعثة البريطانية. كان البريطانيون يتحكمون في الوصول إلى الغرفة، ويقومون بتفتيشها بشكل دوري بحثاً عن أجهزة تنصت. كانت تستخدم عادة حصرياً من قبل الدبلوماسيين البريطانيين، لكن راشيل ديفيز، رئيسة وحدة تقييم المعلومات، كانت محلة في جهاز الاستخبارات الدفاعية البريطانية، وتمكنت من استخدام نفوذها في البعثة البريطانية في نيويورك لتوفير الغرفة.

حتى الآن، لم أكن قد التقيت رسمياً بالرئيس التنفيذي الجديد. كنت قد رأيتُه عابراً، لكنني لم أكن أعرف عنه الكثير كشخص. بدا بتلر أشبه ببائع سيارات منه بدبلوماسي. دخل غرفة المؤتمرات بإحساس بالهدف، محاولاً فوراً إثبات أنه هو

المسيطر. لم تكن غرفة المؤتمرات كبيرة جداً، مما أبرز حجم ريتشارد، وجعله أكثر إثارة للإعجاب. جلس، بعد التقديمتين، وضرب يده على الطاولة. "حسناً. لنبدأ الأمور. أفهم أن لديك شيئاً تريدني أن أسمع".

لقد فوجئت إلى حد ما عندما، بعد الاستماع إلى مقترحاتي (التي استُمدت مباشرة من نتائج ندوة الإخفاء في مايو)، رد ريتشارد بتلر بتوبيخ ما أسماه "صناعة هزيمة الأونسكوم" العراقية، وندد بما اعتبره قرار صدام حسين المستمر "للحفاظ على القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل". لم يكن هناك أي نقاش على الإطلاق حول مزايا الحجة التي كنت أطرحها. كنت أؤمن بشدة بما كنت أقوله، وكنت مستعداً للدفاع عنها بقوة، إذا لزم الأمر، لكن بتلر ببساطة تبني أفكاره دون سؤال. لقد صُدمت أيضاً بهجومه الشخصي على صدام حسين. بغض النظر عن آرائه الشخصية في الأمر، كان بتلر موظفاً في مجلس الأمن، وموظفاً في الأمم المتحدة. تصريحات شاملة مثل تلك التي أدلى بها، خاصة في وقت مبكر جداً من ولايته عندما كان يفتقر إلى الخبرة والعمق لإصدارها، كانت تحدث أكثر عن هاوٍ متهور منه عن دبلوماسي متمرس.

وافق ريتشارد بتلر على إنشاء وحدتين جديدتين، وحدة تحقيقات الإخفاء في نيويورك، برئاسة، وإنشاء فريق "سي سي" في بغداد، يعمل مباشرة تحت إشراف فريق تحقيق الإخفاء. 1 عين بتلر تشارلز دولفر للإشراف شخصياً على عمل هذه الوحدات، وعليّ.

كانت الموافقة على إنشاء هاتين الوحدتين الجديدتين شيئاً؛ أما تنفيذ هذا القرار فكان شيئاً آخر. بحلول منتصف أغسطس، كنت جاهزاً بطلباتي الرسمية للدعم، والتي أرسلت إلى الحكومات الأمريكية والبريطانية والأسترالية.

كان البريطانيون مستعدين منذ يوليو لنشر فريق "عنصر جمع خاص" مكون من ثلاثة أفراد في بغداد كجزء من فريق تحقيق الإخفاء الجديد، بالإضافة إلى معدات اعتراض الاتصالات المتنقلة. كانت هذه خطوة كبيرة، حيث كان البريطانيون يحجبون دعم "عنصر جمع خاص" حتى يوضحوا مع وكالة المخابرات المركزية ما كان يحدث بخصوص أي قدرة اعتراض اتصالات سرية لوكالة المخابرات المركزية تعمل في بغداد تحت غطاء الأونسكوم. لم يخبرني البريطانيون ما هي نتائج تحقيقهم في هذا الشأن، إن وجدت. من الواضح أنه تم حلها بما يرضيهم، لأنهم وافقوا على نشر "عنصر جمع خاص". علاوة على

ذلك، كان البريطانيون مستعدين لإرسال غاري، الرئيس السابق لـ "عنصر جمع خاص"، إلى نيويورك للعمل في طاقم وحدة تحقيقات الإخفاء الجديدة كمنسق لـ "عنصر جمع خاص".

بالإضافة إلى كريس كوب-سميث، وغاري، وفريق "عنصر جمع خاص"، تم تعزيز فريق تحقيق الإخفاء بأمركيين اثنين، أحدهما يعمل كنائب لرئيس الفريق، والآخر كمسؤول اتصالات، ومسعف أسترالي يدعى آندي راسل. 2 ومن بين الوافدين الجدد كان بيل مايكلز (اسم مستعار)، وهو رقيب أول سابق في قوة دلتا، ساعد في إدارة قسم استخبارات قوة دلتا خلال عاصفة الصحراء، وقدم دعماً استخباراتياً للأونسكوم كجزء من خلية تخطيط العمليات من عام 1995 إلى عام 1997. سيعمل بيل في نيويورك نائباً لي في شؤون الاستخبارات. أخيراً، أصبح لدى الأونسكوم بنية تحتية لتحقيق الإخفاء ترقى إلى مستوى المهمة المطروحة. كان إدخال هذا الفريق إلى العراق أمراً أقل وضوحاً. كان علينا تجنب إثارة المشاكل، ليس فقط مع العراقيين ولكن مع موظفي الأونسكوم الآخرين. سيتطلب جعل فريق تحقيق الإخفاء يعمل بطريقة تكميلية مع التفتيشات العادية توازناً دبلوماسياً دقيقاً، لكنني كنت واثقاً من أن كريس كوب-سميث، قائد فريق تحقيق الإخفاء، يمكنه تحقيق ذلك.

سافرت إلى تل أبيب، حيث التقيت بـ "سبايك"، المترجم الفوتوغرافي الأسترالي الذي تولى المهمة من صديقي وزميلي المخضرم، جيرارد مارتيل. كان سبايك مشغولاً بمحاولة إنهاء دعم الصور للتفتيش القادم، حيث كان يختار صور طائرات U-2 لمواقع قد تكون ذات أهمية بناءً على معلومات استخباراتية إسرائيلية. بحلول هذا الوقت، أصبحت السمعة الإسرائيلية فيما يتعلق بقدرتها على العثور على مواقع في العراق أسطورية. كنت واثقاً أنه إذا قال الإسرائيليون شيئاً، يمكنني الاعتماد عليه.

أثناء وجودي في تل أبيب، ذهبت إلى وسط المدينة للقاء موشيه بونكوفسكي وروني أورتيل، أخصائي الاستخبارات الفنية، في "الكيريا"، مقر قيادة الدفاع الإسرائيلي. كان الإسرائيليون قد حصلوا على معلومات استخباراتية حساسة تفصل علاقة ناشئة بين مصنع الكرامة، وهو منشأة عراقية تتعامل مع البحث والتطوير في الصواريخ الباليستية، وشركة طيران رومانية، "أيروفينا".

بدا التعاون بين الكرامة و"أيروفينا" "مستمراً"، ويشمل عقداً بين الكيانين تم توقيعه وكان قيد التنفيذ. وفقاً للإسرائيليين، تم شحن أربع دفعات، تتضمن أدوات آلة متخصصة، وقوالب، وتركيبات يمكن استخدامها في تصنيع مكونات وحدات التوجيه والتحكم ومحركات الوقود السائل في الصواريخ الباليستية. ومع ذلك، اكتشف الإسرائيليون خللاً في الإجراءات. كان العراقيون يبحثون عن وثائق إضافية لضمان الجودة للمواد التي تم استلامها بالفعل، بالإضافة إلى أدلة تشغيل للمعدات المعنية. أراد مصنع الكرامة، من خلال شركة استيراد وتصدير أردنية وسيطة، "الروغ للمنشآت"، إحضار وفد من المهندسين الرومانيين من "أيروفينا" إلى العراق لإرشاد نظرائهم العراقيين في الكرامة حول تشغيل المعدات المعنية، والتأكد من أن العراقيين يمكنهم تصنيع الأجزاء المطلوبة لصواريخهم وفقاً للمواصفات المناسبة. كانت شركة الروغ ترتب لزيارة وفد عراقي إلى رومانيا، برئاسة نائب مدير مصنع الكرامة، الدكتور حميد العزاوي، لإبرام الصفقة. قال بونكوفسكي: "لقد أعجبنا بقدرتكم على التصرف بناءً على معلومات الغربية"، في إشارة إلى اعتراض نوفمبر 1995 في الأردن. "تساءلنا عما إذا كان بإمكانكم فعل شيء مماثل مع هذا؟" عندما كنت في لندن، كنت ألتقي من حين لآخر برجل سأطلق عليه اسم "الدون"، وهو عميل نشط في جهاز الاستخبارات السرية البريطانية (المعروفة باسم MI6). كان الدون رجلاً طويلاً، مكثفاً، يبدو كأستاذ جامعي من أكسفورد (ومن هنا جاء اللقب)، التقيته لأول مرة في ربيع عام 1996، عندما قدمتنا سارة بارسونز. كان واضحاً أنه يدير شبكة من المصادر البشرية الملمة ببغداد والمنظمات الأمنية العراقية (اتضح أن هذه المصادر كانت من حركة الوفاق الوطني العراقي التابعة لإياد علاوي، والتي، كما رأينا في ربيع عام 1996، كانت تعمل عن كثب مع وكالة المخابرات المركزية لإطلاق انقلاب للإطاحة بصدام حسين). كنت قد زودت الدون بصور U-2، وعاد بالصور مع تعليقات تفصيلية توضح المنشآت المصورة. ومنذ ذلك الحين، كنت ألتقي بالدون بانتظام. شعرت أن المعلومات التي قدمها لي بونكوفسكي قد تكون الأفضل أن يتعامل معها الدون، وذكرت ذلك لبونكوفسكي. قال: "لديكم إذننا بمشاركة هذه المعلومات."

سافرت إلى لندن، حيث استقلت سيارة أجرة إلى مبنى مقر MI6 الجديد، المغطى بالزجاج الأخضر، في 6 فوكسهول، الواقع على ضفاف نهر التايمز. أخذ حارس الأمن جواز سفري، وتم إدخالني إلى غرفة انتظار مفروشة بأرائك وكراسي فخمة، حيث جلست أنتظر مرافقي. في غضون دقائق، ظهر الدون، واصطحبني عبر حواجز أمنية إضافية إلى قلب المبنى. صعدنا بالمصعد إلى الطابق الخامس، ثم سرنا في ممر به مكاتب على يساري ويميني، أبوابها مغلقة ومقفل، كل منها يحمل أحرفاً وأرقاماً تشير إلى من يشغل الغرفة وماذا يفعل، ولكن بالنسبة لشخص مثلي، لم تكن تعني شيئاً. سرعان ما وجدت نفسي في غرفة مؤتمرات جانبية ذات إطلالة رائعة على لندن والتايمز. كانت السندويشات والمشروبات موضوعة على الطاولة، وكان هناك العديد من ضباط MI6، جميعهم يرتدون بدلات داكنة وربطات عنق تقليدية، يقفون حول الطاولة. كان اجتماعاً دافئاً وودياً، وبناءً على الأسئلة المطروحة والتعليقات المقدمة، كان واضحاً أن MI6 كانت تتابع جهودي في العراق منذ بعض الوقت. أدار الدون الاجتماع، وأوضح أن MI6 مستعدة لمساعدة الأونسكوم بأي طريقة ممكنة، وأنها منفتحة دائماً على الأفكار الجديدة. أطلقت ضباط MI6 على المعلومات الإسرائيلية حول "أيروفينا"، وأرسل الدون في طلب أخصائي معين، انضم إلينا في غرفة المؤتمرات ودون ملاحظات غزيرة. قال الدون: "نعدكم بالعودة إليكم". 3.

أعطاني الدون اسم ومعلومات الاتصال لرئيس محطة MI6 في نيويورك، الذي سأطلق عليه اسم "صياد الذباب" (اتضح أنه رياضي متحمس يرتاد جداول سمك السلمون المرقط في شمال ولاية نيويورك). قال الدون: "بما أننا نوسع تعاوننا، نحتاج إلى تحسين قدرتنا على التواصل. سيتمكن صياد الذباب من المساعدة في هذا الشأن. يجب عليك تحديد موعد لاجتماع تعريفني عندما تعود إلى نيويورك." أخيراً، بعد تأخير دام ما يقرب من شهر، كانت عملية التفتيش UNSCOM 201/207 جاهزة للبدء.

سافرت إلى بغداد في 19 سبتمبر، مع فريق مكون من ثلاثة مفتشين آخرين – تشارلز هاربر، دبلوماسي بريطاني، وباتريك حمزيه، مفتش فرنسي يتحدث العربية، وأخصائي استخبارات من الجيش الأمريكي يتحدث العربية أيضاً.

في ذلك المساء، التقيت بحسام أمين ومسؤولين عراقيين آخرين في مبنى مقرهم بالقرب من جامعة بغداد. قدمت الفريق ومهمته، ووضعت جدول العمل. قلت، كمقدمة: "لقد طلبنا منذ فترة طويلة مقابلات مع مسؤولين عراقيين محددين نعتقد أنهم ذوو صلة بعملنا في نزع السلاح في العراق." "لقد منع الجانب العراقي هذه المقابلات من الحدوث لفترة طويلة جداً. وتماشياً مع مطالب مجلس الأمن، بما في ذلك تلك التي وردت في قراره 1115 [الذي صدر للتو في يونيو، وواعد بفرض عقوبات جديدة إذا أبلغت الأونسكوم عن أي جانب من جوانب عدم امتثال العراق]، أطلب تقديم القائمة التالية من الأشخاص إلى الفريق لإجراء المقابلات المطلوبة." سلمت حسام أمين ورقة تحتوي على أسماء العديد من ضباط الحرس الجمهوري الخاص، بما في ذلك القائد السابق نفسه، كمال مصطفى. كان هذا حدثاً كبيراً. علمت لاحقاً أنه في اليوم السابق للمقابلات، قدم رئيس قسم مكافحة الأونسكوم في المخابرات إحاطة خاصة بناءً على الأسئلة السابقة ومجالات التحقيق التي كنت أتابعها عندما يتعلق الأمر بآلية الإخفاء، محاولاً تحديد نقاط قلقي الرئيسية. تم تقديم موجز يوضح كل ما اعتقد العراقيون أنني أعرفه عن جهاز الأمن الخاص والحرس الجمهوري الخاص. قيل لضباط الحرس الجمهوري الخاص من قبل عميل المخابرات: "افترضوا أنه يعرف الأساسيات عن منظماتكم." "لا تكشفوا عن أي شيء، لكن لا تكذبوا. إنه [ريير] جيد في اكتشاف الكذب." تلقى ضباط الحرس الجمهوري الخاص تعليمات من مدير جهاز الأمن الخاص بالتعاون الكامل، ولكن عدم تقديم أي معلومات تسمح للأونسكوم بمواصلة تحقيقها في أمن الرئاسة. نُقل عن المدير قوله: "يجب أن ننهي هذا الآن." 4.

وهكذا، في 22 سبتمبر، اجتمعنا أخيراً، الأونسكوم والضباط المجتمعون من الحرس الجمهوري الخاص، بقيادة الجنرال كمال مصطفى. أدار كمال مصطفى الاجتماع، ولم يجروا أحد على الإجابة دون النظر في اتجاهه أولاً. بالنسبة لرجل يمتلك كل هذه القوة، بدا كمال مصطفى عادياً بشكل مدهش. كان قصيراً وبدينياً، بوجه ناعم ومستدير وذقن مزدوجة. كان يرتدي ملابس أنيقة، بدلة حريرية رمادية باهظة الثمن، وقميصاً أبيض ناصعاً. لكن مظهره كان خادعاً. كان يسيطر على ضباط الحرس الجمهوري الخاص الآخرين في الاجتماع من خلال

حضوره المطلق. عندما تحدث، فعل ذلك دون تردد. على عكس الآخرين، كان عليه أن ينظر إلى نفسه فقط للحصول على إرشادات حول ما يقوله. في النهاية، وفي تطور صادم يناقض كل ما أخبروا به الأونسكوم سابقاً حول دور الحرس الجمهوري الخاص في أنشطة الإخفاء السابقة، اعترف العراقيون بتورط الحرس المباشر. كان الاستثناء الوحيد هو مسألة من مارس القيادة والتحكم النهائيين في عملية إخفاء الحرس الجمهوري الخاص. قال كمال مصطفى، واتفق الجميع: "لم تكن هناك أوامر من أحد سوى حسين كامل." "لقد فعلنا هذا الأمر على مستوى شخصي، مستجيبين لحسين كامل كأفراد، وليس كجزء من منظمة." وهكذا، كانوا يلقون باللوم مرة أخرى على "كبش فدائهم الخائن"، الذي مات الآن بشكل مناسب.

سألت عن وجود وثيقة تتعلق بحركة المواد النووية، والتي تم نسخها إلى "قائد الحرس الخاص". قال كمال مصطفى: "هذا ما يعرفني به الناس." "لكن مشاركتي كفرد لا تعني أن الحرس الجمهوري الخاص كان متورطاً كمنظمة." انتهت المقابلات. شكرت جميع العراقيين على تعاونهم، وقلت للجنرال عامر رشيد، الذي كان يراقب الإجراءات، إنني أقدر تعاونهم. قال: "أمل أن يتم تسوية هذا الأمر".

أجبت بصدق: "أتمنى ذلك." "نأمل قريباً." 5

كان هذا اختراقاً كبيراً. مع اعتراف العراق بتورط الحرس الجمهوري الخاص في أنشطة الإخفاء، كنا الآن في مرحلة جديدة. قبل ذلك، كنا نحقق في معلومات استخباراتية حول الحرس الجمهوري الخاص، محاولين العثور على معلومات. الآن كنا في وضع أسهل بكثير، حيث كان علينا التحقق مما كان يقوله العراقيون. بعد رحلة قصيرة إلى البحرين لتفقد كريس كوب-سميث واستعدادات فريق تحقيق الإخفاء للتفتيش القادم، عدنا إلى بغداد في 27 سبتمبر. التقينا بحسام أمين في تلك الليلة، وفقاً لإجراءاتنا المعتادة، وقدمنا الفريق ومهمته. لم يكن حسام أمين سعيداً. اعتقد أنه قد رأى آخر مرة لي لفترة بعد مهمة الأونسكوم 201. قال: "نأمل أن تكونوا هنا للقيام بعمل جاد، سيد سكوت." "نأمل ألا تكونوا هنا لإثارة أزمة." أكدت له أنني لست كذلك.

لسوء الحظ، واجه تفتيشنا عقبة في اليوم الأول، عندما كنا نحاول الوصول إلى ثكنات السرية الخامسة، الكتيبة الثانية. كانت هذه هي الوحدة التي اعتقدت أنها

قدمت الأفراد والمركبات المستخدمة لنقل العامل البيولوجي في صيف عام 1995، إذا كان تقرير الاستخبارات الإسرائيلية الذي كان لدينا دقيقاً. أخذنا مسارنا الأساسي إلى نهاية الطريق المؤدي إلى مقر الكتبية الثانية، وبدلاً من الانعطاف يميناً والعودة إلى طريق المطار، حاولنا الانعطاف يساراً، على طريق سيقودنا مباشرة إلى السرية الخامسة. ومع ذلك، أوقفنا العراقيون، مشيرين إلى أننا كنا نحاول دخول "منطقة رئاسية".

تم الاتصال بطارق عزيز، وطالب بمعرفة الموقع الدقيق الذي أراد الفريق الذهاب إليه. رفضت تقديم ذلك، مشيراً إلى الاتفاق الذي أبرمه مع رولف إيكبوس، لكنني قلت إنني لن أفتش أي منشآت رئاسية، بل ثكنات عسكرية فقط. أصر العراقيون على أنه لا توجد ثكنات عسكرية في الاتجاه الذي أردت الذهاب إليه، بل "فيلات رئاسية" فقط. استشرت خريطتي وصوري الجوية، وأكدت مجدداً ما كنت أعرفه: كنت على حق، والعراقيون إما لم يعرفوا المنطقة المعنية، أو كانوا يكذبون. عندما تدخل قائد الكتبية الثانية، قائلاً إنه يعرف المنطقة ولا توجد وحدات عسكرية أو ثكنات حيث كنت متجهاً، علمت أنهم يكذبون. اتصلت بريتشارد بتلر وأبلغته بالوضع. أشرت إلى أننا مُنعنا من الوصول إلى منشأة عرف العراقيون الآن أننا مهتمون بها، وبالتالي تم المساس بسلامة التفتيش. وافق بتلر، وأمر بإنهاء جهود التفتيش في هذا الموقع تحت الاحتجاج. حتى الآن، كان فريق الأونسكوم 207 قد أدى عمله بلا عيب. لقد ضبط كريس كوب-سميث عنصر تحقيق الإخفاء لإنجاز مهامهم المعقدة المتعددة بسلاسة وتكتم. بالنسبة لتفتيش "تجريبي"، كانت الأمور تسير على ما يرام. لا يزال لدينا بعض القضايا التي يتعين حلها فيما يتعلق بالوصول إلى المواقع، لكنني اعتقدت أننا سنغادر العراق مع ترسيخ فريق تحقيق الإخفاء بقوة وجاهزاً لبدء حملة تفتيش تستمر لأشهر من شأنها أن تنهي قضية الإخفاء مرة واحدة وإلى الأبد. لم يكن الغرض من الأونسكوم 207 أبداً أن يكون تفتيشاً سيجد مواد محظورة (على الرغم من أننا كنا سنكون سعداء لو حدث ذلك). كان تفتيشاً لتسهيل دخول فريق تحقيق الإخفاء إلى عالم تفتيشات الأونسكوم، سواء من حيث قدرته على العمل بشكل جيد مع فرق التفتيش الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أو في تنفيذ أساليب تفتيش المواقع الحساسة مع العراقيين.

ومع ذلك، بدأت الأمور على الأرض في العراق تصبح معقدة. عند عودتي إلى مركز بغداد للمراقبة والتحقيق، اقتربت مني رئيسة فريق المراقبة البيولوجية، ديان سيمن. كانت هذه الفرق تقوم بالمهمة اليومية لمراقبة المصانع العراقية والمنشآت ذات الصلة للامتثال. كان هناك أيضاً فريق التفتيش الجوي، والآن فريق تحقيق الإخفاء الجديد. بينما كان الأونسكوم 207 لا يزال في البحرين، في 25 سبتمبر، أجرت ديان سيمن تفتيشاً مفاجئاً للمختبر الوطني العراقي للمواصفات، حيث صادفت ضابطين من جهاز الأمن الخاص يحملان حقيبة يحاولان التسلل من الجزء الخلفي من المبنى. ديان سيمن، التي أظهرت هدوءاً وتركيزاً ملحوظين، استولت على الحقيبة وأرسلتها إلى مركز بغداد للمراقبة والتحقيق لمزيد من التحليل. داخل الحقيبة، اكتشفت وثيقة تظهر مجموعة متنوعة من نتائج الاختبارات البيولوجية، ومجموعات اختبار الكواشف لسم البوتولينوم والمطثية الحاطمة، وهما عاملان موجودان بشكل طبيعي كسموم غذائية، ولكن تم تحويلهما إلى أسلحة من قبل العراقيين في أواخر الثمانينيات. لم تكن الوثيقة دليلاً قاطعاً على وجود برنامج أسلحة، لكنها اعتقدت أنها يمكن أن تظهر جهداً سرياً من قبل العراق لعزل وتركيز السموم من هاتين البكتيريتين، وهو أمر محظور بموجب قرار مجلس الأمن. علاوة على ذلك، كانت الوكالة التابعة لجهاز الأمن الخاص المحددة في الوثائق كياناً يسمى "النشاط البيولوجي الخاص"، وهو عنوان في حد ذاته كان مثيراً للفضول. أرادت إرسال الوثيقة لترجمة أكثر تفصيلاً ودقة، لكنها لفتت انتباهي إلى الأمر لأنها علمت أنني كنت أركز على جهاز الأمن الخاص كقناة محتملة لنشاط إخفاء مستمر.

أوصيت ريتشارد بتلر بأن نسعى لمقابلة ضابطي جهاز الأمن الخاص المتورطين في الحادث، ونطلب توضيحاً لما تمثله الوثيقة. يجب علينا، كما قلت، أن نسعى أيضاً لتفتيش مكاتب هذين الرجلين لتأكيد قصتهما. إذا لم يتعاون العراقيون بشكل كامل، فعلينا أن نسعى فوراً لتفتيش مبنى مقر جهاز الأمن الخاص، الذي تم تحديده من قبل مصادر عديدة على أنه يقع في مبنى الحيا بجوار القصر الجمهوري. احتاج بتلر إلى وقت للتفكير في الأمر. وكما كان الحال، كان لدينا يومان آخران من التفتيشات المخطط لها، لذلك بينما كان ريتشارد بتلر يفكر في اقتراحنا، عاد الأونسكوم 207 إلى العمل.

في 1 أكتوبر، وهو اليوم الأخير من التفتيش، توجهنا نحو القصر الجمهوري. كان هدفنا هو أرشيفات جهاز الأمن الخاص والحرس الجمهوري الخاص، حيث كنا نأمل أن نجد وثائق تدين نشاط الإخفاء السابق. إذا تم اكتشاف مثل هذه الوثائق، فكان علينا المضي قدماً مباشرة إلى مقر جهاز الأمن الخاص في محاولة لفرض قضية الإخفاء السابق مرة واحدة وإلى الأبد. ومع ذلك، تبين أن الموقع كان فاشلاً – فبدلاً من الأرشيفات، وجدنا أن المبنى قد تم تسليمه مؤخراً إلى الديوان الرئاسي لصدام حسين. مُنحنا حق الوصول، وبعد أن تأكدنا أننا في المكان الخطأ، ألغيت التفتيش. كانت نهاية مخيبة للآمال للتفتيش.

عند عودتي إلى مركز بغداد للمراقبة والتحقيق، تغير الوضع بشكل كبير. كان ريتشارد بتلر قد وافق على عقد اجتماع مع العراقيين بشأن وثائق جهاز الأمن الخاص. إذا لم نشعر أنا وديان سيمين بأننا نتلقى إجابات كافية، فقد تم تفويضنا بإجراء تفتيش ليلي لمقر جهاز الأمن الخاص. على الفور، أخطرت كريس كوب-سميث بالاستعداد لتفتيش ليلي، بينما توجهت أنا وديان سيمين إلى مقر المراقبة الوطنية، حيث كان حسام أمين ينتظر مع ضابطي جهاز الأمن الخاص المعنيين. ضغطنا على ضابطي جهاز الأمن الخاص للحصول على إجابات حول الوثائق التي كانا يحملانها، والوحدة التي يعملان بها. لم يكن أي منهما متعاوناً. تحدثت حسام أمين، قائلاً إننا يمكن أن نفعل ذلك بالطريقة السهلة، وهي أن يتعاون الضابطان، أو بالطريقة الصعبة، وهي أن تقوم الأونسكوم بإجراء تفتيش ليلي لحل المشكلات. استمروا في المماطلة. أعلنت انتهاء الاجتماع، وأبلغت حسام أمين أننا سنجري تفتيشاً ليلياً. بدا مرتبكاً حقاً. اشتكى قائلاً: "لكنكم قلتم إن تفتيشكم قد انتهى".

أشرت إلى ضابطي جهاز الأمن الخاص. "لقد أعادوا تشغيله للتو." قفز حسام على قدميه، ولعنني. اتهمني بإثارة أزمة عمداً حيث لا توجد أزمة. رفض أي تعاون معي أو مع فريقي. كررت نيتي في التفتيش، ولم يكن أمام حسام خيار سوى أن يهدأ.

قبل منتصف ليل 1 أكتوبر بقليل، قُدت قافلة مكونة من أربع عشرة مركبة عبر نهر دجلة، باتجاه القصر الجمهوري. عندما اقتربنا من سلسلة من نقاط التفتيش بالقرب من القصر، انقسمت قافلتنا عند إشارة مرور وواجهت جنوداً مسلحين من الحرس الجمهوري الخاص، الذين كانوا واضحين أنهم مصدومون من وجودنا.

اضطر أحد كبار المرافقين العراقيين، العقيد باسم، إلى التدخل مباشرة بيني وبين جندي من الحرس الجمهوري الخاص كان يستعد لإطلاق النار عليّ ببندقيته الآلية AK-47. وجه ضابط آخر من جهاز الأمن الخاص مسدسه إلى رأسي. في أسفل الشارع، وجدت مركبة كريس كوب-سميث، التي كانت قد تقدمت، نفسها محاطة بجنود من الحرس الجمهوري الخاص يحملون رشاشات. استغرق الأمر بضع دقائق حتى يهدئ العراقيون الوضع، لكننا في النهاية تمكنا من إعادة التجمع وجمع فريق التفتيش في موقع واحد، قبل تقاطع إشارة المرور مباشرة. في غضون دقائق، وصل عامر رشيد، واقترب مني. سأل: "إلى أين ترغبون في الذهاب، سيد سكوت؟" أشرت إلى الطريق، باتجاه القصر الرئاسي. قال: "يا عزيزي، هذا قصر، وهذا مستحيل." وصلنا إلى طريق مسدود.6 على مدار الساعة التالية، تنازع عامر رشيد وأنا حول تفاصيل المكان الذي أردت الذهاب إليه، بينما فعل طارق عزيز وريتشارد بتلر الشيء نفسه عبر الهاتف. بعد أن برر ريتشارد أفعالي بناءً على الوثيقة التي استولت عليها ديان سيمن، وبخ طارق عزيز بتلر للسماح بتفتيش بناءً على مثل هذه الأدلة الواهية. قال طارق عزيز: "هذا اختبار لتسمم الطعام المستخدم لصدام حسين، لا أكثر." "لا علاقة له بأي أسلحة دمار شامل." اختلف بتلر، وطالب بالسماح للفريق بالمضي قدماً.

للمساعدة في دفع الأمور إلى الأمام، أخبرت عامر رشيد أخيراً بالضبط إلى أين أردنا الذهاب – مبنى الحيا. سأل: "لماذا؟" قلت: "إنه مقر جهاز الأمن الخاص"، وغادر عامر للتشاور. عاد بعد فترة وجيزة.

قال: "يا عزيزي، أنت مخطئ. هذا المبنى فارغ، وليس ما تبحث عنه. لا يمكنني السماح لك بالتفتيش، ومع ذلك، لأن هذا قصر رئاسي، وبالتالي هو محظور عليك. لكنك ترتكب خطأ إذا واصلت الإصرار على التفتيش." نقلت هذه المعلومات إلى الرئيس، الذي تحدث مرة أخرى مع طارق عزيز. سخر نائب رئيس الوزراء العراقي من بتلر، قائلاً إنه إذا أصر على الضغط في هذا الأمر، فلن يُمنع الفريق من الدخول فحسب، بل سيقود هو، طارق عزيز، شخصياً وفداً من الصحفيين إلى مبنى الحيا ليُظهر للعالم أنه "فارغ مثل الاتهامات الكاذبة التي وجهها مفتشوكم". في مواجهة هذا التعنت من جانب

العراقيين، أمر ريتشارد بسحب الفريق، وفي صباح اليوم التالي غادر الأونسكوم
207 إلى البحرين.

الفصل العشرين بدايات خاطئة

أكتوبر-ديسمبر 1997

في ذلك الوقت، نظرت إلى المواجهة في مقر جهاز الأمن الخاص على أنها مجرد رفض آخر للوصول. ربما كانت أكثر مغامرة قليلاً من غيرها، لكنها لم تكن شيئاً يهز الأرض. لقد سلكنا هذا الطريق من قبل مع العراقيين - مرات عديدة. في كل مرة سابقة، وجدنا طريقة للتغلب على الصراع. كنت واثقاً من أن هذه الأزمة ستثبت الشيء نفسه.

أحد أسباب تفاؤلي كان حقيقة أنه، على الرغم من المواجهة، كنا قد انتزعنا اعترافاً مذهباً خلال مقابلاتي مع القائد السابق للحرس الجمهوري الخاص، كمال مصطفى - لقد لعب الحرس الجمهوري الخاص، كما كنت أزعم وأثبتت الحقائق، دوراً رئيسياً في نشاط الإخفاء السابق. كنت أتابع هذه القضية لأكثر من عامين الآن. تذكرت إنكار عامر رشيد و عامر السعدي القاطع - "لم يكن هناك أي تورط للحرس الجمهوري الخاص على الإطلاق في أحداث صيف 1991"، قالوا لي مراراً وتكراراً. كانت هذه الإنكارات، والكم الهائل من الأدلة التي تثبت العكس، هي التي جعلت فكرة احتفاظ العراق بقدرة أسلحة دمار شامل موثوقة. الآن، ولأول مرة، كان العراقيون يعترفون بدور للحرس الجمهوري الخاص. كان هذا اختراقاً مذهباً اعتقدت أنه يمنح الأونسكوم أساساً متيناً لإنهاء تحقيق الإخفاء. مع اعتراف العراق بشأن الحرس الجمهوري الخاص، جاءت القدرة على تفصيل أحداث صيف عام 1991 بدقة - فترة التدمير أحادي الجانب. بمجرد أن نرسم تلك الأحداث بدقة، سيكون لدينا صورة واضحة لما تم تدميره، وكيف تم تدميره، ومن دمره.

كانت هذه هي الحلقة الضعيفة في جميع تحليلات الأونسكوم فيما يتعلق بقدرة عراقية محتفظ بها. إذا صمدت الادعاءات العراقية بشأن التدمير أحادي الجانب، وتم أخذها في الاعتبار في القضية الشاملة "للتوازن المادي" في محاسبة قدرات العراق التسليحية السابقة، فإننا كنا على وشك إيجاد العراق خالياً من أسلحته وبرامجه المحظورة. سيتم نزع سلاح العراق.

من ناحية أخرى، إذا وجدنا أن الأحداث الحقيقية لصيف عام 1991 أظهرت نمطاً مستمراً من الإخفاء والخداع، ومن التدمير غير المكتمل والجهود المبذولة للاحتفاظ ليس فقط بقدرة أسلحة الدمار الشامل، ولكن أيضاً بآلية الإخفاء

المستخدمة لإخفاء هذه القدرة عن المفتشين، فإننا سنعرف أن الادعاءات العراقية بالتدمير الكامل كانت كاذبة. سيتمكن هذا اليقين في المعرفة الأونسكوم من رفض الادعاءات العراقية بثقة، والمطالبة بقوة بأن يقدم العراق إعلانات جديدة ودقيقة، ويدعمها بوثائق قابلة للتحقق.

في الوقت الحالي، كانت الأونسكوم عالقة في المنتصف بين الموقفين: كنا نطالب بإعلان جديد ودقيق مدعوم بوثائق قابلة للتحقق، بينما كنا غير قادرين على إثبات كذب الادعاءات العراقية المتعلقة بصيف عام 1991. كنت أعتقد أن تحقيق آلية الإخفاء كان على وشك التوفيق بين هذين الموقفين مرة واحدة وإلى الأبد. المشكلة الوحيدة هي أنني لم أكن أعرف بعد إلى أي جانب سيقع الاستنتاج النهائي – الامتثال أم عدم الامتثال. لكنني كنت أعرف أنه بفضل سلسلة التفتيشات التي أكملناها للتو، كانت الأونسكوم أقرب من أي وقت مضى إلى التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج. لأول مرة، رأيت ضوءاً في نهاية النفق. لكن السياسة لها طريقة في تحريف الأمور، وكان الوضع بين الأونسكوم والعراق ومجلس الأمن مليئاً بالسياسة. على عكس يونيو الماضي، عندما أثار العرقلة العراقية لتفتيش الأونسكوم 194 استجابة فورية وقوية من مجلس الأمن في شكل القرار 1115، فإن أحداث ليلة 1-2 أكتوبر قوبلت بالصمت. كان هذا غريباً، لأنه وفقاً للقرار 1115، كان من المفترض أن يؤدي أي تقرير عن عدم امتثال العراق من قبل الأونسكوم إلى تطبيق فوري لعقوبات السفر ضد القيادة العراقية. قوبل تقرير الجنود العراقيين الذين يوجهون أسلحة محشوة نحو مفتشي الأونسكوم بغياب تام لأي إجراء.

كان هذا جزئياً لأن بتلر كان قد وعد بالتخلي عن نهج التفتيش "الجنائي" خلال زيارته لبغداد في يوليو 1997، ولأن بعض أعضاء مجلس الأمن كانوا يتعاطفون مع رد العراقيين على التفتيشات العدوانية لمنظماتهم الأمنية الأكثر حساسية. والأهم من ذلك، أن الغموض المحيط بوضع أسلحة العراق كان يناسب أجندة تغيير النظام في الولايات المتحدة بشكل جيد للغاية، ولم يكونوا على وشك إقناع أعضاء مجلس الأمن الآخرين بدعم تفتيشات عدوانية قد توضح صورة أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي ترفع العقوبات. أدركت تدريجياً أنه في هذا المناخ السياسي لن أحصل على الدعم الذي أحتاجه للتحقيق مع جهاز الأمن الخاص وإغلاق ملف الإخفاء.

تعقدت هذه العملية برمتها بسبب حقيقة، كما نقلها لي بيرت، أن ورقتي حول الإخفاء قد تم تكييفها للتو كتقرير استخباراتي رسمي لاستخدامها داخل نظام تحليل الاستخبارات التابع لوكالة المخابرات المركزية. ما تم إعداده كدليل للعمليات الاستقصائية، مفترضاً الوجود الافتراضي لأسلحة محظورة مختلفة، أصبح بدلاً من ذلك أساساً "للحقائق" لمحلي الاستخبارات وصناع السياسات الحكوميين. أخبرني بيرت أن القراءة الأكثر شيوعاً لورقتي كانت الملاحق المتعلقة بالأسلحة والوثائق المخفية. ما كان دائماً مجرد تكهنات أصبح الآن "موقفاً رسمياً للأونسكوم". كان لهذا تداعيات سياسية خطيرة في مواجهة العرقلة العراقية المستمرة: الآن بعد أن كانت الأونسكوم ووكالة المخابرات المركزية تحددان كمية مخزونات الأسلحة الفعلية، اكتسب التهديد العراقي واقعاً كان يفتقر إليه من قبل. إن صياغة ورقة الإخفاء، التي كان الهدف منها أن تكون مسعى مشروعا لدعم نزع السلاح، قد أفسدت العملية برمتها من خلال تمكين أولئك الذين يدعمون استمرار العقوبات وتغيير النظام فيما يتعلق بالعراق بسلاح قوي، ولكنه مصطنع.

بعد أن بذلت القيادة العراقية العليا قصارى جهدها لتلبية المتطلبات المشروعة لتحقيق الأونسكوم في آلية الإخفاء، أدركت بحلول أكتوبر 1997 أنه لا يمكن إرضاء بحث الأونسكوم عن الحقيقة دون المساس بأمن صدام حسين إلى مستوى غير مقبول. بعد انسحاب الأونسكوم 207، اتخذت الحكومة العراقية قراراً بوقف التعاون مع مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة حتى يتم معالجة ما اعتبرته تحيزاً في التكوين (أي عدد كبير جداً من المفتشين الأمريكيين والبريطانيين). ومع ذلك، لم يرغب العراقيون في أن يُنظر إليهم على أنهم يتصرفون بتسرع. لقد انتظروا ببساطة الوقت المناسب للتحرك.

في 6 أكتوبر، أصدر ريتشارد بتلر تقريره نصف السنوي عن عمل الأونسكوم في العراق. كان هذا التقرير مدمراً في انتقاده للعراق، متهماً إياه بتأخير تقديم إعلانات كاملة وعرقلة عمل المفتشين، وكان أحدث مثال على ذلك حادثة الحيا في 1-2 أكتوبر. لم يكشف بتلر أن الوثائق التي عثرت عليها ديان سيمين، في الواقع، ادعى طارق عزيز أنها عينات من اختبارات طعام صدام حسين. في 12 أكتوبر، كتب نائب رئيس الوزراء العراقي رسالة لاذعة إلى رئيس مجلس الأمن، ينتقد فيها تقرير بتلر، ويدين سياسات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة،

ويهاجم مفتشاً واحداً على وجه الخصوص باعتباره تجسيداً لكل ما هو خطأ في الأونسكوم – سكوت ريتير.

كتب طارق عزيز: "المشاكل الأخيرة التي ذكرها الرئيس التنفيذي، في تقريره الأخير، حدثت لفريق التفتيش الذي يرأسه الضابط الأمريكي سكوت ريتير. سكوت ريتير نفسه كان كبير مفتشي فريق التفتيش الذي أوجد المشاكل في يونيو الماضي والتي أدت إلى اعتماد قرار مجلس الأمن 1115"، أشار طارق عزيز.1

أثارت رسالة طارق عزيز صدمة في مجلس الأمن، خاصة بين الأعضاء، بقيادة روسيا وفرنسا والصين، الذين كانوا ينتقدون سياسة أمريكا تجاه العراق، وهيمنة الولايات المتحدة المتصورة على الأونسكوم. ردت الولايات المتحدة على ذلك بالتركيز على مصداقية مجلس الأمن. لقد ركزوا على العملية بدلاً من الجوهر. إذا سُمح للعراق بإملاء شروط نزع سلاحه في مواجهة العديد من قرارات المجلس، فإن المجلس سيفقد أهميته. استمر هذا النقاش ذهاباً وإياباً في أروقة الأمم المتحدة، وبين العواصم الوطنية. في النهاية، فازت الولايات المتحدة – في 23 أكتوبر، أصدر مجلس الأمن القرار 1134، الذي أدان فشل العراق في التعاون الكامل مع المفتشين.

بعد أربعة أيام، كتب ريتشارد بتلر إلى طارق عزيز، مقترحاً أن يلتقي الطرفان لمحاولة إيجاد سبيل للمضي قدماً. في 29 أكتوبر، تلقى بتلر رده: صرح العراقيون أنهم لن يتعاونوا بعد الآن مع أي مفتشين أمريكيين معينين للأونسكوم. ثبت أن هذا خطأ فادح من جانبهم. في اليوم نفسه، أصدر مجلس الأمن بياناً يدين قرار العراق. أرسل الأمين العام، كوفي عنان، وفداً رفيع المستوى إلى العراق لمحاولة إيجاد حل للأزمة، لكن الوفد عاد خالي الوفاض. في 12 نوفمبر، أصدر مجلس الأمن القرار 1137، الذي لم يدين تصرفات العراق فحسب، بل فرض أيضاً عقوبات السفر التي دعا إليها القرار 1115. في اليوم التالي، أمرت الحكومة العراقية جميع مفتشي الأونسكوم بمغادرة العراق في غضون أربع وعشرين ساعة، مما أثار بياناً آخر بالإدانة من رئيس مجلس الأمن. كان الوضع يخرج عن السيطرة بسرعة.

بينما كانت هذه الدراما تتكشف، لم يتوقف العمل في الأونسكوم. كانت المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية المتعلقة باهتمام العراق بالشركة الرومانية، "أيروفينا"،

قد لفتت انتباه جهاز الاستخبارات البريطاني (MI6). في أواخر أكتوبر 1997، تلقيت اتصالاً من "صياد الذباب"، رئيس محطة MI6 في نيويورك، الذي أبلغني أن MI6 لم توافق فقط على الاتصال برومانيا بشأن هذه القضية، بل أرادت أيضاً أن تأخذ تعاوننا خطوة أخرى إلى الأمام، مقترحة أن أسافر إلى بوخارست لأقدم القضية بنفسني نيابة عن الأمم المتحدة.

كنت أفقد صبري مع اللعبة الدبلوماسية من حولي، وكنت حريصاً على المضي قدماً في بعض أعمال نزع السلاح القائمة على الأدلة الصحيحة. غادرت نيويورك في 3 نوفمبر، متجهاً إلى بوخارست عبر فرانكفورت. استقبلتني عند نقطة تفتيش الهجرة "الآنسة موني بيني"، موظفة محطة MI6 في رومانيا. قادتني إلى مقر إقامة رئيس محطة MI6 (المشار إليه هنا باسم "البائع")، الذي كان يعمل في رومانيا تحت غطاء دبلوماسي.

في منزلهم، تناولت وجبة مع "البائع" وزوجته (عميلة سابقة في MI6 نفسها حتى تم تهميشها بسبب ولادة طفلهما). كان "البائع" رجلاً طويلاً، نحيفاً في منتصف الثلاثينيات من عمره، بشعر داكن. كانت زوجته أيضاً طويلة جداً، وملفتة للنظر تماماً. مع ابنهما حديث الولادة، وشفتيها المتواضعة، بدوا أشبه بعائلة متوسطة الطبقة عادية تعيش حياة مستقرة، ولكن غير مبهرة. لكن هذه الصورة سرعان ما تغيرت، مع حقيقة أنني كنت أتعامل مع عميل MI6 ينفذ سياسة بلده الأمنية القومية، وليس ممثلاً تجارياً يروج لخط إنتاج معين. بعد الوجبة، اصطحبني "البائع" إلى فندقي، إنتركونتيننتال بوخارست، حيث سجلت الدخول. من هناك، قادني إلى منشأة خارج مطار بوخارست، وهي داتشا غير مميزة مخبأة في بستان من أشجار الصنوبر والأشجار النفضية المختلطة. كان هذا منزلاً آمناً لمكتب مكافحة الاستخبارات الأجنبية التابع لجهاز المخابرات الخارجية (SIE).

التقي "البائع" وأنا بضابطي استخبارات رومانيين رفيعي المستوى، قادانا إلى الداتشا، إلى غرفة مؤتمرات ذات جدران خشبية، كاملة بنوافذ أحادية الاتجاه ومرافق لتسجيل المحادثات. كانت هناك طاولة سوداء السطح، محاطة بأربعة كراسي. كانت الغرفة مفروشة بشكل بسيط بخلاف ذلك. وُضعت زجاجة ماء معدني، مع بعض الأكواب، في منتصف الطاولة. لم يمض وقت طويل قبل ذلك، كان هذا المبنى تحت سيطرة نيكولاي تشاوشيسكو.

لوح الرومانيون بقطعة ورقة، تقرير من مقر MI6 في لندن يفصل مهمتي وما هو مطلوب. قال مدير مكافحة التجسس: "لقد قرأنا رسالتكم". "نحن مستعدون للتعاون على كل مستوى مع اللجنة الخاصة والمملكة المتحدة." نظر إلى زميلته. "ترغب رومانيا بشدة في أن تصبح عضواً لا يتجزأ من حلف الناتو، وعلى هذا النحو، نفهم أننا بحاجة إلى العمل وفقاً لمعايير السلوك والقانون الدولي التي تستلزمها هذه العضوية."

قدم "البائع" للرومانيين إحاطة أكدت على الوضع الحالي بين العراق ومجلس الأمن. وقال إن هذا الوضع يملي عملية سريعة لاعتراض الصواريخ العراقية، وهو إجراء يمكن أن تستخدمه الأونسكوم وحلفاؤها كوسيلة ضغط لتحقيق أقصى استفادة داخل مجلس الأمن. وأشار "البائع" كذلك إلى أنه بينما كانت رومانيا قد تعاونت بالفعل في اعتراض المواد والمعدات المخصصة للعراق (تعاون لم أكن على علم به)، فإن اللجنة الخاصة رغبت في دعم إضافي حتى يمكن تحديد شبكة المشتريات العراقية المرتبطة بها وإنهاؤها. وأشار "البائع" مرة أخرى إلى أن هذا الإجراء مطلوب بسرعة، نظراً لتطور الأزمة بين الأمم المتحدة والعراق. أشار رئيس محطة MI6 إلى أن أفضل نهج سيكون عملية سرية ثلاثية الأطراف مصممة للحصول على معلومات تتعلق بجهود الشراء العراقية هذه في رومانيا. ويمكن للجنة الخاصة، المسلحة بهذه المعلومات، أن تكشف بعد ذلك عن نشاط الشراء السري العراقي هذا، والذي كان محظوراً بموجب قرار مجلس الأمن. وقال "البائع" إن هذا الكشف يجب أن يتم تنسيقه بطريقة تحقق أفضل النتائج العملياتية والسياسية لجميع الأطراف المعنية. ويمكن تحديد الآلية المحددة للكشف عن أي معلومات يتم الحصول عليها من خلال مثل هذه العملية في وقت لاحق. كانت المشكلة الحالية هي الحصول على معلومات تتعلق بالشركة الرومانية، "أيروفينا"، التي تم تحديد تورطها مع العراق. في هذا، قال "البائع"، يعتقد أن الحكومة الرومانية هي القناة الوحيدة المتاحة.

كان "البائع" يعمل وفق نص محفوظ لم يحدد أهداف أي تعاون بين المملكة المتحدة ورومانيا واللجنة الخاصة فحسب، بل قدم لمحة عن ما كان يدفع القرار البريطاني لمساعدة الأونسكوم في هذا الجهد. كنت أركز على جانب نزع السلاح من هذه العملية. بدا البريطانيون يركزون على الجوانب السياسية. إذا نجح هذا التعاون، كان البريطانيون يأملون في استخدام النتائج للتغلب على أي زخم كان

العراقيون يكتسبون في الأمم المتحدة. بدا أن البريطانيين يلقون عضوية الناتو كحافز، لكنني كنت أريد فقط أجزاء الصواريخ.

اتفق الرومانيون مع عميل MI6 على أن هذا مشروع يستحق الدعم. وقالوا إنهم سيبدأون مراقبة سرية فورية لشركة "أيروفينا". ومع ذلك، افترضوا إلى أي معلومات استخباراتية محددة حول الشخصيات التي يُعتقد أنها متورطة. كان الرومانيون سعداء بإجراء تجنيد سريع لفرد متورط (أي استخدام الابتزاز) بغرض الحصول على وثائق ومعلومات أساسية أخرى، لكنهم احتاجوا إلى نقطة بداية، اسم. كانت مهمتي هي تقديم واحد. من جانبهم، وافق البريطانيون على تقديم مساعدة فنية للرومانيين من شأنها أن تمكن جهاز المخابرات الخارجية (SIE) من عزل وتسجيل وتقييم اتصالات "أيروفينا" والعراقيين، بالإضافة إلى مساعدة أخرى في مراقبة الوفد العراقي سرّاً أثناء وجوده في رومانيا.

في اليوم التالي، سافرت إلى تل أبيب، حيث رتبت اجتماعاً مع موشيه بونكوفسكي في 6 نوفمبر. في الاجتماع، ضغطت على الإسرائيليين للحصول على آخر معلومة كانت الرومانيون بحاجة إليها للمضي قدماً. في البداية، تردد موشيه بونكوفسكي، لأن تقديم أكثر مما قدموه بالفعل يمكن أن يعرض مصادر استخبارات إسرائيل الحساسة للخطر. وصل طلبي إلى مدير الاستخبارات، اللواء أيلون، الذي وافق على طلبي مع رئيس الوزراء، وفي غضون ساعات حصلت على الإجابة التي كنت أحتاجها: الاتصال الروماني لصفقة الكرامة كان المدير التجاري لشركة "أيروفينا"، شخص يدعى دوميترو تودوريكا.2

عدت إلى لندن، وفي 8 نوفمبر أبلغت عن "اكتشافي" إلى "الدون" وضباط MI6 الآخرين في اجتماع عقد في مقر MI6. وهكذا ولدت عملية "إير باج" (Air Bag)، ربما تكون العملية الاستخباراتية الأكثر تميزاً وتعقيداً التي قام بها مفتشو الأسلحة التابعون للأمم المتحدة. بالعودة إلى السيد تودوريكا، تمكن الرومانيون، بمساعدة MI6، من العثور على شخص مقرب من الصفقة العراقية، والذي، مع الضغط المناسب، وافق على التعاون. كان فهمي أن هذا الفرد كان متورطاً في بعض الممارسات التجارية المشبوهة التي تنطوي على سرقة ممتلكات حكومية، وعندما أعطي الخيار بين التعاون أو الذهاب إلى السجن لفترة طويلة، اختار التعاون. تمكن البريطانيون، من خلال مصادرهم الأردنية، من اختراق مكاتب "الروغ للمنشآت" في عمان، وهي شركة الواجهة للمشتريات التي حددها

الإسرائيليون على أنها متورطة في الصفقة الرومانية. مرة أخرى، تم تحديد رجل أعمال أردني يقدر المال أكثر من الولاء، وقدم له العرض المناسب. أصبح لدينا الآن جميع عناصر العملية جاهزة. كل ما كنا نحتاجه هو أن يسافر الوفد العراقي إلى رومانيا.

بينما كنت أضغط على الجبهة الرومانية، كان الوضع المتعلق بالأونسكوم والعراق يزداد سوءاً. بحلول 20 نوفمبر، بلغت الأزمة بين مجلس الأمن والعراق ذروتها، حيث أرسلت الولايات المتحدة ست قاذفات قنابل ثقيلة من طراز B-52 إلى قاعدة ديبغو غارسيا في المحيط الهندي، على مسافة قريبة من العراق. حاولت الحكومة الروسية التوسط لحل. بدعم كامل من وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين أولبرايت، جعل الروس العراقيين يتراجعون، وفي 20 نوفمبر أعلنوا أن العراق سيتعاون مرة أخرى مع جميع مفتشي الأونسكوم – بما في ذلك الأمريكيون.

في مقابل هذا التنازل، أمر مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة للجنة الخاصة لمناقشة حالة عمل الأونسكوم، مع إمكانية تعديل ولاية ومنهجية المفتشين. كانت الوفود الفرنسية والروسية والصينية تعمل معاً لمهاجمة الهيمنة الأمريكية على الأونسكوم، والتي كانوا ينظرون إليها بشكل متزايد على أنها ذراع للسياسة الخارجية الأمريكية. خرجت ولاية الأونسكوم في النهاية سليمة من هذه المعركة، ولكن بالكاد.

كنت حريصاً على إعادة فريق تحقيق الإخفاء إلى العمل حتى نتمكن من المضي قدماً بحزم. لكن الفريق كان خاملاً منذ سبتمبر. كنت بحاجة إلى مساعدة في إعادته إلى المسار الصحيح. لقد خضعت علاقتي مع تشارلز دولفر، خلال هذه الفترة، لتحول غريب. بينما كنت في الماضي أعمل بمفردي إلى حد كبير، وبإشراف محدود، فإن الوضع الحالي، بطابعه السياسي الثقيل، فرض عليّ اللجوء إلى دولفر للمساعدة. العداء الذي كان قائماً في الربيع الماضي، في أعقاب مواجهتي له بشأن محطة الاتصالات السرية لوكالة المخابرات المركزية التي تعمل في بغداد تحت غطاء الأونسكوم، قد أفسح المجال أولاً لهدنة، بينما كنت أبنى فريق تحقيق الإخفاء وأنشره في العراق، ثم لتحالف، في أعقاب أزمة 1 أكتوبر خارج مقر جهاز الأمن الخاص عندما وجد دولفر وأنا أنفسنا في مواجهة هجمات معادية لأمريكا.

لقد أصبحت، بضربة غريبة من القدر، "أمريكياً" مرة أخرى في نظر واشنطن. لقد جعل القبول الرسمي لـ "ورقة الإخفاء" الخاصة بي من قبل وكالة المخابرات المركزية من الانتقاص مني شيئاً من الماضي. لقد قبلت وكالة المخابرات المركزية، في الوقت الحالي، ما اعتقدت أنه استنتاجاتي حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، دون قبول السياق الذي تم فيه التوصل إلى هذه الاستنتاجات، وما كان القصد الأصلي عند استخلاص هذه النتائج.

فجأة، في هذا الوقت من الأزمة، أصبحت مفيداً سياسياً للولايات المتحدة مرة أخرى. كنت أمريكياً بارزاً في قلب أزمة مع العراق يمكن تصويره بشكل مشروع على أنه يعمل ليس من أجل المصالح الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، بل من أجل الأمم المتحدة. احتاجت الولايات المتحدة إلى استيعاب شرعيتي دون المساس بسياستها. سيتم دعم عملي مع الأونسكوم لأن عدم دعمه سيعتبر استسلاماً للعراقيين. لكن هذا كان دعماً "سطحياً"، للعملية فقط. جوهر عملي – التفتيشات القائمة على المواجهة والمصممة لكسر آلية الإخفاء – لم يكن ليتم تبنيه. هذه، بعد كل شيء، هي التي أوصلت العالم إلى ما كان عليه في ذلك الوقت فيما يتعلق بالعراق.

حاولت قصارى جهدي أن أنأى بنفسني عن هذه المناورات السياسية. كانت وظيفتي هي التفتيش، وقد وجهت انتباهي إلى إعادة كريس كوب-سميث وعنصر تحقيق الإخفاء إلى العمل في أقرب وقت ممكن. "العودة إلى العمل" تعني إجراء تفتيشات للمواقع الحساسة المصممة لإطلاق نوع النشاط الذي أردنا استغلاله من خلال عملية اعتراض الاتصالات الخاصة بعنصر جمع المعلومات الخاص. كنت أعلم أن هذا كان وقتاً حساساً سياسياً للأونسكوم، لكنني كنت أعلم أيضاً أن الوقت ينفد فيما يتعلق بمسألة تفتيشات آلية الإخفاء بأكملها. في 20 نوفمبر، مباشرة بعد أن أعلن الروس عن اتفاقهم الذي توسطوا فيه مع العراق، قمت بصياغة مذكرة للرئيس التنفيذي.

أوصيت بسلسلة من التفتيشات مدتها ثلاثة أيام، تبدأ في 22 نوفمبر، تستهدف معسكرات الحرس الجمهوري الخاص المعروفة في منطقة بغداد. وافق ريتشارد بتلر، وكان الشرط الوحيد هو أن التفتيشات لن تبدأ حتى 25 نوفمبر، لمنح الرئيس وقتاً للتنسيق مع الولايات المتحدة بشأن التداعيات السياسية لمثل هذه

التفتيشات. سواء كان ذلك للأفضل أو للأسوأ، فقد وجدت الأونسكوم والأمريكيون قضية مشتركة ضد العراق.

كان كريس كوب-سميث وفريقه جاهزين للعمل بحلول 24 نوفمبر. لقد جمع خبراء صواريخ وكيمائيات وبيولوجيا من موظفي المراقبة في مركز بغداد للمراقبة والتحقق بالإضافة إلى فريق تحقيق الإخفاء الأساسي، وكان الجميع في وضع الاستعداد، ينتظرون أمر "الانطلاق" من نيويورك. كنت أعرف جيداً كيف كان الشعور بالجلوس في بغداد، ومشاهدة الساعات تمر، بينما كانت نيويورك تتردد.

بعد ثلاث ساعات وعدة محادثات مع كوب-سميث، لم يظهر ريتشارد بتلر بعد. لقد تجاوز الوقت منتصف الليل في بغداد. أخيراً، تلقيت مكالمة من سكرتيرة بتلر. قالت: "الرئيس يود رؤيتك". لم تكن الأخبار جيدة. قال: "لقد طلبت مني وزيرة الخارجية [مادلين أولبرايت] عدم إجراء تفتيش مواقع الحرس الجمهوري الخاص التي اقترحتها." "إنها تعتبر مثل هذه التفتيشات استفزازية للغاية في هذه المرحلة، خاصة بالنظر إلى تعهدها مع يفيغيني بريماكوف." كانت الوزيرة أولبرايت قد أعطت كلمتها لبريماكوف، وزير الخارجية الروسي في ذلك الوقت، بأن الأونسكوم لن تفعل شيئاً لتخريب إنجاز الدبلوماسية في تأمين الاتفاق الذي توسط فيه الروس مع العراق – حتى لو كان ذلك يعني عرقلة العمل المشروع للأونسكوم.

وقفت هناك، مذهولاً. "سيدي الرئيس، الغرض الأساسي من وجود فريق تحقيق الإخفاء في بغداد هو أن يكون استفزازياً حتى نتمكن من الكشف عن أدلة الإخفاء. المفهوم لا يعمل إذا كان الفريق ثابتاً، أو مقتصرًا على المساعدة في مراقبة التفتيشات. لقد خاطرت بمخاطرة كبيرة بنشر هذا الفريق؛ دعوهم يقومون بعملهم."

ظل بتلر ثابتاً. "الولايات المتحدة لن تدعم تنفيذنا لمثل هذه التفتيشات في هذا الوقت، سكوت. أعلم مدى أهمية أن يكون فريقك نشطاً، لكن عليهم الانتظار حتى لحظة أقل حساسية سياسياً."

كان كوب-سميث وفريقه يشعرون بالإحباط المتزايد، متلهفين للقيام بعملهم، ومع ذلك يتم منعهم مراراً وتكراراً. بالنسبة للفريق، كان وجودهم في العراق مضيعة هائلة للوقت والجهد. وافقت، لكنني لم أكن مستعداً للاستسلام دون قتال. إذا

سمحت لفريق تحقيق الإخفاء بالعودة الآن، فإنني سأحكم على مفهوم تحقيق الإخفاء بالموت، ومعه تحقيق آلية الإخفاء بأكمله. كنت أعلم في قلبي أننا كنا قريبين من إنهاء هذا الأمر. جهد منسق، مع الدعم المناسب، إما سيثبت أن العراقيين قد نزعوا سلاحهم كما قالوا، أو أنهم يحتفظون بمواد وأسلحة محظورة. على الرغم من رغبتني في أن أكون عدوانياً، إلا أن ريتشارد بتلر ظل مشلولاً حتى قرر مجلس الأمن ما يريد فعله بشأن العراق. التقى بتلر بالمجلس طوال يوم 6 ديسمبر، وبشكل خاص مع الممثلين البريطانيين والأمريكيين. حصل أخيراً على أوامره: الذهاب إلى بغداد، والضغط بقوة على العراقيين لحل القضايا المتعلقة بوصول المفتشين إلى المواقع الحساسة.

كان تشارلز دولفر مبتهجاً بزيارة بتلر المرتقبة. قال لي خلال استراحة في الاجتماعات: "يمكننا أخيراً التخلص من هذه الأساليب اللعينة للمواقع الحساسة". كان دولفر، مثل بقية الحكومة الأمريكية، يحتقر الاتفاق الذي توسط فيه إيكوس. كانت أساليب تفتيش المواقع الحساسة (انظر الفصل الثالث عشر) تعتبر عائقاً أمام أهداف السياسة الأمريكية. سمحت هذه الأساليب بالتحكم في عملية التفتيش، من قبل العراقيين ومن قبل المفتشين. على الرغم من الصعوبات التي واجهتها الأونسكوم مع العراق منذ يونيو 1996 فيما يتعلق بالتفتيشات، لم يكن من الممكن تحقيق أي من الإنجازات في دفع قضية الإخفاء دون أساليب التفتيش. لم يكن ليُسمح للأونسكوم بالوصول إلى المواقع والمنظمات التي وصلت إليها لو حاولت الوصول بفريق مكون من خمسين، مقابل الأربعة المسموح بهم بموجب الأساليب. هدد نجاح هذه التفتيشات في دفع العراق أقرب إلى نزع السلاح سياسة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بفرض عقوبات دائمة. قال دولفر: "البريطانيون والأمريكيون يضغطون بقوة على بتلر لإلغاء الاتفاق بأكمله والتمسك بالمفهوم الأصلي لتفتيشات 'في أي وقت وفي أي مكان'".

أكد بتلر ذلك. في نهاية يوم 6 ديسمبر، استدعاني بتلر إلى مكتبه. "أحتاج إلى تفتيش جاهز للذهاب إلى العراق في غضون أسبوع. يجب أن يكون قاسياً، وفعالاً، ومشروعاً. يجب أن يصمد أمام تدقيق أصدقاء العراق في المجلس، ومع ذلك لا يزال لديه ما يكفي من القوة للضغط على العراق بشأن المواقع الحساسة والرئاسية."

قلت إنني أستطيع فعل ذلك، وإنني سأعد خطة بحلول ظهر اليوم التالي. قررت أن أحد المواقع الرئيسية التي سيتم تفتيشها هو مقر جهاز الأمن الخاص. لقد تلقينا معلومات استخباراتية جديدة من منشق يسيطر عليه الولايات المتحدة حول أنفاق وممرات تحت الأرض مرتبطة بمنشأة مقر جهاز الأمن الخاص يُزعم أنها تستخدم لتخزين أسلحة محظورة. لم أكن مقتنعاً بشكل مفرط بهذه المعلومات، لكنني شعرت أنه بما أن التفتيش الذي تم إحباطه لهذه المنشأة في 1 أكتوبر قد بدأ هذه الأزمة بأكملها، فمن العدل أن ندرج هذا الموقع الآن كجزء من أي جهد تفتيش مصمم لتأكيد حق الوصول الذي كنا ندافع عنه.

كان جوهر التفتيش الحقيقي، من وجهة نظر نزع السلاح، يركز على هدفين آخرين: قصر جبل مكحول الرئاسي، وديوان الرئاسة في وسط بغداد. منذ تفتيشنا لمنطقة تكريت في يونيو، خلال الأونسكوم 194، كنا نتلقى تقارير استخباراتية من الولايات المتحدة حول قيام مكتب الأمن الخاص في تكريت بعملية رد فعل سريع استجابة لذلك التفتيش، تضمنت نقل مواد إلى محيط مجمع قصر جبل مكحول الرئاسي لأغراض السلامة.

لقد حاولنا، وفشلنا، في الوصول إلى جبل مكحول في سبتمبر، خلال الأونسكوم 207. الآن، مع دعم مجلس الأمن لنا، اعتقدت أن هذا سيكون الموقع المثالي لاختبار ما إذا كان العراقيون سيسمحون لنا بالوصول إلى المناطق الرئاسية أم لا. وهذه المرة، كان هناك تطور. كانت وكالة استخبارات الدفاع، من خلال خدمة الاستخبارات البشرية التابعة لها، قد علمت بوجود منشق عراقي تحت سيطرة الاستخبارات الألمانية.

وفقاً لهذا المنشق، وهو مهندس، كان هناك شبكة من الأنابيب تحت الأرض مثبتة داخل محيط جبل مكحول، وكانت هذه الأنابيب، التي يمكن الوصول إليها من خلال أغطية كبيرة تشبه فتحات الصرف الصحي، تستخدم من قبل العراقيين لتخزين صناديق الوثائق لإبعادها عن مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وما زاد من مصداقية قصة المنشق كانت صور الأقمار الصناعية لوكالة المخابرات المركزية لرافعة متحركة تعمل بالقرب من المكان الذي قيل إن أحد مداخل فتحات الصرف الصحي يقع فيه. نظرياً، كانت هذه المعلومات الاستخباراتية في أفضل حالاتها: معلومات بشرية تفصل النشاط، وصور توحى بحدوث مثل هذا النشاط.

لقد استقبلنا المعلومات بالمزيج المعتاد من الإثارة والشك الذي صاحب كشف المعلومات الاستخباراتية البشرية، أو "هيومننت". فمُنذ أن قادت معلومات من "المصدر المنشق 385" تفتيش الأونسكوم 16 إلى الأرشيف المخفي للوثائق المتعلقة بالأسلحة النووية في سبتمبر 1991، لعبت "هيومننت" دوراً مهماً في تشكيل عمل المفتشين. في أعقاب عاصفة الصحراء مباشرة في عام 1991، كان هناك تدفق للمنشقين العراقيين الذين ادعوا أنهم متورطون في برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية. بعض هؤلاء المنشقين، مثل DS-385، كانوا حقيقيين. أثبت آخرون أنهم أقل مصداقية. ومع ذلك، بحلول عام 1992، تباطأ تدفق المنشقين إلى حد كبير، وبحلول عام 1993 توقف تماماً.

ثم، في عام 1994، حدث ارتفاع في عدد الانشقاقات من العراق من قبل أشخاص يدعون أنهم جزء من برامج الأسلحة العراقية. ومع ذلك، تعاملت وكالة المخابرات المركزية مع هؤلاء المنشقين الجدد بشك كبير، معتقدة أن العديد منهم عملاء مزدوجون "معلقون" من قبل جهاز المخابرات العراقي في محاولة لمعرفة المزيد عن كيفية تلقي الأونسكوم للمعلومات التي تدخل في تخطيط أنشطة التفتيش. كانت النتيجة النهائية أنه بحلول صيف عام 1995، جفت "هيومننت" كمصدر للمعلومات المفيدة لمفتشي الأسلحة تقريباً.

تغير هذا الوضع بشكل كبير في أغسطس 1995، مع انشقاق حسين كامل، صهر صدام حسين. أثبت حسين كامل نفسه، من خلال استجوابه من قبل رولف إيكبوس وآخرين، أنه مصدر معلومات بشرية مثير للاهتمام، حيث ادعى أن العراق دمر أسلحة الدمار الشامل في عام 1991 وأن العراق كان منخرطاً بنشاط في إخفاء أسلحة الدمار الشامل، اعتماداً على الجمهور. كانت فترة حسين كامل كمصدر معلومات بشرية قصيرة الأجل، حيث بقي حقه في وابل من الرصاص بعد فترة وجيزة من عودته إلى العراق في أوائل عام 1996. لكن حسين كامل أحضر معه منشقاً آخر، عز الدين المجيد، ضابطاً سابقاً في الحرس الجمهوري الخاص لصدام، والذي لعب دوراً مركزياً في إخفاء المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل عن الأونسكوم في صيف عام 1991. بالنظر إلى أن الحكومة العراقية كانت قد نفت أي تورط من هذا القبيل في نشاط الإخفاء من قبل الحرس الجمهوري الخاص، كان عز الدين مصدراً لا يقدر بثمن للمعلومات. لقد قُدت شخصياً جهود الأونسكوم لاستغلال عز الدين، حيث التقيته في الأردن في

مايو 1996، ولاحقاً في منزل آمن لوكالة المخابرات المركزية في واشنطن خلال سبتمبر 1996. كانت معلومات عز الدين لا تقدر بثمن في مساعدة الأونسكوم على إجبار الحكومة العراقية على الاعتراف أخيراً بالدور الذي لعبه الحرس الجمهوري الخاص في إخفاء أسلحة الدمار الشامل عن المفتشين في صيف عام 1991، وهو ما اعترف به كمال مصطفى، القائد السابق للحرس الجمهوري الخاص، لي في مقابلة في سبتمبر 1997.

لم يكن عز الدين هو المصدر البشري الوحيد الذي كانت الأونسكوم تعمل معه بعد عام 1995. ففي عام 1996، شاركت الحكومة الإسرائيلية معي وجود شبكة عملائها الخاصة في بغداد، وسمحت لي بإرسال أسئلة إليهم عبر متعاملهم الإسرائيليين. وقد طورت أنا وجهاز الأمن السري الهولندي (BVD) علاقة سمحت لي بالوصول إلى مجموعتهم الخاصة من المنشقين العراقيين. وقد أثبت أحد هؤلاء المنشقين على وجه الخصوص، الذي يحمل الاسم الرمزي "فولكروم"، فائدة كبيرة. وقد أتاح جهاز الأمن السري الهولندي "فولكروم" للأونسكوم بعد محاولة تمرير معلوماته إلى الأونسكوم عبر وكالة المخابرات المركزية. وعندما فشلت وكالة المخابرات المركزية في تسليم المعلومات بشكلها الكامل، تولى جهاز الأمن السري الهولندي الأمور بنفسه، وأصبحت أنا القناة الرئيسية لهذه العلاقة الجديدة للمعلومات البشرية. ومن النتائج الثانوية للتعاون مع الهولنديين كان تجنيد مهندس صواريخ باليستية عراقي، يُعرف باسم "المصدر أ"، والذي استجوبته في الأصل في عمان، الأردن، في أغسطس 1996. وعندما ظهر لاحقاً كلاجئ في أوروبا، اقتربت من جهاز الأمن السري الهولندي بشأن قيمته المحتملة كمصدر استخباراتي، وتولى جهاز الأمن السري الهولندي رعايته. وقد قدم المصدر أ كمية كبيرة من البيانات القيمة حول الجهود العراقية الجارية في مجال الصواريخ الباليستية، بعضها كان ذا صلة مباشرة بعملية "إير باج" الجارية التي تتضمن الجهود العراقية في رومانيا. حتى جهاز الاستخبارات البريطاني (MI6) انخرط في اللعبة، حيث زودني بقائمة تسوق لعملائه العراقيين، جزء من شبكة الوفاق الوطني العراقي التابعة لإياد علاوي، كل منهم محدد باسم رمزي وبيانات بيوغرافية أساسية ("عميل مخابرات سابق لديه بعض الخبرة في الخارج"، وما إلى ذلك)، وسمح لي بتقديم أسئلة لكل مصدر للإجابة عليها.

منذ عام 1993، كانت وكالة المخابرات المركزية تعمل مع أحمد الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي في معالجة وتقييم المنشقين الذين خرجوا من العراق ودخلوا الجيب الذي تسيطر عليه وكالة المخابرات المركزية في كردستان. بعض هذه المصادر بدت جذابة ظاهرياً، ولكن عند الفحص الدقيق، قررت وكالة المخابرات المركزية أنها إما عمليات احتيال صريحة أو "عملاء مزدوجون معلقون" تسيطر عليهم المخابرات العراقية. عزز أحمد الجلبي بيئة الشك وعدم الثقة في وكالة المخابرات المركزية بشأن المنشقين العراقيين من خلال فبركة "مصادره" الخاصة وإدخالها في تيار المنشقين الذين تعالجهم وكالة المخابرات المركزية. كان الجلبي يتابع بعناية ما كانت وكالة المخابرات المركزية تبحث عنه في المنشق، وكان يعد "منشقيه" بعناية، ويمنحهم قصصاً غلافية ومعلومات تجعلهم يبدوون جذابين وموثوقين لوكالة المخابرات المركزية. لكن وكالة المخابرات المركزية سرعان ما تنبعت إلى ألعاب الجلبي، وسرعان ما فقد زعيم المعارضة العراقية حظوته.

ظل الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي يتربصان في الخلفية، محاولين ترويج معلوماتهما المضللة لأي مصدر متعاطف. لفتت رسالته المناهضة لصدام انتباه السياسيين المحافظين في الولايات المتحدة، الذين استخدموا "معلومات" الجلبي لتعزيز حجتهم بأن إدارة كلينتون كانت غير فعالة في احتواء طموحات صدام حسين في أسلحة الدمار الشامل. من خلال هذا الرابط المحافظ، تم تقديم الجلبي إلى جوديث ميلر، صحفية في نيويورك تايمز، وإلى تشارلز دولفر، نائب الرئيس التنفيذي للأونسكوم. كان دولفر، وهو مصدر "خلفي" طويل الأمد لجوديث ميلر (كانوا يتناولون وجبات غداء طويلة حيث كان دولفر يزودها بـ "معلومات داخلية" غير رسمية حول ما كان يحدث خلف الكواليس في الأونسكوم والعراق)، مقتنعاً بأن الجلبي كان منجماً من البيانات المفيدة التي كانت الأونسكوم في أمس الحاجة إليها. في أكتوبر 1997، استدعاني دولفر إلى مكتبه، وأبلغني برغبته في إقامة اتصالات مع الجلبي. طُلب مني أن أتولى قيادة هذا الجهد.

بعد فترة وجيزة من هذا الاجتماع، أبلغت عن المنشق الذي يُزعم أنه يعرف عن جبل مكحول، وأرسلت بيل، محلل الاستخبارات السابق في قوة دلتا، إلى ألمانيا للقاءه واستجوابه. على الرغم من أنني ظلت متشككاً بشأن مصادر الاستخبارات البشرية لوكالة المخابرات المركزية، إلا أنني كنت مستعداً لتجربة أي شيء قد

يدفع عمليات التفتيش إلى ما وراء جمودها الحالي. في النهاية، قدم المنشق بعض الخيوط التي اعتقدنا أنها قد تكون مفيدة لتفتيش 218.

في 7 ديسمبر، قدمت خطة التفتيش إلى ريتشارد بتلر للموافقة عليها. وقع على جميع المواقع المقترحة، مع تحفظ واحد: سيتمنع عن توقيع وثائق NIS الفعلية، "أوامر التفتيش" التي تخول المفتشين التفتيش، في انتظار نتائج اجتماعاته المقررة مع طارق عزيز في بغداد. كان عليّ نشر الفريق في البحرين، وتجميع الفريق، وبدء التدريب، والانتظار.

بدا بتلر راضياً عن استعداداتي. قال: "لقد أخبرتك أننا سنضرب عندما يحين الوقت المناسب. الوقت الآن. سيكون تفتيشك اختباراً حاسماً لرغبة العراق في الالتزام بتعهداته. خطأ سعيداً." اتصلت بكريس كوب-سميث، وأخبرته أننا عدنا إلى العمل. لقد أصبح التفتيش الجديد، الذي سيطلق عليه الأونسكوم 218، حقيقة واقعة للتو.

كما هو مخطط، سافر ريتشارد بتلر ووفده إلى بغداد. كان بتلر مسلحاً ببيان رئيس مجلس الأمن الصادر في 3 ديسمبر، والذي تم صياغته بعناية من قبل البريطانيين والأمريكيين ليكون قاسياً بشكل استثنائي بشأن مسألة وصول فريق التفتيش. كان عليه الذهاب إلى بغداد والتأكيد على موقف المجلس للعراقيين – دعوا الأونسكوم تفتش، وإلا. كان فريقنا، الأونسكوم 218، ينتظر في الكواليس لاختبار نتائج زيارة ريتشارد.

عُقد الاجتماع الحاسم صباح يوم 15 ديسمبر، في قاعة كبيرة بمبنى وزارة الخارجية. لم يضيع ريتشارد بتلر وقتاً في الوصول إلى جوهر المسألة، وهي قضية الوصول إلى المواقع الحساسة. قال بتلر: "من وجهة نظر اللجنة، لم تعمل هذه الأساليب بشكل مرضٍ... لقد تم وضعها لسبب وجيه هو الرغبة في إظهار الاحترام لمخاوف الأمن القومي العراقي. لست متأكداً إلى أي مدى قامت بذلك العمل بشكل جيد. لكنني متأكد من أنها لم تقم بعملنا بشكل جيد. لقد تم تطبيقها بطريقة قللت من مصداقية تفتيشاتنا ومنعتنا من تقديم تقارير مرضية."

صمت طارق عزيز، منتظراً بتلر أن ينهي حديثه. تابع بتلر: "فيما يتعلق بالوثيقة نفسها، ما ظهر منذ أن قدمها لكم الرئيس إيكبوس هو أن هناك عدداً متزايداً من المواقع التي احتجنا إلى الذهاب إليها حيث لم تكن المسألة تتعلق بعدم عمل هذه

الوثيقة، بل بأن العراق قال إنها لا تنطبق عليها، وأن تلك المواقع خارج نطاق وثيقة الأساليب."

أوضح طارق عزيز في رده أنه بينما كان العراق مستعداً لإظهار بعض المرونة فيما يتعلق بتفتيشات مواقع الأمن القومي، إلا أنه فيما يتعلق بالمواقع الرئاسية والسيادية، كان الموقف العراقي واضحاً: لا تفتيشات.

ضغط ريتشارد بتلر للحصول على توضيح. هل كان طارق عزيز يقول إن المواقع الرئاسية محظورة على المفتشين؟ كان طارق عزيز قاطعاً. "نعم." كان العراق يتخذ موقفاً متشدداً.

لكن بتلر فعل شيئاً غير عادي تماماً – لقد تراجع. بينما كان تشارلز دولفر يستمع برعب، وافق رئيس الأونسكوم على الإبقاء على أساليب تفتيش المواقع الحساسة سليمة، مع التعديلات الوحيدة التي تمنح كبير المفتشين القدرة على التفاوض على عدد أكبر من المفتشين في فريق الوصول إذا اقتضت الحاجة. أوماً طارق عزيز موافقاً. "نعم." 4

كان بتلر، بكل المقاييس، قد انتهى. لقد أنجز مهمته، حيث تلقى من طارق عزيز فهماً راسخاً للموقف العراقي فيما يتعلق بالمواقع الحساسة. لكن طارق عزيز لم يكن قد انتهى بعد تماماً. "أود أن تسجلوا أنه منذ بداية عام 1996 وحتى 29 أكتوبر 1997، بلغ عدد المواقع الحساسة التي تم تفتيشها من قبل فرقكم 103... إذا لم ترغبوا في الإجابة على هذا السؤال، فلا بأس، لكنني أريد أن أطرحه على الطاولة وآمل أن تشيروا إليه في تقريركم إلى المجلس – في كم من تلك التفتيشات وجد فريق التفتيش لديكم أسلحة أو مواد مخفية تنتمي إلى الأسلحة المحظورة؟ معلوماتي هي أنه لم يكن هناك شيء... لم يتم العثور على أي شيء محظور. أنا لا أطعن في حق الأونسكوم في مواصلة التفتيشات. يرجى فهمي جيداً، لكنني أعتقد أنه بعد هذه التجربة التي استمرت عامين، من العدل أيضاً استخلاص بعض الاستنتاجات حول التفتيشات ونتائج تلك التفتيشات. كما تعلمون،" تابع، "حق التفتيش ليس هدفاً في حد ذاته. إنه وسيلة للوصول إلى الحقيقة، إنه وسيلة للتأكد من أن العراق لا يعيد إنتاج أسلحة محظورة بوسائل المراقبة."

كان ريتشارد بتلر يخطط لمغادرة بغداد في 16 ديسمبر. وقد رتب لإحاطة مجلس الأمن في 18 ديسمبر. كان لا يزال لدي وثائق حيوية تحتاج إلى توقيع

بتلر إذا كان سيتم إجراء تفتيش الأونسكوم 218. وافق تشارلز دولفر على الضغط على بتلر لعقد اجتماع قبل مغادرته إلى نيويورك. انتظرت في مركز بغداد للمراقبة والتحقق. تلقيت مكالمة من دولفر في غضون ساعة. "وافق بتلر على تناول العشاء معك الليلة. أحضر وثائقك، وكن مستعداً لبيع المفهوم مرة أخرى. إنه يتراجع."

بالنسبة للمراقب العادي، كان هذا سيبدو وكأنه عشاء عمل نموذجي، وإن كان مريحاً بعض الشيء. بتلر، الرئيس التنفيذي، يروي قصصاً عن آخر انتصارات شركته لنائبه الملول واثنين من المديرين التنفيذيين الصغار المنتبهين (كنت قد أحضرت كريس كوب-سميث معي). كان الفارق هو أنه بدلاً من جداول البيانات، كانت الحقيبة بجانبه تحتوي على وثائق عملية، إذا تم تنفيذها، يمكن أن تؤدي إلى حرب إقليمية. لكن هذه الوثائق بدت أبعد ما تكون عن ذهن بتلر وهو يروي قصصاً عن مدى فظاظة وخشونة طارق عزيز.

كانت الساعة تدق، وساعة مغادرة بتلر تقترب بسرعة، ومع ذلك لم يبد أي اهتمام بالانتقال إلى التفتيش. كان يعيد رواية محادثته حول المواقع الرئاسية، ورفض طارق عزيز القاطع للنظر في تفتيش هذه المواقع، عندما قاطعه دولفر، وهذا يحسب له. قال: "يبدو أن طارق عزيز بنى فخره الخاص." سأل بتلر: "لماذا تقول ذلك؟"

لاحظ دولفر: "حسناً، يبدو أن المجلس عازم على التمسك بقوة بقضية الوصول، وبيان طارق عزيز هو تحدٍ صريح لإرادة المجلس. إذا كشفنا خداع طارق عزيز بإرسال فريق تفتيش لمعالجة قضية الوصول، بما في ذلك المواقع الرئاسية، فلن يكون أمام المجلس خيار سوى دعمنا."

عبس بتلر. قال: "هل سيفعل؟" "يبدو لي أن المجلس يمكن أن يسعى لتجنب المواجهة بشأن قضية الوصول، ويتركنا في وضع صعب للغاية." لقد فوجئت بما كنت أراه. بعيداً عن ريتشارد بتلر المتغطرس الذي كان يتبخر في ممرات نيويورك معلناً أن الأساليب "ماتت عند الوصول"، كان الرجل أمامي متأملاً، حذراً، غير متأكد من نفسه. بدأت أقدم له إحاطة حول التفتيش المخطط له، لكن بينما بدا وكأنه يستمع، لم يكن يستجيب. كان ذهنه منشغلاً بوضوح بكيفية شرحه للولايات المتحدة أنه فشل في قتل أساليب المواقع الحساسة. جلسنا حول الطاولة، أربعة رجال، ننتظر حدوث شيء لكسر الصمت.

وكانها إشارة، رن هاتف دولفر الخلوي، وتلقى المكالمة، وغادر الطاولة لخصوصيته. بعد لحظات قليلة، عاد، وعلى وجهه ابتسامة عريضة. "كان هذا بروس ريدل، من مجلس الأمن القومي." كان ريدل مسؤولاً سابقاً في البنتاغون يدير ملف العراق في مجلس الأمن القومي. كان هو ودولفر صديقين وزميلين منذ فترة طويلة. "قال إن ساندي بيرغر قد راجعت قائمة الأهداف، وأن الولايات المتحدة تمنحنا الضوء الأخضر للمضي قدماً في التفتيش."

عند هذا، بدا بتلر وكأنه ينتعش. سأل: "هل حقاً؟" فجأة، تحولت طاولتنا إلى صخب من النشاط. تم استخراج ملفات الأهداف من حقيبتي، وشرحت لبتلر تفاصيل كل عملية. ومع تقدمنا، بدا وكأنه يستعيد بعضاً من روحه المفقودة. سلمت له ملفات الأهداف، ووقع على كل صفحة حيثما كان مطلوباً. سيكون أول يوم تفتيش لنا في 18 ديسمبر، وهو يوم إحاطة بتلر لمجلس الأمن. بالنظر إلى فارق التوقيت البالغ ثماني ساعات، ستكون نيويورك على علم بأي تداعيات للتفتيش قبل ذلك الاجتماع.

انتهى العشاء. لقد حصلت على توقيعاتي، وكان على بتلر أن يلحق بطائرته. تمنى لي ولكوب-سميث حظاً سعيداً قبل أن يعتذر وينصرف. بقي دولفر. لاحظ: "حسناً، ما زلنا نتقدم." "سأبذل قصارى جهدي للحفاظ على عزيمته."

صافحت دولفر. قلت: "دعنا نجري هذا التفتيش." "لن تندم على النتائج." توجه كوب-سميث وأنا إلى البار لتناول بضع بيرة قبل أن نتوجه نحن أيضاً إلى الفراش. كان متحمساً، لكنه أيضاً كان جاداً بما رآه. قال: "حسناً، أعتقد أنني أستطيع أن أخبر الجميع الآن كيف بدأنا حرباً." "لم أدرك أن بتلر يتلقى أوامره من الأمريكيين، على الرغم من ذلك."

اضطرت للضحك على ذلك. "لا أعرف من أين يأتي، كريس. دقيقة يكون حاراً، الدقيقة التالية يكون بارداً. دقيقة [وزيرة الخارجية الأمريكية] أولبرايت تقول له أن يتراجع، الدقيقة التالية [مستشار الأمن القومي الأمريكي] بيرغر يقول له أن يتقدم. من يدري؟" احتسيت رشفة من بيرة. "لكن على الأقل الآن لديك بعض البصيرة حول سبب فوضى الأشهر القليلة الماضية. دفاعاً عن ريتشارد، لقد أصبحت الأمور سياسية جداً."

بعد يومين من تفتيش الأونسكوم 218، حلت الكارثة، في شكل مكالمة هاتفية من ريتشارد بتلر. قال لي: "هناك قلق كبير هنا من أن يُنظر إلى الأونسكوم على أنها

تثير أزمة عمداً. " يبدو أن الأمريكيين قلقون من أن تفتيشك سيُفسر على أنه جهد أمريكي لإشعال حرب. " كنت أعلم ما سيأتي بعد ذلك. "لقد طلبت مني وزيرة الخارجية بنفسها التوقف عن أي تفتيش للمناطق الرئاسية في الوقت الحالي. " احتجت على هذا القرار. كان بتلر معذراً، لكنه كان حازماً. قال: "إنه ببساطة ليس التوقيت المناسب، سكوت. " "مادلين تحتاج وقتاً لاختبار اتفاقها مع بريماكوف، ولا تريد أن يبدو الأمر وكأن الأونسكوم كانت تخرب الجهد عمداً. لقد أخبرتني وزيرة الخارجية أن الولايات المتحدة ببساطة غير مستعدة لدعم مواجهة كبرى مع العراق في هذا الوقت،" قال بتلر. "تقول إنه بعد رأس السنة سيكون الأمريكيون في وضع أقوى عسكرياً وسياسياً لدعم الأونسكوم بقدر ما هو مطلوب. " خفت صوت بتلر. قال: "أعدك. " "ستتمكن من إجراء تفتيشك، مع جميع المواقع المشمولة، في أوائل يناير بمجرد أن تكون الولايات المتحدة مستعدة بشكل أفضل لدعمنا. "

بعد لحظات قليلة، تلقت مكالمة من تشارلز دولفر، الذي أخبرني بنفس الشيء تقريباً. سألت: "ماذا عن بيرغر ومجلس الأمن القومي اللذين وافقا على مهمتنا؟" كان دولفر أكثر مرارة. "من يدري من يتحدث مع من هنا بعد الآن. أنت في ورطة يا سكوت. استفد من ذلك قدر الإمكان. " كان تفتيش الأونسكوم 218، بكل المقاييس، قد انتهى. لم يكن لديه فرصة حقيقية أبداً.

قبل أن أغادر العراق، طلب الصربي مرة أخرى "نزهة" معاً. سأل: "إلى أين أنت ذاهب بكل هذا، سيد سكوت؟" "كل العراق يتساءل. لقد قمنا بالتعبئة لوصولك. عُقدت مجالس وزراء لمناقشة مهمتك. لقد فتحنا أنفسنا لك في سبتمبر، مما سمح لك بلقاء كمال مصطفى وضباط الحرس الخاص. نعتقد أن لديك كل المعلومات التي تحتاجها لحل مشكلتك. لماذا لا تتقدم بقضيتك؟ لماذا هذا التفتيش؟"

كنت أعلم أن الوقت قد فات لتلاوة مخاوفي بشأن الإخفاء؛ لقد ذكرتها مرات عديدة من قبل، ويمكن للصربي أن يرويها عن ظهر قلب. قلت: "نحن نعيش في عالم سياسي. " "الأمر ليس سهلاً كما قد تتخيل. "

أوما الصربي برأسه. "إذا كانت شمس تحقيقك تغرب، وأصبحت السياسة هي العنصر الرئيسي الذي يدفع هذه المغامرة، فأخشى أن هذا لن ينتهي بشكل جيد. " لسوء الحظ، شاركته هذا التقييم المظلم.

الفصل الحادي والعشرون موت عمليات التفتيش

يناير-أغسطس 1998

بحلول نهاية عام 1997، كانت وحدة مكافحة الأونسكوم التابعة للمخابرات العراقية قد نجحت، وفقاً لتقاريرها الخاصة، في اختراق كل جانب تقريباً من جوانب عملية الأونسكوم في نيويورك وبغداد. لقد تمكنوا من مراقبة تطور أي عملية تفتيش من بدايتها وحتى تنفيذها. وبمساعدة فنية فرنسية، قُدمت عبر الملحق الاقتصادي الفرنسي في بغداد، تمكنوا من التنصت على جميع المكالمات الهاتفية "المؤمنة" التي تُجرى بين العراق ونيويورك، بالإضافة إلى أي مكالمات تُجرى بين العراق وعواصم الدول التي توفر المفتشين. وقد قدم تشارلز دويلفر، على وجه الخصوص، معلومات استخباراتية ممتازة في كل مرة أُجرى فيها مكالمة من الهاتف "المؤمن" لمركز بغداد للمراقبة والتحقق. كان لدى العراقيين شريطٌ تلو الآخر لدويلفر وهو يتحدث إلى مسؤولين في الحكومة الأمريكية، ووفقاً لتقارير هذه المحادثات، كانت مهمة تشارلز الحقيقية هي تسهيل السياسة الأمريكية، وليس متابعة تفويض المجلس.

ساورني اعتقادٌ راسخ بأن هذا هو الحال، وعقدت العزم على اتخاذ إجراء حيال ذلك. كنت قد تواصلت مع بيرت ووكالة الاستخبارات المركزية لفتح منزل آمن في نيويورك حتى تتمكن وحدة تحقيقات الإخفاء من الحصول على مكان آمن للعمل، وتخطيط عمليات التفتيش، وتخزين البيانات الحساسة. استمر بيرت في وعده بدعم الفكرة، لكنه كان يعود إليّ بأسئلة مثل: "ما الذي تخطط أنت وفريقك لفعله بمثل هذه المنشأة؟" مذهولاً، كل ما استطعت قوله هو: "عملنا".

كان أداء "عملنا" هو الشغل الشاغل في ذهني. دعم ريتشارد بتلر استئناف عمليات التفتيش، وبحلول 11 يناير 1998، كنت قد عدت إلى العراق، أقود عملية تفتيش الأونسكوم 227. لقد تمكنت من إقناع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بأن خطة مكافحة الإخفاء لا تزال بحاجة إلى اختبار كامل، وقد أُعيد تجميع جميع الأفراد والقدرات تحت القيادة القديرة لكريس كوب-سميث. بالإضافة إلى القائمة المعتادة لأهداف "الإخفاء"، كنت قد خططت، بسرية تامة، لتفتيش استباقي لمنشأة تقع بجوار مقر الأونسكوم في بغداد بفندق القناة، والتي كنا نعتقد أنها كانت تضم محطة اعتراض اتصالات تديرها المخابرات. وقد نُفذت هذه العملية، لكننا لم نعثر إلا على "مختبر لتعليم اللغات" مهجور كان يديره سابقاً

وزارة السياحة (كان فندق القناة مرفقاً تدريبياً لتلك الوزارة قبل أن يُسلم إلى الأمم المتحدة). في ذلك الوقت، افترضنا أننا ضربنا هدفاً خائفاً، لكن هذا لم يكن صحيحاً. فقبل ثلاثة أيام من تلك العملية، وبناءً على معلومات استخباراتية تلقوها من عميلهم في نيويورك، قامت المخابرات بإخلاء محطة الاعتراض الخاصة بها بجوار فندق القناة – والتي تبين أنها نفس "مختبر تعليم اللغات" الذي قمنا بتفتيشه. كنت أعلم مدى حماية خططنا لتلك العملية بالذات، مما يعني أنه إذا تم اختراق الأونسكوم في نيويورك، فقد تم ذلك على مستوى رفيع جداً.

استندت المرحلة التالية من التفتيش إلى مزاعم استخباراتية أمريكية بأن العراق استخدم كائنات بشرية حية لاختبار الأسلحة البيولوجية في عام 1995. ويبدو أن الكائنات المعنية أخذت من سجن أبو غريب سيئ السمعة. قررت تفتيش ثلاثة سجون منفصلة، بما في ذلك أبو غريب، بحثاً عن أي وثائق قد تشير إلى أن مثل هذه التجارب قد حدثت بالفعل. لم تقدم عمليات التفتيش أي دليل على أن العراق فعل ما ادعته الولايات المتحدة. ومع ذلك، فقد كشفت عن الواقع المروع لنظام السجون في عراق صدام حسين، حيث تم اكتشاف كل شيء من غرف الإعدام إلى سجون الأطفال. لكن مهمتنا لم تكن الحكم على سجل حقوق الإنسان في العراق، بل تنفيذ نزع السلاح، والمواقع التي تم تفتيشها لم يكن لها أي علاقة بأسلحة الدمار الشامل. أنهينا عملية التفتيش الأولى بزيارة إلى مقر الأمن العام، حيث استجوبت قيادة الشرطة السرية لصدام بشأن تورطهم المحتمل في نقل أسلحة الدمار الشامل.

لم تستجب الحكومة العراقية جيداً لما اعتبرته تدخلاً غير مسبوق في شؤونها الداخلية، وفي تلك الليلة أمرت بوقف جميع أشكال التعاون مع عملية التفتيش الخاصة بي. قضينا ثلاثة أيام أخرى ننتظر تغيير العراق لرأيه.

لكن عملية التفتيش انتهت. اتصل بي تشارلز دويلفر، وأصدر تعليماته بعدم تضخيم الوضع. قال: "عد إلى الوطن، وسيشرح لك كل شيء". قمت بظهور مقتضب أمام الصحافة، حيث أعلنت انسحاب الفريق وقلت للصحفيين المتجمعين: "سأعود".

مرة أخرى، تراجع عزيمة مادلين أولبرايت وساندي بيرغر بشأن مواجهة العراقيين حول مسألة وصول المفتشين. فقد طغى الحفاظ على وحدة مجلس

الأمن بشأن العقوبات الاقتصادية على دعم نزع السلاح، على الأقل فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق.

لكن الأخبار ساءت. أصدرت وكالة الاستخبارات المركزية، بالتعاون الوثيق مع تشارلز دويلفر، أخيراً مذكرة رسمية تفصل الإجراءات التي يجب اتباعها عند نقل فيلم طائرة التجسس U-2 إلى إسرائيل - يجب أن يكون الفيلم تحت سيطرة محلل صور فوتوغرافية أمريكي معين للأونسكوم، ويجب تخزينه في السفارة الأمريكية، ولا يمكن عمل أي نسخ مطبوعة منه. كنا بالفعل نخزن الفيلم في السفارة الأمريكية، ومسألة النسخ المطبوعة، على الرغم من أنها مقيدة، يمكن التغلب عليها بتدوين الملاحظات الجيد وموافقة الولايات المتحدة على توفير نسخ بعد الواقعة. ومع ذلك، فإن شرط وجود عميل أمريكي من وكالة الاستخبارات المركزية، على الرغم من أنه غير معترض عليه، كان يعني أننا أصبحنا الآن رهينة لوكالة الاستخبارات المركزية، التي لم توفر أبداً أي شخص لشغل هذا المنصب. وهكذا، انتهى التعاون بشأن طائرة U-2 مع إسرائيل، والذي كان أحد أنشط الأنشطة الاستخباراتية إنتاجية التي شاركت فيها الأونسكوم على الإطلاق. برزت مجدداً قضية أحمد الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي خلال هذا الوقت. كان تشارلز دويلفر قد زودني ببعض معلومات الاتصال حول كيفية الوصول إلى الجلبي، الذي كان في ذلك الوقت يحتفظ بإقامتين مزدوجتين في حي مايفير المزدهر في لندن، وجورجتاون الثرية بالمثل في واشنطن. بين نشاطي التفتيشي ورحلات الجلبي العابرة للأطلسي، كان العثور على موعد مناسب لكلينا أمراً صعباً، لكننا اتفقنا أخيراً على اجتماع في لندن، في 24 يناير 1998.

سافرت إلى لندن، برفقة غاري، قائد فريق عنصر الجمع الخاص، واجتمعت مع أحمد الجلبي ورئيس استخباراته. كان الجلبي مهذباً، وبدا متلهفاً لمساعدة الأونسكوم في مهمتها. عند تحيتي، سألني عن رأيي في المعلومات الاستخباراتية حول قصر جبل مكحول من المنشق الذي استجوبناه في ألمانيا في نوفمبر 1997. فوجئت، لأنه حتى تلك اللحظة كنت دائماً أفترض أن المنشق العراقي كان عميلاً أمريكياً يعمل تحت حماية ألمانية. صحح الجلبي افتراضي. "إنه خاضع لسيطرتي. إنه أحد جواسيسي." كان الجلبي يحاول بوضوح إبهاري بمصداقيته. قال لي الجلبي: "لدي شبكة واسعة من الجواسيس داخل العراق، بما

في ذلك داخل الحكومة العراقية نفسها. يمكنني أن أحضر لك أي معلومات تحتاجها. فقط أخبرني بما تريد."

كان يجب أن تدق أجراس الإنذار في رأسي. ففي عالم الاستخبارات، لا يكشف المرء أبدًا الصورة الكاملة لما يعرفه وما لا يعرفه؛ فهذا يسمح بسهولة بالتلاعب بك من قبل مصادر "تؤكد" بشكل معجزي بيانات لديك بالفعل بينما تملأ الفجوات في الصورة الاستخباراتية. ومع ذلك، كنت تحت ضغط من تشارلز دويلفر لإنجاح هذه العلاقة الجديدة، وشرعت في إطلاع الجليبي على فهم الأونسكوم لما قد يخفيه العراق. وشمل ذلك تكهنات حول الوجود المحتمل لمختبرات بيولوجية متنقلة ومنشآت إنتاج عوامل. استوعب الجليبي كل هذه المعلومات. قال: "سأعود إليك قريبًا". تبادلنا عناوين بريد إلكتروني مؤمنة، مكتملة بمفاتيح تشفير مكننتنا من التواصل دون أن يقرأ الآخرون ما كنا نرسله.

في غضون ثلاثة أيام من اجتماعنا، بدأ الجليبي يبتث المعلومات إلى الأونسكوم عبر هذا الرابط البريدي الإلكتروني. بعض هذه البيانات عززت معلومات كانت لدينا بالفعل. وكانت بيانات أخرى جديدة. لكنني فوجئت بحقيقة أن الغالبية العظمى من "المعلومات الاستخباراتية" الجديدة التي قدمها الجليبي تناقضت مباشرة مع ما عرفناه من وجودنا على الأرض في العراق. فأوصافه للمنشآت والمنظمات ببساطة لم تتطابق مع الواقع. وعندما استخدمنا معلوماته الاستخباراتية لتوجيه فريق تفتيش، واجهنا نفس النتيجة – لم تكن أي من المعلومات قريبة من الواقع. عند قراءتها عن بعد، من قبل شخص ليس لديه خبرة مباشرة في العراق، بدت بيانات الجليبي مذهلة. لكن ما إن تعرضت لضوء الواقع القاسي، كشفت على الفور على أنها احتيالية. استمررنا في تلقي حزم بيانات البريد الإلكتروني من الجليبي طوال عام 1998، لكن بعد فترة لم نعد نتعامل مع هذه البيانات على أنها أكثر من مجرد فضول. فقد الجليبي كل مصداقيته لدى الجميع في الأونسكوم باستثناء تشارلز دويلفر، الذي واصل الضغط عليّ لاستخدام مواد الجليبي.

عندما، بعد عدة سنوات من مغادرتي الأونسكوم، قرأت المعلومات الاستخباراتية التي قدمها "مصدر" الجليبي ("كيرفول")، والتي شكلت جوهر قضية إدارة بوش للحرب، صُدمت بمدى تشابه هذه البيانات مع بعض "الفجوات الاستخباراتية" التخمينية التي كنت قد قدمتها لأحمد الجليبي في عام 1998. كان هذا قبل مغادرة

المفتشين العراق نهائياً، مما يعني أنه لا يمكن اختبار أي من المزاعم التي قدمتها "مصادره".

لم أ حظ بالكثير من الوقت لأطيل التفكير في تقلبات الجلي في ذلك الوقت. فقد كانت قضايا أكبر تتصاعد. على مدى الأشهر الأخيرة، بدأ العديد في إدارة كلينتون ينظرون إلى الإجراءات العراقية تجاه مفتشي الأسلحة كسبب مشروع لعمل عسكري، وبدأ البنتاغون في نشر وحدات عسكرية في منطقة الخليج الفارسي لهذا الغرض. ومع ذلك، أخطأت إدارة كلينتون تماماً في عرض حججها في وسائل الإعلام، تتويجاً للإذلال العلني لمادلين أولبرايت، وساندي بيرغر، ووزير الدفاع ويليام كوهين في "نقاش مائدة مستديرة" متلفز على المستوى الوطني حول قضية العراق.

ونتيجة لذلك، لم يكن هناك دعم داخلي لعمل عسكري. احتاجت إدارة كلينتون إلى "مخرج" دبلوماسي لمساعدتها على التراجع، ولجأت إلى كوفي عنان والأمم المتحدة للمساعدة. أبلغت مادلين أولبرايت كوفي عنان أن الولايات المتحدة ستدعم أي اتفاق يعيد المفتشين إلى العمل في العراق. وبهذا التمكين، سافر الأمين العام إلى بغداد، وفي 23 فبراير 1998، أبرم اتفاقاً يُعرف بـ "مذكرة التفاهم" التي أرسّت قواعد محددة لسير عمليات تفتيش المواقع التي تعتبرها الحكومة العراقية "حساسة"، بما في ذلك بروتوكول خاص لما اعتبر "زيارات" من قبل المفتشين للقصور الرئاسية.

حقق كوفي عنان نصره الدبلوماسي، لكن مذكرة التفاهم كان لها تداعيات سياسية هائلة في واشنطن. ففي أعقاب زيارة بتلر الفاشلة إلى بغداد في يناير 1998، كانت إدارة كلينتون قد شرعت في جهد ثنائي الحزب لكسب دعم الكونغرس لضربة عسكرية ضد العراق، مجادلة بأن العراقيين ملتزمون بخداع المفتشين. والآن، كان عليهم أن يزعموا أن مذكرة التفاهم ستحل المشكلة العراقية. وبعد أن تواصلوا مع الجمهوريين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي، كانت مشاعرهم المتشددة ترتد عليهم. كان حل أولبرايت هو تصميم "اختبار" للاتفاق الجديد الذي كان العراقيون محتوماً عليهم الفشل فيه، وبالتالي توفير مبرر عام جديد للإدارة لعمل عسكري.

احتاج ريتشارد بتلر إلى التوصل إلى تفتيش "اختباري" بسرعة، ولهذا الغرض لجأ إليّ، حيث كانت لدي خبرة أكبر في "اختبار" العراقيين على مر السنين من

أي شخص آخر. كنت أتابع عن كثب التدخل الدبلوماسي لكوفي عنان، وبحلول الوقت الذي عاد فيه من بغداد، كنت قد فكرت بالفعل في طرق لاختبار الالتزامات العراقية الواردة في مذكرة التفاهم بقوة. أطلعت تشارلز دويلفر على اقتراحي، الذي بدوره نقل مكوناته الرئيسية إلى موظفي مجلس الأمن القومي. لمعرفة ما إذا كان العراقيون ينوون حقًا التعاون، كنت قد أعددت قائمة بالمواقع المشروعة من منظور تحديد الأسلحة (مما يعني أن الأونسكوم لديها معلومات موثوقة تربط هذه المواقع بنشاط محظور)، ولكنها كانت معروفة بأنها حساسة من المنظور العراقي. كان من المهم أن تكون المواقع المختارة مبررة بمخاوف معقولة بشأن تحديد الأسلحة، وإلا فإن "اختباري" سيجعل مفتشي الأسلحة يبدو كذراع للحكومة الأمريكية. اقترحت نهجًا من مرحلتين للتفتيش، تشمل المرحلة الأولى الذهاب إلى مواقع سبق محاولة تفتيشها من قبل الأونسكوم، والثانية إلى مواقع جديدة بالكامل، بما في ذلك العديد من المواقع التي اعتقدت أنها تدرج تحت فئة "القصور الرئاسية" ولكن لم يعلن عنها العراقيون كذلك.

كنت أبني فخًا اعتقدت أن العراقيين لن يتمكنوا من الإفلات منه. فبمجرد موافقة العراقيين على السماح بعمليات تفتيش غير مقيدة للمواقع المعروفة ذات الأهمية (والتي اعتقدت أنا وتشارلز دويلفر أنها ستخلى بالكامل من أي شيء ذي أهمية قبل وصول فريق التفتيش إلى العراق)، سنشرع بعد ذلك في تفتيش جميع المواقع الجديدة والحساسة للغاية. تضمنت "قائمة المواقع المستهدفة" ثلاثة "قصور رئاسية" فشل العراقيون في إعلانها خارج الحدود. كنا أنا ودويلفر مقتنعين بأن العراقيين سيسعون إلى إعادة تصنيف هذه المواقع على أنها "رئاسية" عند وصول فريق التفتيش، مما يسمح للأونسكوم والولايات المتحدة بإعلان مذكرة التفاهم الكاملة لكوفي عنان، بما في ذلك "بروتوكول" زيارة المواقع الرئاسية، باطلة ولاغية، مع الحفاظ على سلامة عملية التفتيش في الوقت نفسه.

أعجبت إدارة كلينتون بفكرة "الاختبار" القوي لاتفاق كوفي عنان. ومع ذلك، اعتُبر اقتراحي "أنيقًا" للغاية. قال لي تشارلز دويلفر: "الكثير من الجوانب القانونية. نحتاج إلى تبسيط الأمر". ما أراد تشارلز دويلفر فعله هو إضافة موقع جديد إلى قائمتي الأولية لعمليات التفتيش – وزارة الدفاع العراقية. كان بروس ريدل، وهو خبير رفيع المستوى في شؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، قد اقترح هذه الإضافة، وأخبر دويلفر أنها تحظى بدعم إدارة كلينتون

بأكملها. احتجبت على دويلفر قائلاً: "لكن ليس لدينا سبب يتعلق بأسلحة الدمار الشامل للتفتيش". فرد دويلفر: "لقد أعطانا طارق عزيز السبب عندما أخبر بتلر أن محاولة تفتيش وزارة الدفاع تعني الحرب. لا يمكننا السماح للعراقيين باختيار واصطفاء المواقع التي يمكننا أو لا يمكننا تفتيشها. هذا يتعلق بالعملية، لا الجوهر". وهكذا أضيفت وزارة الدفاع إلى قائمة مواقع التفتيش، وأزيلت قصوري الرئاسية غير المعلنة، جنباً إلى جنب مع جميع المواقع الأخرى التي لم تتم محاولة تفتيشها بعد. كان "الاختبار" الحاسم الذي رغبته إدارة كلينتون سيعتمد على موقع واحد - وزارة الدفاع.

بعد يومين من عودة كوفي عنان إلى نيويورك، سافر ريتشارد بتلر وتشارلز دويلفر وأنا إلى واشنطن لإجراء مشاورات مع الحكومة الأمريكية. ذهب بتلر إلى وزارة الخارجية، حيث التقى على انفراد مع مادلين أولبرايت. بينما توجهت أنا وتشارلز دويلفر إلى البيت الأبيض، حيث كان من المقرر أن أطلع مجلس الأمن القومي على خطة التفتيش في غرفة العمليات بالبيت الأبيض. تذكرت بسخرية الحدة التي ملأت الغرفة في المرة الأخيرة التي كنت فيها هناك، في أعقاب فشل الأونسكوم 182. هذه المرة كان الجو مختلفاً تماماً. سار الإيجاز على ما يرام، وكان الجميع متحمسين للخطة حتى أثرت مسألة التوقيت. لاحظت: "من أجل منع العراقيين من إثارة أي اعتراضات، سنحتاج إلى التواصل مع دول أخرى غير الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى للمساهمة بالجزء الأكبر من مفتشي الفريق. هذا سيستغرق وقتاً". سأل نائب مستشار الأمن القومي، جيم ستاينبرغ، الذي كان يرأس الاجتماع: "كم من الوقت سيستغرق هذا؟" أجبت: "حوالي أسبوعين"، مما أثار خيبة أمل الحاضرين. رد ستاينبرغ: "في الواقع، نحتاج إلى أن تصل عملية التفتيش إلى لحظتها الحاسمة بحلول الثامن من مارس". تدخل تشارلز دويلفر، مقاطعاً إياي: "يمكننا فعل ذلك"، قال. ثم سأل ستاينبرغ من سيقود فريق التفتيش. لطالما اعتبرت هذه المسألة صلاحية حصرية للرئيس التنفيذي، لكن تشارلز دويلفر تدخل مرة أخرى: "نعتقد أن أفضل مرشح لهذا المنصب هو سكوت ريتير".

بعد وقت قصير من عودتي من إيجاز البيت الأبيض، أبلغت رسمياً بأنني، في الواقع، سأكون كبير المفتشين لعملية التفتيش القادمة، واستدعيت إلى مكتب بيل ريتشاردسون، السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة. جلست في الكرسي بذراعين

الفخم المنجد بالجلد، أنظر حولي إلى محيطي. كان مكتب ريتشاردسون مجهزاً بتذكارات مختلفة تعكس مكانته السابقة كعضو كونغرس ديمقراطي من ولاية نيو مكسيكو، بما في ذلك علم الولاية الكبير باللونين الأصفر والأحمر الذي يزين الجدار البعيد. جلسنا جميعاً حول طاولة قهوة صغيرة. جلس ريتشارد بتلر بجوار ريتشاردسون، وبينهما حامل رسم عليه سبورة بيضاء قابلة للمسح. كان بتلر قد استدعاني لإقناعي بضرورة الوضع. أوضح: "نحتاج إلى جدول زمني متسارع للتفتيش يا سكوت". وأوضح أن هذا جاء مباشرة من مستشار الأمن القومي لكلينتون، ساندي بيرغر. باستخدام قلم تحديد على الحامل، رسم بتلر مخططاً على السبورة البيضاء يسرد جدولين زمنيين. أحدهما وسمه "تفتيش"، والآخر "عمل عسكري". على جانب السبورة كتب التواريخ في مارس من الأول إلى الخامس عشر. حوط بتلر الرقم 8. قال، وهو ينقر السبورة بقلمه: "نحتاج إلى إحداث أزمة مع العراق بحلول هذا التاريخ، حتى تتمكن الولايات المتحدة من إكمال حملة قصفها بحلول هذا التاريخ"، ثم تحرك قلمه ليحوط الرقم 15. "لقد قيل لي إن الولايات المتحدة لديها حملة قصف معدة تحتاج إلى الانتهاء في الوقت المناسب للعطلة الدينية الإسلامية التي تبدأ في 15 مارس". جلست هناك، مذهولاً. ما كنت أراه لم يكن أقل من تواطؤ كامل بين مسؤول في الأمم المتحدة، ريتشارد بتلر، والولايات المتحدة، بشأن عمل عسكري لم يأذن به مجلس الأمن. سألت: "ماذا لو تعاون العراقيون؟" رد بتلر: "لقد أعلن طارق عزيز وزارة الدفاع خطأ أحمر. لا يستطيع التراجع دون أن يفقد ماء وجهه". في معظم الظروف، كان بيان بتلر سيجبرني إما على التحدث علناً، أو على الاستقالة. ومع ذلك، كنت في خضم صراع هائل حول صلاحيتي كمفتش في الأونسكوم. فبينما كان ساندي بيرغر ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت متحمسين للمضي قدماً في هذا التفتيش (في رأيهما، سيمهد الطريق لعمل عسكري حاسم قد يمكّن الحكومة الأمريكية من إعلان عمليات التفتيش مئة في وجه العرقلة العراقية)، لم يكونا سعيدين بقيادتي له. وفي هذا، انضم إليهما الأمين العام، كوفي عنان، الذي توسل إلى ريتشارد بتلر لاختيار كبير مفتشين "أكثر ليونة".

لكن الحقيقة كانت أنه بالنسبة لعملية التفتيش هذه، لم يكن هناك خيار آخر ببساطة. لم يكن أحد متورطاً بعمق في تعقيدات قضية الإخفاء، أو يعرف جيداً البيانات المتعلقة بالمواقع والمواد التي يتم البحث عنها. إذا انسحبت، فلن يكون هناك ببساطة من يمكنه أن يملأ مكاني في مثل هذا الوقت القصير. لم يعجبني الأمر، لكنني شعرت في ذلك الوقت أنه ليس لدي خيار سوى تنفيذ المهمة بأفضل ما أستطيع.

أدرك بيل ريتشاردسون، الذي لم يتفق مع مادلين أولبرايت واختلف مع العديد من قراراتها السياسية، أيضاً أنه لا أحد آخر يمكنه القيام بالمهمة. ساعد في إقناع ريتشارد بتلر بالإبقاء عليّ كبيراً للمفتشين، على الرغم من تعليمات أولبرايت المخالفة. ومع ذلك، بمجرد وصول الفريق إلى البحرين، انفجرت أولبرايت غضباً، وأمرت ريتشارد بتلر بعزلي من منصب كبير المفتشين. أخبرت ريتشارد: "يمكنه تدريب الفريق في البحرين، وتقديم المشورة لهم بمجرد دخولهم العراق. لكنه لا يستطيع الدخول". لكن عندما أبلغ فريق الأونسكوم 227 بذلك، احتجوا جماعياً، وأرسلوا إلى ريتشارد بتلر رسالة يبلغونه فيها أنه إذا لم أكن كبير المفتشين، فلن تكون هناك عملية تفتيش. لم يكن أي من نوابي مستعداً ليحل محلي في ظل هذه الظروف. وأمام هذا التمرد، تراجع بتلر عن قراره مرة أخرى، وعلى الرغم من رغبات وزيرة الخارجية، أذن لي بقيادة الفريق إلى العراق.

سار الجزء السهل بسلاسة كافية. فمن حيث كونه اختباراً لطرائق التفتيش، كانت مهمتي تسير على ما يرام. وأخيراً، لم يتبق أمامنا سوى تحدٍ أخير. في 8 مارس، وكما أمرت، قدت فريقي إلى وزارة الدفاع العراقية، حيث أوقفنا الجنود العراقيون على الفور. أبلغت لاسلكياً مركز اتصالاتنا بأنه تم رفض الوصول. بالإضافة إلى إبلاغ رئيس الأونسكوم، أجرى المركز مكالمة هاتفية أخرى، هذه المرة إلى فريق سري لوكالة الاستخبارات المركزية في المنامة، البحرين. تم الإبلاغ عن تعنت العراقيين، والذي بدوره نُقل بواسطة فريق وكالة الاستخبارات المركزية إلى مقر الأسطول الخامس الأمريكي، أيضاً في المنامة. كان الأدميرال توماس فارغو، قائد الأسطول الخامس، على أهبة الاستعداد مع طاقم قيادته، ينتظر هذا الاتصال. وبأمره، وُضعت عشرات السفن البحرية، والمدمرات

والغواصات التي تجوب مياه الخليج الفارسي، في حالة تأهب قصوى. احتوت كل سفينة على العديد من صواريخ كروز عالية الفتك والدقة الفائقة. كما كانت حاملات الطائرات الأمريكية، تلك المدن العائمة العملاقة، تجوب المياه الدافئة للخليج، وكانت قادرة على إطلاق عشرات الطائرات الحديثة، كل منها مسلح بذخائر موجهة بالليزر قادرة على التدمير الدقيق للأهداف المحددة. دفع أمر الأدميرال فارغو حاملات الطائرات للبدء بتحميل القنابل والصواريخ على الطائرات المزودة بالوقود، بينما تلقى الطيارون وأفراد الطاقم الجوي على متن الطائرات إحاطاتهم الأولية حول مواقع الضربات. كانت إحاطات مماثلة تجري في منشآت القوات الجوية الأمريكية في البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وقطر، حيث تم نشر عشرات القاذفات المقاتلة وغيرها من طائرات الدعم القتالي، بانتظار التعليمات.

في الكويت، أطلقت أوامر الأدميرال فارغو قوات الكوماندوز النخبة إلى التحرك، بما في ذلك إرسال فرق خاصة محمولة بالمروحيات إلى صحاري العراق، حيث ستنتظر الأوامر إما لإنقاذ أي طاقم جوي قد يُسقط بواسطة الدفاعات الجوية العراقية، أو لإنقاذ أي مفتشين من الأمم المتحدة قد يؤخذون رهائن من قبل العراقيين.

كان ضمن فريق خارج وزارة الدفاع كوماندوز أمريكي من قوة دلتا، وهي وحدة إنقاذ الرهائن السرية التابعة للجيش الأمريكي، كان لديه أجهزة اتصالات سرية ومنارات تحديد المواقع مخبأة على جسده من شأنها أن تساعد في أي عملية إنقاذ محتملة. كان لدينا أيضاً زوج من كوماندوز النخبة من القوات الجوية الخاصة الأسترالية، جزءاً من انتشار أكبر للقوات الجوية الخاصة الأسترالية في الكويت، حيث ساعدوا قوة دلتا وغيرها من الكوماندوز الأمريكيين في التحضير لعمليات خاصة داخل العراق.

كان عنصر الجمع الخاص، بقيادة غاري، يعملون بجد أيضاً. فالترددات نفسها التي يراقبها مشغلو الاعتراض البريطانيون نيابة عن مفتشي الأمم المتحدة كانت تستخدم أيضاً من قبل القيادة العراقية العليا ومفارزهم الأمنية، مما يمكن أي مستمع من تحديد الموقع والنشاط الدقيقين لمن يتم التنصت عليهم. بالإضافة إلى إبلاغ فريق التفتيش الخاص بي عن نشاط مشبوه يتعلق بالإخفاء، زود المشغلون البريطانيون أيضاً فريق وكالة الاستخبارات المركزية في غيتواي بمعلومات

حول مواقع كبار المسؤولين العراقيين، بمن فيهم الأقرب إلى الرئيس العراقي. وهكذا، بالإضافة إلى الاستماع إلى طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي، وهو يناقش جهود فريقتي لتفتيش وزارة الدفاع العراقية مع عابد حمود محمود، السكرتير وأقرب حارس شخصي لصادم حسين، تمكن فريق وكالة الاستخبارات المركزية من تحديد مواقعهما بدقة، وإرسال هذه الإحداثيات إلى طاقم الأدميرال فارغو، الذي بدوره قام ببرمجتها في حواسيب التوجيه لصواريخ كروز التي كانت تُعد للإطلاق.

بدا أن مادلين أولبرايت وساندي بيرغر ستحصلان على حربهما، بعد كل شيء. وإذا ما جاءت الحرب، كانت وكالة الاستخبارات المركزية عازمة ومصممة على القضاء على أكبر عدد ممكن من القيادة العراقية العليا، بما في ذلك صدام حسين، وبالتالي تحقيق توجيهها الرئاسي بتغيير النظام في العراق أخيرًا.

كان كل هذا النشاط العسكري والدبلوماسي يجري بينما كنت أنا، جالسًا في موقف سيارات وزارة الدفاع، قد بدأت أتساءل جديًا عما كنت أنا وفريقي نفعله في صميم كل هذا. كنت أنتظر في سيارتي النيسان لبعض الوقت، عندما وصل عامر رشيد، الذي كان آنذاك وزير النفط والمتحدث الرسمي البارز في قضايا أسلحة الدمار الشامل، إلى الموقع، يقود سيارة مرسيدس بنز سيدان سوداء لا تشوبها شائبة. سأله، وهو يخرج من سيارته: "ماذا تفعل هنا يا سيد ريتز؟ ماذا تريد أن تحقق؟"

أشرت إلى مبنى وزارة الدفاع. "لقد خصصت هذا الموقع للتفتيش، ووفقًا للشروط المتفق عليها في مذكرة التفاهم بين العراق والأمين العام، أطلب بوصول فوري وغير مقيد".

ضاقت عينا عامر رشيد حتى أصبحتا شقين. قال: "هذا مستحيل. أنت تعلم جيدًا أن هذا الموقع يمس الجوانب الأكثر حساسية لأمن العراق القومي. لن يسمح العراق أبدًا بتفتيش هذا الموقع، حتى لو كانت العواقب حربًا".

كانت كأنها مسرحية تُعرض أمام عيني. نصل إلى الموقع، نعلن نيتنا للتفتيش، يرفض العراقيون، وتبدأ الحرب. بدا الأمر وكأن الأحداث كانت تسير تلقائيًا. لم أجادل في هذه النقطة، بل أخبرت عامر رشيد فقط أنني سأبلغ الرئيس التنفيذي بأن "مذكرة التفاهم قد ماتت". تلك الكلمات، كما لو كان بسحر، غيرت كل شيء. ذهب عامر رشيد إلى سيارته السيدان، وأجرى مكالمة هاتفية من هاتف محمول

مؤمن، مستخدمًا أحد الترددات اللاسلكية التي كان عنصر الجمع الخاص يراقبها في مركز بغداد للمراقبة والتحقيق. ووفقًا لنصوص المحادثة اللاحقة، فوجئ طارق عزيز بإعلاني المفاجئ. سأل عامر رشيد ليعرف: "ماذا يعني السيد ريتز بكلمة 'ماتت'؟" سرعان ما كانت شبكة الهاتف المؤمنة بأكملها تعج بإعلاني "وفاة" مذكرة التفاهم. سأل عابد حمود محمود، السكرتير الرئاسي لصدام حسين، طارق عزيز عما كان يحدث. على ما يبدو، لم أكن ألعب اللعبة التي تصورها العراقيون.

الخاتمة كل تلك الأكاذيب

بالنظر إلى الأحداث التي تتابعت منذ مغادرة الأونسكوم للعراق، أُصدم أحياناً بسخرية الموقف برمته. لسبع سنوات، كافحت أنا ومئات من المتخصصين المتفانين في مجال تحديد الأسلحة لتحقيق هدف قيل إنه لا يمكن إنجازه: نزع سلاح العراق بينما لم يكن العراق يرغب في نزع سلاحه. ثم، بعد أكثر من ست سنوات من استقالتي، أشغل التلفاز لأرى رئيسي السابق، تشارلز دويلفر، يصدر تقريراً يخلص إلى أن العراق قد نزع سلاحه بالفعل بحلول صيف عام 1991. لقد نجحت عمليات التفتيش، بعد كل شيء. فلماذا إذن شعرت الولايات المتحدة وحلفاؤها على ما يبدو بالتهديد الشديد من أسلحة الدمار الشامل العراقية لدرجة أنهم غزوا البلاد في مارس 2003؟

الرواية الرسمية هي أن صانعي القرار تصرفوا بحسن نية بناءً على معلومات استخباراتية، والتي تبين أنها خاطئة. أصدرت لجنة الاستخبارات المختارة بمجلس الشيوخ الأمريكي تقريراً في يوليو 2004 ألقى اللوم ليس على السياسيين الذين اتخذوا القرار، بل على وكالة الاستخبارات المركزية. تبع تقرير أعضاء مجلس الشيوخ لجنة خاصة عينها الرئيس الأمريكي نفسه، والتي وجدت أيضاً أن تأكيدات وكالة الاستخبارات المركزية قبل الحرب بشأن أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت "خاطئة تماماً". وقد توصلت تقارير مماثلة من هيئات تحقيق في المملكة المتحدة، مثل لجنة بتلر، إلى نفس النتيجة – أن السبب في المبالغة الفادحة في القدرات التسليحية للعراق هو أن أجهزة الاستخبارات لم تحصل على المعلومات الصحيحة.

إن فكرة أن الحرب في العراق نتجت عن فشل استخباراتي مريحة جداً لجميع الأطراف المعنية. فمجتمع الاستخبارات يمكنه ببساطة القول إن الاستخبارات عمل معقد، وأحياناً يخطئ المرء. وهذا، بالطبع، يوفر ذريعة ملائمة للسياسيين، ووسائل الإعلام المتواطئة، للدعاء بأنهم كانوا يتصرفون ببساطة لمصلحة الجمهور بناءً على المعلومات التي قُدمت إليهم.

بالتأكيد، لم يساعد العراقيون أنفسهم في تحسين الأمور بكونهم أقل صراحة مع المجتمع الدولي. لكن السبب الحقيقي وراء فشل نظام التفتيش الذي بدأ في عام 1991 في التصديق على وضع الأسلحة العراقية هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تتوي له النجاح أبداً. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة في

الأمم المتحدة كانت تدعم ظاهرياً فكرة رفع العقوبات عن العراق إذا امتثل للمفتشين، إلا أنني كمفتش واجهت مراراً وتكراراً حقيقة أنه كلما اقتربنا من تحقيق انفراجة بشأن الوضع النهائي للعراق، كانت الولايات المتحدة تسحب دعمها. الاستنتاج لا مفر منه: لم يرغبوا في أن نقدم تقييماً نهائياً لوضع الأسلحة العراقية.

لم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة فقط لمنع نشر التقييمات الدقيقة، بل كانت مستعدة لترويج ما صنفته حتى أجهزة استخباراتها الخاصة على أنه تقييمات مشكوك فيها للغاية، مثل تلك التي قدمها زعيم المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجبلي. وبالفعل، تداخلت بعض المعلومات التي قدمها الجبلي بشكل مربك مع مجالات كان من المعروف أن الأونسكوم لا تملك معلومات عنها، وبالتالي لا يمكن دحضها. ويتجسد هذا الارتباط بين الخداع والانتهازية في شخص "كيرفبول"، المنشق العراقي المزعوم الذي شكلت ادعاءاته أساس جزء كبير من قضية الولايات المتحدة للحرب ضد العراق.

في النهاية، لكي نقبل مفهوم أن حرب العراق كانت فشلاً استخباراتياً، يجب أن نقبل أولاً الفرضية القائلة بأن الولايات المتحدة كانت تتفد، كهدف أساسي لها في العراق، قرارات مجلس الأمن بشأن نزع السلاح. هذه الحجة ببساطة غير قابلة للاستدامة. فسلوك حكومة الولايات المتحدة ووكالاتها الاستخباراتية خلال فترة عملي كمفتش لم يكن سلوك حكومة جادة بشأن نزع السلاح. كان الدعم لمهمة الأونسكوم، في أفضل الأحوال، مصمماً ليناسب الضرورات السياسية في أي وقت معين. كانت هناك رغبة كاملة في المساس بنزاهة الأونسكوم (ومعها الفكرة الكاملة لنزع السلاح متعدد الأطراف) لتحقيق مزايا تكتيكية قصيرة المدى في الصراع بين النظامين الأمريكي والعراقي. وقرب نهاية حقبة التفتيش، سعت عناصر من الحكومة الأمريكية بنشاط لجعل مهمة الأونسكوم أكثر صعوبة عن طريق قطع مصادر المعلومات الاستخباراتية عنها. لم يكن نزع السلاح ببساطة هو الهدف السياسي الرئيسي للولايات المتحدة في العراق بعد عام 1991. بل كان تغيير النظام.

لقد عُينت وكالة الاستخبارات المركزية كجهة تنفيذ رئيسية لهذه السياسة. لذلك، عندما ينظر المرء إلى غزو العراق في مارس 2003 والإطاحة اللاحقة بحكومة صدام حسين، فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن التوصل إليه هو أن وكالة

الاستخبارات المركزية قد أنجزت مهمتها. لقد كان العراق، في الواقع، انتصاراً استخباراتياً عظيماً، بقدر ما حافظت وكالة الاستخبارات المركزية، من خلال تلاعبها بعمل مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة وتشويه الحقائق حول برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، على التصور العام لعراق مسلح ومتحدٍ في مواجهة أدلة معقولة ووفيرة على عكس ذلك. نعلم الآن أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية على حد سواء، بحلول يوليو 2002، قد اتفقت على "تكيف المعلومات الاستخباراتية لتناسب السياسة". لكن الحقيقة تظل قائمة، على الأقل فيما يتعلق بوكالة الاستخبارات المركزية، وهي أن مسألة "تكيف المعلومات الاستخباراتية لتناسب السياسة" تسبق يوليو 2002، وتعود إلى عام 1992 عندما اتخذ القرار بتزوير المعلومات الاستخباراتية حول حسابات صواريخ سكود العراقية، مؤكدة وجود صواريخ في مواجهة نتائج تفتيش الأونسكوم التي أظهرت عدم وجود أي منها.

بصفتي أمريكيٍّ، أجد أنه أمر مقلق للغاية أن تلجأ أجهزة الاستخبارات في بلدي إلى الأكاذيب والخداع عند معالجة قضية ذات أهمية جوهريّة لأمن الولايات المتحدة. لطالما كانت الاستخبارات بالنسبة لي تدور حول الحقائق. عندما يتم تحريف الاستخبارات لتناسب السياسة، فإن نظام الثقة بأكمله، الذي هو أساسي في مجتمع حر وديمقراطي، يتعرض للخطر. العراق، ودور وكالة الاستخبارات المركزية في تسويق الحرب مع العراق، هو تجلٍ لمثل هذا الخرق للثقة.

لقد جعلت من مسؤوليتي أن أتحدث الحقيقة عن العراق، بناءً على ما أعرفه – تجربتي وملاحظاتي المباشرة. اليوم، مع إعادة وكالة الاستخبارات المركزية صياغة معلوماتها الاستخباراتية قبل الحرب لتبدو متوافقة مع حقيقة أن العراق قد نزع سلاحه بحلول عام 1991، وأنه لم تكن هناك في الواقع أسلحة دمار شامل، أو برامج متورطة في تصنيع أسلحة دمار شامل، فإننا في خطر أن يُعاد كتابة التاريخ بالمثل. هناك قبول واسع لحقيقة أن وكالة الاستخبارات المركزية مؤسسة تضررت بشدة، وهناك العديد من البرامج والمبادرات الجارية لمحاولة معالجة ذلك. وهذا يجعل فهم ما حدث في الماضي بشكل كامل أكثر أهمية. لا يمكننا تجاهل التاريخ الصعب وغير المريح أو الهروب منه. في كتابة هذا الكتاب، سجلت تجاربي الشخصية كمفتش أسلحة في العراق. أمل أن أكون قد قدمت في

هذه العملية بعض المساهمة في فهم أفضل للعلاقة الدقيقة بين السياسة والدبلوماسية والاستخبارات.

الاستخبارات دائماً في خدمة المصلحة الوطنية للبلد. ولكن عندما يُساء استخدام الاستخبارات لدعم أجندات السياسيين، فإن تلك المصلحة الوطنية تُقوض، إذا لم يكن هناك سبب آخر سوى أن الاستخبارات تفقد مصداقيتها. لقد ارتكبت العديد من الأخطاء في التقدير من قبل العديد من الأشخاص بشأن العراق. والطريقة الوحيدة للمضي قدماً هي النظر إلى الماضي بصدق، والتعلم من أخطائه.

الهوامش

مقدمة: في عين العاصفة

* خطاب الرئيس جورج بوش الأب، 28 أكتوبر 1990.

* شهادة وزير الخارجية جيمس بيكر أمام الكونغرس الأمريكي، 23 مايو 1991.

الفصل الأول: توازن دقيق

* طائرة التجسس U-2، وهي طائرة استطلاع فوتوغرافي عالية الارتفاع طورتها وكالة الاستخبارات المركزية في الخمسينيات من قبل "سكنك ووركس" الشهيرة التابعة لشركة لوكهيد للطائرات، اكتسبت شهرة سيئة السمعة في عام 1960 عندما أسقطت إحدى طائرات U-2، بقيادة غاري باورز، بالقرب من مدينة سفيردلوفسك السوفيتية أثناء قيامها بمهمة تصوير سرية فوق الاتحاد السوفيتي. ومنذ ذلك الحين، اكتسبت طائرة U-2 سمعة شبه أسطورية كطائرة تجسس ذات قدرات عظيمة. كانت طائرة U-2 هي التي صورت نشر الصواريخ السوفيتية في كوبا عام 1961، مما أدى إلى أزمة الصواريخ الكوبية، وقد شاركت طائرات U-2 في كل أزمة عسكرية أمريكية تقريبًا منذ ذلك الوقت. وبحلول عام 1991، كانت جميع طائرات U-2 تُحلق بواسطة القوات الجوية الأمريكية، وعلى الرغم من عمرها المتقدم، فقد اعتُبرت من بين أكثر طائرات الاستطلاع فعالية في المخزون الأمريكي.

* أُجريت عمليات التفتيش في العراق بواسطة فرق من كل من الأونسكوم والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن بين المنظمات، كانت الأونسكوم هي الوحيدة المخولة بتحديد المواقع في العراق للتفتيش. وعلى هذا النحو، رُقمت جميع عمليات التفتيش، سواء كانت تابعة للأونسكوم أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتسلسل زمني (أي: الأونسكوم 1، الأونسكوم 2، إلخ). كما أُشير إلى كل عملية تفتيش بتخصصها، مثل الصواريخ الباليستية (BM 1)، أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية 2، إلخ. على سبيل المثال، الأونسكوم 3 كانت BM 1، والأونسكوم 16 كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية 6. وللتوضيح، سيُشار إلى جميع عمليات التفتيش برقم الأونسكوم الخاص بها فقط.

* جميع المعلومات المتعلقة بالمصدر DS-385 وتورط وكالة الاستخبارات المركزية في اختيار الأهداف الأولية لتفتيش الأونسكوم مستمدة من ملاحظات شخصية لمحادثات مع الأفراد المعنيين، بالإضافة إلى مراجعة الوثائق ذات الصلة.

* داخل مديرية العمليات، أوكلت المهمة إلى شعبة الأنشطة الدولية (IAD). وكانت شعبة الأنشطة الخاصة (SAS)، وهي الذراع شبه العسكرية لوكالة الاستخبارات المركزية، مقيمة في شعبة الأنشطة الدولية. تألفت شعبة الأنشطة الخاصة من عدة فروع عملياتية – مثل فرع الجو، وفرع البر، وفرع البحر – تعكس مهارات عملياتية محددة، بالإضافة إلى مجموعات وظيفية. إحدى هذه المجموعات الوظيفية كانت مجموعة التدريب الأجنبي (FTG). كانت مهمة مجموعة التدريب الأجنبي هي تشكيل خلية تخطيط العمليات (OPC)، وهي الكيان المسؤول عن توفير الدعم الاستخباراتي والعملياتي وتخطيط عمليات التفتيش للأونسكوم. كما كان على خلية تخطيط العمليات تنسيق أنشطتها بعناية مع شعبة الشرق الأدنى بمديرية العمليات (NE)، والتي كانت مسؤولة عن جميع أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية في العراق والمناطق المحيطة به. جميع المعلومات مستمدة من التفاعلات الشخصية للمؤلف واتصالاته مع الأفراد المعنيين.

* "سكود" هو اسم رمزي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لنظام الصواريخ المعروف في الناتو باسم SS-1B، أو في الاتحاد السوفيتي السابق باسم R-17. نظام سكود الذي استخدمه العراق يُشار إليه بدقة أكبر (باستخدام تسميات الناتو) باسم سكود-ب. ومع ذلك، فإن صاروخ سكود الذي كان يثير قلق مفتشي الأونسكوم بشكل خاص كان تعديلاً محلياً يُعرف باسم "الحسين"، والذي كان له مدى أطول من سكود بسبب قيام العراقيين بإطالة خزانات المؤكسد والوقود، وتقليل حجم الرأس الحربي. يُشار إلى الحسين أحياناً باسم "الحجارة" أو "العباس"، وهي تسميات عراقية لمتغيرات من صاروخ الحسين بمدى أكبر. ما لم يُحدد خلاف ذلك، فإن استخدام كلمة "سكود" في هذا النص سيشير إلى صاروخ الحسين.

* انظر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية "التقرير الأولي للتفتيش السادس للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق"، 3 أكتوبر 1991.

* مذكرة الأونسكوم للسجل، "اجتماع مع السفير بيكرينغ، الساعة 17:20، 27 سبتمبر 1991".

* ترددت الحكومة الأمريكية في مناقشة عملية "غيتواي". ومع ذلك، سُلط الضوء على طبيعة هذه العملية بطريقة كاشفة في رسالة مبكرة لوزارة الخارجية، حيث أشير إلى أن "الولايات المتحدة تقدم إلى حد بعيد أكبر عدد من الخبراء الفنيين والإداريين الذين يساعدون الأونسكوم حاليًا في نيويورك، وخدمات إحاطة/استخلاص معلومات كبيرة للأونسكوم في نيويورك وفيينا والمنامة. لقد ضاعفنا حجم السفارة الأمريكية في المنامة لجعل هذه الخدمات متاحة للأونسكوم".

رسالة وزارة الخارجية الأمريكية، "قرار مجلس الأمن 687: طلبات SPECOM للنقل ودعم الفريق"، 10 يونيو 1991، الصفحة 4، الفقرة 12. * تجاوزت جوانب هذا العداء إلى الساحة العامة عندما، في خريف عام 1991، أجرى مفتش أسلحة فرنسي مقابلة مع صحيفة "ليبراسيون". ووفقًا لهذه المقابلة، فوجئ المفتش الفرنسي "بسلوك بعض زملائه الأمريكيين، الذين يبدو أنهم عملاء لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانوا يعملون لصالح وكالة الاستخبارات المركزية أكثر من عملهم لصالح الأمم المتحدة. كانت مهمتهم الحصول على معلومات، وكذلك استفزاز السلطات في بغداد، لتبرير تدخل جديد من قبل الطائرات الأمريكية بهدف 'العودة لإنهاء المهمة'". دفعت هذه المقابلة الحكومة العراقية إلى تقديم شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة. انظر وثيقة مجلس الأمن 5، S/23197، نوفمبر 1991، "رسالة مؤرخة في 31 أكتوبر 1991 من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام".

* مذكرة الأونسكوم، "تقييم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن 687 (1991) بشأن نظام صواريخ سكود"، 22 أكتوبر 1991.

* كان قاذف النضال وسيلة طوارئ طورها العراقيون بعد غزو الكويت. وإدراكًا لحاجة الجيش العراقي إلى قاذفات صواريخ متنقلة إضافية، قام المهندسون العراقيون بأخذ مقطورات مسطحة ثقيلة تزن خمسين طنًا وتركيب قاذفات ثابتة الذراع فوقها. كان هذا ترتيبًا ضخمًا، ولكنه وظيفي. فرضت قيود المساحة تركيب إلكترونيات التحكم في الإطلاق وآليات وقود البداية على مركبة

منفصلة، والتي كانت تقترب من النضال قبل الإطلاق. تم نشر النضال واستخدامه خلال حرب الخليج.

الفصل الثاني: الطريق الوعر نحو الاستقلال

* كتيب تدريب الأونسكوم 24، "المبادئ العامة للعمليات: قائمة التحقق من الغرفة"، ديسمبر 1991، و"إجراءات التشغيل القياسية للبحث عن وثائق الأونسكوم 24"، 17 ديسمبر 1991. يمكن استنتاج أصل مؤلفي الوثيقة الأخيرة عندما، في مقارنة عملية تفتيش بغارة، لاحظ المؤلف أن "التفتيش، مثل الغارة، هو عمل مفاجئ وعنيف. بمجرد اكتساب الزخم، يكون خصمك خارج التوازن. لا تفقد هذه الميزة." المرجع السابق، الفقرة 6.هـ.

* مستخلص من الملاحظات الشخصية، "تفتيش ثكنات شرطة الكرامة"، 10 ديسمبر 1991.

* انظر "تقرير تفتيش الصواريخ الباليستية رقم 7 (الأونسكوم 24) في العراق، 13-7 ديسمبر 1991"، بتاريخ 5 يناير 1992، للحصول على سرد كامل لتفتيش الأونسكوم 24.

* مذكرة الأونسكوم للملف، "اجتماع مع نائب رئيس الوزراء: 22 فبراير 1992، الساعة 12:00-14:00".

* للحصول على رؤى ممتازة حول تفكير رولف إيكوس خلال هذه الفترة، انظر تيم تريفان، "أسرار صدام: البحث عن أسلحة العراق الخفية" (نيويورك: هاربر كولينز، 1999)، الصفحات 154-162. عمل تيم تريفان مستشارًا خاصًا لإيكوس خلال هذه الفترة الزمنية.

* الاجتماع بأكمله مستخلص من مذكرة الأونسكوم للملف، "اجتماع مع نائب رئيس الوزراء: 22 فبراير 1992، الساعة 12:00-14:00".

* رسالة من وزير الخارجية العراقي أحمد حسين إلى الأمين العام، بتاريخ 24 فبراير 1992.

* مذكرة الأونسكوم للملف، "اجتماع مع الأمين العام، 2 مارس 1992".

الفصل الثالث: المواجهة في بغداد

* أقر طارق عزيز بأن إيكوس أخبره بوجود هذه الصور في محادثة مع المؤلف في سبتمبر 2000. كما يؤكد تيم تريفان، الذي كان قريبًا من إيكوس في ذلك الوقت، أن هذا حدث. انظر تريفان، المرجع السابق، ص 162.

* محادثات شخصية بين المؤلف وعراقيين معنيين، بمن فيهم طارق عزيز، عامر رشيد، عامر السعدي، وآخرون، في سبتمبر 2000 وسبتمبر 2002.
* وثيقة داعمة للأونسكوم 31، "نص اجتماع مع المسؤولين العراقيين حول تدمير الصواريخ، الدورة، العراق، 20 مارس 1992".

* انظر تقرير تفتيش الأونسكوم، "الأونسكوم 31/تفتيش الصواريخ الباليستية 9، 21-30 مارس 1992"، للحصول على سرد كامل لتفتيش الأونسكوم 31.
* انظر "الملخص التنفيذي للأونسكوم 40/تفتيش الصواريخ الباليستية 12، 11-29 يوليو 1992"، لمناقشة كاملة لأنشطة تفتيش الأونسكوم 39/40.

الفصل الرابع: الهجوم المضاد

* اعترف مسؤولو المخابرات العراقية لاحقًا بأنهم قاموا بتهريب الوثائق الأكثر حساسية من المبنى مخبأة في ملابس الموظفين في اليوم الأول من المواجهة أمام وزارة الزراعة، بعد أن خلقوا عمدًا مواجهة مع المفتشين بإرسال امرأة لم تكن تخفي شيئًا، ولكن تم تفتيشها من قبل المفتشين على أي حال. وعندما تراجع المفتشون، قامت المخابرات العراقية على الفور بإخفاء الوثائق على الموظفين، وخرج الأرشفة حرفيًا أمام أعين المفتشين غير المشككين. محادثة شخصية، المؤلف مع مسؤولين عراقيين معنيين، ديسمبر 2004.

* مذكرة الأونسكوم، "اجتماع مع الفريق عامر رشيد، 17 أغسطس 1992"، 18 أغسطس 1992.

* رسالة من روبرت غالوتشي، مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية العسكرية، إلى السفير رولف إيكوس، بتاريخ 30 سبتمبر 1992.

* مذكرة الأونسكوم للملف، "اجتماع مع الأمين العام، 14 أكتوبر 1992".

الفصل الخامس: اغتيال الحقيقة

* انظر "تقرير الأونسكوم 45 (التفتيش الرابع عشر للصواريخ الباليستية)، 16-30 أكتوبر 1992"، بما في ذلك الملاحق AA-DD، A-Z، المتعلقة بأنشطة ونتائج تفتيش الأونسكوم 45.

الفصل السادس: تغيير الأهداف

* "مفهوم العمليات للمهمة، عملية حقل الملفوف"، بتاريخ 24 يونيو 1993.

* "تقرير مهمة 8"، GPR نوفمبر 1993.

الفصل السابع: أصدقاء جدد

* لم تُقدم أي تهمة جنائية ضد هذا الفرد. في الواقع، لم يُكشف عن أي دليل على ارتكاب مخالفات. لهذا السبب، سيظل الفرد مجهول الاسم. ومع ذلك، عندما وُوجه بالتهمة، رفض الفرد التعاون مع المحققين، مما زاد الشك بين أولئك الذين كانوا على علم بالمسألة بأن الفرد كان، في الواقع، يتعاون مع الحكومة العراقية. * روى قصة الدور الذي لعبته المخابرات العراقية للمؤلف رئيس وحدة المخابرات التابعة للأونسكوم في ديسمبر 2004. وبالنظر إلى الوضع الأمني الصعب في العراق اليوم، لا يمكن الكشف عن هوية هذا الفرد، على الرغم من أنه تعاون مع وكالة المخابرات المركزية ووكالات حكومية أمريكية أخرى بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية.

الفصل الثامن: بداية جديدة

* انظر مذكرة الأونسكوم للملف، "طرائق مشاركة منتج U-2 مع الدولة الداعمة"، 10 يوليو 1995.

الفصل التاسع: مغامرات في عمان

* المقطع المتعلق بالقرار العراقي بشأن الوثائق مأخوذ من عدة مناقشات بين المؤلف ومسؤولين عراقيين رفيعي المستوى، بمن فيهم طارق عزيز، عامر رشيد، عامر السعدي، وآخرون، جرت في سبتمبر 2000، سبتمبر 2002، وديسمبر 2004.

* تحدث المؤلف مع أفراد من وكالة المخابرات المركزية كانوا حاضرين في هذا الاستخلاص، وكذلك أفراد من جهاز الاستخبارات البريطاني MI6 وأفراد من المخابرات الأردنية، حول هذا الحدث.

* مذكرة للملف، "محادثات مع الفريق حسين كامل حسن المجيد، 22 أغسطس 1995".

* انظر مذكرة الأونسكوم للسجل، "اجتماع بين ممثل لجنة الأمم المتحدة الخاصة وكبير ضباط المخابرات في الديوان الملكي الأردني، 10-11 نوفمبر 1995".
الفصل العاشر: خرق الثقة

* جميع التفاصيل مأخوذة من ملاحظات المؤلف بناءً على مناقشة الأحداث مع تشارلز دويلفر.

* ورقة معلومات أساسية للأونسكوم، "مفهوم عمليات لجنة الأمم المتحدة الخاصة لأنشطة التفتيش الخاصة"، 6 ديسمبر 1995.

* انظر "كيف تم استلام بعض المواد المحظورة الخاصة من منشأة الغربية دون إخطار مديرية الرصد الوطنية ولا إخطار اللجنة الخاصة في أعقاب هروب الخائن حسين كامل"، تقرير التحقيق العراقي الرسمي، 12 ديسمبر 1995. الفصل الحادي عشر: محطة التنصت

* سُحِمى هويته الحقيقية، لأنه قد يكون لا يزال في مهمة سرية مع الحكومة الأمريكية.

الفصل الثاني عشر: المدراء

* انظر "مذكرة للملف. اجتماع الرئيس التنفيذي مع السيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق، وزارة الخارجية، بغداد، 24 أبريل 1996".

* تستند المعلومات المتعلقة برد ستيف ريختر على تفتيش الأونسكوم 143 إلى الملاحظة الشخصية للمؤلف، بالإضافة إلى محادثات بين المؤلف والأفراد الذين عملوا في وكالة المخابرات المركزية خلال هذه الفترة الزمنية والذين كانوا متورطين بشكل مباشر في الأحداث الموصوفة.

* محادثة بين المؤلف ورئيس فريق المخابرات لمكافحة الأونسكوم، ديسمبر 2004.

* تستند جميع المعلومات المتعلقة بالرد العراقي على تفتيش الأونسكوم 143 إلى محادثات بين المؤلف ورئيس فريق المخابرات لمكافحة الأونسكوم، وبين المؤلف و"الصربي" (يجب حماية هويتي الفردين، نظرًا للوضع السياسي الخطير داخل العراق)، جرت في سبتمبر 2000، سبتمبر 2002، وديسمبر 2004.

* رسالة من رولف إيكويس إلى عامر رشيد، بتاريخ 26 أبريل 1996.

* "تقرير حالة المهمة الخاصة للأونسكوم 8"، ASS-1 1 مايو 1996.

* "تقرير حالة المهمة الخاصة للأونسكوم 11"، ASS-1 4 مايو 1996.

* "تقرير حالة المهمة الخاصة للأونسكوم 12"، ASS-1 5 مايو 1996.

الفصل الثالث عشر: الارتداد

* تحدث المؤلف مع العديد من مسؤولي وكالة المخابرات المركزية وجهاز الاستخبارات البريطاني MI6 الذين أكدوا معظم جوانب هذا السرد. للحصول على سرد جيد لمكائد انقلاب يونيو 1996 ضد صدام حسين، انظر أندرو وباتريك كوكبيرن، "من الرماد: قيامة صدام حسين" (هاربر كولينز، 1999).

* التتقط غاري وفريق عنصر الجمع الخاص محادثات عدي. أُخبرت لاحقاً
بمحتوى هذه المحادثات من قبل مسؤول في وكالة المخابرات المركزية كان قد
قرأ النصوص. كما قُدمت تفاصيل إضافية عن هذه المواجهة من قبل مسؤول
عراقي رفيع المستوى كان مطلعاً على التحقيق العراقي في حادث إطلاق النار.
* محادثات بين المؤلف وطارق عزيز، سبتمبر 2000 وسبتمبر 2002، وبين
المؤلف ورئيس خلية المخابرات لمكافحة الأونسكوم، سبتمبر 2002 وديسمبر
2004.

* مذكرة الأونسكوم للملف، "اجتماع الرئيس التنفيذي مع السيد طارق عزيز،
نائب رئيس وزراء العراق، وزارة الخارجية، بغداد، 7:20-10:20 مساءً، 19
يونيو 1996".

* المرجع نفسه، ص 2.

* "طرائق تفتيش المواقع الحساسة"، 22 يونيو 1996، الفقرة 4.

الفصل الرابع عشر: حبة السم

* سجل اعتراض عنصر الجمع الخاص، 11 يونيو 1996.

* تقرير حالة الأونسكوم 155 1، 16 يونيو 1996.

* كان لدى وكالة المخابرات المركزية نسخ من شريط فيديو يُزعم أنه صُنع من
قبل حركة مقاومة شيعية، وهي حزب الدعوة، يظهر قافلة يُزعم أنها تقل صدام
حسين تتعرض لكمين بقذيفة صاروخية. كانت المركبات المعنية سيارات
مرسيدس سيدان فضية.

* تقرير حالة الأونسكوم 155 5، 21 يونيو 1996.

* مذكرة الأونسكوم للملف، "اجتماع البيت الأبيض، 20 أغسطس 1996".

الفصل الخامس عشر: لعبة الخداع

* "بيان سعادة السيد طارق عزيز، نائب رئيس وزراء العراق، بغداد، 26

أغسطس 1996". على سبيل المثال، اقتبس طارق عزيز من تقرير 5 يونيو

1996، الذي نص على أن "اللجنة... لديها صورة عامة جيدة عن مدى قدرات

العراق الكيميائية السابقة وأن العناصر الأساسية منها قد دُمرت."

* ورقة الأونسكوم، "دعم عمليات تفتيش الأونسكوم المعززة"، 6 سبتمبر

1996.

* تقرير حالة الأونسكوم 158 2، 27 نوفمبر 1996.

* مذكرة الأونسكوم، "حالة طلبات الأونسكوم لدعم التفتيش من الولايات المتحدة"، 10 ديسمبر 1996.

* "مفهوم عمليات التفتيش"، 24 ديسمبر 1996.

الفصل السادس عشر: كآبة البيت الأبيض

* "مفهوم عمليات التفتيش ضد قوة الصواريخ العملياتية العراقية المحظورة"، 7 يناير 1997.

* استُخلِصت هذه التفاصيل حول اجتماع البيت الأبيض من شرائح الإحاطة المستخدمة في العرض، بالإضافة إلى ملاحظات المؤلف التي دُونت خلال مناقشة ما بعد الإحاطة.

* ملاحظات المؤلف من الاجتماع. أُعيد بناء المحادثات لاحقاً من خلال مناقشة الاجتماع مع روجر هيل وكريس كوب-سميث.

الفصل السابع عشر: الحقيقة تظهر

* "ورقة مفهوم للتحقيقات المستمرة والمتواصلة في آلية الإخفاء العراقية"، 22 مايو 1997.

* محادثات المؤلف مع أفراد وكالة المخابرات المركزية المعنيين.

* "ملاحظات حول أنشطة مراقبة الكاميرات"، 26 مايو 1997.

الفصل الثامن عشر: كشف الإخفاء

* مذكرة للملف، "نقاط حديث للرئيس التنفيذي"، 16 يونيو 1996.

* "اجتماع مع الفريق عامر رشيد في وزارة النفط"، 8 يونيو 1997.

* مناقشات المؤلف مع طارق عزيز، سبتمبر 2000، سبتمبر 2002، ومع

رئيس وحدة المخابرات لمكافحة الأونسكوم، سبتمبر 2002 وديسمبر 2004.

الفصل التاسع عشر: اتجاهات جديدة

* محضر الأونسكوم للسجل، "إنشاء وحدة تحقيقات خاصة وفريق تحقيقات قادر على المواقع/الإخفاء داخل الأونسكوم"، 4 أغسطس 1997.

* منذ الأونسكوم 150، زود الأستراليون الأونسكوم بخدمات مسعفين دوريات

متميزين من فوج القوات الجوية الخاصة النخبة. لم يكن الكوماندوز محترفين

طبيين ماهرين فحسب (اثنان منهم أجريا بالفعل جراحة طارئة في الميدان

لعراقيين مرضى كانوا قد يموتون لولا ذلك)، بل كانوا أيضاً مشغلين لا يُضاهون

تكيفوا مع المشهد الجديد للتفتيش الميداني المتطفل دون أي مشاكل. كان هؤلاء

المسعفون من القوات الجوية الخاصة جزءاً لا يتجزأ من كل فريق اصطحابته إلى العراق. للأسف، قُتل العريف أندي راسل في أفغانستان عام 2002، بعد أن دهست مركبته الاستطلاعية بعيدة المدى التابعة للقوات الجوية الخاصة لغماً أرضياً. ترك أندي وراءه زوجة شابة وطفلاً رضيعاً.

* مذكرة الأونسكوم، "مفهوم وخلفية عملية كوب الشاي الخامس"، 18 سبتمبر 1997.

* مقابلة المؤلف مع رئيس وحدة المخابرات لمكافحة الأونسكوم، ديسمبر 2004.

* تقرير حالة الأونسكوم 201 4، 22 سبتمبر 1997.

* تقرير حالة الأونسكوم 207 6، 1 أكتوبر 1997.

الفصل العشرون: بدايات خاطئة

* رسالة من طارق عزيز إلى رئيس مجلس الأمن، 12 أكتوبر 1997، ص 1.

* "تحديث عملية كوب الشاي الخامس"، 9 نوفمبر 1997.

* مذكرة الأونسكوم، "استئناف عمليات تفتيش المواقع الحساسة"، 20 نوفمبر 1997.

* انظر "محضر اجتماع بين الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ونائب رئيس وزراء العراق، معالي طارق عزيز، 15 ديسمبر 1997.

الفصل الحادي والعشرون: موت عمليات التفتيش

* مقابلة المؤلف مع رئيس المخابرات لفريق مكافحة الأونسكوم، ديسمبر 2004.

* مقابلة المؤلف مع رئيس المخابرات لفريق مكافحة الأونسكوم، ديسمبر 2004.

* محادثة شخصية مع ريتشارد بتلر، 3 مارس 1998.

* مذكرة إلى الرئيس التنفيذي من القيادة المتبقية للأونسكوم 227، 4 مارس 1998.

* ملاحظات المؤلف من وثائق MI6.

* نقاط حديث لاجتماع مع الرئيس التنفيذي حول رومانيا، عنصر الجمع الخاص وإسرائيل، 8 يونيو 1998.

* نص محادثات كبار المسؤولين العراقيين، 26-27 مارس 1998.